جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف و التأمين

اِنْعِكَاسُ الْمُتَغَيِّرَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْكُلِّيَّةِ عَلَى الْمُؤَشِّرَاتِ الْمَصْرِفِيَّةِ

(دِرَاسَةٌ عَلَى عَيِّنَةٍ مِنَ الْمَصَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي مَالِيزِيَا وَ إِمْكَانِيَّةُ الْاِسْتِفَادَةِ مِنْهَا فِي سُورِيَّةٍ)

دراسة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الماليّة والمصرفيّة

إعداد الطالب :

رامي عبد الجبار اليونس

إشراف الأستاذ الدكتور:

علي كنعان

1442 هـ-2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ)

لقمان 12

الإهـــداء

إلى الغائب بجسده و الحاضر بروحه ، شهيد الواجب ، الذي دفعني إلى العلم ولا أزال استمد من ذكراه إصراري لغدٍ أجمل . . . . . .

أبي الغالي

إلى اليد الطاهرة التي أعطتني من دمها و روحها و عمرها حباً و حناناً . . . . . .

أمي الغالية

إلى القلوب الطاهرة و الرقيقة و النفوس البريئة . . . . . .

إخوتي الأعزاء

لمدينتي التي أثقلتها سنوات الحرب و الحصار . . . . . .

دير الزور

شـــكر وتقـــدير

الحمد لله الذي أنعم علينا بدين الإسلام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الذي بعثه الله هادياً ومعلماً، وأحمدُ الله وأشكره أن منَّ عليَّ بإنهاء هذا العمل، وأسأله عزَّ وجل أن يجعل هذا الجهد المتواضع في ميزان حسناتي وميزان حسنات كل من ساهم في إنجازه، وكان من حقه عليَّ أن أشكره.

وفي هذا المقام أتقدم بوافر شكري وعظيم تقديري وامتناني إلى معلمي الفاضل الأستاذ الدكتور علي كنعان الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذه الأطروحة وكان لي نعم العون والسند في كل خطوة خطوتها، فقد واكبني بدأب ودقة وبذل الكثير من الوقت والجهد في القراءة المتأنية لكل فصل من فصول أطروحتي وأمدني بملاحظات سديدة وتوجيهات قيّمة كان لها الأثر الكبير في تطوير هذا البحث وضبط مضامينه.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي ومشرفي في مرحلة الماجستير الأستاذ الدكتور أكرم حوراني الأستاذ في قسم المصارف و التأمين ، الذي لم يبخل عليَّ بوقته وعلمه، وكان خير معلّم وموجه لي، وعلى ما قدمه لي من فائدة وعون، وعلى صبره وجهده معي حتى بلغتُ هذه المرحلة .

كما أتقدم سلفاً، بجزيل الشكر والامتنان، لأعضاء لجنة الحكم على هذه الرسالة وأولهم الدكتور مطيع الشلبي الذي تتلمذتُ على يديه بدايةً و كان نعم السند منذ خطواتي الأولى بمشوار الدراسات العليا.....

و الدكتور حسين قبلان الذي دعمني ووجهني و وقف إلى جانبي منذ تسجيلي على اطروحة الدكتوراه.....

وإلى فضيلة الدكتور خضر شحرور الذي نزل من مقامه العالي في العلم الشرعي وقبل مشكوراً تحكيم هذا العمل المتواضع .....

وعلى ما سيبذلونه من جهد، وما يخصصونه من وقت، في سبيل تصويب هذا العمل، بما يسهم في تلافي قصوره وتصحيح أخطائه، وأسأل الله القدير أن يوفقني وإيّاهم لما يحب ويرضى.

والشكر موصول لجميع أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، وإلى الكادر الإداري بجامعة دمشق عامة، وكلية الاقتصاد خاصة.

ولا يفوتني التقدم بوافر الشكر والامتنان لجامعتي الأم جامعة الفرات.
شكري وامتناني لكم جميعاً.

رامي اليونس

ملخص الدّراسة

تأتي هذه الدّراسة لمحاولة البحث في الجوانب النّظريّة و العمليّة للمتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة ، بالإضافة الى المؤشرات المصرفيّة و ذلك ضمن بيئة القطاع المصرفيّ الإسلاميّ ، فقد جاء الاطار النّظريّ للدراسة في ثلاثة فصول ، حيث قام الباحث في الفصل الأوّل بتناول المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة المعبّرة عن القطّاعات الاقتصاديّة الأربعة وهي القطّاع الاقتصاديّ الحقيقيّ و النّقديّ و الماليّ و الخارجيّ من حيث التعريف و المفهوم و الأنواع ، هذا بالإضافة الى تعرضه للسّياسات الاقتصاديّة المستخدمة في توجيه و إدارة المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة و بخاصة السّياسات الماليّة و النّقديّة حيث بيّن أبرز أوجه الاختلاف و التكامل بين هذين السّياستين .

بينما تناول الباحث في الفصل الثاني من هذه الدّراسة طبيعة المصارف الإسلاميّة و نشأتها و بعض المؤشرات الخاصّة بها وذلك على الصعيد الدولي ، بالإضافة الى مؤشرات كاملز (Camels) و من ثم تعرّض الى العلاقة بين المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة و المؤشرات المصرفيّة في المصارف الإسلاميّة ، وتابع الباحث في الفصل الثالث الحديث عن أبرز المؤشرات الاقتصاديّة و المصرفيّة في ماليزيا.

وقد تعرض الاطار العملي الى تقدير العلاقة بين المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة و المؤشرات المصرفيّة كاملز (Camels) وذلك باستخدام أسلوب البانل داتا (Panal Data) وذلك على عيّنة من المصارف الإسلاميّة في ماليزيا ، بالإضافة الى تقدير العلاقة بين المتغيّرات الاقتصادية الكلية في القطاع الحقيقي و المؤشرات المصرفية كاملز (Camels) على المصارف الإسلامية في سورية.

وتم التوصل من خلال البحث إلى العديد من النتائج أهمها : يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين عدد من متغيرات القطاع الحقيقي و النقدي والمالي و الخارجي و بين المؤشرات المصرفية في المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا ، كما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات القطاع الحقيقي و المؤشرات المصرفية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية.

الكلمات المفتاحية : المتغيرات الاقتصادية الكلية ، المصارف الإسلامية ، المؤشرات المصرفية .

Abstract

This study is an attempt to research the theoretical and practical aspects of macroeconomic variables, in addition to banking indicators, within the environment of the Islamic banking sector. It is the real economic, monetary, financial and external sector in terms of definition, concept and types, in addition to its exposure to the economic policies used in directing and managing macroeconomic variables, especially the financial and monetary policies, as it showed the most prominent differences and complementarities between these two policies.

While the researcher discussed in the second chapter of this study the nature of Islamic banks, their origins, and some of their indicators at the international level, in addition to the Camels indicators, and then he presented the relationship between macroeconomic variables and banking indicators in Islamic banks, and the researcher continued In the third chapter, we talk about the most prominent economic and banking indicators in Malaysia.

The practical framework presents an assessment of the relationship between macroeconomic variables and banking indicators such as Camels, using the Panal Data method on a sample of Islamic banks in Malaysia, in addition to estimating the relationship between macroeconomic variables in the real sector and banking indicators. Camels on Islamic banks in Syria.

Through the research, many results were reached, the most important of which are: There is a significant statistical effect between a number of variables of the real, monetary, financial and foreign sector, and between the banking indicators in Islamic banks operating in Malaysia, and there is also a statistically significant effect between the variables of the real sector and Banking indicators in Islamic banks operating in Syria.

Keywords: Macroeconomic variables, Islamic banks, banking indicators.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	ب
شكر و تقدير	ث
ملخص الدراسة باللغة العربية	ج
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ح
الفهرس	
الإطار المنهجي للبحث (خطة الدراسة)	
المقدمة	2
أولاً : الدراسات السابقة	4
التعليق على الدراسات السابقة	13
ما يميز هذه الدراسة	13
ثانياً : مشكلة الدراسة	14
ثالثاً : فرضيات الدراسة	16
رابعاً : أهداف الدراسة	17
خامساً : أهمية الدراسة	18
سادساً : متغيرات الدراسة	20
سابعاً : مجتمع و عينة الدراسة	22
ثامناً : محددات الدراسة	22
تاسعاً : منهجية الدراسة	22
الإطار النّظريّ للدراسة	24
الفصل الأول: السّياق الاقتصاديّ للمتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة و السّياسات الاقتصاديّة النّاظمة لها	25
مقدمة الفصل	26
المبحث الأوّل: طبيعة المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة	27
– تمهيد	27
– أولاً : النّاتج المحلّيّ الإجماليّ	28
– ثانياً : التّضخم	38
– ثالثاً : العرض النّقديّ	46
– رابعاً : الدّيون الخارجيّة	50
– خامساً : التّجارة الخارجيّة و ميزان المدفوعات	56
المبحث الثاني: أبرز السّياسات الاقتصاديّة المتبعة تجاه المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة	66
– تمهيد	66

– أولاً : الاختلاف بين السّياستين النّقديّة و الماليّة ونقاط الالتقاء بينهما	67
– ثانياً : التنسيق بين السّياستين النّقديّة و الماليّة	68
– ثالثاً : مظاهر التكامل و الفعاليّة بين السّياستين الماليّة و النّقديّة	74
– رابعاً : السّياق الاقتصاديّ للسّياستين الماليّة و النّقديّة	78
خاتمة الفصل	89
الفصل الثاني: الأداء المصرفيّ في المصارف الإسلاميّة و طبيعة تفاعلها مع المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة	90
مقدمة الفصل	91
المبحث الأوّل: تطوّر الصّيرفة الإسلاميّة و مكانتها في الصّناعة المصرفيّة	92
– تمهيد	92
– أولاً : تعريف المصارف الإسلاميّة	93
– ثانياً : نشأة المصارف الإسلاميّة	94
– ثالثاً : تطوّر المؤشرات العالميّة للقطّاع الماليّ و المصرفيّ الإسلاميّ	97
– رابعاً : علاقة البنوك المركزيّة مع المصارف الإسلاميّة	100
– خامساً : آلية توليد الأرباح في المصارف الإسلاميّة	106
– سادساً : أوجه التمايز بين المصارف الإسلاميّة و المصارف التّقليديّة	108
المبحث الثاني: الأداء المصرفيّ في المصارف الإسلاميّة	112
– تمهيد	112
– أولاً : الأداء الماليّ في القطاع المصرفيّ	113
– ثانياً : مؤشرات نظام التقييم و التصنيف الأمريكيّ **Camels**	120
المبحث الثالث: أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة على أداء المصارف الإسلاميّة	128
– تمهيد	128
– أولاً : أثر النّاتج المحلّيّ الإجماليّ في المصارف الإسلاميّة	129
– ثانياً : أثر الإنفاق العام في المصارف الإسلاميّة	130
– ثالثاً : أثر الإيرادات العامّة في المصارف الإسلاميّة	131
– رابعاً : أثر التّضخم في المصارف الإسلاميّة	132
– خامساً : أثر الدين العام في المصارف الإسلاميّة	133
– سادساً : أثر العرض النّقديّ في المصارف الإسلاميّة	134
– سابعاً : أثر سعر الصرف في المصارف الإسلاميّة	135
خاتمة الفصل	137
الفصل الثالث: الواقع الاقتصاديّ و المصرفيّ في ماليزيا	138
مقدمة الفصل	139
المبحث الأوّل: تطوّر مؤشرات الاقتصاد الماليزي	140
– تمهيد	140
– أولاً : نمو النّاتج المحلّيّ الإجماليّ	144
– ثانياً : الصّناعة	152
– ثالثاً : المال و المصارف	156
– رابعاً : الزراعة	162

المبحث الثاني: النّظام المصرفيّ في ماليزيا	**165**
– أولاً : الموجودات في المصارف الإسلاميّة و التّقليديّة في ماليزيا	**165**
– ثانياً : الودائع في المصارف الإسلاميّة و التّقليديّة في ماليزيا	**172**
– ثالثاً : التّسهيلات الائتمانيّة في المصارف الإسلاميّة و التّقليديّة في ماليزيا	**179**
خاتمة الفصل	**190**
الإطار العمليّ للدراسة	**191**
الفصل الرابع: انعكاس المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة على المؤشرات المصرفيّة في القطاع المصرفيّ الإسلاميّ	**192**
تمهيد	**193**
المبحث الأوّل: تقدير العلاقة بين المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة و المؤشرات المصرفيّة في ماليزيا	**198**
– أولاً : أثر متغيّرات القطاع الحقيقيّ على مؤشرات الأداء المصرفيّ الإسلاميّ الماليزي	**199**
– ثانياً : أثر متغيّرات القطاع الماليّ على مؤشرات الأداء المصرفيّ الإسلاميّ الماليزي	**216**
– ثالثاً : أثر متغيّرات القطاع الخارجيّ على مؤشرات الأداء المصرفيّ الإسلاميّ الماليزي	**228**
– رابعاً : أثر متغيّرات القطاع النّقديّ على مؤشرات الأداء المصرفيّ الإسلاميّ الماليزي	**235**
المبحث الثاني: تقدير العلاقة بين المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة و المؤشرات المصرفيّة في سوريّة	**246**
النتائج والتوصيات	**275**
المراجع و الملاحق	**291**

قائمة الجداول

رقم و عنوان الجدول	الصفحة
جداول الفصل الثالث	
الجدول رقم(1): التطور التاريخي لعدد المصارف التقليدية و الإسلامية في ماليزيا	**156**
الجدول رقم(2): نسبة الصكوك الإسلامية الممتلكة للقطاع المصرفي الإسلامي بحسب الموقع	**168**
الجدول رقم(3): النسبة المئوية لمكونات بند الموجودات المالية في المصارف التقليدية في ماليزيا	**170**
الجدول رقم(4): النسبة المئوية لمكونات بند الموجودات المالية في المصارف التقليدية في ماليزيا	**171**
الجدول رقم(5): النسبة المئوية لمكونات الودائع (الاستثمارية و الجارية) في القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا	**175**
الجدول رقم(6): النسبة المئوية لمكونات الودائع (الجارية و الزمنية و الادخارية) في القطاع المصرفي التقليدي في ماليزيا	**178**
الجدول رقم(7): النسبة المئوية من التسهيلات الائتمانية للمصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا بحسب القطاعات	**182**
الجدول رقم(8): نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف الإسلامية بحسب الموقع	**184**
الجدول رقم(9): النسبة المئوية من التسهيلات الائتمانية للمصارف التقليدية العاملة في ماليزيا بحسب القطاعات	**187**
الجدول رقم(10): النسبة المئوية من التسهيلات الائتمانية الخدمية للمصارف التقليدية العاملة في ماليزيا)	**188**
جداول الفصل الرابع	
الجدول رقم(1): الطرق الإحصائية لتحويل البيانات	**197**
الجدول رقم(2): نتائج اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية	**200**
الجدول رقم(3): نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لمتغيرات المصارف الإسلامية الماليزية	**201**
الجدول رقم(4): أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية ونسبة التوظيف في جودة الأصول لمصارف العينة	**202**
الجدول رقم(5): نتائج اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في جودة الأصول للمصارف الإسلامية الماليزية	**204**
الجدول رقم(6): أثر المتغيرات الاقتصادية الحقيقية ونسبة التوظيف في الربحية لمصارف العينة	**206**
الجدول رقم(7): نتائج اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في ربحية للمصارف الإسلامية الماليزية	**207**
الجدول رقم(8): أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التوظيف في الكفاءة لمصارف العينة	**209**
الجدول رقم(9): نتائج اختبار WALD لنموذج أثر المتغيرات الاقتصادية الحقيقية ونسبة التوظيف في الكفاءة لمصارف العينة	**210**
الجدول رقم(10): نموذج PANEL ARDL لأثر متغيرات الاقتصادية الحقيقية وحجم التوظيف في سيولة المصارف	**212**
الجدول رقم(11): نموذج PANEL ARDL لأثر متغيرات الاقتصادي وحجم التوظيف في كفاية رأس مال المصارف	**213**
الجدول رقم(12): نتائج اختبار WALD لأثر المتغيرات الاقتصادية الحقيقية في كفاية رأس المال	**214**
الجدول رقم(13): نتائج اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية	**217**
الجدول رقم (14): أثر متغيرات القطاع المالي في جودة الأصول لمصارف العينة	**218**
الجدول رقم (15): نتائج اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات القطاع المالي في جودة الأصول للمصارف الإسلامية الماليزية	**219**
الجدول رقم (16): أثر القطاع المالي وحجم التوظيف في الربحية لمصارف العينة	**220**
الجدول رقم (17): نتائج اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات القطاع المالي في ربحية للمصارف الإسلامية الماليزية	**220**
الجدول رقم (18) : أثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في الكفاءة لمصارف العينة	**222**
الجدول رقم (19): نتائج اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات القطاع المالي في الكفاءة للمصارف الإسلامية الماليزية	**223**
الجدول رقم (20) : نموذج PANEL ARDL لأثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في سيولة المصارف	**224**
الجدول رقم (21) : نتائج اختبار WALD لأثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في كفاية رأس المال	**225**

الجدول رقم (22) : نموذج PANEL ARDL لأثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في كفاية رأس مال المصارف	227
الجدول رقم (23) : نتائج اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية	229
الجدول رقم (24) : أثر القطاع الخارجي وحجم التوظيف في جودة الأصول لمصارف العينة	230
الجدول رقم (25) : اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات القطاع الخارجي في جودة الأصول للمصارف الإسلامية الماليزية	231
الجدول رقم (26) : أثر المتغيرات المالية وحجم التوظيف في الربحية لمصارف العينة	232
الجدول رقم (27) : أثر المتغيرات الخارجية وحجم التوظيف في الكفاءة لمصارف العينة	232
الجدول رقم (28) : نموذج PANEL ARDL لأثر متغيرات الخارجية وحجم التوظيف في سيولة المصارف	233
الجدول رقم (29) : نموذج PANEL ARDL لأثر المتغيرات الخارجية وحجم التوظيف في كفاية رأس مال المصارف	234
الجدول رقم (30) : نتائج اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية	236
الجدول رقم (31) : أثر المتغيرات النقدية وحجم التوظيف في جودة الأصول لمصارف العينة	237
الجدول رقم (32) : اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات السياسة النقدية في جودة الأصول للمصارف الإسلامية الماليزية	238
الجدول رقم (33) : أثر المتغيرات للسياسة النقدية وحجم التوظيف في الربحية لمصارف العينة	239
الجدول رقم (34) : أثر المتغيرات النقدية وحجم التوظيف في الكفاءة لمصارف العينة	240
الجدول رقم (35) : نتائج اختبار WALD لنموذج أثر المتغيرات النقدية وحجم التوظيف في الكفاءة لمصارف العينة	241
الجدول رقم (36): نموذج PANEL ARDL لأثر المتغيرات النقدية وحجم التوظيف في كفاية رأس مال المصارف	243
الجدول رقم (37) : نموذج PANEL ARDL لأثر المتغيرات النقدية وحجم التوظيف في كفاية رأس مال المصارف	244
الجدول رقم (38): تطور إجمالي الموجودات و حقوق الملكية في بنك سورية الدولي الإسلامي	250
الجدول رقم (39): تطور إجمالي الموجودات و حقوق الملكية في بنك الشام الإسلامي	251
الجدول رقم (40): تطور إجمالي الموجودات و حقوق الملكية في بنك البركة الإسلامي	253
الجدول رقم (41): الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة	256
الجدول رقم (42): نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية للعائد على حقوق الملكية	258
الجدول رقم (43): نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لنسبة السيولة	258
الجدول رقم (44): نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لنسبة الكفاءة	259
الجدول رقم (45): نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لكفاية رأس المال	259
الجدول رقم (46): نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لنسبة جودة الأصول	259
الجدول رقم (47): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة	260
الجدول رقم (48): نموذج بانل المجمع لمحددات الربحية	261
الجدول رقم (49): نتائج اختبار WALD لنموذج بانل المجمع لمحددات الربحية	262
الجدول رقم (50) : نتائج نموذج الانحدار الثابت لمحددات الربحية	262
الجدول رقم (51) : نتائج اختبار wald لنموذج محددات الربحية وفق نموذج التأثيرات الثابتة	263
الجدول رقم (52) : نتائج نموذج الانحدار الثابت لمحددات السيولة	264
الجدول رقم (53) : نتائج اختبار wald لنموذج محددات السيولة وفق نموذج التأثيرات الثابتة	266
الجدول رقم (54) : نتائج نموذج الانحدار الثابت لمحددات كفاية رأس المال	267
الجدول رقم (55) : نتائج اختبار wald لنموذج محددات الكفاية وفق نموذج التأثيرات الثابتة	268
الجدول رقم (56) : نتائج نموذج الانحدار الثابت لمحددات جودة الأصول	269
الجدول رقم (57) : نتائج اختبار wald لنموذج محددات جودة الأصول وفق نموذج التأثيرات الثابتة	270
الجدول رقم (58) : نتائج نموذج الانحدار الثابت لمحددات كفاءة الإدارة	271

الجدول رقم (59) : نتائج اختبار wald لنموذج محددات كفاءة الإدارة وفق نموذج التأثيرات الثابتة	**273**

قائمة الأشكال

رقم وعنوان الشكل	الصفحة
أشكال الفصل المنهجي	
الشكل رقم(1): رسم توضيحي يمثل متغيرات الدراسة للاقتصاد الماليزي	**21**
الشكل رقم(2): رسم توضيحي يمثل متغيرات الدراسة للاقتصاد السوري	**21**
أشكال الفصل الثاني	
الشكل رقم (1) : تطور عدد المصارف الإسلاميّة خلال الفترة 2015-2019	**98**
الشكل رقم (2) : تطور حجم الأصول الخاصة بالمصارف الإسلاميّة خلال الفترة 2015-2019	**99**
الشكل رقم (3) : تطور الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2015-2019	**100**
أشكال الفصل الثالث	
الشكل رقم (1) : النمو الاقتصادي الحقيقي ومكوناته حسب دالة الإنتاج	**144**
الشكل رقم (2): نسبة الإنفاق على الأبحاث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008-2017	**146**
الشكل رقم (3) : تطور مؤشر التطور المالي خلال فترة الدراسة 2008-2017	**147**
الشكل رقم (4) : تطور مؤشر سهولة الأعمال خلال فترة الدراسة 2008-2017	**148**
الشكل رقم (5) : تطور مساهمة القطاعات في النمو الاقتصادي	**149**
الشكل رقم (6): القيمة المضافة حسب كل قطاع	**150**
الشكل رقم (7) : مراحل السياسة الصناعية في ماليزيا	**153**
الشكل رقم (8) : مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (2000-2019)	**154**
الشكل رقم (9) : التطور التاريخي لتأسيس الإسلامية في ماليزيا	**157**
الشكل رقم (10) : توزع الشركات المدرجة في البورصة الماليزية بحسب القطاعات	**160**
الشكل رقم (11) : متوسط نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2019)	**162**
الشكل رقم (12) : نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الثمانينات (1980-1989)	**163**
الشكل رقم (13) : تطور موجودات القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة (2007-2018)	**165**
الشكل رقم (14) : تطور موجودات القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة (2007-2018)	**166**
الشكل رقم (15) : تطور بندي الموجودات التمويلية و الاستثمارية الإسلامية و الاستثمارات في الصكوك الإسلامية	**167**
الشكل رقم (16) : تطور موجودات القطاع المصرفي التقليدي في ماليزيا خلال الفترة (2007-2018)	**168**
الشكل رقم (17) : تطور موجودات القطاع المصرفي التقليدي في ماليزيا خلال الفترة (2007-2018)	**169**
الشكل رقم (18) : تطور بندي الموجودات المالية و الاستثمارات في القطاع العقاري للقطاع المصرفي التقليدي في ماليزيا	**170**
الشكل رقم (19) : تطور ودائع القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا بين 2007-2018	**172**
الشكل رقم (20) : مكونات ودائع القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا بين 2007-2018	**173**
الشكل رقم (21) : تطور ودائع الاستثمار العام و المخصص في القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا بين 2007-2018	**174**

الشكل رقم (22) : تطور ودائع القطاع المصرفي التقليدي في ماليزيا بين 2007-2018	**176**
الشكل رقم (23) : مكونات ودائع القطاع المصرفي التقليدي في ماليزيا بين 2007-2018	**177**
الشكل رقم (24) : تطور التسهيلات الائتمانية للمصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا خلال الفترة 2007-2018	**180**
الشكل رقم (25) : مكونات التسهيلات الائتمانية للمصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا بحسب القطاعات	**181**
الشكل رقم (26) : التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف الإسلامية الماليزية للقطاعين الزراعي و الصناعي	**183**
الشكل رقم (27) : تطور التسهيلات الائتمانية للمصارف التقليدية العاملة في ماليزيا خلال الفترة 2007-2018	**185**
الشكل رقم (28) : مكونات التسهيلات الائتمانية للمصارف التقليدية العاملة في ماليزيا بحسب القطاعات	**186**
أشكال الفصل الرابع (الفصل العملي)	
الشكل رقم (1): الفرق بين القيم المقدرة والفعلية لأثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في جودة الأصول للبنوك الماليزية	**205**
الشكل رقم (2): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في جودة الأصول	**205**
الشكل رقم (3): الفرق بين القيم المقدرة والفعلية لأثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في جودة الأصول للبنوك الماليزية	**208**
الشكل رقم (4): أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في الربحية	**208**
الشكل رقم (5): الفرق بين القيم المقدرة والفعلية لنموذج أثر بعض متغيرات الاقتصاد الحقيقي ونسبة التوظيف في الكفاءة	**211**
الشكل رقم (6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتوظيف في الكفاءة	**211**
الشكل رقم (7) : الفرق بين القيم المقدرة والفعلية لنموذج أثر بعض متغيرات الاقتصاد الحقيقي في نسبة كفاية رأس المال	**215**
الشكل رقم (8) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج أثر المتغيرات الاقتصادية الحقيقية في نسبة كفاية رأس المال	**215**
الشكل رقم (9): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج أثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في جودة الأصول	**219**
الشكل رقم (10) : الفرق بين القيم المقدرة والفعلية لأثر متغيرات القطاع المالي في معدل العائد على الموجودات للبنوك	**221**
الشكل رقم (11): التوزيع الطبيعي لأثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في الربحية	**222**
الشكل رقم (12) : التوزيع الطبيعي لبواقي أثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في الكفاءة	**224**
الشكل رقم (13) : الفرق بين القيم المقدرة والفعلية لنموذج أثر بعض متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في نسبة السيولة	**226**
الشكل رقم (14) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج أثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في نسبة السيولة	**226**
الشكل رقم (15) : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج أثر متغير القطاع الخارجي في جودة الأصول	**231**
الشكل رقم (16) : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج أثر متغيرات السياسة النقدية في جودة الأصول	**239**
الشكل رقم (17) : الفرق بين القيم المقدرة والفعلية لنموذج أثر بعض متغيرات السياسة النقدية وحجم التوظيف في الكفاءة	**242**
الشكل رقم (18) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتوظيف في الكفاءة	**243**
الشكل رقم (19) : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار الثابت لمحددات الربحية	**264**
الشكل رقم (20) : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار الثابت لمحددات السيولة	**266**
الشكل رقم (21) : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار الثابت لمحددات كفاية رأس المال	**268**
الشكل رقم (22) : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار الثابت لمحددات جودة الأصول	**271**
الشكل رقم (23) : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار الثابت لمحددات كفاءة الإدارة	**273**

قائمة الملاحق

رقم وعنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم(1): بيانات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الماليزي	319
الملحق رقم(2): بيانات المصارف الماليزية عينة الدراسة	323
الملحق رقم(3): أثر مؤشرات القطاع الحقيقي في مؤشرات الأداء للمصارف الإسلاميّة الماليزية	325
الملحق رقم(4): أثر مؤشرات القطاع المالي وحجم التوظيف في جودة الأصول للمصارف الإسلاميّة الماليزية	331
الملحق رقم(5): أثر القطاع الخارجي على مؤشرات أداء المصارف الإسلامية الماليزية	336
الملحق رقم(6): أثر القطاع النقدي على مؤشرات أداء المصارف الإسلامية الماليزية	341
الملحق رقم(7): المتغيّرات الاقتصاديّة الخاصّة بسوريّة	345
الملحق رقم(8): أثر مؤشرات الاقتصاد ونسبة التوظيف في أداء المصارف الإسلامية السورية	350

الإطار المنهجي للبحث

(خطة الدراسة)

المقدمة :

يلعب القطّاع المصرفيّ دوراً حيوياً في النّظام اقتصادي لأي دولة، إذ يقوم على جمع المدخرات، ومن ثمّ توجيهها نحو النشاطات الاقتصاديّة وغير الاقتصاديّة التي تعاني من نقص في التمويل، ونتيجة الارتباط الكبير بين القطّاع الماليّ والمصرفيّ وباقي القطاعات الأخرى، فإنّ حدوث أي خلل في هذا القطّاع سيؤدي إلى خلل في باقي القطّاعات الاقتصاديّة الأخرى.

تعد التنمية الاقتصادية هدفاً رئيسياً و وجهةً أساسيةً لجميع دول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية و الاقتصادية و مستوى المعيشة فيها فالدول المتقدمة تسعى من خلال التنمية الاقتصادية إلى تحقيق مزيد من الرّفاه الاقتصاديّ و الاجتماعي أمّا الدول النامية فتحتاج القيام بعملية التنمية الاقتصاديّة للخروج من دائرة التخلف الاقتصاديّ و الاجتماعيّ و الحد من البطالة و الارتقاء بالمواطنين و من هنا تأتي أهمية القطاع المصرفي حيث تلعب البنوك دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، فهي أساس النظام الاقتصادي الحديث ولا يمكن تصور التجارة الدولية الآن بمعزل عنها بسبب دورها الجوهري القائم على منح التمويل و جمع المدخرات وعلى الرغم من ذلك فإن قسماً كبيراً من المدخرات المالية في كثير من الدول و منها سورية لا يزال عاطلاً عن التوظيف بسبب إحجام فئة كبيرة من الأفراد عن التعامل مع البنوك التقليدية نظراً لاعتمادها على أساس الربا.

ومن هنا يأتي دور المصارف الإسلامية في السعي لتجميع هذه المدخرات من خلال رفع الحرج في التعامل مع البنوك التقليدية وإيجاد بدائل و صيغ تمويلية تدفع كافة الراغبين إلى توظيف مدخراتهم لديها، وقد زاد الاهتمام بالمصارف الإسلامية على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي نتيجة توسع المنتجات و الخدمات المالية و المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية لعملائها –الذين يُحجمون عن التعامل مع المصارف التقليدية – من جهة ، ومرونة صيغ التمويل و الاستثمار التي تلبي احتياجات العملاء المتنوعة و القطاعات الاقتصادية المختلفة (صناعة، تجارة، زراعة....) وتدعم الاقتصاد الوطني و تحقق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى.

حيث إن المنطلق الأساسي الذي يستند إليه المصرف الإسلامي هو استبدال نظام الفائدة المتبع في الإيداع والإقراض المصرفي بصيغ تمويلية ذات أبعاد استثمارية تنموية لا ربوية إضافة إلى توجيه الاستثمارات التوجيه الصحيح و تعظيم الثروات و منع الاحتكار بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية على أسس واضحة و مدروسة ،كما أن البنوك الإسلامية بدورها في الاستثمار المباشر الذي تقوم به، تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية، تجعل منها ذات أهمية كبرى للدول النامية .

ويتأثر القطاع المصرفي الإسلامي بباقي القطاعات الاقتصادية وهذا التأثير قد يكون متعلق بالسياسة الداخلية للمصرف مثل حجم التوظيف والمخاطر الائتمانية، أو خارجية متمثلةً بشكل أساسي بعوامل السياسة النقدية والمالية وتأثير القطاع الخارجي والقطاع الحقيقي.

وعليه فإنّ رسم استراتيجية صحيحة من قبل المصرف الإسلامي تتطلب دراسة العوامل المؤثرة في هذا القطاع، وهذا ما سيحاول البحث الإجابة عنه أي كيف تؤثر المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يتم التحكم بها من خلال السياسات الاقتصادية في مؤشرات و أداء القطاع المصرفي الإسلامي ؟

وفي هذا المجال تتوع الأساليب المستخدمة في قياس الأداء ومن بين أنظمة تقييم الأداء نظام CAMELS للمصارف الإسلامية والذي يركز على كل من (الربحية، السيولة، المخاطر الائتمانية، كفاءة الإدارة، كفاية رأس المال).

ومن المنطق القول بأنّ حجم تأثير السياسات النقدية والمالية وواقع الاقتصاد الحقيقي والخارجي يعتمد بشكل أساسي على مدى تفاعل المصرف مع الاقتصاد المحيط به أي حجم التسهيلات الائتمانية المقدم من قبل المصارف الإسلامية.

بناءً عليه سيركز الباحث على دراسة أثر عوامل الاقتصاد الكلي في مؤشرات أداء المصارف الإسلامية لكل من ماليزيا والتي تعدّ من الدول التي شكلت تجربةً رائدةً في مجال الصيرفة الإسلامية، ودراسة إمكانية الاستفادة منها في المصارف الإسلامية السورية بهدف تحسين أدائها وتعزيز دورها في الاقتصاد.

أولاً : الدراسات السابقة:

تتنوع الدراسات التي تناولت موضوع العوامل المؤثرة في أداء المصارف الإسلامية، سواءً كانت داخلية متعلقة بالسياسة الداخلية للمصرف أو خارجية (عوامل الاقتصاد الكلي):

أ- الدّراسات باللّغة الانكليزيّة :

1- دراسة (Ali, 2019)[1] :

Analysis of the Determinants of Capital Adequacy Ratio: The Case of Islamic Banks in the Gulf Cooperation Council .

جاءت هذه الدراسة بعنوان "**تحليل محددات كفاية رأس المال-حالة المصارف الإسلامية في مجلس التعاون الخليجي**".

حيث تمّ تطبيق الدراسة على 28 مصرفاً إسلامياً عاملاً في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2013-2018، وتمّ التعبير عن نسبة كفاية رأس المال باستخدام نسبة كفاية رأس المال بحسب بازل 2، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، التكاليف التشغيلية إلى الدخل التشغيلي، التمويلات إلى الودائع، الحجم معبراً عنه باللوغرايتم الطبيعي لإجمالي الموجودات، جودة الأصول معبراً عنها بنسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية، معدل التضخم ، الناتج المحلي الإجمالي .

وباستخدام نموذج الانحدار العشوائي، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها عدم وجود أثر معنوي للتضخم والناتج المحلي الإجمالي، في حين كان هناك أثر إيجابي لنسبة التوظيف، وكان لباقي المتغيرات أثر سلبي معنوي.

[1] Ali, A. M. (2019). **Analysis of the Determinants of Capital Adequacy Ratio: The Case of Full-Fledged Islamic Banks in the Gulf Cooperation Council (GCC**). European Journal of Islamic Finance, (14)., 1-15.

2- دراسة (Kassim & others, 2019)[2]:

Impact Of Monetary Policy Shocks On The Conventional And Islamic Banks: Evidence From Malaysia .

جاءت هذه الدراسة بعنوان "**أثر صدمات السياسة النقدية على البنوك التقليدية والإسلامية: حالة ماليزيا**"،

حيث تمّ تطبيق الدراسة على المصارف الإسلامية والتقليدية في ماليزيا خلال الفترة 1999- 2018 في بيئة نظام مصرفي مزدوج ، وكان من المتوقع أن تكون استجابات البنوك التقليدية لصدمات السياسة النقدية مختلفة عن استجابة البنوك الإسلامية بسبب طبيعة البنوك الإسلامية التي تنطوي على أدوات استثمار و تمويل تستخدم الفائدة الصفرية ، وتمثلت متغيرات الدراسة بكل من ودائع المصارف التقليدية، ودائع المصارف الإسلامية، القروض من المصارف التقليدية، التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف الإسلامية، مؤشر أسعار المستهلك، مؤشر الناتج الصناعي، سعر الفائدة، سعر الصرف الحقيقي ، وقد تم اختيار هذه المتغيرات في كل من المصارف الاسلامية و التقليدية لتحقيق مقارنات ذات مغزى بينهما.

واستخدام الباحث نماذج تصحيح الخطأ وتحليل مكونات التباين، وقد توصل الباحثون إلى أنّه لا يوجد أثر قوي لمتغيرات الاقتصاد الكلي في أداء المصارف الإسلامية حيث بلغ الأثر 15% فقط.

وأظهرت النتائج أن بنود قائمة الميزانية العمومية للبنوك الإسلامية أكثر حساسية نسبياً لتغيرات السياسة النقدية ، في حين أن بنود الميزانية العمومية للبنوك التقليدية ، وخاصة القروض التقليدية ، لا تتأثر بتغيرات أسعار الفائدة.

وهذا يعني أن تأثير السياسة النقدية يكون أكبر على الاستقرار في البنوك الإسلامية منه في البنوك التقليدية.

[2] Kassim, S. H., Majid, M. S. A., & Yusof, R. M. (2019). **Impact of monetary policy shocks on the conventional and Islamic banks in a dual banking system: Evidence from Malaysia**. Journal of Economic Cooperation and Development, 30(1), 41-58.

إنّ نتائج هذه الدراسة لها آثار مهمة على ممارسات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ، لا سيما في النظام المصرفي المزدوج مثل ماليزيا.

3 – دراسة (Fakhrunnas, 2019)[3] :

The Effect of Macroeconomic and Bank-Specific Variables to Risk-Taking of Islamic Banks in Indonesia .

جاءت هذه الدراسة بعنوان **تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات الخاصة بالبنك على مخاطر البنوك الإسلامية في إندونيسيا** ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين عوامل الاقتصاد الكلي و المتغيرات الخاصة بالبنوك الإسلامية في اندونيسيا من ناحية المخاطرة .

تفترض هذه الدراسة عوامل الاقتصاد الكلي والعوامل الخاصة بالبنوك كمتغيرات خارجية تتكون من سعر الفائدة وسعر الصرف والتضخم وحجم البنك ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول.

وقد تم تطبيق منهجية التكامل المشترك على بيانات ربع سنوية امتدت من الربع الرابع عام 2010 إلى الربع الرابع عام 2017.

ومن جملة النتائج التي توصلت لها الدراسة : أنّ سلوك المخاطرة لجميع البنوك له علاقة طويلة الأمد مع عوامل الاقتصاد الكلي ، كذلك فإن حجم البنك يعتبر من العوامل الجوهرية لتخفيف مخاطر البنك ، عندما يتم أخذ حجم البنك بعين الاعتبار .

بالإضافة إلى أنّ الدراسة توصلت إلى أنّه لا يوجد علاقة تكامل مشترك طويل الأجل مع متغيرات الاقتصاد الكلي للبنوك الإسلامية ذات الحجم الكبير ، على عكس ذلك ، فإنّ الحجم المتوسط والصغير للبنوك الإسلامية لهما علاقة طويلة الأمد بعوامل الاقتصاد الكلي ، كما تخلص الدراسة إلى أن الحجم المتوسط والصغير للمصارف الإسلامية أكثر عرضة للصدمات الخارجية.

[3] Fakhrunnas, F. (2019). **The Effect of Macroeconomic and Bank-Specific Variables to Risk-Taking of Islamic Bank in Indonesia**. International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF), 1(2), 165-186.

4- دراسة (Zulkhibri , 2019)[4]:

The impact of monetary policy on Islamic bank financing: bank-level evidence from Malaysia.

جاءت هذه الدراسة بعنوان "**أثر السياسة النقدية على البنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف في ماليزيا**".

وقد هدفت الدراسة إلى معرفة أثر السياسة النقدية على أداء البنوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2006-2017 على نحو ربعي كما هدفت إلى توفير فهم لمدى كفاءة أداء البنوك الإسلامية لأدوارها كمورد لرأس المال للشركات ورجال الأعمال.

وقد استخدم الباحث نماذج بانل، حيث عبر عن الأداء باستخدام حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أسعار المستهلك، الحجم، نسبة السيولة، نسبة كفاية رأس المال.

وقد تبين أنّه حسب نموذج التأثيرات العشوائي هناك أثر سلبي للتضخم في حجم التمويلات، في حين كان هناك أثر إيجابي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حجم التمويلات المقدمة.

5- دراسة (Hamida & others, 2018)[5]:

The determinants of Cost Efficiency of Islamic Banks using SFA Approach.

جاءت هذه الدراسة بعنوان "**محددات كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية باستخدام منهج SFA**".

تهدف هذه الدراسة إلى التحليل التجريبي لمحددات كفاءة التكلفة للبنوك الإسلامية من خلال النمذجة الاقتصادية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة 2005-2014.

[4] Zulkhibri, M. (2019). **The impact of monetary policy on Islamic bank financing: bank-level evidence from Malaysia**. Journal of Economics, Finance and Administrative Science., Vol. 23 Issue: 46, pp.306-322.

[5] Hadhek, Z., Frifita, M., & Hamida, A. (2018). **The determinants of Cost Efficiency of Islamic Banks using SFA Approach**. International Research Journal of Finance and Economics, 168, 33-47.

حيث تكونت عينة الدراسة من 37 مصرفاً إسلامياً في أكثر من بلد ، وقد تم اختيار عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية و عدد من المتغيرات المصرفية ودراسة أثرها على كفاءة التكلفة باستخدام منهجية (SFA).

وتظهر النتائج أنّ التضخم السنوي ومعدل العائد على الأصول والكثافة السكانية لها تأثير إيجابي على كفاءة التكلفة بالإضافة إلى ذلك، فإنّ النّاتج المحليّ الإجماليّ للفرد له تأثير سلبي على كفاءة التكلفة، مع أثر إيجابي لمخاطر الائتمان في كفاءة التكلفة.

بينما كان هناك أثر عكسي لحجم حجم البنوك الإسلامية في كفاءة تكلفتها و أخيراً فإنّ نسبة حقوق الملكية لا تؤثر على كفاءة التكلفة.

6- دراسة (El –Ansary & Others, 2019)[6]:

The Determinants of Capital Adequacy Ratio (CAR) in MENA Region Islamic Banks vs Conventional Banks.

جاءت هذه الدراسة بعنوان " محددات نسبة كفاية رأس المال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية".

هدفت هذه الدراسة الى إجراء مقارنة بين محددات كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية و التقليدية ،

وقد استخدمت الدراسة منهجية (GMM) على بيانات سنوية ، وكان عدد المصارف الإسلامية في عينة الدراسة 38 مصرفاً ، بينما عدد المصارف التقليدية 75 مصرفاً وذلك ضمن عشرة دول في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة 2009–2018 .

[6]El-Ansary, O., El-Masry, A. A., & Yousry, Z. (2019). **Determinants of Capital Adequacy Ratio (CAR) in MENA Region: Islamic vs. Conventional Banks**. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 9(2), 287-313.

وقد تم اعتبار نسبة كفاية رأس المال كمتغير تابع و تم احتسابه بحسب إطار اتفاقية بازل 2 ، أمّا المتغيرات المستقلة فكانت : الربحية ، مخاطر السيولة ، مخاطر الائتمان ، حجم البنك ، الودائع إلى الأصول ، الكفاءة التشغيلية بالإضافة الى متغير من المتغيرات الاقتصاديّة الكليّة و هو معدل النمو .

وقد أظهرت النتائج وجود ارتباط كبير بين كفاية رأس المال و بين (حجم البنك ، الكفاءة التشغيلية ، معدل النمو) وذلك في المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية على حد سواء ، كما أظهرت النتائج وجود ارتباط بين كفاية رأس المال و نسبة الودائع الى الأصول في المصارف الإسلامية ، بينما كان هناك ارتباط بين كفاية رأس المال و بين (الربحية ، مخاطر الائتمان) في المصارف التقليدية .

7 – دراسة (Al-Qudah & Jaradat , 2014)[7]:

The Impact of Macroeconomic Variables and Banks Characteristics on Jordanian Islamic Banks Profitability: Empirical Evidence .

جاءت هذه الدراسة بعنوان : أثر متغيرات الاقتصاد الكلي والخصائص المصرفية على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية: أدلة عملية .

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر متغيرات الاقتصاد الكلي (المتغيرات الخارجية) وخصائص البنك (المتغيرات الداخلية) على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2000–2011).

استخدمت الدراسة طريقة نموذج التأثيرات الثابتة الخاص بالبانل داتا وطريقة المربع الصغرى المعمّمة لفحص فرضيات الدراسة.

يوضح التحليل التجريبي أن كفاية رأس المال وحجم البنك لهما تأثير إيجابي وهام على العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) ، في حين أن الرافعة المالية المقاسة بإجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول لها تأثير سلبي وهام على (ROA) و (ROE).

[7] Al-Qudah, A. M., & Jaradat, M. A. (2014). **The impact of macroeconomic variables and banks characteristics on Jordanian Islamic banks profitability: Empirical evidence**. International Business Research, 6(10), 153.

أمّا السيولة لها تأثير غير جوهري على (ROA) وتأثير سلبي كبير على (ROE) ، ووجدت الدراسة أنّ عوامل الاقتصاد الكلي المتمثلة في مؤشر بورصة عمان ونمو المعروض النقدي عوامل هامة بالنسبة لربحية البنوك الإسلامية.

ب- الدّراسات باللّغة العربيّة :

1- دراسة (الهياجنة ، 2019)[8] :

جاءت هذه الدّراسة بعنوان : **أثر العوامل الداخليّة والاقتصاديّة والحصّة السّوقيّة على الأداء الماليّ للمصارف الإسلاميّة الأردنيّة في ظل الأزمة الماليّة العالميّة المعاصرة دراسة تطبيقيّة خلال الفترة (2009-2018) .**

هدفت الدّراسة لاختبار أثر العوامل الداخليّة و الاقتصاديّة و الحصّة السّوقيّة على الأداء الماليّ للمصارف الإسلاميّة الأردنيّة في ظل الأزمة الماليّة العالميّة المعاصرة ،وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار المتعدد ، وقد شمل النموذج عيّنة مكونة من مصرفين إسلاميين هما : البنك الإسلاميّ الأردنيّ و البنك العربيّ الإسلاميّ الدّوليّ .

وقد تضمنت المتغيّرات المستقلّة لهذه الدّراسة مجموعة من العوامل الداخليّة الخاصّة بالمصرف (نسبة السّيولة ، نسبة الكفاءة التشغيليّة ، نسبة الملاءة الماليّة ، نسبة الملكيّة ، نسبة التّمويل ، حجم الأصول ، الحصّة السّوقيّة) و مجموعة من المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة (معدّل التّضخم و معدّل النّمو الاقتصاديّ) ، كذلك المتغيّر الوسيط الوهميّ للأزمة الماليّة العالميّة ، أمّا المتغيّرات التابعة فهي مقاييس الأداء الماليّ (معدل العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكيّة) ، وقد تمّ قياسها باستخدام مؤشرين هما معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكيّة .

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها : أنّ نسبة السّيولة و معدل النّمو الاقتصاديّ لا أثر لهما على أداء المصارف الإسلاميّة الأردنيّة باستخدام معدلي العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكيّة ، كما

[8] الهياجنة، صالح سليمان ، و شواقفة ، وليد محمد ، **أثر المتغيرات الخارجية والداخلية على الأداء المالي للمصارف الإسلاميّة والمصارف التجارية في الأردن دراسة مقارنة** ، أطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد و الإدارة ، جامعة الزرقاء ، الأردن ، 2019 .

أنّ نسبة المصاريف التّشغيليّة و نسبة الملاءة الماليّة و الحصّة السّوقيّة كان لها أثر سلبي على أداء المصارف الإسلاميّة الأردنيّة .

2- دراسة (القضاة ، 2017)[9]:

جاءت هذه الدّراسة بعنوان : **أثر المتغيّرات الخارجيّة والداخليّة على الأداء الماليّ للمصارف الإسلاميّة والمصارف التّجاريّة في الأردن " دراسة مقارنة "** .

إنّ الغرض من هذه الدّراسة هو بيان أثر المتغيّرات الخارجيّة والداخليّة على الأداء الماليّ للمصارف الإسلاميّة والمصارف التّجاريّة مقاساً بمعدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكيّة، ونصيب السّهم من الأرباح الصّافية خلال الفترة (2001-2016) ، ودراسة طبيعة الأثر بين هذه المتغيّرات والأداء الماليّ للمصارف الأردنيّة ، كما هدفت الدّراسة إلى عمل مقارنة بين الأداء الماليّ للمصارف الإسلاميّة والأداء الماليّ للمصارف التّجاريّة بعد قياس أثر تلك المتغيّرات على أدائهما.

توصلت الدّراسة إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائيّة للمتغيّرات الخارجيّة والداخليّة ، على الأداء الماليّ للمصارف التّجاريّة مقاساً (بمعدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكيّة، نصيب السّهم من الرباح الصّافية) .

أمّا المصارف الإسلاميّة تبين أنّه يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائيّة لأثر المتغيّرات الخارجيّة (النّمو الاقتصاديّ، مؤشر السّوق الماليّ) على الأداء الماليّ ، وعدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائيّة للتّضخم على الأداء الماليّ، أمّا أثر المتغيّرات الداخليّة المتمثل (حقوق الملكيّة وإجمالي الموجودات) فكان أثرهما معنوي ذو دلالة إحصائيّة على الأداء الماليّ .

[9] القضاة ، حنان أحمد ، و آخرون ، **أثر المتغيرات الخارجية والداخلية على الأداء المالي للمصارف الإسلاميّة والمصارف التجارية في الأردن " دراسة مقارنة "** ، أطروحة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، قسم الاقتصاد و المصارف الإسلامية ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، الأردن ، 2017 .

3- دراسة (آدم ، 2015)[10] :

جاءت هذه الدّراسة بعنوان : **أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبيّة على الأداء الماليّ للمصارف الإسلاميّة في السودان بالفترة 2008- 2013 .**

تتعلق مشكلة البحث بالعمل على معالجة الاختلالات التي تنتج من تقلبات أسعار العملات الأجنبيّة و تؤثر على أداء المصارف الإسلاميّة في تعاملاتها اليوميّة المتمثلة في تنفيذ عمليّات البيع و الشّراء بغرض المتاجرة أو تغطية الالتزامات الخاصّة بها أو بعملائها مع وجود مشاكل في آليّات و نظم تحديد التسعير اليوميّ للعملات الأجنبيّة لتتوافق و موارد النّقد الأجنبيّ المتاحة في السودان .

وقد هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التّعرف على العوامل الرئيسيّة التي تؤدي إلى تقلبات أسعار العملات و التعرف أيضاً على أثر تقلبات أسعار الصرف على أصول و خصوم المصارف الإسلاميّة و العمل على إيجاد أدوات ماليّة من منظور إسلاميّ للتحوط من مخاطر تقلبات أسعار الصرف .

وقد استخدم الباحث متغير سعر صرف الجنيه السوداني بالنسبة للدولار (كمتغيّر مستقل) بينما استخدم عدد من المؤشرات المستمدة من واقع التقارير الماليّة للمصارف الإسلاميّة في السودان كمؤشرات أداء (متغيرات تابعة).

وبعد إجراء الدراسة النّظريّة و التّطبيقيّة فقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أبرزها : إنّ عدم وجود سعر صرف واحد أدى إلى عدم الاستقرار في أسعار الصرف ، لا تعبّر قوائم المركز الماليّ للمصارف الإسلاميّة عن القيمة الحقيقيّة للأصول و الخصوم كنتيجة لتقلبات سعر الصرف ، تتعرض المصارف الإسلاميّة العاملة في السودان لمخاطر تقلبات أسعار الصرف عند تقييم أصولها و خصومها من النّقد الأجنبيّ.

[10] آدم ، هارون محمود ، وإبراهيم ، حسن عباس ، **أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في السودان بالفترة 2008- 2013** ، أطروحة دكتوراه ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ، 2015 .

التعليق على الدراسات السابقة:

يلاحظ من عرض الدراسات و الأبحاث السابقة و كذلك أغلب المراجع و المصادر التي استطاع الباحث الحصول عليها حول الموضوع أن معظمها متقارب في الاطار النظري و الفكرة العامة ، ففي دراسة (Ali, 2019) تم تحليل محددات كفاية رأس المال لكن تم توظيف المتغيرات الاقتصاديّة الكليّة و المؤشرات المصرفيّة كمتغيرات مستقلّة على حد سواء بالإضافة إلى أنه تم الاقتصار على متغيرات القطاع الحقيقي فقط كما في دراسة (Fakhrunnas, 2019) أيضاً ، أمّا دراسة (Kassim & others, 2019) و (Zulkhibri , 2019) فقد تم دراسة أثر متغيرات السياسة النقدية على بعض المؤشرات المصرفيّة ولكن تم إغفال الشق الآخر من السياسة الاقتصادية و هي متغيرات القطاع المالي.

ما يميّز هذه الدراسة :

و الجديد الذي تقدمه دراستنا الحالية كان في عدّة جوانب فعلى صعيد العينة قد تم اختيار مملكة ماليزيا التي تشكل مركزاً مالياً إسلامياً محورياً من حيث تركز التمويل الإسلامي ورائداً من حيث تجربة المصارف الإسلامية و الاقتصاد الإسلامي بشكل عام وكذلك فإن متغيرات الدراسة تنوعت بين متغيرات اقتصادية كلية تمثل قطاعات اقتصادية هامة و حيوية وهي القطاع الحقيقي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم) و القطّاع الماليّ (نسبة الدّين الكلّيّ إلى النّاتج المحلّيّ الإجماليّ) و القطّاع النّقديّ (سعر الصرف و معدل نمو العرض النقدي) و القطّاع الخارجي (نسبة الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات إلى النّاتج المحلّيّ الإجماليّ) ، وكذلك تتميز الدراسة بمحاولة إيجاد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصاديّة الكلّيّة و بين المؤشرات المصرفيّة كاملز (CAMELS) التي تشمل عدّة مؤشرات تمس الجوانب التشغيلية في عمل المصارف و هي (جودة الأصول و كفاية رأس المال و الكفاءة الإدارية و الربحية و السيولة) ، كما تتميز الدراسة بمحدداتها الزمنية حيث تم دراسة الاقتصاد الماليزي خلال عاميّ (2008–2018) وهي فترة هامّة جداً لأنها أعقبت الأزمة المالية العالمية و تضمنت تداعياتها المختلفة ، بينما تمّت دراسة الاقتصاد السوري خلال عاميّ (2011–2018) وهي فترة الأزمة السورية التي عانى فيها القطاع المصرفي بشكل كبير ، ويضاف إلى ذلك أنّ الدراسات السّابقة اكتفت بدراسة التأثير طويل

الأجل بينما تحاول هذه الدراسة إيجاد أثر محددات الكفاءة والربحية ومخاطر الائتمان في كل من الأجلين القصير والطويل.

ثانياً : مشكلة الدراسة:

واجه الاقتصاد العالمي واحدة من أصعب الأزمات في تاريخه الحديث عام 2008، إذ تعين عليه أن يتحمل في آن واحد التداعيات الخطيرة للأزمة المالية العالمية والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة عميقة كان لها ارتداداتها السلبية على مختلف دول العالم وقطاعاته الاقتصادية ، وبشكل خاص القطاع المصرفيّ و الأسواق الماليّة.

وفي ذات السياق تزايد الاهتمام بالقطاع المصرفي وكل ما يتعلق به في الآونة الأخيرة نتيجة للتطورات التكنولوجية الكبيرة في هذا القطاع والانفتاح والعولمة والمنافسة وكذلك لوجود مشاكل البيئة الاقتصادية، وما يشاهده العالم من أزمات اقتصادية مثل الأزمة المالية العالمية وما ترتب عليها من تداعيات سلبية على قطاع البنوك وإفلاس العديد منها وزيادة معدلات التضخم والبطالة مما يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر، ذلك دفع العديد من الباحثين الاقتصاديين إلى دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية و تحليلها وذلك لتأثيرها المباشر على عوائد المؤسسات المالية والاستثمار وبالتالي الأثر الذي قد ينعكس سلباً أو إيجاباً على الاقتصاد.

إنّ البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية و نشاطاتها المختلفة عرضة للتأثر بالعوامل الاقتصادية المحيطة بها فهي رهينة بالتحولات و التطورات التي تتعرض لها في بيئتها الاقتصادية والتي يصعب السيطرة عليها باعتبارها عوامل خارجة عن إرادة هذه البنوك ، والتي من شأنها أن تؤثر في تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في البقاء في السوق و تعظيم الثروة.

وعليه جاءت هذه الدراسة للتعرف على أهم العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر إيجاباً أو سلباً على المؤشرات المصرفية في المصارف الإسلامية ، ليتم في ضوء ذلك وضع الخطط الملائمة والكفيلة لتجنب العوامل الاقتصادية الخارجية و التخفيف من وطأتها وبالتالي رفع كفاءة هذه المؤشرات.

حيث تنبع مشكلة الدراسة من واقع الاقتصاد العالمي الذي شهد حالة من الركود الاقتصادي بشكل عام تلازمت مع تبني الدول لحزم من السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية التي أثرت بدورها على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل النمو في الناتج المحلي الإجمالي و عرض النقد و التضخم و البطالة ، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتبين أثر تلك المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء المؤشرات المصرفية في ماليزيا التي تعتبر مركزاً عالمياً من مراكز التّمويل الإسلاميّ.

إذ تعتبر العلاقة بين القطاع المصرفي والقطاعات الاقتصادية الأخرى من العلاقات التي تثير جدلاً واسعاً فطبيعة الأثر الناتج عن واقع البيئة الاقتصادية الحاضنة للقطاع المصرفي تختلف بين دول متقدمة في صناعة المصارف الإسلامية مثل ماليزيا، ودولة حديثة في مجال الصيرفة الإسلامية مثل القطاع المصرفي السوري وعليه تحاول هذه الدراسة معرفة العوامل المؤثرة في عناصر كاملز للمصارف الإسلامية وعلى نحو خاص العوامل و المتغيرات الخاصّة بالاقتصاد الكلي، وعليه يمكن طرح مشكلة البحث من خلال التساؤلات الأساسية الآتية:

ما هو تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على المؤشرات المصرفية في المصارف الاسلامية في كل من ماليزيا و سورية ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية فيما يخص الاقتصاد الماليزي:

- هل توجد علاقة بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي (مؤشر أسعار المستهلك ونمو الناتج المحلي الإجمالي) وبين مؤشرات CAMELS[11] لمصارف العينة في ماليزيا ؟
- هل توجد علاقة بين متغيرات القطاع المالي (نسبة الدين الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي) وبين مؤشرات CAMELS لمصارف العينة في ماليزيا ؟
- هل توجد علاقة بين متغيرات القطاع الخارجي (نسبة (الفائض /العجز) من ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي) وبين مؤشرات CAMELS لمصارف العينة في ماليزيا ؟

[11] مؤشرات كامل المستخدمة في هذه الدراسة هي الربحية، السيولة، جودة الأصول ، كفاءة الإدارة، كفاية رأس المال

- هل توجد علاقة بين متغيرات القطاع النقدي (معدل نمو العرض النقدي وسعر الصرف) وبين مؤشرات CAMELS لمصارف العينة في ماليزيا ؟
- هل توجد علاقة بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي (مؤشر أسعار المستهلك، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) وبين مؤشرات CAMELS لمصارف العينة في سورية ؟

ثالثاً : فرضيات الدراسة:

تنقسم فرضيات الدراسة إلى فرضيات خاصة بالاقتصاد الماليزي و أخرى خاصة بالاقتصاد السوري:

- **الفرضيات الخاصة بالاقتصاد الماليزي :**

1. يوجد أثر معنوي لمتغيرات الاقتصاد الحقيقي (مؤشر أسعار المستهلك ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) في مؤشرات CAMELS لمصارف العينة في ماليزيا.
2. يوجد أثر معنوي لمتغيرات القطاع المالي (نسبة الدين الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي) في مؤشرات CAMELS لمصارف العينة في ماليزيا.
3. يوجد أثر معنوي لمتغيرات القطاع الخارجي (نسبة (الفائض أو العجز) من ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي) في مؤشرات CAMELS لمصارف العينة في ماليزيا.
4. يوجد أثر معنوي لمتغيرات القطاع النقدي (معدل نمو العرض النقدي وسعر الصرف) في مؤشرات CAMELS لمصارف العينة في ماليزيا.

- **الفرضيات الخاصة بالاقتصاد السوري:**
- يوجد أثر معنوي لمتغيرات الاقتصاد الحقيقي (مؤشر أسعار المستهلك، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) وحجم التوظيف في مؤشرات CAMELS لمصارف العينة في سورية.

رابعاً : أهداف الدراسة:

يهدف الباحث من خلال القيام بهذا البحث الى تحقيق جملة من الاهداف على الصعيد النظري و العملي كما يلي :

أ – الأهداف النظرية :

1. توضيح الماهية و المفهوم و عدد من النقاط المرتبطة بأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المعبرة عن القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الحقيقي ، المالي ، الخارجي ، النقدي).
2. بيان أهم نقاط الاختلاف و الالتقاء بين السياستين المالية و النقدية .
3. تسليط الضوء على طبيعة التنسيق و مظاهر التكامل و الفعالية بين السياستين المالية و النقدية .
4. توضيح السياق الاقتصادي للسياستين المالية و النقدية في اطار تحقيق جملة من الاهداف الاقتصادية كتعزيز النمو الاقتصادي و التحكم بمعدلات التضخم و مكافحة البطالة .
5. التعرف على اهم النقاط و القضايا الخاصة بالمصارف الاسلامية كالتعريف و النشأة و آلية توليد الارباح.
6. تسليط الضوء على تطور المؤشرات العالمية للقطاع المالي و المصرفي الاسلامي .
7. بيان طبيعة العلاقة الخاصة التي تحكم البنوك المركزية و المصارف الاسلامية من زاوية الآثار السلبية و الايجابية لهذه العلاقة و توضيح مدى استفادة المصارف الاسلامية من وظائف البنوك المركزية .
8. تسليط الضوء على اهم أوجه التمايز بين المصارف الاسلامية و التقليدية .
9. دراسة مفاهيم الاداء المالي في القطاع المصرفي و توضيح جملة القضايا الخاصة بتقييم الاداء المالي كمؤشرات الاداء المالي و مراحل تقييمه و الجهات المستفيدة منه .
10. الوقوف على طبيعة مؤشرات نظام التقييم و التصنيف الامريكي (CAMELS) من حيث المفهوم و الخصائص و العناصر أو المؤشرات المكونة له .

11. التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة و بين أهم مؤشرات الاداء المصرفيّ في المصارف الإسلاميّة .

ب – الأهداف العملية :

تتمثل الأهداف العمليّة للدراسة بما يلي :

1. التّعرف على العلاقة بين متغيّرات الاقتصاد الحقيقيّ (مؤشر أسعار المستهلك ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) وبين مؤشرات CAMELS لمصارف العيّنة في ماليزيا.
2. توضيح طبيعة العلاقة بين متغيّرات القطاع الماليّ (نسبة الدين الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي) وبين مؤشرات CAMELS لمصارف العيّنة في ماليزيا.
3. تسليط الضوء على العلاقة بين متغيّرات القطاع الخارجيّ (نسبة (الفائض أو العجز) من ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي) وبين مؤشرات CAMELS لمصارف العيّنة في ماليزيا.
4. إيضاح طبيعة العلاقة بين متغيّرات القطاع النّقديّ (معدل نمو العرض النقدي وسعر الصرف) وحجم التوظيف وبين مؤشرات CAMELS لمصارف العيّنة في ماليزيا.
5. بيان طبيعة العلاقة بين متغيّرات الاقتصاد الحقيقيّ (مؤشر أسعار المستهلك، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) وبين مؤشرات CAMELS لمصارف العيّنة في سوريّة.
6. الخروج من الاطار العمليّ للدراسة بنتائج و توصيات تسهم في إمكانيّة الاستفادة من التّجربة الماليزيّة في تعزيز دور المصارف الإسلاميّة السّوريّة في الواقع الاقتصاديّ السّوري .

خامساً : أهميّة الدّراسة:

تتمثل أهمية الدراسة النظرية في محاولة استعراض الدراسات السابقة في هذا المجال، في حين تتمثل الأهمية العملية للدراسة في مساعدة المصارف الإسلامية على رسم استراتيجية صحيحة بناءً على طبيعة العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي وحجم التوظيف من جهة وأداء البنك من جهة أخرى. كما ستتمثل الأهمية العملية في سورية بأنّها ستحاول البحث عن نقاط القوة في تجربة المصارف

الإسلامية الماليزية وإمكانية الاستفادة منها في تعزيز قوة ودور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية.

وبناء على سبق يمكننا استعراض أبرز النقاط التي تعبر عن أهمية الدراسة كما يلي :

1. تكتسب هذه الدراسة أهميتها من محاولة تسليط الضوء على أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية المعبرة عن الحالة الاقتصادية في أيّ دولة و التي تلعب دوراً هاماً في عملية الاستقرار أو الاختلال الاقتصادي .
2. وتتضح أهمية هذه الدراسة من محاولتها التركيز على السياستين المالية و النقدية كأساس مهم و جوهري لأي سياسة اقتصادية و استعراض نقاط الاختلاف و الالتقاء بينهما .
3. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من التركيز على مفهوم التنسيق بين السياستين المالية و النقدية و الذي أصبح الشغل الشاغل لصناع القرار الاقتصادي بسبب العوائق و التكاليف الناجمة عن عدم التنسيق .
4. ومن جوانب أهمية هذه الدراسة تعرضها للمصارف الاسلامية التي تشكل مرتكزاً أساسياً للتوجه الاستثماري الراهن في الاقتصاد الاسلامي وإن سلامة العمل في هذه القطاع و قدرته على توفير عائد جيد شرط أساسي لنجاح هذا التوجه وفي هذا السياق استعرضت الدراسة نقاط كثيرة خاصة بالمصارف الاسلامية كالنشأة و العلاقة مع المصارف المركزية و التجارية .
5. وتتضح أهمية هذه الدراسة من خلال تركيزها على الأداء المالي في القطاع المصرفي حيث تكمن أهميتها في إعطاء صورة واضحة عن سير الأنشطة المالية في المنشآت المختلفة ، هذا بالإضافة الى المؤشرات التي تدل على سلامة و استقرار النظام المالي و تساعد على تقييم قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات الماليّة والاقتصادية.
6. كما تبرز أهمية هذه الدراسة من امكانية تحليل الواقع الاقتصادي و المصرفي في ماليزيا و النتائج التي يمكن أن تصل اليها الدراسة حول علاقة المتغيرات الاقتصادية الكلية بالمؤشرات

المصرفية ، ومن ناحية أخرى تظهر أهمية البحث في أنه يدرس مشكلة اقتصادية و مصرفية تتصف بالحداثة و الأهمية لارتباطها بالظروف الحالية في الجمهورية العربية السورية .

سادساً : متغيرات الدراسة:

سوف يقوم الباحث، وبما يتوافق مع أهداف بحثه في تحديد عدة متغيرات، وهي:

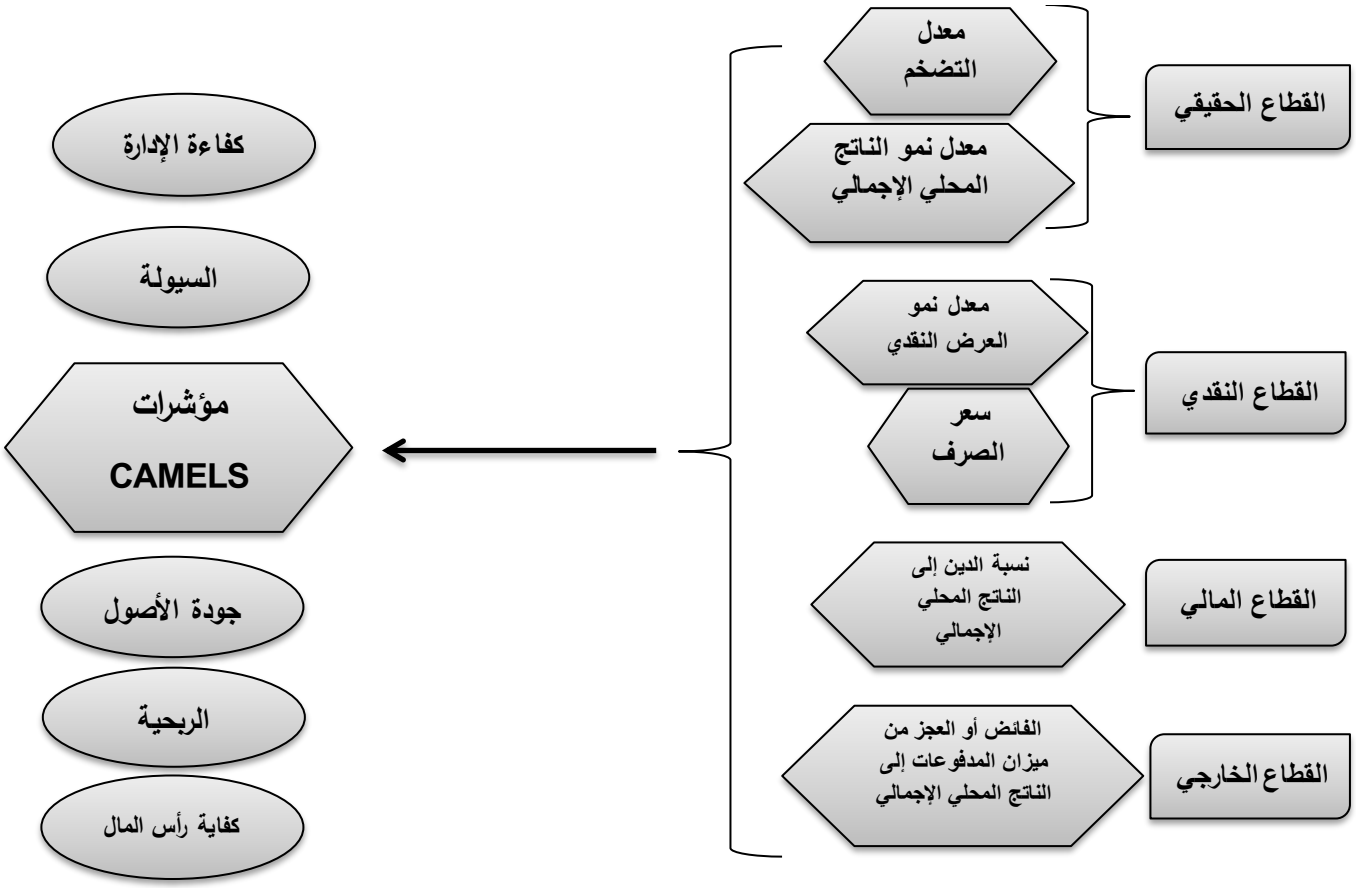
- **المتغيرات التابعة بالنسبة للاقتصاد الماليزي و السوري التي تتمثل بما يلي :**

- جودة الإدارة : معبراً عنه بنسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي الأصول.
- الربحية: معدل العائد على الموجودات.
- جودة الأصول: نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية.
- كفاية رأس المال حسب بازل 2.
- السيولة: الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات.

- **المتغيرات المستقلة بالنسبة للاقتصاد الماليزي والتي تشمل ما يلي :**

- نسبة (الفائض أو العجز) من ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- معدل التضخم.
- نمو العرض النقدي.
- سعر الصرف.
- نسبة الدين الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (1) : رسم توضيحي يمثل متغيرات الدراسة للاقتصاد الماليزي

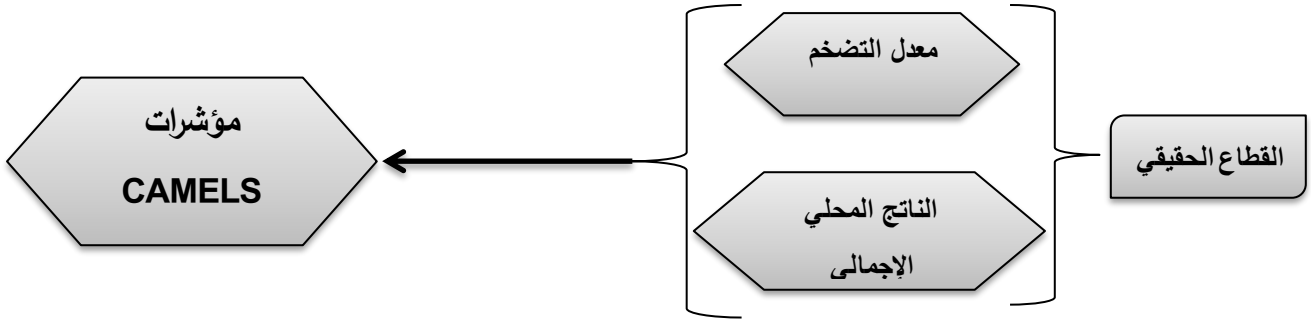


المصدر : من إعداد الباحث

أما بالنسبة للاقتصاد السوري فإن المتغيرات المستقلة تشمل :

- الناتج المحلي الإجمالي.
- مؤشر أسعار المستهلك.

الشكل رقم (2) : رسم توضيحي يمثل متغيرات الدراسة للاقتصاد السوري



المصدر : من إعداد الباحث

سابعاً : مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع و عينة الدراسة بالنسبة للاقتصاد الماليزي و السّوري مما يلي :

- **مجتمع الدراسة :** يتضمن مجتمع الدراسة جميع المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا و جميع المصارف الاسلامية العاملة على أراضي الجمهورية العربية السورية و المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- **عينة الدراسة :** بالنسبة للاقتصاد الماليزي فقد تم استعراض ترتيب المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا من حيث حجم الأصول و تم اختيار أربعة مصارف إسلامية بناء على هذا المعيار تشمل المصارف الكبيرة و المتوسطة و الصغيرة من حيث حجم الأصول ، أما بالنسبة للاقتصاد السوري فقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل في اختيار عينة الدراسة من خلال اختبار فرضية الدراسة على جميع المصارف الإسلامية المكونة للقطاع المصرفي الإسلاميّ في سورية و عددها ثلاثة مصارف هي : (بنك البركة ، بنك الشّام الإسلاميّ ، مصرف سورية الدّوليّ الإسلاميّ).

ثامناً : محددات الدراسة :

وتشمل محددات الدراسة ما يلي :

- **المحددات المكانية :** إنّ المحددات المكانيّة في دراستنا بالنسبة للاقتصاد الماليزي هي مملكة ماليزيا ، وبالنسبة للاقتصاد السوري هي الجمهورية العربية السورية .
- **المحددات الزمانية :** تم دراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة و التابعة بالنسبة للاقتصاد الماليزي بين عاميّ (2008–2018) ، أما بالنسبة للاقتصاد السوري فقد طبقت الدراسة بين عاميّ (2011–2018) .

تاسعاً : منهجية الدراسة :

وصولاً لأهداف الدراسة فقد تم اعتماد أسلوبين من الأساليب العلمية و هي :

المنهج الوصفي التحليلي وهو الأسلوب الذي يستند الى تحليل و توصيف الإطار النظري كمقدمة لتحليل نتائج الدراسة وذلك من خلال جمع المعلومات و تصنيفها و عرضها و تفسيرها بغرض عرض الجانب

النظري للدراسة من خلال الاستعانة بالكتب و النشرات و التقارير الدورية و الأبحاث و الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر.

و المنهج القياسي من خلال : حيث تم اتباع هذا المنهج من أجل الوصل الى طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية و المتغيرات التابعة المتمثلة بمؤشرات (CAMELS) ومن أجل هذه الغاية تم توظيف برنامج (E-views) النسخة العاشرة في الدراسة و تحليل البيانات خلال الفترة المدروسة باستخدامه و تم تطبيق عدد من الأساليب و الاختبارات نذكر منها :

- **فيما يتعلق بالاقتصاد الماليزي:**

❖ الوصف الإحصائي للبيانات.

❖ اختبار جذر الوحدة

❖ نموذج ARDL لاختبار وجود علاقات طويلة الأجل واختبارات تقييم النموذج.

- **أما فيما يتعلق بالاقتصاد السوري:**

❖ الوصف الإحصائي للبيانات.

❖ اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية.

❖ تقدير نموذج التأثيرات الثابتة.

❖ إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

الاطار النّظريّ للدراسة

الفصل الأوّل :

السّياق الاقتصاديّ للمتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة و السّياسات الاقتصاديّة النّاظمة لها .

- **المبحث الأوّل : طبيعة المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة.**
- **المبحث الثّاني : أبرز السّياسات الاقتصاديّة المتبعة تجاه المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة.**

مقدمة الفصل :

يعالج هذا الفصل الموسوم بالسّياق الاقتصاديّ للمتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة و السّياسات الاقتصاديّة النّاظمة لها ، و هو الفصل الأوّل في الأطروحة قضيتين أساسيّتين في النّظريّة الاقتصاديّة الكليّة الأولى هي المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة و الثّانية هي السّياسات الّتي يستخدمها صانعو القرار الاقتصاديّ لتنظيم و توجيه هذه المتغيّرات لتحقيق الأهداف المرسومة.

ففي المبحث الأوّل من هذا الفصل قام الباحث باختيار عدد من المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة التي تعود الى قطاعات اقتصاديّة مختلفة القطّاع النّقديّ و الماليّ و الحقيقيّ و الخارجيّ و سنناقش طبيعة هذه المؤشرات الكليّة من ناحية ماهيتها و تعريفها و أنواعها و مقاييسها و الطّبيعة الخاصّة بها .

أمّا في المبحث الثّاني من هذا الفصل فسيعرّج الباحث الى السّياسات الاقتصاديّة المستخدمة من قبل الفريق الاقتصاديّ للتحكم بالمتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة و توجيهها بالشّكل الأمثل الّذي يناسب طبيعة النّظام الاقتصاديّ في الدّولة من جهة و يخدم أهدافه و أولوياته و يحدّ من مخاطره من جهة أخرى .

المبحث الأوّل : طبيعة المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة

تمهيد :

المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة أو المؤشرات الاقتصاديّة الكليّة هي مجموعة من القيم و الإحصائيات والتقارير الاقتصاديّة المستمدّة من واقع الاقتصاد و التي تستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة على مستوى الدولة ككل لتقييم الوضع الاقتصاديّ بشكل عام ومعرفة مدى قوّة الاقتصاد أو ضعفه بشكل خاص ، بالإضافة للقدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصاديّة في المستقبل.

فالمؤشرات الاقتصاديّة الكليّة هي نتائج تعكس الوضعية الاقتصاديّة للدولة خلال فترة معينة ، وتصدر المؤشرات الاقتصاديّة الكليّة بصفة دوريّة (سنويّة أو ربع سنويّة أو ش هريّة أو أسبوعيّة)، و هناك العديد من المؤشرات الاقتصاديّة لكلّ دولة ، ومؤشرات الاقتصاد الكلّيّ مثل إجمالي الناتج المحليّ (GDP) و سعر الفائدة و معدّلات البطالة و التوظيف وغيرها من البيانات الإحصائيّة تميز اقتصاد الدّولة وتبيّن مدى قوّته وكفاءته وهذا لا يتأتى إلّا من خلال الدّراسة المعمّقة و التحليل الاقتصاديّ للمتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة في تلك الدولة ، فللمتغيرات الاقتصاديّة الكليّة تأثير قويّ و فعّال على حركة الأسعار و الأسواق الماليّة والأنشطة الاقتصاديّة المختلفة في بيئة معينة ، ويختلف تأثير هذه المؤشرات نسبياً من اقتصاد لآخر بحسب الهيكل العام للاقتصاد والعوامل المحيطة به والسّياسة الاقتصاديّة المتبعة وحتى الاطار التشريعي والسياسيّ السّائد في تلك البلد.

تهتم النظريّة الاقتصاديّة الكليّة بجميع مدارسها و تيّاراتها بمتغيرات الاقتصاد الكليّ حيث اهتم الاقتصاديون في المدرسة الكلاسيكيّة بدراسة ظواهر الاقتصاد الكليّ ، ولعلّ من أبرز أفكار هذه المدرسة أنّ العرض يخلق الطلب الموازي له الذي طرحه جان باتيست ساي وسمي قانون ساي ، كما أنّ المنظم (المستثمر) له دور فاعل في العمليّة الإنتاجيّة والاستثمار وتحريك كل من العرض والطلب في الاقتصاد ، ويتحقق التشغيل الكامل من وجهة نظر الكلاسيك بشكل تلقائي دون تدخل الدّولة حيث يرى الكلاسيك عدم تدخل الدّولة في الحياة الاقتصاديّة وحصروا دورها في الدّفاع والقضاء والتربية والتعليم والأشغال العامّة ، والعمل مصدر القيمة فالتخصص وتقسيم

العمل يؤدي لزيادة الإنتاج ، كما دعت المدرسة الكينزيّة للاهتمام بالتحليل الاقتصاديّ الكليّ وبيّنت أنّ السّياسة الماليّة والنقديّة ضروريّة لتحقيق الاستقرار الاقتصاديّ من خلال طرحها لعدّة أفكار أبرزها الطلب الفعال وهو بحسب كينز الرغبة في الشراء المدعومة بقوة شرائية واستناداً لذلك قسم كينز الطلب الكلّيّ إلى الاستهلاك والاستثمار ، كما أعطت الكينزية دوراً مهماً للدّولة في الاقتصاد فالدّولة أصبحت مسؤولة عن صنع التوازن العام وتحقيق التشغيل الكامل ، ويرى كينز بأنّ الإنفاق العام سوف يزيد الطلب الكلّيّ، وزيادة الطلب سوف تدفع باتجاه زيادة الإنتاج.

وبناء على ما سبق لا يمكن للسّياسات الاقتصاديّة أن تكون فعّالة إلّا إذا كانت تستند إلى فهم شامل لطبيعة ظواهر الاقتصاد الكليّ والعلاقات المتبادلة بين متغيّراتها ، لذلك يجب دراسة متغيرات الاقتصاد الكليّ قبل اقتراح أو تطوير أي سياسة اقتصاديّة ناجحة .

من أهم متغيرات الاقتصاد الكليّ التي تتناولها النظريّات الاقتصاديّة ما يلي:

أولاً : النّاتج المحليّ الإجماليّ :

لعلّ من أكثر المصطلحات استخداماً و انتشاراً بين أوساط الأفراد و المؤسّسات في مجال المال و الأعمال على وجه عام و الباحثين في المجالات الاقتصاديّة على وجه خاص ما يسمّى بالـ (GDP) وهو يعني النّاتج المحليّ الإجماليّ و كثيراً ما يذكر في تقارير الحكومات و البنوك المركزيّة و مجتمع الأعمال وقد أصبح يستعمل على نطاق واسع كمؤشرٍ على مدى سلامة الاقتصاد الوطنيّ و العالميّ ، وعندما يكون النّاتج المحليّ الإجماليّ آخذاً في النّمو ، خاصّة عندما يمثل التضخم مشكلة يغدو العمّال و مجتمع الأعمال بصفة عامّة أفضل حالاً منهم عندما لا يكون كذلك .

لمّا كانت التّقلبات الاقتصاديّة من أهم السّمات الملازمة لطبيعة اقتصاد السوق ، كان لابدّ من إيجاد وسيلة إحصائيّة لقياس مستوى النّشاط الاقتصاديّ في مختلف القطّاعات الاقتصاديّة وذلك من أجل تحديد جوانب القوّة و الضعف في هذه القطّاعات والتنبؤ باحتمالات تأثيرها على الاتجاهات المستقبليّة للاقتصاد القوميّ.

1- تعريف النّاتج المحليّ الإجماليّ :

يعتبر النّاتج المحليّ الإجماليّ من أهم المؤشرات الاقتصاديّة المستخدمة في تحديد مستوى النّشاط الاقتصاديّ و اتجاهه و سرعة نموّه .

النّاتج المحليّ الإجماليّ هو مؤشر اقتصاديّ يقيس القيمة النقديّة لإجماليّ السلع والخدمات التي أُنتجت داخل حدود منطقة جغرافيّة ما (بلد مثلاً) خلال مدّة زمنيّة محددة[1] (سنة أو نصف سنة مثلاً) .

كما يعرّف على أنّه مجموع القيمة النقديّة (السّوقيّة) لجميع السلع و الخدمات النهائيّة المنتجة في قطر معين خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة[2] ، ولإيضاح ما سبق سيتم التطرق إلى المفردات الواردة في هذا التعريف :

أ – القيمة السوقيّة :

في الحقيقة النّاتج المحليّ الإجماليّ يجمع القيمة النقديّة (السّوقيّة)[3] باللّيرة السّوريّة ، ويوضح المثال التالي البسيط عمليّة الاحتساب :

فعلى سبيل المثال إذا أنتج اقتصادنا ثلاث سلع فقط هي (A,B,C) وكانت كميّات الإنتاج (Qa,Qb,Qc) على التوالي و سعر السوق النهائي لكل منتج في ذلك العام (Pa,Pb,Pc) عندها فإن النّاتج المحليّ هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب كل كميّة بسعرها [4]و بالتالي فإن حجم النّاتج المحليّ :

$$GDP = (Pa*Qa) + (Pb*Qb) + (Pc*Qc).....$$

ويكون الجواب باللّيرة السّوريّة أو الدولار حسب عملة الدولة .

ب – جميع السلع و الخدمات النهائيّة :

---

[1] بشير ، فريد ، الأمين ، عبد الوهاب ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، كتاب مطبوع ، مكتبة المتنبئ للنشر و التوزيع ، الدمام ، ط3، 2011، ص47 .

[2] محمد ، نازك نصر ، **أثر الأدوات النقدية الإسلامية على متغيرات الاقتصاد الكلي : دراسة للتجربة السودانية في الفترة من 1998-2014** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ،2018 ، ص57 .

[3] Clacher I, Ricquebourg DE, Hodgson A , (2013), **The value relevance of direct cash flows under international financial reporting standards**, article , Abacus 49(3):P 367.

[4] الوزني ، خالد ، الرفاعي ، **أحمد ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق** ، كتاب مطبوع ، دار وائل للنشر ، ط7 ، عمان ، الاردن ، 2005 ، ص 107 .

هنا لابدّ من توضيح نقطتين : الأولى جميع السلع و الخدمات و الثانية السلع و الخدمات النهائيّة فبالنسبة لكلمة جميع التي وردت في التعريف فإنّ معناها ينطوي على شمولية حسابات النّاتج المحليّ الإجماليّ لكل ما ينتج في الاقتصاد من سلع و خدمات ، فالمنتجات الزراعية و الصناعية المنتجة في الاقتصاد تدخل ضمن الحسابات ، وخدمات تأجير المنازل و الخدمات المصرفية و السياحية و العلاجية تسجل ضمن النّاتج المحليّ ، بل إنّ حسابات النّاتج تأخذ في الاعتبار حساب الإيجار الذي كان يجب أن يدفعه مالك منزل لنفسه وكأنّه مستأجر للمنزل وذلك تفعيلاً لفكرة تكلفة الفرصة البديلة ، بيد أنّ النّاتج قد لا يحتوي بعض العمليّات الإنتاجيّة الحقيقيّة في الاقتصاد لصعوبة حسابها أو لعدم ظهورها كعمليّات إنتاجيّة تسويقيّة حقيقيّة في الاقتصاد الظاهر ، وينتج عن هذا السياق أن شراء كيلو غرام من الخضار من السوق يدخل ضمن حسابات النّاتج في حين قطف نفس الكمية من حديقة المنزل لا يدخل في حسابات النّاتج، كما تبقى العمليات غير الشرعية خارج حسابات النّاتج مثل تجارة الممنوعات من مخدرات و ما شابه[5].

أمّا بالنسبة لكلمة نهائيّة فالمعروف أنّ إنتاج العديد من السلع التي نستهلكها يدخل في إنتاجه مواد تسمّى السلع الوسيطة (Intermediate Goods) فإنتاج رغيف الخبز يتطلب شراء القمح على شكل طحين ، و الخميرة و الملح و المياه و غيرها من السلع الداخلة في الإنتاج تسمّى سلع وسيطة و من هنا فإنّ النّاتج المحليّ الإجماليّ يحتوي على قيمة السلع النهائيّة (Final Goods) وذلك حتى يتم تجنب مشكلة ازدواجيّة الحساب (Double – Counting) فالسعر النهائيّ للسلعة يشمل أسعار السلع الوسيطة جميعها [6].

إذا افترضنا أن إنتاج معطف من الصّوف يمر بأربع مراحل إنتاجيّة ، الأولى تبدأ من مربي الأغنام الذين يقومون بتجهيز الصّوف و بيعه للشركات المنتجة بما يعادل (20) وحدة نقديّة ، ثم المرحلة الثّانية تقوم الشركة بتصنيع الصّوف و تجهيزه ثم بيعه بمبلغ حوالي (50) وحدة نقديّة

[5] يمكن الرجوع إلى المراجع التالية :

- Baumol, J. W. (2007). **Macroeconomics of unbalanced growth: The anatomy of urban crisis** The American Economy Review, 57(3), P416.
- Antonopoulos, R. (1999). **A classical approach to GDP determination with an application for the case of Greece**. Review of Radical Political Economics, 31(3), P 54.

[6] Bullock, P. (2003). **Categories of labour power for capital**. Bulletin of the Conference of Socialist Economists, 2, P 91.

إلى محلات تصنيع المعاطف و يبيعونه لتجار الجملة بمبلغ (70) وحدة نقديّة ، وفي النهاية فإنّ تجّار التجزئة سيبيعون كل معطف بمبلغ (80) وحدة نقديّة [7].

و السؤال الآن كم سيدخل من حسابات النّاتج المحليّ الإجماليّ من جراء هذه العمليّة ؟

حسب التعريف السّابق فإنّ الإجابة هي السعر النهائيّ أي (80) والذي سيدفعه المستهلك للتّاجر الأخير ، إذ لا يجوز إدخال المجموع التراكميّ للأسعار السابقة (20+50+70+80) بحيث يصبح ثمن السلعة (220) وحدة نقديّة بدلاً من (80) وحدة نقديّة ، حيث أنّ السعر النهائيّ المعروض للسلعة يحتوي جميع القيم المضافة للسعر [8] .

وأخيراً يمكن استخدام المفهوم الأخير (القيمة المضافة) لحساب النّاتج المحليّ كبديل لطريقة القيمة النهائيّة للسلع و الخدمات وفي هذه الحالة القيمة المضافة هي الفرق بين السعر النهائيّ للمنتج وأسعار المواد الوسيطة [9]وفي مثالنا السابق يمكن تجميع القيمة المضافة للأربعة مراحل بحيث تصبح كما يلي :

(20) المرحلة الأولى + (30) المرحلة الثانية + (20) المرحلة الثالثة + (10) المرحلة الرابعة = 80 وحدة نقديّة .

وهكذا بكلا الطريقتين فإنّ ما يدخل حسابات النّاتج المحليّ هو 80 وحدة نقديّة فقط .

ج- السلع و الخدمات المنتجة :

للتوصل إلى قيمة النّاتج المحليّ لدولة معينة يتم احتساب القيمة الإجمالية للسلع و الخدمات النهائيّة الجديدة المنتجة محلياً خلال فترة زمنيّة معيّنة و هي سنة عادة ، أمّا عمليات شراء و بيع السلع المستعملة التي يتم إنتاجها في سنوات سابقة فلا تدخل في تقدير قيمة النّاتج المحليّ

[7] عريات ، حربي محمد ، **مبادئ الاقتصاد و التحليل الكلي** ، كتاب مطبوع ، دار وائل للنشر ، الاردن ، عمان ، ط1 ، 2006 ، ص 61 .

[8] فؤاد ، صالح علي ، **أهمية و فعالية الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات النامية** ، كتاب مطبوع ، دار العلم ، الاردن عمان ، ط2 ،2014، ص 112 .

[9] الشايجي ، وليد خالد ، **أساسيات الاقتصاد و علم التحليل الجزئي و الكلي** ، كتاب مطبوع ، دار النفائس ، الاردن ، عمان ، 2005 ، ص 89 .

الإجماليّ للسنة الحاليّة ، إلا أنّ قيمة خدمات متاجر بيع و شراء هذه السلع المستعملة فتدخل في تقدير النّاتج المحليّ للسنة الحاليّة [10].

2- قياس النّاتج المحليّ الإجماليّ :

يقيس النّاتج المحليّ الإجماليّ القيمة النقديّة للمنتجات و الخدمات النهائيّة – أي تلك التي يشتريها المستخدم الأخير – التي تُنتج في بلد ما في فترة زمنيّة معيّنة (ربع سنة أو سنة) ، ولذلك فإنّه يحسب كلّ النّاتج المتولّد في داخل حدود بلد ما[11] .

ويتكون النّاتج المحليّ الإجماليّ من سلع و خدمات تنتج للبيع في السّوق ويشمل أيضاً بعض المنتجات و الخدمات غير السّوقيّة مثل الدفاع أو خدمات التعليم التي توفرها الحكومة [12].

ولا يدرج كلّ النّشاط الإنتاجيّ في النّاتج المحليّ الإجماليّ فعلى سبيل المثال ، لا يدرج العمل بلا أجر (مثل العمل الذي يتم في المنزل أو بواسطة متطوعين) و أنشطة السّوق السّوداء في النّاتج المحليّ الإجماليّ لأنّ من الصّعب قياسها و تقييمها بدقّة ، وهذا يعني على سبيل المثال أنّ الفرد المنتج الذي يقوم بإنتاج سلعة ما لأحد العملاء يسهم في النّاتج المحليّ الإجماليّ ، ولكنّه لا يسهم في النّاتج المحليّ الإجماليّ إذا أنتج نفس السّلعة لأسرته[13] .

من النّاحية النّظرية يمكن قياس النّاتج المحليّ الإجماليّ بثلاث طرق مختلفة :

<u>الطّريقة الأولى نهج الإنتاج :</u>

ويجمع القيمة المضافة في كلّ مرحلة من مراحل الإنتاج حيث يتم تعريف القيمة المضافة بأنّها إجماليّ المبيعات ناقصاً قيمة المدخلات الوسيطة في عمليّة الإنتاج ، فعلى سبيل المثال تمثل خدمات المهندس المعماري مدخلاً وسيطاً ويمثل المبنى المنتج النهائيّ[14] .

<u>الطريقة الثانية نهج الإنفاق :</u>

---

[10] بشير ، فريد ، و الأمين ، عبد الوهاب ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، مرجع سبق ذكره ، ص47 .

[11] Clifton, J. (2005). **Competition and the evolution of the capitalist mode of production**, Cambridge Journal of Economics, 1, P141.

[12] Clacher I, Ricquebourg DE, Hodgson A , (2013), **The value relevance of direct cash flows under international financial reporting standards**, article , Abacus 49(3):P371.

[13] الشايجي ، وليد خالد ، **أساسيات الاقتصاد و علم التحليل الجزئي و الكلي** ، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[14] Foley, D. (2002). **The value of money, the value of labor power and the transformation problem** Review of Radical Political Economics, 14(2), P 45.

يحسب النّاتج المحليّ الإجماليّ أيضاً كحاصل جمع كل الإنفاق على السلع و الخدمات النهائيّة[15] و التي تشمل :

أ- الإنفاق الاستهلاكيّ (C) :

و نعني به إنفاق الأفراد و الأسر على السّلع الاستهلاكيّة والخدمات كما هو موضح أدناه [16]:

- السّلع الاستهلاكيّة المعمرة ، كالسيّارات .
- السّلع الاستهلاكيّة شبه المعمرة ، كالملابس .
- السّلع الاستهلاكيّة غير المعمرة ، كالأغذية .
- الخدمات مثل خدمات التعليم و الخدمات الطبيّة و خدمات المحامي .

ب- الإنفاق الاستثماريّ :

ويشمل إجماليّ الاستثمار أو ما يعرف بإجماليّ التكوين الرأسماليّ و يشتمل على الإنفاق الاستثماريّ الذي تقوم به كلّ من الحكومة و منشآت الأعمال و يشمل[17] :

- كل مشتريات الحكومة و المنشآت و الورش و الأفراد من الآليّات و المعدّات و أدوات الإنتاج .
- كل الإنشاءات الجديدة كالمصانع و المخازن و المساكن.
- التغيّر في المخزون يتم إضافة التغيّر في المخزون في النّاتج المحليّ الإجماليّ لأنّ الزيادة في المخزون تعتبر إنتاج غير مستهلك .

ج- الإنفاق الحكومي (G) :

يشمل كل مشتريات الحكومة الاستهلاكية من النّاتج النهائيّ وكلّ مشترياتها المباشرة من الموارد ، كالعمل مثلاً [18].

---

[15] حبوبات ، صطيف محمد ، التحليل في الاقتصاد المحلي و الدولي و التشابك الجغرافي ، كتاب طبوع ، دار العلمين ، الاردن ، عمان ، ط1 ، 2015 ، ص 115 .

[16] Cai, J., & Leung, P. (2004). **Linkage measures: A revisit and a suggested alternative**. Economic Systems Research, 16(1), P 82.

[17] Cesaratto, S. (2010). **Endogenous growth theory twenty years on: A critical assessment**. Bulletin of Political Economy, 4(1), P 25.

د- الميزان التجاريّ (X−M) :

وهو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات خلال العام و عليه عند استخدام طريقة الإنفاق فإنّ :

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

النّاتج المحليّ الإجماليّ = الإنفاق الاستهلاكيّ + إجمالي الاستثمار + الإنفاق الحكوميّ ± الميزان التجاريّ .

و الدخل القوميّ = النّاتج المحليّ الإجماليّ – الضّرائب غير المباشرة + الإعانات – الإهلاك[19] .

<u>الطريقة الثالثة نهج الدخل :</u>

يمكن تقدير النّاتج المحليّ الإجماليّ خلال عمليّة التوزيع على جميع المساهمين في عمليّات إنتاجه وهم : العاملين ، ملاك الموارد الطبيعية ، ملاك رأس المال ، المديرين ، المنظمين ، ويحسب كحاصل جمع الدّخول الناتجة من النشاط الاقتصاديّ و الذي يمكن إيجازها في (الأجور ، الإيجارات ، أسعار الفائدة ، الدّخل من الربح) أيّ هو إجمالي الدخل المكتسب بواسطة عوائد عناصر الإنتاج أي أن [20]:

النّاتج المحليّ الإجماليّ = الأجور + الإيجارات + سعر الفائدة + الرّبح + صافي الدخل من حقوق الملكيّة من التعامل مع الخارج .

---

[18] Barro, Robert, David Gordon, (1983), "**A Positive Theory of Monetary Policy in a Natural Rate Mode**l," Journal of Political Economy vol.91, no.4, p594.

[19] جردان ، صلاح ، **ماهية الناتج المحلي الإجمالي و الحقيقي** ، كتاب مطبوع ، دار محمد الفاتح ، لبنان ، بيروت ، ط1 ، 2016 ، ص56 .

[20] Egidi, M., & Gilibert, G. (1999). **The objective theory of prices. Political Economy: Studies in the Surplus Approach**, 5(1), P66.

تحتاج عمليّة قياس النّاتج المحليّ الإجماليّ بهذه الطريقة إلى عناية و حرص ، فلابدّ أولاً من تحديد التدفقات الداخليّة التي تتولد عن إنتاج السلع و الخدمات المطلوب قياسها ، و التفرقة بين الدخول المكتسبة و الدخول المستلمة أيّ الدخول التي لا يقابلها إنتاج[21] .

3- النّاتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ :

أحد الأمور التي يرغب الاقتصاديون في معرفتها حول الاقتصاد هو ما إذا كان النّاتج الإجماليّ من السلع و الخدمات ينمو أم ينكمش ؟ ولكن نظراً لأنّ النّاتج المحليّ الإجماليّ يُحسب بالأسعار الحاليّة أو الاسميّة ، فإنّ المرء لا يستطيع مقارنة فترتين إلّا بعد إجراء تصحيحات لمراعاة التضخم ، ولتحديد النّاتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ يجب تصحيح قيمته الاسميّة لتؤخذ في الاعتبار تغيرات الأسعار بما يسمح لنا بمعرفة ما إذا كانت قيمة النّاتج قد ارتفعت بسبب زيادة الإنتاج أو لمجرد أنّ الأسعار قد ارتفعت ، وتستخدم أداة إحصائيّة تسمى (معامل خفض التضخم) لتعديل النّاتج المحليّ الإجماليّ من الأسعار الاسميّة إلى الأسعار الثابتة [22].

4- مشاكل قياس النّاتج المحليّ الإجماليّ :

هنالك ثلاثة مشاكل رئيسيّة قد تواجه قياس النّاتج المحليّ الإجماليّ نستطيع إيجازها من خلال النّقاط التالية :

أ- مشكلة الحساب المزدوج (Problem of Double Counting) :

للحصول على تقدير صحيح للنّاتج المحليّ الإجماليّ يجب حساب قيمة السّلع و الخدمات المنتجة خلال عام (مرّة واحدة فقط) ، وبما أنّ الكثير من السلع تمر بعدّة مراحل إنتاج قبل وصولها إلى السّوق (كالخبز مثلاً) ، فهذا يعني أنّ جزءاً من مكونات هذه السّلع يتم شراؤه و بيعه أكثر من مرّة واحدة و لتجنب ذلك يجب أن يتكون النّاتج المحليّ الإجماليّ فقط من القيمة السوقيّة للسلع النهائيّة و أن يتجاهل قيمة أيّ صفقات تشمل السّلع الوسيطة و لكي يتجنب

[21] جسرين ، محمد علي ، **فعالية الاقتصاد القومي آفاق و حلول** ، كتاب مطبوع ، دار لقمان الحكيم ، لبنان ، بيروت ، ط1 ، 2015 ، ص103 .

[22] Mariolis, T. (2004). **Pure joint production and international trade: A note**. Cambridge Journal of Economics, 28(3), P 453.

محاسبو النّاتج المحليّ الإجماليّ إشكاليّة الحساب المزدوج يقومون فقط بحساب القيمة المضافة من كلّ منشأة[23] ، بحيث :

القيمة المضافة = القيمة السّوقية للسلعة النهائيّة – قيمة المدخلات التي اشترتها المنشأة من منشأة أخرى .

ويمثل حاصل جمع القيم المضافة لكلّ القطّاعات الإنتاجيّة و الخدميّة النّاتج المحليّ الإجماليّ .[24]

ب– مشكلة المعاملات غير المنتجة :

يجب حذف كل المعاملات التجاريّة غير المنتجة من النّاتج المحليّ الإجماليّ و تشتمل هذه المعاملات غير المنتجة على ما يلي :

1) المعاملات الماليّة الصافية و تشمل[25] :

- المدفوعات التحويلية العامة : تشمل كل المدفوعات التي لم يساهم المستفيدون منها في الإنتاج الحاليّ أو الجاري ، مثل إعانة البطالة ، التأمين الاجتماعيّ .....الخ .
- المعاملات في الأوراق الماليّة : لأنّها عبارة عن تحويل ملكية هذه الأوراق إلى آخرين ولا تتضمن أي إضافة إلى الإنتاج الجاري .
- المعاملات الخاصّة : تشمل الهدايا ، الإعانات إلى الطلاب ...الخ ، وبما أنّ هذه المعاملات لا تتضمن إنتاجاً وإنّما هي مجرد تحويل مدفوعات من شخص إلى الآخر لابد من حذفها في النّاتج المحليّ الإجماليّ .

2) مبيعات السّلع المستعملة :

تخصم مبيعات السّلع المستعملة من النّاتج الإجماليّ لأنّ إضافتها ستؤدي إلى مشكلة الحساب المزدوج [26].

---

[23] Chen, Jie, and Xiaoying Sun,2010, **Analysis on the Rationality of GDP Data Revision Based on Deflated Index**, Statistics and Decision, p10.

[24] الرزان ، مناف حسين ، **مشكلات الحسابات القومية في الدول النامية و المتقدمة** ، كتاب مطبوع ، الدار العليا للنشر ، لبنان ، بيروت ، ط1 ، 2014 ، ص134 .

[25] Dong, Sen, and Xuegong Zheng,2011, **Study on Quarterly GDP Calculation Methods of Some Major Countries**, Statistical Research, p(117).

3) مشاكل ناتجة عن طبيعة تعريف الدخل :

عند حساب النّاتج المحليّ الإجماليّ ، نحسب فقط قيمة السّلع و الخدمات التي قام المنتج بدفع وحدات نقديّة بشكل مقابل للموارد التي دخلت و استخدمت في إنتاجها ، يؤدي هذا التعريف إلى ظهور العديد من المشاكل و هي[27] :

- الخدمات غير مدفوعة الأجر : مثل الخدمات التي تقدمها ربّات الأسر في المنزل ولا يقابلها أجر مدفوع .
- الاستهلاك الذاتيّ من الإنتاج : قد يستهلك بعض المنتجين جزءاً من إنتاجهم و بالطبع لا يتم حساب هذا الجزء في النّاتج المحليّ الإجماليّ .
- مشاكل انتشار اقتصاد المقايضة : عندما يتم تبادل السّلع بسلع أخرى لا يتم تضمين قيمة هذه السّلع في النّاتج المحليّ الإجماليّ.
- مشاكل الدخل المتولد من الأنشطة غير المشروعة : العديد من المعاملات التي تجري في السوق السوداء أو الأسواق السّرية لا تحسب ضمن النّاتج المحليّ الإجماليّ ، على الرّغم من أنّها سلع مرغوبة ويتم دفع قيمتها .

كثير من الأنشطة الإنتاجيّة التي يقيسها النّاتج المحليّ الإجماليّ لا تساهم حقيقة في تحسين مستوى معيشة الناس ولا تزيد من رفاهيتهم، وإنّما تسبب أضراراً بالغة للإنسان وللبيئة المحيطة به[28].

فمثلاً صناعة الأسلحة والسجائر بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصاديّة تستنزف الطبيعة وتلوث المياه والهواء، وتلحق الضرر بالبيئة بشكل عام ، كما أنّ بعض السّلع التي تُنتج لا تقوم بزيادة مستوى الثّروة وإنّما تعوض فقط سلعاً هلكت بسبب حوادث سير أو كوارث طبيعيّة أو حروب[29].

---

[26] Aleem, Abdul (2006**). A critical note on theory of profits**. Asian African Journal of Economics and Econometrics, 6(1), P 7.

[27] البستاني ، حسام الدين ، **مشكلات الاقتصاد في الدول النامية** ، كتاب مطبوع ، منشورات دار الحلبي ، لبنان ، بيروت ، ط1 ، 2014 ، ص141 .

[28] Siebert Calvin D. (1998) **"A Comparison of Alternative Theories of Corporate Investment Behavior**," American Economic Review, P 689.

[29] جسرين ، محمد علي ، **فعالية الاقتصاد القومي آفاق و حلول** ، مرجع سبق ذكره ، 2015 ، ص188 .

ولهذا فإنّ النّاتج المحليّ الإجماليّ ليس مؤشراً على الرفاهيّة الاجتماعية ولا على طبيعة توزيع الثروة الإجماليّة، لكنّه يبقى مؤشراً على حجم الثّروة التي تخلق خلال كل مدة (سنوياً مثلاً).

يعدّ توظيف المال و منع اكتنازه واحداً من أبرز أسس المحافظة على المال التي تمثل مقاصد الشّريعة الإسلاميّة ، إذ أنّ اكتناز المال يعني حجب للقدرات التمويلية في المجتمع والموارد الاقتصاديّة ومنعها من أن تفعل فعلها في التوظيف و التشغيل و تدوير رأس المال و تأمين جزء من احتياجات المجتمع ورفع سويّة الأداء للاقتصاد الوطنيّ من خلال تحريك و تشغيل قدرات عاطلة وموارد اقتصاديّة راكدة ، حيث أنّ هذه القواعد تعدّ من أبرز الركائز لعمل الصيرفة الإسلاميّة فللمصرف الإسلاميّ وسائل تمويلية متعددة ،وهي تختلف بدرجة تصرّف المصرف الإسلاميّ في مستوى القرار الاستثماريّ في المال و الحقوق و الالتزامات بحسب طبيعة الصّيغ التمويليّة المعتمدة مصرفيّاً كالمضاربة و المشاركة و المرابحة و الإجارة و السّلم و الاستصناع و المزارعة و المساقاة .

ولا يخفى على أحد أنّ القطاع المصرفيّ بشكل عام يمتلك سيولة كافية ولكنّ المشكلة الفعليّة تكمن في توظيف هذه السيولة في القنوات الاستثماريّة لدعم النّمو و الناتج المحليّ الإجماليّ ، وبالنسبة للمصارف الإسلاميّة فإنّ هناك خيارات استثمارية متعددة و متنوعة يمكن من خلالها للمصرف الإسلاميّ أن ينطلق منها في الاستفادة من السّيولة النقديّة لديه و أن يحسن استغلالها وتوظيفها في مشروعات يحتاجها المجتمع ، إذ أنّ جميع الأساليب الاستثمارية المعمول بها في المصارف الإسلاميّة تضمن استخدام التمويل في الاقتصاد الحقيقيّ وتوجيه هذا التمويل لإنتاج و توزيع السلع و الخدمات أيّ التمسك بالمفهوم الحقيقيّ للنقود باعتبارها وسيلة للاستثمار و ليست سلعة مع الأخذ بعين الاعتبار ربط المشروعات الاستثماريّة بالاحتياجات الحقيقية للمجتمع وفق أولويات الاستثمار في الشّريعة الإسلاميّة.

ثانياً : التضخم

1- ماهيّة التضخم :

يعدّ التضخم الاقتصاديّ من أكبر الاصطلاحات الاقتصاديّة شيوعاً ، وقد اتفق الاقتصاديون على عدّة مفاهيم للتّضخم تدور حول[30]:

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
- تضخم الدّخل النقديّ أو عنصر من عناصر الدّخل النقديّ مثل الأجور أو الأرباح.
- ارتفاع التكاليف.
- الإفراط في خلق الأرصدة النقديّة.

ليس من الضروريّ أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتّجاه واحد وفي وقت واحد، بمعنى أنّه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه ارتفاع في الدّخل النقديّ، كما أنّه من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصحبه ارتفاع في الأرباح، ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النّقود دون أن يصحبه ارتفاع في الأسعار أو الدّخول النقديّة[31].

وبعبارة أخرى فإنّ الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق على كلّ منها "التضخم" هي ظواهر مستقلّة عن بعضها البعض إلى حدّ ما وهذا الاستقلال هو الذي يثير الإرباك في تحديد مفهوم التضخم[32].

اختلف الاقتصاديون فيما بينهم حول تفسير التضخم الاقتصاديّ ،ويعود ذلك إلى اختلاف المدارس الاقتصاديّة التي ينطلقون منها ، فأنصار المدرسة الكينزيّة يعتقدون أن التضخم يعزى إلى زيادة الطلب الكليّ أو الإنفاق القوميّ دون أن يقابله زيادة في الإنتاج ، أمّا أنصار مدرسة جانب العرض فإنّهم يعتقدون أن التضخم لا يرجع إلى الطلب الكليّ و إنّما يعود إلى العرض الكليّ من خلال ارتفاع تكاليف الإنتاج ، في حين يعزوا أنصار المدرسة النقديّة التضخم إلى زيادة كميّة النّقد المتداولة بشكل أكبر من المعروض السلعيّ ، بينما المدرسة الهيكليّة فإنّهم يعتقدون أنّ التضخم يرجع إلى التغيّرات الهيكليّة التي ترافق عملية التنمية الاقتصاديّة وعلى

[30] Smets, F., and R. Wouters (2007): "**Shocks and Frictions in US Business Cycles: A Bayesian DSGE Approach**," American Economic Review, 97 (3), p 412.
[31] Neumann, M. J. M., and J. von Hagen (2002): "**Does Inflation Targeting Matter? " Federal Reserve Bank of St**. Louis Review, 84 (4), p 136.
[32] McLeod, R. H. (2008): "**Survey of Recent Development**," Bulletin of Indonesian Economic Studies, 44 (2), p 190.

الرغم من هذا الاختلاف ، فإنّهم يتفقون جميعاً على تعريف واضح و بسيط للتضخم بأنّه عبارة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار[33] .

ويلاحظ من هذا التعريف أنّ التضخم يتصف بصفتين هما الاستمراريّة و الشموليّة ، فصفة الاستمراريّة تعني أنّ الارتفاع في الأسعار هو ليس مؤقتاً بموسم معين أو عوامل طارئة و إنّما هو ظاهرة مستمرّة لسنة أو أكثر و لأسباب اقتصاديّة كليّة.

أمّا صفة الشموليّة فإنّها تعني أنّ الارتفاع في الأسعار غير مختص بسلعة معيّنة أو مجموعة معيّنة من السّلع كالمنتجات الزراعيّة مثلاً لأسباب تسويقيّة أو إنتاجيّة محصورة بتلك السّلع كتأثير العوامل المناخيّة في الإنتاج ، أو قد تكون لأسباب موسميّة كارتفاع الطلب على السّلع و الخدمات الاستهلاكيّة خلال مواسم معينة كالأعياد مثلاً ، مثل هذه التغيّرات لا تعدّ تضخماً لأنّ التضخم يتصف بالشموليّة أي ارتفاع المستوى العام لأسعار السّلع و الخدمات[34] .

ويميز اصطلاح التضخم بالظّاهرة التي يطلق عليها وبذلك تتكون مجموعة من الاصطلاحات وتشمل[35]:

- تضخم الأسعار: أي الارتفاع المفرط في الأسعار.
- تضخم الدّخل: أي ارتفاع الدّخول النّقديّة مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح.
- تضخم التكاليف: أي ارتفاع التكاليف.
- التضخم النّقديّ: أي الإفراط في إصدار العملة النقديّة.
- تضخم الائتمان المصرفيّ: أي التضخم في الائتمان.

يرى بعض الاقتصاديّين أنّه عندما يستخدم تعبير "التضخم" دون تمييز الحالة التي يطلق عليها فإنّ المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار وذلك لأنّ الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف إليه الذّهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم[36].

---

[33] Leeper, E. M. (1991) "**Monetary and Fiscal Policies**," Journal of Monetary Economics, 27 (1), p 131.

[34] Ireland, P. N. (2007): "**Changes in the Federal Reserves‟ Inflation Target: Causes and Consequences,"** Journal of Money, Credit, and Banking, 39 (8), p 104.

[35] Hetzel, R. L. (1998): "**Arthur Burns and Inflation**," Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly, 84, p 27.

[36] Gonçalves, C. E. S., and A. Carvalho (2009): "**Inflation Targeting Matters: Evidence from OECD Economies‟ Sacrifice Ratios**," Journal of Money, Credit and Banking, 41 (1(, p 235.

2- تاريخ التضخم :

تمّ التركيز في القرن التاسع عشر على جانب واحد من جوانب التضخم وهو (التّضخم النّقديّ)، بحيث إذا ازداد عرض النّقود بالنسبة إلى الطّلب عليها انخفضت قيمتها، وبعبارة أخرى، ارتفع مستوى الأسعار، وإذا ازداد الطّلب على النّقود بالنّسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها، وبعبارة أخرى انخفض مستوى الأسعار [37] وذلك استناداً إلى النّظريّة الكميّة في النّقود التي استمرت حتّى أزمة الكساد الكبير في عام 1929.

ثم كانت تحليلات الاقتصاديّ "كينز"، حيث ركّز على العوامل التي تحكم مستوى الدّخل القوميّ النّقديّ، وخاصّة ما يتعلق بالميل للاستهلاك، وسعر الفائدة، والكفاءة الحدّية لرأس المال ، وهكذا توصّل "كينز" إلى أنّ التضخم هو: زيادة حجم الطّلب الكليّ على حجم العرض الحقيقيّ زيادة محسوسة ومستمرّة، ممّا يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرّة في المستوى العام للأسعار، وبعبارة أخرى تتبلور ماهيّة التضخم في وجود فائض في الطّلب على السّلع، يفوق المقدرة الحاليّة للطّاقة الإنتاجيّة[38].

وفي النصف الثاني للقرن العشرين ظهرت المدرسة السويديّة الحديثة، بحيث جعلت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقديّ للتضخم، فهي ترى أنّ العلاقة بين الطّلب الكليّ والعرض الكليّ لا تتوقف على خطط الإنفاق القوميّ وخطط الإنتاج القوميّ ، بل تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادّخار[39].

3- أنواع التضخم :

هناك أنواع عديدة من التضخم ، أبرزها [40]:

---

[37] Cogley, T., G. E. Primiceri, and T. J. Sargent (2010): "**Inflation-Gap Persistence in the US**," American Economic Journal: Macroeconomics, 2 (1), p 57.

[38] Clarida, R., J. Gali, and M. Gertler (1999): "**The Science of Monetary Policy: A New Keynesian Perspective**," Journal of Economic Literature, 37 (4), p 313.

[39] Ball, L. (2010): "**The Performance of Alternative Monetary Regimes**," The Handbook of Monetary Economics, Vol. 3, Chapter 23, p 213.

[40] الرجوع إلى المراجع التالية :

- Ascari, G., and A.M. Sbordone (2014): "**The Macroeconomics of Trend Inflation** , Journal of Economic Literature, 52 (3), p 685.
- Brito, R., and B. Bystedt (2010): "**Inflation Targeting in Emerging Economies: Panel Evidence**," Journal of Development Economics, 91 (2), p 204.

- التضخم العادي (Ordinary Inflation) : عند حصول زيادة في عدد السكان تزداد احتياجاتهم من السّلع و الخدمات ، فتضطر الدّولة إلى تمويل جانب من الإنفاق العام عن طريق إصدار العملة بلا غطاء ، ممّا يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع الأسعار ، وهذا النّوع من التضخم تعاني منه الغالبية العظمى من الدّول ، ولمواجهته تضع الدّول الخطط و السّياسات التي تستطيع من خلالها تخفيض معدل التّضخم.
- التضخم المتسلّل (Sneak Inflation) : وهو تضخم عادي ، لكنّه يحدث أثناء انخفاض حجم الإنتاج ، حيث تبدأ أسعار السّلع و الخدمات في الارتفاع ممّا يؤدي إلى حدوث مخاوف لدى المستهلكين من استمرار ارتفاع الأسعار ، فيلجئون إلى شراء سلع و خدمات أكثر من حاجتهم ، و يتخلصون من النّقود ، فيتكون التضخم المتسلّل الذي يؤدي إلى كبح النّمو .
- التضخم الجامح (Inordinate Inflation) : عادة يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصاديّ إلى آخر ، أو في الفترات التي تعقب الحروب ، لذلك يعتبر هذا النوع من التضخم أسوأ أنواع التضخم ، حيث يفقد الناس الثقة في النظام الاقتصادي .
- التضخم المكبوت (Suppressed Inflation) : غالباً ما يظهر هذا النوع من التضخم في الدّول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه ، حيث تصدر الدّولة نقوداً دون غطاء بهدف الإنفاق العام للدولة ، ممّا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطّلب على العرض بسبب وفرة النّقد ، فتلجأ الدّولة إلى التدخل من أجل التحكم بالأسعار عن طريق تحديد حصص من السّلع و الخدمات لكلّ فرد ، وكأنّ الدّولة بذلك كبتت (قيدت) الفجوة بين الطّلب الأكبر و العرض الأقل ، وهذا ما يؤدي إلى ظهور الأسواق السّوداء .
- التضخم المستورد (Imported Inflation) : يحدث عند استيراد المواد الأوليّة و الآلات بأسعار مرتفعة تؤدي إلى زيادة التّكاليف و ارتفاع الأسعار دون وجود تضخم داخليّ ، وجاءت تسميته بالمستورد نظراً لدخول المواد الأوليّة المستوردة في تكاليف الإنتاج.

- Calvo, G. A. (1983): "**Staggered Prices in a Utility-Maximizing Framework**," Journal of Monetary Economics, 12, p 386.

وعلى الرغم من تعدّد أنواع التضخم إلّا أنّ السمة المميزة له هي حدوثه في حالة انعدام التوازن بين قوى الطّلب و العرض سواء في السوق النقديّ أو السّوق السلعيّ.

4- أسباب نشوء التضخم :

أسباب التضخم عديدة و متنوعة ، منها ما يرجع لأسباب اقتصاديّة داخليّة ، ومنها ما يكون حلقة من حلقات الارتباط بالاقتصاد العالميّ ، فمن المعروف أنّ التضخم يظهر في أوقات الأزمات الاقتصاديّة ، عندما لا تكون هناك ثقة في الحكومات ، أو أنّ الحكومات تعالج العجز في ميزانياتها بطباعة مزيد من الأوراق النّقديّة ، وهذا يرفع الأسعار لأنّ النّقود المتوفرة هي قيمة السّلع و البضائع الموجودة ، فكلّما زاد النّقد بدون زيادة في كميّة البضائع المنتجة سيكون ارتفاع الأسعار أمراً لا مفرّ منه[41] ، وفيما يلي أهم العوامل الاقتصاديّة التي ينشأ بسببها التضخم[42] :

- تضخم ناشئ عن التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيليّة في الشركات الصناعيّة أو غير الصناعيّة، كمساهمة إدارات الشّركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولاسيّما الذين يعملون في المواقع الإنتاجيّة والذي تأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور ، أو قد يحدث بسبب ارتفاع أسعار المواد الأوّليّة و ارتفاع أسعار الطّاقة .
- تضخم ناشئ عن الطّلب: ينشأ هذا النّوع من التّضخم عند زيادة الطّلب على السلع و الخدمات نتيجة زيادة عمليّات الشّراء أي زيادة طلب الأفراد على الاستثمار أو الاستهلاك ، أو بفعل زيادة حجم الإنفاق الحكومي وتمويل هذا الإنفاق عن طريق العجز (أي بزيادة الإصدار النقدي).

---

[41] Willard, L. B. (2012): "**Does Inflation Targeting Matter? A Reassessment**," Applied Economics, 44 (17), p 174.

[42] الرجوع إلى المراجع التالية :

- كنعان ، علي ، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية** ، كتاب مطبوع ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ط1 ، 2012 ، ص 246.
- الورد ، ابراهيم ، **تحليل العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و نمو الأسواق المالية للمدة 1980-2004** ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 12 ، العدد 41، 2006 ، ص5.
- الخزرجي ، ثريا ، **السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي و تحديات الحاضر** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 23 ، 2010 ، ص12 .
- نجم الدين ، عدنان ، و آخرون ، **التضخم الاقتصادي و تحليل العلاقة السببية بين التضخم و عرض النقد في العراق للمدة 1985-2008** ، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد ، العدد 33، 2012 ، ص 7- 8 .

- تضخم حاصل من تغييرات كليّة أي خلل هيكليّ في الاقتصاد نتيجة تطوّر قطّاعات و تراجع قطّاعات أخرى كزيادة الإنتاج في الزراعة و تراجعه في الصّناعة .
- تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصاديّ تجاه دول أخرى، تمارس من قبل قوى خارجيّة، كما حصل للعراق وكوبا من قبل أمريكا ونتيجة لذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلّيّ ممّا يؤدي إلى ارتفاع معدّلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنيّة وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة .
- زيادة حجم القروض المصرفيّة : ورجح بعض الباحثين مؤخراً أنّ الزيادة في قيمة الفوائد النّقديّة عن قيمتها الإنتاجيّة أو الحقيقيّة من أحد أكبر أسباب التضخم كما بيّن ذلك جوهان فيليب بتمان في كتابه كارثة الفوائد ، وهذا ليس غريباً فالاقتصاديّ كينز عبّر عن ذلك بقوله في كتابه : (يزداد الازدهار الاقتصاديّ في الدّولة كلّما اقتربت قيمة الفائدة من الصفر).

5- قياس التضخم :

هناك عدّة طرائق لقياس التضخم ، ولكنّ أكثر الطرائق شيوعاً و انتشاراً و أبسطها استخداماً هو ما يعرف بمؤشر أسعار المستهلك و معدّل التضخم[43] و سنوضح كلّ منها من خلال ما يلي :

أ- مؤشر أسعار المستهلك (CPI) : هو رقم استدلاليّ أو مؤشر إحصائيّ يقيس التّغيرات التي تحصل في المستوى العام للأسعار، انطلاقاً من تتبع سلّة تشمل جميع السّلع والخدمات المستهلكة داخل بلد معين، ويُفترض في تركيبة هذه السلة أن تعكس بنية الإنفاق الاستهلاكيّ للأسر في هذا البلد ، وتتتبع الهيئات الوطنية المكلفة بالإحصائيات تطور هذه الأسعار في المراكز الكبرى للدّولة المعنيّة، ورصدها على مرّ الزمن وقياس تغيرها من فترة إلى أخرى (شهر أو فصل أو سنة)[44].

---

[43] Bomfim, A., N. and G. D. Rudebusch (2000): "**Opportunistic and Deliberate Disinflation under Imperfect Credibility**," Journal of Money, Credit, and Banking 32 (4),p 705.

[44] نجم الدين ، عدنان ، و آخرون ، **التضخم الاقتصادي و تحليل العلاقة السببية بين التضخم و عرض النقد في العراق للمدة 1985-2008** ، مرجع سبق ذكره ، ص 9 .

حيث يقاس مؤشر أسعار المستهلك انطلاقاً من سلّة تشمل مجمل السلع الاستهلاكيّة والخدمات التي تستهلك داخل البلد، مع ترجيح كلّ سلعة أو خدمة وفقاً لمعاملات تمثل الوزن النسبي لهذه السلع والخدمات في متوسط إنفاق الأسر على الاستهلاك [45].

ب- معدل التضخم :

ويمكن حساب معدل التضخم باستخدام الصيغة التالية[46] :

$$Ir = \frac{p2 - p1}{p1} \times 100$$

حيث أنّ :

Ir : معدل التضخم

P1: المستوى العام للأسعار في السّنة السابقة.

P2: المستوى العام للأسعار في السّنة الحاليّة .

لغرض التوضيح نفترض أنّ المستوى العام للأسعار في دولة ما كان (125%) في عام 2015 ، وأصبح (133%) في عام 2019 ، فإنّ معدل التضخم في عام 2019 يكون :

$$Ir\ 2015 = \frac{133\% - 125\%}{125\%} \times 100 = 6.4\%$$

أي أنّ المستوى العام للأسعار ارتفع بمقدار (6.4%) في عام 2019 مقارنة مع عام 2015 .

تشكل المصارف الإسلامية بوصفها جزءاً هاماً من القطاع المالي سواء في الدول ذات الأنظمة المصرفية الإسلامية أو الدول ذات الأنظمة المصرفية الثنائية ، وهي تتفاعل مع كافة المتغيرات الاقتصادية في بيئتها الحاضنة التي تمارس نشاطاتها المصرفية داخلها ، ولعل في مقدمة هذه المتغيرات الاقتصادية يأتي التضخم كمتغير اقتصادي و عامل جوهري في الحياة المصرفية ، فهو يؤثر و يتأثر بالقطاع المصرفي الإسلامي فعند زيادة معدلات التضخم بشكل كبير فإن ذلك

[45] الخزرجي ، ثريا ، **السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي و تحديات الحاضر** ، مرجع سبق ذكره ، ص15.

[46] Vega, M., and D. Winkelreid (2005): "**Inflation Targeting and Inflation Behavior: A Successful Story**," International Journal of Central Banking, 1 (3), p 161.

يؤثر على حصيلة الودائع بشكل عام و بالذات حسابات الادخار و الاستثمار فيعمل على تخفيض قيمتها الأمر الذي يدفع جمهور المودعين لدى المصرف الإسلامي إلى سحب ودائعهم ، ولا يخفى على أحد أن زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى زيادة مستويات الأسعار وزيادة التكاليف مما يدفع المصرف الإسلامي إلى زيادة التمويل المقدم للمشاريع الصناعية و الخدمية و التجارية ، الأمر الذي يجعل المصرف الإسلامي في وضع حرج من ناحية السيولة في ظل انخفاض ودائعه الاستثمارية و الادخارية .

ثالثاً : العرضُ النّقديّ :

ظهرت العملة الورقيّة أو الأوراق النّقديّة (banknote) بسبب المشاكل المتعلقة بتكلفة تخزين ونقل النّقود السّلعية (التي كان من أهمها معدني الذّهب والفضّة)، والتي كانت تستخدم لأغراض التبادل السّلعيّ ، ومن هنا تمّ ابتكار العملة الورقيّة لتكون بمثابة وعد من الجهة المصدرة بتحويلها إلى نقود سلعيّة متى ما أراد حاملها ذلك ، ومن بعد ذلك تطورت الأوراق النّقديّة بتطور النّقد فأصبحت قيمتها ليست نابعة من القدرة على تحويلها إلى نقود سلعيّة إنّما أصبحت تستمد قيمتها من ضمان الحكومات المصدرة لها، وبهذا أصبحت تدعى (النّقود القانونيّة)[47].

1- مفهوم النّقد :

يختلف مفهوم عرض النّقود من مجتمع إلى آخر نظراً لاختلاف العادات المصرفيّة من جهة ، و تباين مستويات التطور الاقتصاديّ و الاجتماعيّ بين المجتمعات من جهة أخرى ، وهناك تباين شديد بين عرض النّقود في بلد متقدم و في بلد متخلّف ، ولتوضيح ذلك لابدّ من توضيح مفهوم عرض النّقود كما يلي :

حيث يمكن الوقوف على مجموعة من التعريفات لعرض النّقود حيث يعرّف عرض النّقود بأنّه (كميّة وسائل الدّفع المتاحة في المجتمع ، وهي عبارة عن إجمالي النّقود ، وعلى اختلاف أنواعها الموجودة في المجتمع في مدّة زمنيّة معيّنة) [48]، كما يعرّف بأنّه (مجموعة وسائل الدّفع

[47] Cheng, S. (2015). **The impact of money supply on the real estate market in China**. Journal of Shanxi University of Finance and Economics, 23(2), p 52.

[48] Goodhart, C., & Hofmann, B. (2008). **Housing prices, money, credit, and the macroeconomy**. Oxford Review of Economic Policy, 24(1), p 192.

من النّقود الورقيّة و المعدنيّة المصدرة و النّقود الخطيّة و العملات الأجنبيّة و أشباه النّقود التي يطلبها الأفراد و الشركات الماليّة و الإنتاجيّة بهدف المعاملات أو المضاربة تؤدي لزيادة الإنتاج من السّلع و الخدمات ، ومن ثم زيادة معدل النّمو الاقتصاديّ)[49] و يعرّف بأنّه (مجموع وسائل الدّفع بكافّة أنواعها و هي البنكنوت المصدر ، و العملات المساعدة ، والنّقود المصرفيّة ، والودائع الجارية لدى البنوك التجاريّة) [50].

2- مقاييس عرض النقد :

تتكون عناصر و مقاييس عرض النّقود من مجموعة متعدّدة من وسائل الدّفع المحليّة و الأجنبيّة ، ويطلق البعض عليها بعرض النّقود الضيّق أو الواسع كما يلي :

أ- عرض النّقد الضيّق (M1) : لقد اعتمد صندوق النّقد الدّوليّ مفهوم عرض النّقد الضيّق (M1) وقد تضمن ما يلي [51]:

- النّقد الورقيّ و المعدنيّ المصدر وهو خارج الجهاز المصرفيّ (C) .
- الحسابات الجارية (الودائع تحت الطّلب) (D) ، وقد تختلف حسابات هذه الكتلة من دولة إلى أخرى لكنّها محدّدة ولا يمكن اعتبارها مختلفة عن الحسابات الأخرى .

ويمكن كتابة المعادلة التالية : M1=C+D

ب- عرض النّقد الموسّع (M2): نظراً للتطورات الاقتصاديّة أصبح من الصعوبة بمكان التمييز بين النّقود و أشباه النّقود ، وبالتالي لم يعد مفهوم عرض النّقود يقتصر على وسائل الدّفع المعروضة فقط ، بل بدأ الاهتمام للتحول إلى مفهوم أوسع لعرض النّقود [52]، وهي تتضمن فضلاً عن العناصر المذكورة ، الودائع الآجلة و الودائع بإخطار[53] ، ويعرّف عرض النّقود بمفهومه الواسع بأنّه (مجموع الأموال المتاحة النّقدية و شبه النّقدية –الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل

---

[49] كنعان ، علي ، **النقود و الصيرفة و السياسة النقدية** ، كتاب مطبوع ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2012، ص476.

[50] عزيز ، مصطفى ، **النقود و البنوك** ، كتاب مطبوع ، مطبعة دار المعارف للنشر ، بغداد ، العراق ، ط1 ، 2018 ، ص 24.

[51] كنعان ، علي ، **النقود و الصيرفة و السياسة النقدية** ، كتاب مطبوع ، مرجع سبق ذكره ، 2012، ص477.

[52] الكونباكي، زيد ياسين، **إصدار النقود في الاقتصاد**، رسالة ماجستير منشورة، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2017 ، ص 319 .

[53] كنعان ، علي ، **النقود و الصيرفة و السياسة النقدية** ، كتاب مطبوع ، مرجع سبق ذكره ، 2012، ص478.

– التي تتم إدارتها من خلال النّظام المصرفيّ و الخزينة العامّة)[54] ، ويمكن كتابة المعادلة التالية :

M2=C+D+TD

TD : حسابات الادّخار

ج– عرض النّقد الحديث (M3) : لقد أحدثت المدرسة الكينزيّة تطوراً ملحوظاً لبعض المفاهيم النّقديّة في بريطانيا ، وعُرف هذا الاتجاه باسم (الكينزيون الجدد) ، وذلك لحصر جميع أنواع الدّفع في مفهوم عرض النّقود وتشمل ما يلي[55]:

- M2
- الودائع الادّخاريّة و شهادات الإيداع ذات العائد لدى المصارف التجاريّة .
- الودائع والمساهمات في صناديق التّمويل و الاستثمار .
- البطاقات الاستهلاكيّة (بيع و شراء السّلع الغذائيّة) .

لا شكّ أنّ هذا التوسع في مفهوم عرض النّقود يحصر في جميع الأنشطة النّقديّة سواءً كانت بهدف المضاربة والاستثمار، أو الشّراء لأنها تخفي وراءها قيماً اقتصاديّة[56].

د– عرض النّقد الأمريكي (M4) : لقد توسعت المدرسة النّقدية الأمريكيّة في تحديد معنى النّقود فأضافت عناصر دفع غير موجودة في بلدان أخرى لذلك أطلق على هذا المفهوم بالعرض النّقدي الأمريكيّ وهو يتضمن العناصر التالية[57] :

- M3

---

[54] مفتاح ، صالح ، **النقود و السياسة النقدية** ، كتاب مطبوع ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2005 ، ص 52.

[55] الحجار ، بسام ، **الاقتصاد النقدي و المصرفي** ، كتاب مطبوع ، منشورات دار المنهل اللبناني ، بيروت ، لبنان ، ط1، 2009،ص70.

[56] Guo, F., & Huang, Y. S. (2010). **Does "hot money" real estate and stock markets?** International Review of Economics and Finance, 19, p 461.

[57] يمكن الرجوع إلى المراجع التالية :

- كنعان ، علي ، **النقود و الصيرفة و السياسة النقدية** ، كتاب مطبوع ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2012، ص479.
- Greiber, C., & Setzer, R. (2007). **Money and Housing–Evidence for the Euro Area and the US**. Social Science Electronic Publishing, 40(2), p 179.

- الشيكات السّياحيّة .
- التزامات وزارة الخزانة الأمريكيّة.
- ودائع الأفراد الأمريكان بالدّولار الأوربيّ.

إنّ هذا التصنيف الإحصائي لعرض النّقود لدى المدارس الاقتصاديّة لا يقلل من أهمية ودور النّقود في الاقتصاد، بل يزيد من أهميته ويفرض على السّلطات النّقديّة دراسة جزئيات وسائل الدّفع لكي تخطط بصورةٍ جيدة لاستخدام أدوات السّياسة النّقديّة ومعرفة آثارها بصورةٍ مباشرة على القطّاعات الاقتصاديّة[58] .

3- طباعة النّقود وإصدارها :

يجب الإشارة إلى ضرورة التمييز بين عمليتي طباعة النّقود وإصدار النّقود ، فليس كلّ كميّة يتم التعاقد على طباعتها مع مطابع عالميّة متخصّصة يقوم البنك المركزيّ بإصدارها حال وصولها ، كما أنّها ليست كلّها مخصّصة للإصدار الجديد في عام واحد [59].

فالكميّة المطبوعة في الغالب تكون لثلاثة أغراض :

أ – جزء للإصدار الجديد : وهذا الجزء منه ما يذهب للتداول بيد الجمهور عبر مدفوعات الحكومة لرواتب موظفيها وللمشتريات الحكوميّة ، وهو الذي يزيد من كميّة النّقود الورقيّة في التداول (عرض النّقود) ويؤثر على قيمة العملة المحليّة في حالة الزيادة المفرطة ، أمّا الجزء الآخر من النّقد المصدر فيذهب إلى خزائن البنوك التجاريّة لتوفير السّيولة المصرفيّة لها ويقوم البنك المركزيّ بخصمه من ودائعها لديه ، وهذا الجزء لا يدخل ضمن مكونات عرض النّقود ، إذ أنّه يعتبر من مجموع الاحتياطيات المصرفيّة[60].

[58] الغالبي، عبدالحسين جميل، **السياسات النقدية في البنوك المركزية** ، كتاب مطبوع ، دار المريخ للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، ط 1، 2015، ص 185.

[59] Kosuke, A., J. P., & G. V. (2004). **Housing prices, Consumption, and Monetary Policy: A Financial Accelerator Approach.** Ssrn Electronic Journal , 13(4), p 418.

[60] Lastrapes, W. D. (2002). **The Real Price of Housing and Money Supply Shocks: Time Series Evidence and Theoretical Simulations**. Journal of Housing Economics, 11, p 47.

ب – جزء من النّقود المطبوعة يخصص لغرض الإحلال : أي استبدال الأوراق النّقديّة التي تلفت وفقدت معالمها بأوراق نقديّة جديدة ومن نفس فئاتها[61] .

وهذا الجزء لا يزيد من عرض النّقود وبالتالي لا يؤثر على قيمة العملة مهما كانت كميّته شريطة أن تسحب النّقود التّالفة من التّداول ويتم إحراقها أو تمزيقها إلى قصاصات صغيرة جداً باستخدام آلات صنعت لهذا الغرض [62].

ج – الجزء المتبقي من كميّة النّقود المطبوعة المستلمة ، يتم خزنه بطرق خاصّة تحفظه من أيّ عوامل تلف أو اهتراء في خزائن البنك المركزيّ ، إلى حين حاجة الاقتصاد إلى كميّات إضافيّة من الإصدار النّقديّ [63].

تضطلع المصارف الإسلاميّة كونها جزء هام من البنية المصرفيّة بدور حيويّ تجاه المجاميع النّقديّة ويكون ذلك من خلال بناء ديناميكيّة فعّالة بين القطاع المصرفيّ الذي تشكل المصارف الإسلاميّة جزءاً منه و بين المصرف المركزي بوصفه الجهة التي تدير العرض النقديّ و السياسة النقديّة ، فعند رغبة المصرف المركزي بالتوسع في العرض النقدي تستطيع المصارف الإسلامية القيام بالتوسع في حسابات الادخار المختلفة و حسابات الاستثمار (كحسابات الاستثمار المطلق و حسابات الاستثمار المقيد) وتشجيع جمهور المودعين و المستثمرين نحو ذلك مستفيدة من باقة متنوعة من الصيغ الإسلامية و تطبيقاتها المصرفية كالمضاربات و المشاركات لتحقق بذلك أهداف و توجهات السياسة النقدية ، ومن الجدير بالذكر أن تحقيق ذلك يتطلب الربط و التشابك الفعليّ بين القطّاع المصرفيّ و المصارف المركزيّة وتطبيق سياسة نقديّة سليمة قائمة على تحقيق الأهداف الاقتصاديّة و معالجة نقاط الخلل.

رابعاً : الدّيون الخارجيّة :

1 – مفهوم الدّين العام :

[61] Li, Y., & Yang, Y. (2005). **The Effect of Interest Rate and Money Supply on Investment**. Journal of Xi'an Institute of Finance and Economics, 18(5), p 49.
[62] Liu, T., & Huang, M. (2016). **Land supply and money growth**. International Review of Economics and Finance, 42, p 335.
[63] Zhang, J. P., & Liu, X. G. (2016). **Structural Price Increase: Money Supply**, CPI and Property Price. Economic Review, 6, p 65.

الدّين العام هو مبلغ من المال تحصل عليه الدّولة من الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسّسات الماليّة الوطنيّة أو الأجنبيّة أو الدّوليّة مع الالتزام بردّ المبلغ المقترض و دفع الفوائد طوال مدة القرض وفقاً لشروطه [64] ، والدّين العام هو كلّ ديون الحكومة و التي يتطلب دفعها أو دفع فوائدها و أصولها من المقترض إلى المقرض في تاريخ مستقبلي[65] .

كما يمكن أن نعرفه بأنّه مبالغ تقترضها الحكومة بصفتها السّياديّة من العالم الخارجي على أن يلتزم الطّرف المقترض بتسديد أصل المبلغ و فوائده بحسب الشروط المتفق عليها[66] ، فهو أداة لتمويل الإنفاق العام وهو دين يكتتب في سنداته أفراد الجمهور أو المؤسّسات الماليّة أو المصارف في حدود الدّولة المقترضة ، أو الأفراد و المؤسّسات الماليّة و المصارف في الخارج أو الحكومات الأجنبيّة أو المؤسّسات الماليّة الدّوليّة كالبنك الدّوليّ للإنشاء و التعمير و صندوق النّقد الدّوليّ ، مع التعهد بسداد المبالغ المقترضة و دفع فوائد القرض وفقاً للشروط[67] .

فالدّين أو الاستدانة "هي عمليّة تلجأ اليها الدّولة عندما تكون عاجزة عن سدّ متطلبات الإنفاق اعتماداً على مواردها الماليّة الخاصّة وقد تحدث هذه العمليّة بشكل اضطراري أو مؤقت أو مستمر"[68].

كما عرّف الدّين الخارجي من قبل منظمة التعاون و التنمية الاقتصاديّة "الدّين الخارجيّ الإجماليّ في تاريخ معيّن يعادل مبالغ الالتزامات التعاقديّة الجارية و التي يقصد به إجبارية القيام ببعض التسديدات و تكون مرتبطة بتاريخ محدد مسبقاً و ليس بالنتائج المتحققة عن استعمال الأموال"[69].

2- الحاجة للدّين الخارجيّ :

---

[64] أبو المصطفى ، محمد مصطفى ، **دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية** ، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غرزة ، 2009 ، ص44.

[65] هاشم ، صدام ، **تأثير الاقتراض الخارجي لسد عجز الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق** ، مجلة الدراسات المالية ، المجلد 12 ، العدد 40 ، 2017 ، ص 236.

[66] هاشم ، صدام ، **تأثير الاقتراض الخارجي لسد عجز الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق** ، مرجع سبق ذكره ، ص 237.

[67] خصاونة ، محمد ، **المالية العامة النظرية و التطبيق** ، كتاب مطبوع ، دار المناهج للنشر ، الاردن ، عمان ، ط1 ، 2014 ، ص 121 .

[68] خضير ، حسن ، **أزمة الديون الخارجية في الدول العربية** ، كتاب مطبوع ، منشورات مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، الامارات ، دبي ، ط1 ، 2001 ، ص 58.

[69] أبو المصطفى ، محمد مصطفى ، **دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية** ، مرجع سبق ذكره ، ص45.

تواجه التنمية الاقتصاديّة في العديد من الدّول مجموعة من المشاكل التي تؤدي لزيادة الحاجة للدّين الخارجيّ، منها:

أ- مشاكل داخليّة :

وهي تتمثل في عدم كفاية رؤوس الأموال وتخلّف وسائل الإنتاج وكذلك الحلقة المفرغة للفقر ، حيث أنّ انخفاض مستوى الصّحة يؤدي لانخفاض مستوى المقدرة على العمل وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاجيّة ، الأمر الذي يتمخض عنه انخفاض مستويات الدّخل ، وهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم ، إذ أنّ انخفاض مستوى التعليم يؤدي لانخفاض مستوى المهارة الفنيّة و بالتالي إلى انخفاض مستوى الدّخل فانخفاض مستوى التعليم [70].

وهناك مشاكل داخليّة أخرى من أهمها [71]:

- انخفاض مستوى تراكم رأس المال والاستثمار والادخار.
- النّمو الديموغرافي .
- التفاوت في مستوى التطور بين البلدان.

ب- مشاكل خارجيّة : وتتمثل في التبعية الاقتصاديّة، حيث أنّ الحصول على الآلات والمهارات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصاديّة يتم باستيرادها من الدول الصناعية ، كما أنّ الاستثمارات الأجنبيّة يعود مردودها أساساً للدولة المستثمرة [72].

3- أنواع الدّيون الخارجيّة :

يمكن تحديد أنواع الدّيون الخارجيّة حسب التقسيمات الآتية :

أ- الدّيون الخارجيّة حسب الفترة الزمنيّة و تقسم إلى [73]:

---

[70] L. Gottesman, 2006. **The informational efficiency of the equity market as compared to the syndicated bank loan market**. Journal of Financial Services Research 30, p 11.

[71] A.J. Paligorova, 2015. **Bank loans for private and public firms in a liquidity crunch**. Journal of Financial Stability 18, p 19.

[72] خضير ، حسن ، **أزمة الديون الخارجية في الدول العربية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 71.

[73] M. M. Ahmed,2008, **External debts growth and peace in the sudan (some serious challenges facing the country)in the post-conflict Era.MI.SR2008**.Journal of Banking and Finance .P2-.3.

- الدّين طويل الأجل : وهو القرض أو الدّين الذي تكون مدّته أكثر من خمس سنوات وهو غالباً ما يكون من القروض العامّة أو القروض المضمونة من سلطة عامّة و القروض الخاصّة غير المضمونة .
- الدّين متوسط الأجل : وهو الدّين الذي تكون مدّته أكثر من سنة و أقل من خمسة سنوات .
- الدّين قصير الأجل : وهو دين خارجيّ بأجل استحقاق عام واحد أو أقل .

ب- الدّيون الخارجيّة حسب مصدر الجهة المقرضة [74]:

- قروض رسميّة : وهي القروض المقدّمة من حكومات بلدان الفائض و الهيئات و الوكالات الرسميّة التي عادة ما تكون بشروط ميسّرة وهي على نوعين :

i) القروض الثنائيّة : ويتم التعاقد عليها بين البلد الراغب بالاقتراض و حكومة البلد المانح بشكل رسميّ و غالباً ما تسود عمليّة تقديم هذه القروض اعتبارات سياسيّة قد تغلب في كثير من الأحيان الاعتبارات الاقتصاديّة ، إذ يتوجب على البلد المقترض أن يمنح تسهيلات عسكريّة و لوجستية للبلد المقرض أو أن يصوت لصالحه في المحافل الدّوليّة .

ii) القروض المتعددة الأطراف : وهي القروض و الاعتمادات التي تقدمها المنظمات و الهيئات الدّوليّة و الإقليمية إلى الدّول المقترضة و تختلف هذه القروض من حيث الشّروط باختلاف الهيئات المانحة لها كالبنك الدّوليّ للإعمار و التنمية وصندوق النّقد الدّوليّ .

- القروض الخاصّة : وتقدمها المصادر الخاصة (غير الرسميّة) و عادة ما تكون قصيرة الأمد و ذات معدلات فائدة مرتفعة و على الرّغم من أعبائها على البلدان المدينة فإنّ هذه المصادر تعدّ أيضاً من المصادر التمويليّة المهمة للعديد من هذه الدّول و خاصّة

[74] يمكن الرجوع الى المراجع التالية :

- A.M. Ferreira, 2016. **Bank Ratings and Lending Supply: Evidence from Sovereign Downgrades**. Review of Financial Studies 29, p 122.
- H.Alexandre, K. Bouaiss, Refait-Alexandre, C., 2014. **Banking Relationships and Syndicated Loans during the 2008 Financial Crisis**. Journal of Financial Services Research 46, p 41.
- العيساوي ، عبد الكريم جابر ، **التمويل الدولي مدخل حديث** ، كتاب مطبوع ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الاردن ، عمان ، ط1 ، 2002 ، ص 21 .

المثقلة بالدّيون وقد توجهت بعض الأقطار العربيّة المدينة إلى هذه المصادر نتيجة لتزايد حاجتها إلى رؤوس الأموال الكافية لتمويل مشاريعها الانمائية أو لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها أو بسبب عدم كفاية القروض الممنوحة لها من المصادر الرسميّة .

ج- الدّيون الخارجيّة حسب قابليتها للجدولة :

- ديون لا تقبل الجدولة : وهي الدّيون المستحقة لمنظمات دوليّة أو إقليمية مثل البنك الدّوليّ أو صندوق النّقد الدّوليّ ، وبالنسبة لهذا النوع من الدّيون يجب على البلد المعني الوفاء بها في مواعيد استحقاقها بغض النّظر عن الظروف الاقتصاديّة و الماليّة[75] .
- الدّيون التجاريّة : وهي الدّيون المستحقة للمصارف التجاريّة الخارجيّة ، حيث يتم إعادة جدولتها عن طريق التفاوض بين المصارف الدّائنة و الدّول المعنيّة [76].
- الدّيون الرسميّة الحكوميّة : تتمثل في الدّيون المستحقة أو المضمونة لحكومات ، ويتم إعادة جدولة هذا النوع من الدّيون بحسب الاعتبارات الاقتصاديّة و السياسيّة[77] .

4- الاستدامة الماليّة :

لابدّ في معرض الحديث عن الدّين العام و القروض الخارجيّة من المرور على مصطلح غاية في الأهميّة ويصبّ في نفس السّياق ألا و هو الاستدامة الماليّة (Fiscal Sustainability) [78]، فالاستدامة الماليّة هي مقدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها الماليّة الحاليّة و المستقبليّة و خدمة ديونها دون الحاجة إلى إعادة جدولة ديونها أو تراكمها [79]، أو هي قدرة الدّولة على تحمل الدّيون دون الحاجة إلى إجراء تعديلات في سياستها الماليّة من أجل تحقيق التوازن بين النفقات و

[75] X. Shivakumar, 2015. **Contractibility and Transparency of Financial Statement Information Prepared Under IFRS: Evidence from Debt Contracts Around IFRS Adoption**. Journal of Accounting Research 53, P 142.

[76] L.Berlin, M. Mester, 1999. **Deposits and relationship lending**. Review of Financial Studies 12, P 212.

[77] T.Bharath, S.Dahiya, Saunders, A., Srinivasan, A., 2011. **Lending relationships and loan contract terms**. Review of Financial Studies 24, P 416.

[78] P.Aldama,J. Creel, (2018), "**Fiscal Policy in the US: Sustainable After All?" Economic Modelling,** Journal of Banking and Finance 28, p 238.

[79] عبد الرحمن ، وحيد ، و عبد المجيد ، عبد العزيز ، **تقييم الاستدامة المالية في المملكة السعودية** ، مجلة بحوث الاقتصاديات العربية ، العدد 74 ، 2016 ، ص 183 .

الإيرادات العامة ، أمّا حالة عدم وجود استدامة فهذا يعني تراكم الدّيون إلى أجل غير مسمى بمعدل أسرع من قدرة الدّولة على سداد خدمة الدّين [80].

وهناك من يرى بأنّ الاستدامة الماليّة ترتبط بالتوازن الزّمنيّ للماليّة العامّة ، هذا يعني أنّ أيّ عجز يحدث في الموازنة يمكن تغطيته عن طريق الإيرادات المستقبليّة ، وارتبط أيضاً بقدرة الحكومة على تغيير سياساتها الماليّة مع الإيفاء بالتزاماتها باتجاه دائنيها ، وكذلك ارتبط بمفهومين مهمين هما الضرائب و الدّين العام ، فكلّ منهما يؤثر في إمكانيّة تحقيق الاستدامة الماليّة[81] .

يرى أكثر الاقتصاديين بأنّ على الدّولة عدم اللجوء بشكل متكرر إلى رفع معدلات الضّرائب لحل المشاكل الماليّة من أجل معالجة العجز في الموازنة لتحقيق الاستدامة ، وهناك من طرح بأنّ الاستدامة هي السّياسة التي تضمن ثبات نسبة الدّين العام إلى النّاتج المحليّ الإجماليّ ، أي أنّ زيادة الدّين الحكوميّ العام يجب أن يترافق بزيادة حجم النّاتج المحليّ الإجماليّ لكي يتم المحافظة على نفس النسبة ، أي يجب على الحكومة توظيف القروض بمشاريع و استثمارات مناسبة و التي من شأنها أن تترك تأثيراً إيجابياً على قيم النّاتج المحليّ الإجماليّ [82]، فمشكلة الاستدامة لا تكون في الدّين و إنّما في طريقة استخدام الحكومة لتلك الأموال ، فالدّين لا يعدّ مشكلة ما دام لا يؤثر في معدل النّمو الاقتصاديّ ، ومن هنا يصبح مفهوم الاستدامة الماليّة أكثر اتساعاً إذ يمكن مناقشة بعض المعوقات التي تواجه تعديل السياسة الماليّة و النّقديّة عندما تكون هناك حاجة لها في تجنب عدم القدرة على الوفاء بالدّيون [83].

إنّ وجود قطاع مصرفيّ إسلاميّ متين يساهم بشكل كبيرٍ وجوهريّ في تحرر الاقتصاد المحلّيّ من عبء الدّيون الخارجيّة و حتّى عجوزات الموازنة ، فالصيرفة الإسلاميّة بأدواتها المتنوعة قادرة على قيادة برامج تمويل المشاريع الحكوميّة بكفاءة عالية و بتكلفة منخفضة و آجال مختلفة و التخلّص من وطأة الدّيون الخارجيّة بتوفير موارد وطنيّة و بالعملة المحلّية .

---

[80] قباجة ، أحمد ، **الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية** ، منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ، 2012 ، ص5.

[81] محمد ، عمرو هشام ، و حسين ، عماد حسن ، **متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق** ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العدد 55 ، 2016 ، ص 145 -146 .

[82] A.Cipollini, B. Fattouh, B.(2009), "**Fiscal Readjustments in the United States: A Nonlinear Time-Series Analysis**", Economic Inquiry 47, p 43.

[83] B.C.Daniel, (2013), "**Pushing the Limit? Fiscal Policy in the European Monetary Union**", Journal of Economic Dynamics and Control 37, P 118.

ويكون ذلك عمليّاً عن طريق قيام المصارف الإسلامية بالاستثمار المباشر في الصكوك العامّة ، إذ تلبي هذه الصكوك احتياجات الدّول في تمويل مشاريع البنية التحتية التي تتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة بدلاً من الاعتماد على سندات الخزينة و الدّين العام ، فعلى سبيل المثال يمكن للحكومات إصدار صكوك الإجارة أو المشاركة ....إلخ ، لتمويل مشاريع ذات نفع عام، كتمويل بناء الجسور، المطارات، الطرقات، السدود و غيرها ، ويتطلب ذلك وجود بنية تشريعيّة و تنظيميّة تساعد على إصدار هذه الصكوك و مؤسسات رديفة تدعم عمليّات الطرح و التداول بين الجمهور.

خامساً : التّجارة الخارجيّة وميزان المدفوعات :

التّجارة الخارجيّة تتضمن عمليّات الاستيراد و التّصدير التي تقوم بها الدّولة سواء كانت منظورة أو غير منظورة ، فهي تشمل أنشطة التّبادل التّجاريّ للسلع و الخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بينها ، وتعتبر التّجارة الخارجيّة أو التّعامل مع الخارج من أهم محدّدات النّمو الاقتصاديّ و رفاهيّة الشّعوب ومن أهمّ عناصر تكوين و تطوير النّاتج المحليّ الإجماليّ للدّولة ، وقد تزايدت أهميّتها نتيجة تطوّر نظم المعلومات و الاتّصالات و العلاقات الدّوليّة ، و تنطلق التّجارة الخارجيّة و التّبادل الخارجيّ من مبدأ النّدرة النّسبية للموارد الطبيعيّة بصفة عامّة ، والموارد الاقتصاديّة بصفة خاصّة فلا توجد دولة تمتلك كلّ الموارد بالوفرة اللازمة لإنتاج كلّ السّلع و الخدمات التي تسدّ الاحتياجات المحليّة للنشاط الاقتصاديّ ، مثال على ذلك امتلاك دول الخليج العربيّ الثروة النّفطيّة ، بينما تنقصها الأيدي العاملة المدرّبة و التّكنولوجيا و العوامل الطبيعيّة اللّازمة التي تحول دون تحقيقها للاكتفاء الذاتيّ [84].

وتؤدي الواردات إلى زيادة النّاتج المحليّ للدّولة ، لكنّه يجب طرح قيمتها النّقديّة لكونها إنفاق لم يقابله أيّ إنتاج محليّ ، بينما تؤدي الصّادرات إلى انخفاض النّاتج المحلّيّ الإجماليّ للدّولة ، ولكن يتم إضافة قيمتها النّقديّة لكونها ايرادات عند حساب النّاتج القوميّ ، ويكون الفرق بينهما هو ما يُعرف بصافي الصّادرات أي (الصّادرات – الواردات)[85].

---

[84] الشبيبي ، احمد صدام عبد الصاحب ، **واقع و اتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 43 ، 2008 ، ص 73 .

[85] خزام ، محمد علي نايف ، **أبعاد و اتجاهات التجارة الخارجية العربية البينية للمدة 1990 – 2009** ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 100 ، المجلد 32 ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق ، 2011 ، ص 125 .

1- أسباب قيام التّبادل التّجاريّ بين الدّول :

أ- اختلاف عوامل وظروف الإنتاج : يعود اختلاف ظروف الإنتاج بين الدّول إلى زيادة التّبادل التّجاريّ بينهما ، فالمناطق ذات المناخ الموسميّ الصّالحة لزراعة الأرز و القمح و البن مثلاً تستطيع التّخصّص في إنتاج هذه السّلع ومبادلتها بالسّلع التي لا تستطيع إنتاجها كالنّفط ، الذي يتوافر بكثافة في الدّول ذات المناخ الصّحراويّ مثل دول الخليج العربيّ [86].

ب - انخفاض تكاليف الإنتاج : يعدّ تفاوت تكاليف الإنتاج للسّلع و الخدمات ما بين الدّول دافعاً للتّجارة بينها و بالذات بين الدّول أو الصّناعات التي تمتلك ما يسمّى باقتصاديّات الحجم الكبير أي الإنتاج الواسع بالشّكل الذي يؤدي إلى تناقص متوسط تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة عندما يزيد الإنتاج [87].

ج- اختلاف الميول و الأذواق : حيث يؤدي اختلاف الميول و الأذواق و تفضيلات المتبادلين إلى اختلاف نوعيّات و كميّات السّلع المتبادلة و أسعارها و شروط التّبادل أيضاً بين الدّول و يعتبر هذا العامل من أهم محدّدات الطّلب على سلع الدّول في التّجارة الدّوليّة [88].

وتزودنا النّظريّات الاقتصاديّة بالأسس التي تقوم عليها التّجارة الخارجيّة و التي تتركز في اختلاف متطلّبات كلّ سلعة من هذه الموارد ، وينتج عن ذلك وجود مزايا نسبيّة مرتفعة لدى بعض الدّول في إنتاج بعض السّلع فتتخصّص في إنتاجها و تبادلها بسلع تكون ميزتها النّسبية في إنتاجها منخفضة ، فتجني الدّول بالتالي فوائد كثيرة لأنّها تستطيع أن تحصل على قدر أكبر من السّلع و الخدمات ممّا لو قامت بإنتاجها محليّاً ، وتتوقف هذه الفوائد التي تجنيها الدّول من وراء التّجارة الدّوليّة على معدل التّبادل التّجاريّ الذي يعبر عن كميّة الواردات التي تحصل عليها الدّولة مقابل ما تصدره من سلع منتجة محليّاً .

لذلك تتخصّص الدّول في إنتاج السّلع حسب أحد المبدأين التّاليين [89]:

---

[86] خزام ، محمد علي نايف ، **أبعاد و اتجاهات التجارة الخارجية العربية البينية للمدة 1990 – 2009** ، مرجع سبق ذكره ، ص 137 .

[87] ابراهيم ، بلقلة ، **آليات تنويع و تنمية الصادرات و أثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2009 ، ص 46 .

[88] الشبيبي ، احمد صدام عبد الصاحب ، **واقع و اتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي** ، مرجع سبق ذكره، ص 89 .

- الميّزة المطلقة : وهي من المبادئ التي أتى بها آدم سميث و الذي أشاد بأنّ مبدأ التّخصص و تقسيم العمل يصبح واضحاً في التّجارة الدّوليّة إذا كانت دولة ما أكثر فعاليّة في إنتاج سلعة ما بالمقارنة مع نظيرتها ، وبذلك يكون لهذه الدّولة ميّزة مطلقة في إنتاج تلك السّلعة .
- الميّزة النّسبيّة : وهو المبدأ الذي أشار إليه ديفيد ريكاردو مستنداً إلى حقيقة أنّ الدّولة تمتلك ميّزة نسبيّة في إنتاج سلعة معيّنة اذا كانت تكلفة إنتاجها في هذه الدّولة أقلّ من تكلفة إنتاج نفس السّلعة في الدّولة الأخرى ، أيّ أنّ الدّولة الأولى أكثر فعاليّة من الدّولة الثّانية في إنتاج تلك السّلعة ، ويمكن التّعبير عن التّكلفة هنا بتكلفة الفرصة البديلة .

معنى ذلك أنّه في حالة قيام التّجارة الخارجيّة و إنتاج كلّ دولة للسلعة التي تمتلك فيها ميّزة نسبيّة فسوف تتخصّص في إنتاجها وتقوم بتصديرها مقابل استيراد السّلعة التي لا تمتلك فيها ميّزة نسبيّة ، وسوف تستفيد من ذلك بالطبع ، فمثلاً يُلاحظ أنّ العامل في دولة ما يمكن أن يحصل على سلع استهلاكيّة أكثر من السّابق مقابل نفس الجهد الذي كان يبذله في إنتاجها إذا ما تمّ التّبادل .

2- التّدخلات و العوائق على التّجارة الخارجيّة :

تتدخل الدّولة في التّجارة الخارجيّة بوضع بعض القيود لحماية صناعتها المحليّة من المنافسة الخارجيّة و إيجاد المزيد من فرص العمل عن طريق تشجيع الصّناعة المحليّة و توسيعها ، وتحقيق الاكتفاء الذّاتيّ ، وعدم التّبعية الاقتصاديّة ، وتوفير العملات الأجنبيّة ، ومن هذه العوائق ما يلي [90]:

---

[89] الحامدي ، مريم حسن محمد ، **تجارة ليبيا الخارجية مع دول الاتحاد الأوربي** ، بحث مستل من رسالة ماجستير ، أكاديمية الدراسات العليا ، كلية العلوم الادارية و المالية ، جامعة طرابلس ، ليبيا ، 2009 ، ص 121 .

[90] يمكن الرجوع الى المراجع التالية :

- الدليمي ، محمد عبد المجيد ، **أثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول شرق آسيا للمدة 1996 -2010**، مجلة الاقتصاد و التنمية ، العدد 34 ، المجلد 12 ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق ، 2014 ، ص 173 .
- الكواز ، احمد ، **التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي** ، منشورات سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 73 ، الكويت ، 2008 ، ص 27 .

- التّعرفة الجمركيّة : الضّريبة على الواردات بمجرد دخولها حدود الدّولة .
- تطبيق نظام الحصص: تحديد أكبر كميّة ممكن استيرادها ، وتحديد مناطق استيرادها .
- دعم الصّادرات : عن طريق الدّعم الماديّ المباشر من الحكومة للمصدرين لتخفيض أسعار السّلع المصدّرة ، بهدف رفع درجة منافستهم للمنتجات الأخرى المماثلة في الأسواق العالميّة .
- الدّخول في اتفاقات المناطق الحرّة و الاتّحادات الجمركيّة مع دول أخرى لها نفس المصالح .
- تغيير سعر صرف العملة المحليّة بالعملات الأجنبيّة بين حين و آخر.

3- تحديد سعر الصّرف :

هناك أكثر من تعريف لسعر صرف عملة محليّة ما بعملة أجنبيّة عنها ، وهي كما يلي :

أ - **سعر الصّرف الاسميّ :** وهو مقياس لقيمة عملة دولة ما ، و التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة دولة أخرى ، ويتم تحديد سعر الصّرف الاسميّ لعملة ما تبعاً للطلب و العرض عليها في سوق صرف العملات في لحظة زمنيّة معيّنة ، ولهذا يمكن لسعر الصّرف أن يتغير تبعاً لتغيرات قوى العرض و الطلب [91].

وينقسم سعر الصّرف الاسميّ إلى سعر صرف رسميّ و هو المعمول به في التّعاملات الجارية الرسميّة ، وسعر صرف موازي له و هو السّعر المعمول به في الأسواق الموازية (والتي قد تكون غير رسميّة) .

كما أنّ سعر الصّرف الاسميّ يتغير يوميّاً إمّا صعوداً أو هبوطاً بالنّسبة للقوّة الشرائيّة للعملة مقابل العملات الأخرى في سوق الصّرف ، ويستجيب هذا السّعر لمجموعة من المحدّدات كتغيّر الأسعار المحليّة و الدّوليّة و تطور أسعار الفائدة ، بالإضافة إلى العوامل النّفسيّة للمتعاملين ، كما تتحدد اتجاهات تقلّبات هذا السّعر الاسميّ من خلال مؤشر سعر الصّرف الذي يعكس

[91] الجيلاني ، عبد الرحمن علي ، **أنظمة أسعار الصرف و علاقتها بالتعويم** ، منشورات مجلة التنظيم و العمل ، المجلد 4 ، العدد 63 ، العراق ، 2015 ، ص 10

متوسط التّقلبات في قيم العملات الأخرى بالنّسبة لعملة معيّنة ، وذلك مع إعطاء كلّ عملة من العملات وزناً مرجّحاً بالتّوازي مع دور الدّولة في العلاقات النّقديّة و التّجاريّة الدّوليّة [92].

ب – سعر الصّرف الحقيقيّ : وهو عدد الوحدات من السّلع الأجنبيّة اللّازمة لشراء وحدة واحدة من السّلع المحليّة ، فمثلاً إنّ ارتفاع معدل الصّادرات بالتّزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدّل سوف لا يدفع إلى زيادة الصّادرات لأنّ هذا الارتفاع في العائدات على عناصر الإنتاج لم يُؤدِّ إلى تغيير في أرباح المصدرين[93] .

ومع تطورات كلّ من أسعار الفائدة و مستويات الأسعار في جميع الدّول بالإضافة إلى سلوكيات المتعاملين في سوق الصّرف النّاتجة عن العوامل النّفسيّة فإنّ سعر الصّرف الاسميّ لا يعبّر عن سعر الصّرف الحقيقيّ لأنّ سعر الصّرف الحقيقيّ يتضمن تقلبات سعر الصّرف الاسميّ و معدلات التّضخم ، كما أنّ السّعر الحقيقيّ للصّرف يعبّر عن مستوى القدرة التّنافسيّة لأسعار سلع الدّولة ، حيث أنّه في حالة اتجاه مؤشر سعر الصّرف الحقيقيّ نحو الارتفاع فهو يدلّ على ضعف القدرة التّنافسيّة للسلع المصدرة بالنّسبة للأسعار ، وعلى العكس في حالة انخفاض المؤشر فإنّ انخفاضه يعتبر عاملاً إيجابياً يؤدي إلى ارتفاع القدرة التّنافسيّة و بالتّالي تشجيع الصّادرات ، لذلك فإنّ حركة المؤشر الحقيقيّ للصّرف لها أهميّة كبيرة بالنّسبة لتقدير ميزان المدفوعات ، بالإضافة إلى تطور و نمو الأسواق الماليّة و النّقديّة[94] .

ج – أسعار الصّرف المتقاطعة : وهي الأسعار التي تتم في الأسواق النّقديّة (الفوركس) من خلال تبادل العملات الأجنبيّة لبعضها البعض ، ولقد تطورت مختلف التّعاملات النّقديّة خلال الثلاث عقود الأخيرة نتيجة المخاطر و الخسائر المترتبة عن التّعويم و التّقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات ، وقد اتخذت هذه التّعاملات صيغاً مختلفة من أهمّها صيغة التّحويل الآني و

---

[92] الوكيل ، نشأت ، **التوازن النقدي و معدل الصرف دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود و سعر الصرف** ، كتاب مطبوع ، منشورات شركة فاس للطباعة ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2006 ، ص 160 .

[93] علي ، احمد البريهي ، **سلوك سعر الصرف الحقيقي و شروط التوازن و أهداف سياسة الاقتصاد الكلي** ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 12 ، العدد 41 ، الأنبار ، العراق ، 2006 ، ص 5.

[94] N.G.Ling, 2008 , Real Exchange Rate and Trade Balance Relationship: An Empirical Study on Malaysia, International Journal of Business and Management, Vol. 3, No. 8, p 131.

صيغة التّحويل الآجل ، وشكّلت فيما بعد أسواقاً أطلق عليها الأسواق الآنية و الأسواق الآجلة و المستقبليّة[95].

كما أنّ التّعاملات و التّحويلات الماليّة الدّوليّة قد ترتبط بسعرين ، سعر للبيع و سعر آخر للشراء لكلّ عملة مع ما يقابلها من عملات أخرى ، وترتبط أسعار صرف العملات مع بعضها وفق مفهوم المثلث التّوازنيّ لشراء و بيع عملة مقابل أخرى و التي تنتهي بعائد للعملة الأصليّة من أجل تحقيق أعلى الأرباح ، فوجود هذا المثلث غالباً ما يجعل بعض أسعار العملات تحقق فوائض مقابل الأخرى [96].

4- كيفية تحديد سعر الصّرف :

يتحدّد سعر الصّرف طبقاً للعوامل المتعلقة بسعر صرف العملات الأجنبيّة و الطّلب عليها نتيجة استيراد و تصدير السّلع ، وانتقال رؤوس الأموال ، حيث تتدخل البنوك ، وبعض السّماسرة و المضاربين ، والسّلطات النّقديّة لشراء أو بيع العملات الأجنبيّة بهدف تحقيق موازنة أسعار الصّرف أو غير ذلك من أهداف [97].

ويتم تحديد سعر الصّرف بواحد أو أكثر من الطرق التّالية [98]:

أ- ربط قيمة العملة بوزن معيّن من الذّهب .

ب- تحديد سعر صرف العملة بتفاعل قوى العرض و الطّلب .

ج- تكوين سلّة من العملات الأجنبيّة و الذّهب و حقوق السّحب الخاصّة (وهي مجرد قيود دفتريّة محاسبيّة يجريها صندوق النّقد الدّوليّ لاستخدامها في تسوية المدفوعات الدّوليّة ، ولا

---

[95] J. J. Welfens , 2005, **European Monetary Union and Exchange Rate Dynamics New Approaches and Application to the Euro** , University of Potsdam, European Institute for International , 3rd edition , p 142 .

[96] العتيبي ، محمد بشير ، **تداعيات أسعار الصرف على الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1970-2015** ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، السعودية ، 2018 ، ص 76

[97] R. Cooper, L. How, 2004 , Relationship between Macroeconomic Variables and Stock Market Indices ،Journal Pengurusan, p 105.

[98] يمكن الرجوع الى المراجع التالية :

- عمار ، جعفري ، **إشكالية اختيار نظام سعر الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خضير – بسكرة ، الجزائر ، 2013 ، ص 210 .
- C. Tze-Haw.(2011). **U.S. Real Exchange Rate Behavior : Evidence From Lin Ear and Non-Linear Endogenous** Break Tests: University of sains , Malaysia, p 412.

يجوز التّعامل بها أو المضاربة عليها في الأسواق النّقديّة و تستمد قوتها بالتزام الدّول الأعضاء في الصّندوق بقبولها في أيّ وقت ومن أيّة دولة في حدود قيمة معيّنة ، وتقوم وحدات حقوق السّحب الخاصّة على أساس متوسط ترجيحيّ لقيم سلة من العملات هي الدّولار الأمريكيّ و المارك الألمانيّ ، والجنيه الإسترلينيّ ، والفرنك الفرنسيّ و الين الياباني) .

5- ميزان المدفوعات :

هو سجل محاسبيّ، وماليّ تُدوّن فيه كافة الإجراءات الاقتصاديّة المتعلقة بالدّول، ولكلّ دولة من دول العالم ميزان مدفوعات خاص بها، تتعامل فيه مع الدّول الأخرى، لتسجيل العمليّات الماليّة التي تتم بينهم، ويتكون من جانبين، الأوّل يسمّى (المدين): وتسجل فيه كافّة الإجراءات الماليّة التي يتم دفعها، والثّاني يسمّى (الدّائن): وتسجل فيه كافة الإجراءات الماليّة التي يتم تحصيلها[99].

ويعتمد ميزان المدفوعات على تسجيل كافّة المبالغ النّقديّة التي تدفع سواءً لشراء خدمة، أم سلعة ما، وأيضاً يحتوي على التّفاصيل المتعلّقة برأس المال، والمصروفات الأخرى، وفي العادة يتم إعداد نظام المدفوعات لسنة ماليّة واحدة، تبدأ في بداية العام ، وتنتهي بنهاية العام [100].

6- أهميّة ميزان المدفوعات :

لميزان المدفوعات أهميّة في تقييم الحالة الاقتصاديّة في دولة ما، بناءً على النّقاط التّالية[101]:

- يوضّح الارتباط بين الاقتصاد المحليّ، والاقتصاد العالميّ.
- يقدّم المساعدة للدّول لتحسين وضعها الاقتصاديّ.
- يساهم في تقييم التّأثيرات الاقتصاديّة العالميّة على اقتصاد الدّول.
- يزيد من إمكانية بناء التّوقعات فيما يتعلّق بأسعار الصّرف .

---

[99] M. D. Pascual (2005). **Empirical exchange rate models of the nineties': Are any fit to survive?** Journal of International Money and Finance, 24(7), P 1162.

[100] Y.Jeon, 2009. "**Balance-of-payments constrained growth: the case of China**, 1979-2002", International Review of Applied Economics, Volume 23, Issue 2, P 139.

[101] يمكن الرجوع الى المراجع التالية :

- الحمدي ، عقيل عبد محمد ، **أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات – الاقتصاد الأمريكي حالة دراسية** ، منشورات مجلة العلوم الاقتصادية ، العراق ، العدد 27 ، المجلد 7 ، 2011 ، ص 202.
- C. Garcimartin, P. Garcia P. 2011. "**On the Role of Relative Prices and Capital Flows in Balance-of-Payments Constrained Growth: The Experiences of Portugal and Spain in the Euro Area**". Journal of Post-Keynesian Economics, vol. 33, P 301.

- يوفر بيانات إحصائيّة عن العمليّات الماليّة الخاصّة باقتصاد كلّ دولة.

7 – مكوّنات ميزان المدفوعات :

لميزان المدفوعات مجموعة من المكوّنات، والتي تظهر على شكل حسابات ماليّة، وهي:

أ – **العمليّات الجارية :** هو حساب من الحسابات المكوّنة لميزان المدفوعات، ويحتوي على كافّة الحسابات المدينة، والدّائنة، والتي يتم إعدادها خلال مدّة زمنيّة معيّنة، وتهتم بدراسة الدّخل، وكميّات الإنتاج، ويتكون حساب العمليّات الجارية[102]، من حسابين ثانويين، وهما:

- الميزان التّجاريّ: هو الحساب الذي يشمل كافّة العمليّات التّجاريّة، والتي تتوزع على حسابين ثانويين، وهما[103]:
  i) الميزان السّلعيّ: يحتوي على السّلع الصّادرة، والواردة.
  ii) الميزان الخدمي: يحتوي على الخدمات التي تتم بين الدّول، مثل: خدمات النّقل، وتأشيرات العمل، وغيرها.
- التّحويلات الأحاديّة: هو الحساب الذي يشمل العمليّات المدينة، والدّائنة، ولكن لطرف واحد، أي يستخدم للدّولة فقط، ومن ثم يتم إنشاء حسابات أحاديّة أخرى خاصّة بباقي الدّول التي يتم التّعامل معها[104].

ب – **رأس المال :** هو الحساب الذي يهتم بتسجيل الحركات التي تتم على رأس المال، بين دولة ما والدّول الأخرى التي تتعامل معها، ممّا يؤدي إلى ظهور المراكز المدينة، والدّائنة الخاصّة بالتّعاملات الماليّة[105]، ويتكون حساب رأس المال، من ثلاثة حسابات ثانويّة، وهي[106]:

---

[102] Y.Taylor (2002). **A century of current account dynamics**. Journal of International Money and Finance, 21, P 740.

[103] C.A.Ibarra, R.A. Blecker, 2016. "**Structural change, the real exchange rate and the balance of payments in Mexico**, 1960-2012", Cambridge Journal of Economics, Volume 40, Issue 2, P 517.

[104] K.Garcimartin, L.Rivas, L. 2016. "**Business cycles in a balance-of-payments constrained growth framework**". Journal of Economic Modeling, Vol. 57, P 125.

[105] R.A. Araujo, 2012. "**New Insights from a Structural Economic Dynamic Approach to Balance of Payments Constrained Growth" in Models of balance of payments constrained growth**: History, Theory and Empirical Evidence, Review of Economic Studies, p 234.

[106] يمكن الرجوع الى المراجع التالية :

- R.Flood, 1984, **Collapsing exchange rate regimes: Some linear examples**, Journal of International Economics 17, P 9.

- رأس المال قصير الأجل: هو الحساب الماليّ الذي يجمع كافّة الحركات الماليّة حول الأصول، والالتزامات الخاصّة بالمواطنين، وغير المواطنين، وتقيّد فيه الحسابات التي لا تزيد مدتها الزمنية عن سنة ماليّة، مثل: القروض البنكيّة قصيرة الأجل، واتفاقيات الدّفع الدّوليّة.
- رأس المال طويل الأجل: هو الحساب الماليّ الذي يجمع كافّة الحركات الماليّة حول الأصول، والالتزامات الخاصّة بالمواطنين، وغير المواطنين، وتقيّد فيه الحسابات التي تزيد مدتها الزمنيّة عن سنة مالية، مثل: الاستثمارات في المحافظ الماليّة، والقروض التّجاريّة التي تعتمد على الاستيراد، والتّصدير.
- الودائع: يحتوي هذا الحساب على الحركات الماليّة الخاصّة بالودائع بالعملات الأجنبيّة، والمحليّة، وتسجيل سعر صرف النّقد مقارنة مع أسعار الذّهب.

تستطيع المصارف الإسلامية أن تلعب دوراً إيجابياً يتناسب مع طبيعة أهدافها التنموية خاصة فيما يتعلق بميزان المدفوعات ويمكن أن يتحقق ذلك من عدة جوانب ، فقيام المصارف الإسلامية بدراسة الواقع المحليّ و ما يحتاجه من قطاعات صناعية و خدمية قابلة للتصدير ثم تشجيع هذه القطاعات و الأنشطة من خلال تقديم التمويل اللازم لها بباقة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامي سيعمل على سد الحاجة المحلية بتوفير هذه السلع و الخدمات فينخفض الطلب على المستوردات ، ثم تصدير الفائض إلى الخارج فيزداد الطلب على صادرات البلد تدريجياً مما يؤدي إلى جبر العجز في الحساب الجاري ثم تشكيل فائض فيه .

ومن ناحية أخرى فإن نجاح المصارف الإسلامية و تركيز دعاماتها و تنوع خدماتها و أنشطتها ، سيدفع جمهور الأفراد و الشركات و غيرهم من المستثمرين إلى توجيه رؤوس أموالهم و الاستثمار فيها و في منتجاتها المتعددة كشراء الأسهم أو الإيداع في الحسابات الاستثمارية الإسلامية أو شراء الصكوك الإسلامية و قيام المصارف الإسلامية نفسها بالاستثمار في مشاريع تنموية في الداخل كل ذلك يساعد على تخفيف حركة خروج رؤوس الأموال للاستثمار بالخارج و زيادة الرساميل الداخلة للاستثمار مما ينعكس على ميزان المدفوعات بصورة إيجابية من خلال زيادة و تحسين حساب رأس المال فيه ، ومن الجدير بالذكر أن الذي العامل المساعد للمصارف

- J.S. McCombie, 2010. "**Is Pakistan's Growth Rate Balance-of- Payments Constrained? Policies and Implications for Development and Growth**". Oxford Development Studies, Volume 38, Issue 4, P 492.

الإسلامية في تفعيل دورها و قيامها بمهمتها التنموية هو وجود سياسات اقتصادية حصيفة تضع بنصب عينها استقرار الاقتصاد و استقرار أسعار الصرف كهدف رئيسي .

وأخيراً يمكننا القول أنّ معدل النّمو الاقتصاديّ يعتبر من بين أهم المؤشرات الاقتصاديّة الكليّة و الذي يعكس صورة اقتصاد أي بلد، إلى جانب مجموعة أخرى من المؤشرات لا تقل أهميّة عنه، فمن خلال هذه المؤشرات تقوم الحكومات أو صانعي القرار بتبني سياسات اقتصاديّة معيّنة من أجل مواجهة المشكلات الاقتصاديّة الكليّة التي يواجهها الاقتصاد و المجتمع، مثل محاولة الحكومة مواجهة مشكلة البطالة والرّكود والتّضخم والعجز في ميزان المدفوعات وغيرها، وبالطبع فإنّ استخدام أدوات السّياسة الاقتصاديّة سواء كانت السياسة الماليّة التي تتضمن استخدام الإنفاق الحكوميّ والضرائب والإعانات ، أو السّياسة النّقديّة التي تتضمن استخدام أسعار الفائدة والعرض النّقديّ والائتمان وسعر الخصم ، لا يمكن أن يتم بفعاليّة إلّا إذا استند إلى فهم دقيق لطبيعة تلك الظواهر الاقتصاديّة الكليّة وتشابك العلاقات التي تربط بين متغيّراتها وبالتالي فإنّه لا غنى عن دراسة النّظريّة الاقتصاديّة الكليّة قبل وضع أي سياسة اقتصاديّة فعّالة و ناجحة .

المبحث الثاني : أبرز السّياسات الاقتصاديّة المتبعة تجاه المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة

تمهيد :

تُعرف السّياسة الاقتصاديّة الكليّة على أنّها مجموعة من التدابير والإجراءات والقوانين والمواقف والأطر التي تضعها السّلطات العامّة للقطّاعات الاقتصاديّة والمعبرة عن تصورها وموقفها للكيفية التي تدار بها الموارد الاقتصاديّة بأنواعها الماديّة والبشريّة، إذ تحقق أعظم المنافع للمجتمع وبأقل التضحيات على صعيد الموارد والزمن وبهذا فهي محاولة لكي يحقق المجتمع الأمثلية بأسرع ما يمكن عبر استخدام الموارد والأدوات الاقتصاديّة والقانونيّة المناسبة وفق زمن معين.

ومن منظور آخر فإنّ السّياسة الاقتصاديّة هي السّياسة التي تتبعها الدّولة في النّطاق الاقتصاديّ المتعلقة بالإنتاج والتبادل الدّاخليّ والخارجيّ، واستهلاك السّلع والخدمات وتكوين رأس المال، وتعد الاختيارات السّياسية والاقتصاديّة مترابطة فيما بينها ترابطاً عضوياً، وتتأثر توجهات السّياسة الاقتصاديّة بالنّظام الاقتصاديّ السّائد في الدّولة ، حيث تنطلق لتصحيح الاختلالات الاقتصاديّة من منظور رؤى النّظام الاقتصاديّ المتبع.

إذ تعكس السّياسات الاقتصاديّة عموماً الفلسفة الاقتصاديّة للسلطة السّياسية إذ تعبر عن وجهة النّظر الاقتصاديّة للسلطة السّياسية الحاكمة وهي تشكل تجسيداً لأهداف اقتصاديّة واجتماعيّة والتي تريد بها ومن خلالها خدمة المجتمع بالحاضر وتأمين عيش رغيد في المستقبل هذه من ناحية وكسب تأييده من ناحية أخرى.

ويتحقق الاستقرار الاقتصاديّ برسم وتطبيق سياسة اقتصاديّة واضحة المعالم، لها من الأدوات ما يكفل الوصول للمبتغى الاقتصاديّ.

كما يعدّ تأثير السّياسات النّقديّة و الماليّة في النّشاط الاقتصاديّ من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصاديّ الكليّ ، فلكل سياسة أقنية خاصة بها تنقل تأثيرها و أدوات تعمل من خلالها على تطوير النّشاط الاقتصاديّ و السّعي لتحقيق الاستقرار و النّمو ، إلّا أنّه لا يزال هناك جدلٌ حول مدى فعاليّة كلٍّ سياسة من النّاحية العمليّة ، و أيّهما تؤثر و لها فعاليّة أكبر على النّشاط

الاقتصاديّ ، غير أنّه ما بين مؤيد و معارض يبقى هناك تأكيد على الدّور الهام الذي تقوم به السّياسات النّقديّة و الماليّة كلاً حسب إجراءاتها و أدواتها في التأثير على الاقتصاد بكلِّ قطّاعاته ، وفي هذا السّياق سنقوم بتوضيح العديد من النّقاط الخاصّة بالسّياستين الماليّة و النّقديّة اللتين تشكلان معاً عصب السّياسة الاقتصاديّة الكليّة :

أولاً : الاختلاف بين السّياستين النّقديّة و الماليّة و نقاط الالتقاء بينهما :

تظهر الاختلافات بين هاتين السّياستين نظراً لاختلاف طبيعة كلّ منهما وعلى النّحو التالي[107] :

- تنحصر العمليّات النّقديّة في القطاع المصرفيّ و الماليّ بينما تميل السّياسة الماليّة إلى أن تكون واسعة النّطاق في طبيعة حجمها و مداها .
- إنّ الإجراءات النّقديّة سريعة و مرنة نسبيّاً ويمكن تعديلها في وقت قصير جداً مثل التّغيرات في أسعار الخصم و الفائدة أو نسبة الاحتياطيّ النّقديّ القانونيّ ، أمّا السّياسة الماليّة فتكون بطيئة ومقيدة لأسباب دستوريّة و قانونيّة .
- تكون السّياسة الماليّة ذات تأثير فعّال في تشجيع التّوسع الاقتصاديّ و لكنّها تكون أقلّ من ذلك في كبح التضخم ، أمّا السّياسة النّقديّة فهي تحدّ بشكل فعّال من التّيارات التضخميّة عندما تتخذ إجراءات انكماشيّة بواسطة أدوات السّياسة النّقديّة.

بالرّغم من وجود اختلافات بين هاتين السّياستين إلّا أنّه توجد نقاط التقاء بينهما مع المحافظة على الفصل الوظيفيّ بين السّياستين ، وهي كما يلي [108]:

- النّقطة الأولى تتعلّق بالقرض العام : إنّ عقد القرض يتضمن حجمه و توقيته و صرف حصيلته و يعتبر مورد من الموارد الماليّة في ميزانيّة الدّولة ، وهذه الاعتبارات تحددها السّياسة الماليّة ،أمّا شكل القرض أي شكل سنداته من حيث القيمة و سعر الفائدة و الفئات فإنّ هذا الأمر يتعلق بالسّياسة النّقديّة .

---

[107] H.C. Combs ,2005, **Role of central Bank in economic development** , Tanzanian Economic Review,p 38.

[108] جامع ، احمد ، **النظرية الاقتصادية و التحليل الاقتصادي** ، كتاب مطبوع ، منشورات دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2008 ، ص 123.

- النّقطة الثانية تتعلّق بتمويل عجز الموازنة : وذلك عن طريق الإصدار النّقديّ و اللّجوء إلى هذا الإصدار من حيث حجمه و توقيته و كيفية التصرف في حصيلته ، يتقرر في مجال السّياسة الماليّة لأنّها تعتبر تمويل تضخمي و لكنّه مورد ماليّ من الموارد العامّة ، أمّا الطريقة الفنيّة التي تتعلق بالإصدار النّقديّ و حجمه و طريقة تسديده فهي تتعلق بالسّياسة النّقديّة .

ثانياً : التنسيق بين السّياستين النّقديّة والماليّة :

أصبح التنسيق في الوقت الحاضر الشغل الشاغل لصنّاع القرار بسبب التكاليف النّاجمة عن عدم التنسيق ، وكذلك للتخفيف من الصّراعات بين أصحاب السّلطة الماليّة و النّقديّة ، خاصّة بعد التجاء العديد من البلدان إلى استقلاليّة البنك المركزيّ كمؤسّسة تستطيع الحفاظ على المستوى العام للأسعار عند مستويات منخفضة .

1- مفهوم التنسيق :

إنّ التّعارض بين السّلطتين النّقديّة و الماليّة تفرض على صنّاع القرار الاقتصاديّ الجلوس سويّة للوصول إلى حلول وسط تحقّق الكفاءة و الفعّالية للاقتصاد الكليّ بشكل عام و للسّياستين النّقديّة و الماليّة بشكل خاص .

وهناك عدة تعريفات للتنسيق بين السّياستين الماليّة و النّقديّة ، فقد عرّفها البعض بأنّها: العلاقة المتبادلة بين السّلطتين الماليّة و النّقديّة و اتخاذ إجراءات موحدة تحت شروط معيّنة ، تهيئ هذه الشروط البيئة المناسبة لكلا السّياستين ، بما يحقق الأهداف المشتركة للاقتصاد الكلي[109].

كما عرّفها آخرون بأنّها : العمليّة التي من خلالها تتفاوض اثنين من السّلطات المستقلّة على استراتيجياتها من أجل تحسين النّتائج على مستوى الاقتصاد الكلّيّ[110].

[109] S.T. Reiter ,2003, "**Coordination of economic activity: An example" in " Markets, Games, and Organizations** " , springer , Heidelberg , P 139 .

[110] H. Bennett , N. Loayza, 2002, "**Policy Biases When the Monetary and Fiscal Authorities Have Different Objectives**", Central Bank of Chile , Santiago , W/P No. 66, P 9 .

ويرى العديد من الاقتصاديّين بأنّ التفاوض بين السّلطتين يتم تحت إطار ديناميكيّ بين البنك المركزيّ و السّلطة الماليّة للوصول إلى الاستراتيجية المثلى التي تحقق الاستقرار الاقتصاديّ بشكل عام و استقرار المستوى العام للأسعار بشكل خاص [111].

بناء على النقاط المطروحة سابقاً يمكن وضع تعريف مناسب لعمليّة التنسيق بين السّياستين الماليّة و النّقديّة كما يلي : التنسيق هو اطار اقتصاديّ و قانونيّ لسياسات تعاونيّة بين السّلطتين الماليّة و النّقديّة تهدف إلى وضع أهداف مشتركة و بأولويات مشتركة من أجل أن يسير الاقتصاد على نهج واحد سليم يحقّق الاستقرار الاقتصاديّ .

إنّ التنسيق لا يمكن له أن يتم من دون وجود بيئة قانونيّة و مؤسّساتية ، بمعنى خلق إطار يجعل القرارات المشتركة الصّادرة من السّلطتين تنفذ بشكل سليم ومن دون معوقات ، بالإضافة إلى ذلك فإنّ القرارات المتخذة يجب أن ترتب الأهداف المشتركة بين السّياستين بشكل يحقق استقرار الاقتصاديّ الكليّ ، فالتوصل إلى أهداف مشتركة لا يعني بالضرورة الاتفاق بين السّلطتين حيث أنّ استقرار الأسعار هو هدف للبنك المركزيّ و الحكومة و لكنّه عند الحكومة ليس هدفاً أساسياً بينما عند البنك المركزيّ يعد هدفاً أساسياً إن لم يكن الهدف الوحيد .

2- أهداف التنسيق :

إنّ عملية التنسيق لا تعد أمراً ثانوياً بحيث تكون الدّول مخيّرة بين التنسيق و عدمه ، بل هو من ضروريات السّياسة الاقتصاديّة السّليمة ، فعدم تنسيق السّياسات يمكن أن تترتب عليه حالة من عدم الاستقرار الماليّ و النّقديّ ، وبالتالي تأثيراً سلبياً على النّمو الاقتصاديّ ، حيث أنّ مزيج من سياسات غير متناسقة يؤدي إلى ضعف الأداء الاقتصاديّ ، وهو ما يؤكد في النّهاية بقوّة على أهمية هذا التنسيق ، وإنّ أهمية التنسيق تنبثق من الأهداف التي تسعى اليها السّلطات النّقديّة و الماليّة ، فيرى (Hanif and Farooq ،2003) أنّ هذه الأهداف يمكن أن تحدد بشكل عام من خلال الآتي [112]:

---

[111] أحمد ، نهاد عبد الكريم ، و حسين ، خالد حسين ، **الاطار المفاهيمي للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية والترتيبات المؤسسية له مع إشارة خاصة للعراق** ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ، العدد 16 ، المجلد 8 ، 2016 ، ص 196 .

[112] M. N. Hanif ,M. Farooq, 2003 , **Monetary and Fiscal Policy Coordination** , MPRA , No. 10307 , P 3 .

- تحديد أهداف اقتصاديّة متناسقة و متفق عليها من السّياستين النّقديّة و الماليّة بهدف تحقيق نمو اقتصاديّ مستقر و غير تضخميّ .
- تسهيل التنفيذ الفعّال لقرارات السّياسة الاقتصاديّة وذلك لتحقيق مجموعة الأهداف المعتمدة للسّياستين الماليّة و النّقديّة بكفاءة من خلال تبادل المعلومات و المناقشات الهادفة .
- إلزام كل من البنك المركزيّ و الحكومة باعتماد سياسات مستدامة على المدى الطويل .

3- الترتيبات المؤسّسية و القانونيّة للتنسيق :

إنّ اختلاف المسؤوليّات و الأهداف بين السّياسة النّقديّة و الماليّة سيجعل الاقتصاد أمّام صراع دائم حول الأولويات و الأدوات المستخدمة لتحقيق أهداف الاقتصاد الكليّ ، لذلك أحياناً لابدّ أن تكون هناك ترتيبات قانونيّة و مؤسّساتية للتنسيق بين السّياستين بحيث يلتزم كلّ طرف بها ، وعلى هذه الترتيبات أن تراعي القواعد الأساسيّة لكلّ سياسة بالشكل الذي لا يضر بأحدهما على حساب الأخرى وأن تكون الغاية الأساسيّة هي لصيانة الاقتصاد الكليّ ، وقد قام الباحثون الاقتصاديّون باقتراح و دراسة العديد من الترتيبات التي تصب في إطار التنسيق بين السّياستين ومنها :

- استقلاليّة البنك المركزي : إنّ العنصر الأساسيّ في استقلاليّة البنوك المركزيّة ، كما هو معلوم هو عدم إخضاع البنك المركزيّ لتوجيهات أو تعليمات الحكومة ، حيث أنّ القيود الرسميّة المفروضة على الائتمان المقدم من البنك المركزيّ للحكومة هي الركن الأساسي في الاستقلاليّة ، ومدار جدل واسع بين السّلطة الماليّة التابعة للحكومة و البنك المركزيّ ، وهي التي تحدد ترتيبات التنسيق بين السّياستين الماليّة و النّقديّة لأنّ قدرة الحكومة في الوصول التلقائي و غير المحدود لائتمان البنك المركزيّ يخضع كلاً من السّياسة النّقديّة و إدارة الدّين العام للفريق الحكوميّ ، وهنا يجب التركيز على نقطة جوهريّة وهي أنّ الاستقلاليّة لا تعني أبداً أنّ البنك المركزيّ لم يعد بحاجة إلى تنسيق العمليّات مع السّلطة الماليّة لأنّ السّياسة النّقديّة النّاجحة و القائمة على استقلاليّة البنك المركزيّ ،كما يرى العديد من الباحثين الاقتصاديّين هي التي تعتمد على تطوير وسائل فعّالة لتنسيق

السّياسات بين البنك المركزيّ و السّلطة الماليّة[113] ، وتعدّ معاهدة ماسترخت مثالاً جيداً على وضع و تصميم الترتيبات و التشريعات القانونيّة لاستقلاليّة البنك المركزيّ ، حيث تفرض قيود صارمة على الائتمان المباشر من البنك المركزيّ إلى الحكومة لتسهيلات السّحب على المكشوف أو أيّ نوع آخر من التسهيلات الائتمانيّة المقدمة إلى الحكومة ، وكذلك لا يتلقى البنك المركزيّ أي تعليمات من الحكومة عند القيام بالمهام و المسؤوليات المناطة به[114] ، أمّا الائتمان غير المباشر للبنك المركزيّ ، فإنّ هذا الأخير يحتاج إلى شراء الأوراق الماليّة الحكوميّة لأغراض الإدارة النّقديّة ، لذلك فإنّ بعض الدّول لا تنص في أي قانون للاستقلاليّة على الائتمان غير المباشر أمّا البعض فتجعل القيود غير رسميّة ، فتنص في قانون البنك المركزيّ بأنّه لا يتم شراء الأوراق الماليّة الحكوميّة إلّا لأسباب تتعلق بالسّياسة النّقديّة [115].

- مجلس الإشراف على العملة : وهو نظام نقديّ قائم على أساس نظام تشريعي صريح لتبادل العملة المحليّة بعملة أجنبيّة محدّدة عند سعر صرف ثابت ، جنباً إلى جنب مع قيود مفروضة على سلطة الإصدار لضمان الوفاء بالتزاماتها القانونيّة [116]، وهذا يعني أنّ العملة المحليّة ستصدر فقط مقابل العملة الأجنبيّة وأنّها أي العملة المحليّة تبقى مدعومة بشكل كامل من خلال العملات الأجنبيّة ، و القضاء على وظائف البنك المركزيّ التقليديّة مثل الرّقابة المصرفيّة و الملجأ الأخير للإقراض وعدم ترك أيّ مجال للسّياسة النّقديّة التقديريّة ، وبالتالي فإنّ تطبيق مجلس إشراف العملة (currency Board) سيمنع أيّ نوع من التوسع في القاعدة النّقديّة بدون أن تكون هناك تغطية من العملة الأجنبيّة و زيادة الإنتاج المحليّة بما يعادل هذا التوسع ، ويعني هذا من النّاحية العمليّة أنّ البنك المركزيّ ليس لديه سيّاسة نقديّة مستقلّة [117]، وفي تقرير IMF لسنة

---

[113] B. Laurens , G. de la Piedra , 1998, **Coordination of Monetary and Fiscal Policies** , IMF , WP/98/25 , P 8 .

[114] المادة 104 و المادة 107 من معاهدة ماسترخت الموقعة و المتفق عليها بتاريخ 1992 .

[115] B. V. Garretsen, N.Gobbin, (2003). **Monetary and Fiscal Policy Transmission in the Euro-Area: Evidence from A Structural VAR Analysis**. Journal of Economics and Business, Vol 55, P 635.

[116] IMF , Staffan Croma , **separating public debt management from monetary policy** ,2004 , published on internet.

[117] L.Y. Sturzenegger , 2001, **Exchange Rate Regime and Economic Performance** , IMF Staff , Paper, 47, P 65 .

2008 يذكر أنّ هناك 13 دولة أنشأت مجلس الإشراف على العملة [118]، ويرى بعض الاقتصاديّين أمثال Laurens & de la Piedra أنّ اتباع مجلس الإشراف على العملة سيقيّد السّياسة النّقديّة ويمنعها من تقديم قروض للحكومة أو النّظام المصرفيّ و بالتالي فإنّ لها أثرين على السّياسة الماليّة ، الأوّل هو عدم تمويل العجز الحكوميّ وبالتالي الزيادة في الانضباط الماليّ لضمان أنّ مقدار الإنفاق الحكوميّ يتناسب مع موارد التمويل المتاحة ، والثاني هو أنّ مجلس الإشراف على العملة سيقلّل من عمل السّياسة النّقديّة التقديريّة ، وبالتالي ستكون ذات مرونة قليلة جداً بسبب اتّباع سياسة سعر الصّرف الثّابت وهذا سيفسح المجال للسّياسة الماليّة أن تقود الاقتصاد الكليّ و بالتالي يجب أن تكون سياسة ماليّة مرنة و كفوءة و قويّة [119].

- أدوات تدخل السّياسة النّقديّة : يعتبر اختيار أدوات تدخل السّياسة النّقديّة من الترتيبات التشغيليّة المهمة جداً في عمليّة التنسيق حيث أنّ اختيار نوع الأوراق الماليّة التي تستخدمها السّلطات النّقديّة ، له تأثيرات معيّنة على السّياسة الماليّة ، فقد يخدم اختيار نوع معيّن من أدوات السّياسة النّقديّة كلاً من إدارة الدّين العام و السّياسة الماليّة فضلاً عن السّياسة النّقديّة نفسها ، ويوجد هناك ثلاث أنواع من الترتيبات التشغيليّة للإدارة النّقديّة حيث أنّ الأدوات النّقديّة في كلّ ترتيب لها وظائف مختلفة ، وكلّ ترتيب يعتمد على الحالة الاقتصاديّة السّائدة في البلد ومدى التطور في الأسواق الماليّة و كالآتي :[120]

i. الترتيب الأوّل (نفس السّوق– أداة مختلفة) : حيث تستخدم كلاً من السّياسة النّقديّة و السّياسة الماليّة السّوق الأولى ولكن بأوراق مالية مختلفة ، إذ يستخدم

---

[118] IMF , **De Facto Classification of Exchange Rate Regimes and Monetary Policy Frameworks 2008** , published on internet.

[119] B. Laurens , G. de la Piedra , 1998, **Coordination of Monetary and Fiscal Policies** , IMF , WP/98/25 , P 21 .

[120] يمكن الرجوع الى المراجع التالية :

- P. M. Mendez , 1997, " Spain : **Monetary Control And Government Debt Management During Financial Sector Liberalization " in " Coordinating Public Debt And Monetary Management** " , IMF , P 348 .
- J. Townend , 1997, " **United Kingdom : Coordination Between Public Debt Management And Monetary Policy " in " Coordinating Public Debt And Monetary Management** " , IMF , P 308-209 .

البنك المركزيّ أوراق مالية خاصة به أو مزادات ائتمان للسّياسة النّقديّة ، بينما الأوراق الماليّة الحكوميّة تستعمل لأغراض إدارة الدّين فقط .

ii. الترتيب الثاني (سوق مختلفة – نفس الأداة) : تستخدم السّوق الأوّليّة للأوراق الماليّة الحكوميّة الجديدة المصمّمة أساساً لأغراض الدّين ، بينما البنك المركزيّ يعمل من خلال عمليّات السّوق المفتوحة في السّوق الثانوية بالأوراق الماليّة الحكومية المستحقة ، وهذا الترتيب هو السّائد في الدول المتقدمة ، أو ما يعرف بدول منظمة التعاون الاقتصاديّ و التنمية (OECD) ، حيث يتطلب هذا الترتيب كذلك درجة من التنسيق لأنّ تمويل العجز يحدث في الأسواق الأوليّة بينما تحقيق أهداف الإدارة النّقديّة تحدث في السّوق الثانوية .

iii. الترتيب الثالث (نفس السّوق – نفس الأداة) : تستعمل السّوق الأوّليّة و الأوراق الماليّة الحكوميّة لأغراض تمويل العجز الحكوميّ و تحقيق أهداف السّياسة النّقديّة ، وذلك في ظل غياب أسواق ماليّة متطورة ، ويعدّ هذا الترتيب شائع جداً في البلدان النّامية .

ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار إحدى الترتيبات السّابقة كلاً من السّوق الأوّليّة و السّوق الثانويّة و درجة تطورها تجاه الأوراق الماليّة الحكوميّة ، وكذلك مدى اعتماد المصارف التجاريّة على ائتمان البنك المركزيّ [121].

- مكتب إدارة الدّين العام : مع التطور في الأسواق الماليّة فإنّ الحاجة إلى وجود مؤسّسة مستقلّة لإدارة الدّيون تزداد أهميتها ، ويمكن التعبير عن Debt Management Office بأنّه وكالة حكوميّة مستقلّة مسؤولة عن إصدار الدّيون نيابة عن الحكومة وعن إدارة الجوانب الاقتصاديّة و الفنيّة للديون في الدّولة ، وهو الأمر الذي حصل في السّويد كمثال ، حيث أنّه مع تطور الأسواق الماليّة فإنّ الحكومة عام 1989 قامت و بالتشاور مع البنك المركزيّ بإعطاء مهام إدارة الدّين إلى مؤسّسة مستقلّة تدير الدّين العام وفق معايير تم الاتفاق عليها ، ويرى البعض بأنّه كلّما كان مكتب إدارة الدّين أكثر استقلالاً

[121] Sundararajan & others , 1994, **The Coordination of Domestic Public Debt and Monetary Management in Economies in Transition--Issues and Lessons from Experience** , IMF , P 25 .

عن عملية صنع القرار السّياسي ،كلّما انخفض أداء الحكومة المؤدي لتوليد التضخم[122] ، ويمكن إيضاح الأسباب الرئيّسيّة لتكوين مكتب إدارة دين منفصل من خلال الآتي :[123]

i. ضمان تنفيذ سياسة إدارة دين لا تخضع لنفوذ قرارات السّياسة النّقديّة قصيرة الأجل و بالتالي التخفيف من تضارب الأولويات بين السّياسة النّقديّة و إدارة الدّين .
ii. إنّ فصل إدارة الدّين سيجعل البنك المركزيّ يركّز على استقرار الأسعار فقط ممّا يزيد من الشفافية في العمليّات و تعزيز المصداقيّة .
iii. استقلاليّة إدارة الدّين العام عن السّلطة النّقديّة يعزز الانضباط الماليّ الحكوميّ .
iv. تسهيل المساءلة في حالة حدوث أيّ أخطاء في إدارة الدّين بسبب سهولة تحديد المسؤولية .

ولكن يجب ملاحظة أنّ وجود مكتب مستقل لإدارة الدّين لا يقلّل أبداً من أهمية التنسيق حيث يقدم المكتب معلومات يوميّة عن عمليّاته من أجل عدم حدوث أيّ تعارض مع العمليّات النّقديّة للبنك المركزيّ[124] .

ثالثاً : مظاهر التكامل و الفعّالية بين السّياستين الماليّة و النّقديّة :

---

[122] E.C.Obioma, U.M. Ozughalu, (2010). **An Examination of the Relationship between Government Revenue and Government Expenditure in Nigeria: Cointegration and Causality Approach**. Central Bank of Nigeria Economic and Financial Review, 48(2), P 38.

[123] يمكن الرجوع الى المراجع التالية :

- M. Allen , 2007, **the UK debt management office –borrowing on behalf of government** , National Audit Office , London , P 5 .
- H. J. Blommestein , E. C. Tbunbolm , 1997 , " **Institutional And Operational Arrangements For Coordination Monetary , Fiscal , And Public Debt Management In OECD Countries " in " Coordinating Public Debt And Monetary Management** " , IMF , P 62.

[124] أحمد ، نهاد عبد الكريم ، و حسين ، خالد حسين ، **الاطار المفاهيمي للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية والترتيبات المؤسسية له مع إشارة خاصة للعراق** ، مرجع سبق ذكره ، 2016 ، ص 200 .

تبرز أهميّة التكامل بين السّياسة الماليّة و السّياسة النّقديّة بشكل واضح في تحقيق جملة من الأهداف و معالجة مجموعة من القضايا و المشاكل الاقتصاديّة التي قد تصيب الاقتصاد الكليّ ، ومن أبرز النّقاط التي تعالج بفعّالية بفعل التكامل بين هذين السّياستين كما يأتي :

1- إنّ استخدام السّياسة النّقديّة لضبط و مراقبة المعروض النّقديّ ضروريّ و مهم ، ولكنّها لوحدها غير كافية من دون مساندة السّياسة الماليّة و سياسات أخرى كالأجور و الأسعار و الاستثمار ، كذلك فإنّ استخدام السّياسة الماليّة بمفردها لتشجيع عمليّة الاستثمار الخاص عن طريق تخفيض الإنفاق الحكوميّ يمكن أن يؤدي عمليّاً لاسيّما في البلدان النّامية إلى انخفاض هذا النّوع من الاستثمار بدلاً عن زيادته ، وذلك يعني ضرورة دعم وسائل و أدوات السّياسة النّقديّة لتشجيع الاستثمار الخاص وضبط سعر الصّرف و أسعار الفائدة [125].

2- مكافحة الدّورات الاقتصاديّة : عندما يواجه الاقتصاد حالة من الرّكود و البطالة ، قد تلجأ السّياسة الماليّة إلى زيادة الإنفاق العام من أجل زيادة الطلب الكليّ (الاستثمار و الاستهلاك) ، وخفض أو إلغاء بعض الضّرائب أو زيادة المدفوعات الحكوميّة (الإعانات) من أجل تشجيع الإنفاق الاستهلاكيّ و الاستثماريّ ، ومن ثمّ خلق فرص عمل جديدة تستوعب جزءاً كبيراً من البطالة في الوقت نفسه يجب أن تساند السّلطة النّقديّة السّلطة الماليّة في مكافحة الرّكود و البطالة عن طريق أدوات سياستها (الكميّة و النّوعيّة) ، فمثلاً تقوم بخفض سعر الفائدة ، الذي يؤدي إلى زيادة الطّلب على الائتمان لأغراض الاستثمار و الاستهلاك ، كذلك يؤدي خفض سعر الفائدة إلى عدم تشجيع ودائع الادّخار ، لذا توجّه هذه الموارد أمّا إلى الاستهلاك أو الاستثمار أو الاثنين معاً [126].

تستطيع السّلطة النّقديّة تفعيل أدوات أخرى كعمليّات السّوق المفتوحة و الاحتياطيّ القانونيّ و سعر إعادة الخصم ، فيقوم البنك المركزيّ عن طريق عمليات السّوق المفتوحة بشراء الأوراق الماليّة وهذا يؤدي إلى توسّع الاحتياطيّات النّقديّة ويزيد من قدرة المصارف على منح الائتمان و

---

[125] ثويني ، فلاح الحسن ، **طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية بعد عام 2003** ، منشورات مجلة المدى ، بغداد ، العراق ، 2010 ، ص 3.

[126] يمكن الرجوع الى المراجع التالية :

- داروسي ، مسعود ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر** ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2006 ، ص 258.
- الهيتي ، احمد حسين ، **اقتصاديات النقود والمصارف** ، كتاب مطبوع ، منشورات دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، الموصل ، العراق ، 2005 ، ص 213 .

تحفيز عناصر الطلب الكليّ ليقلّل من وطأة الضّغوط الانكماشيّة ، كذلك يمكن للبنك المركزيّ استخدام الاحتياطيّ القانونيّ كأحد الأدوات الكميّة للسّياسة النّقديّة لزيادة النّشاط الاقتصاديّ فعندما يقوم البنك المركزيّ بخفض نسبة الاحتياطيّ القانونيّ فإنّ مقدار التسرب ينخفض من الوديعة الابتدائيّة ممّا يؤدي إلى ازدياد حجم الودائع المشتقة فيتوسع الائتمان ومن ثم يتوسّع حجم العرض النّقديّ [127].

كما يمكن للبنك المركزيّ استخدام سعر الخصم لزيادة النّشاط الاقتصاديّ ، إذ يقوم البنك المركزيّ بخفض سعر الخصم ، والذي سيؤدي بدوره إلى تشجيع المصارف التجاريّة على طلب المزيد من السّيولة من البنك المركزيّ عن طريق تحويل جزء من أصولها الماليّة إلى نقود قانونيّة ما دامت تكلفة الحصول عليها منخفضة فتزداد احتياطياتها النّقديّة و مقدرتها على خلق النّقود ، من جهة أخرى زيادة احتياطيّاتها النّقديّة سيدفعها إلى خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمستثمرين ممّا يفضي إلى زيادة العرض النّقديّ ، وهذا بدوره سيقود إلى زيادة الإنفاق ومن ثم الإنتاج و الدّخل و الاستخدام [128].

لا يمكن للسّياسة النّقديّة أن تكون قادرة لوحدها على معالجة معدّلات التضخم المرتفعة دون أن تكون هناك مساندة من السّياسة الماليّة و السّياسات الاقتصاديّة الأخرى لتحقيق الاستقرار الاقتصاديّ ، إذ يقوم البنك المركزيّ (السّلطة النّقديّة) بامتصاص الفائض من المعروض النّقديّ ومن ثم الطلب الكليّ فضلاً عن تقليص حجم الائتمان المصرفيّ الذي تقدمه المصارف التجاريّة للأفراد و المشروعات ممّا يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكليّ فضلاً عن تقليص حجم القروض الموجّهة في الاقتصاد أو القيام بالاقتراض من الأفراد من خلال عرض السّندات الحكوميّة ، بهدف تخفيض حجم الكتلة النّقديّة المتداولة لدى الأفراد ومن ثم تخفيض الإنفاق الاستهلاكيّ و الاستثماريّ ، وبالمقابل تقوم السّلطة الماليّة ضمن نفس السّياق بالعمل

[127] H.Sen, A. Kaya, (2015). **The relative effectiveness of Monetary and Fiscal Policies on growth: what does long-run SVAR model tell us**? Munich MPRA Paper Series:65903 , P 423.

[128] H.Goshit, G.J.Landi, (2014). **Monetary and Fiscal Policy Interactions and Limitations: The Need for Policy Coordination for Macroeconomic Outcomes in Nigeria. Lwati**: A Journal of Contemporary Research, Vol 11 , P 14.

على تخفيض حجم الإنفاق الحكوميّ و تخفيض الإعانات فضلاً عن زيادة حجم الإيرادات الحكوميّة عن طريق الرّفع من مقدار الضّرائب المباشرة و غير المباشرة [129].

3- تهيئة البيئة الاستثماريّة : إذ يؤدي استقرار سعر الفائدة و الضرائب بكافّة أشكالها دوراً في تحقيق معدّلات مرتفعة من نمو الاستثمارات المحليّة و الأجنبيّة فعندما تكون هناك رغبات لزيادة معدّلات الاستثمار ، تعمل السّياسة الماليّة على تقديم حوافز للمستثمرين عن طريق تقديم الإعفاءات ، أو التخفيضات الضريبيّة ، بالمقابل تعمل السّلطة النّقديّة على تقديم أسعار فائدة مخفضة لتقليل الكلفة على القروض الخاصّة بالمستثمرين [130].

4- في حالة البطالة المرتفعة قد تكون أدوات السّياسة الماليّة أكثر ملائمة للتطبيق لما تتطلبه عمليّة التشغيل أو التوظيف من زيادة في الإنفاق الحكوميّ و خفض أو إلغاء بعض الضّرائب ، وتأثير ذلك في الاقتصاد يكون أكثر إيجابيّة عندما تدعم السّياسة الماليّة بسياسة نقديّة مستخدمة أداة سعر الفائدة ، إذ يؤدي تخفيضه إلى مستويات معيّنة لزيادة الاستثمار و الدّخل و تقليص البطالة ، ومن ثم ليس من الضّروري استخدام أدوات السّياسة النّقديّة الأخرى ما دامت الأدوات الماليّة قادرة على التأثير في الطلب على النّقود ومن ثم على مقدار الاستثمار ، وبالآلية نفسها يمكن استخدام الأدوات النّقديّة التوسعيّة بصورة كاملة مع استخدام أداة واحدة للسّياسة الماليّة كخفض الضّرائب[131] .

5- إنّ إمكانيّة تكامل السّياستين قد تستعين أحياناً بأدوات كلا السّياستين و بأهميّة قد تكون متساوية ، فالسّياسة النّقديّة لها القدرة الواضحة في التأثير بالسّيولة النّقديّة المتاحة لدى الأفراد من دون أن يؤدي ذلك إلى إضافة مباشرة إلى الدّخل ، بينما يترتب على استخدام أدوات السّياسة الماليّة زيادة الدّخل وذلك من دون زيادة السّيولة المحليّة لدى الأفراد مباشرة [132].

6- من الضّرورة بمكان زيادة علاقة التكامل بين السّياستين الماليّة و النّقديّة لكي تزيد الفعّالية في الأداء و التنفيذ على مستوى الاقتصاد بشكل واضح وخاصّة للمستثمرين ، حيث أنّ

---

[129] إسماعيل ، عوض فاضل ، **نظرية الإنفاق الحكومي دراسة في الجوانب الاقتصادية و القانونية** ، منشورات جامعة النهرين ، بغداد ، العراق ، 2002 ، ص 519 .

[130] الشمري ، ابتهال احمد ، **تحليل التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل الدين الحكومي العراق أنموذجاً** ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، العدد 58 ، المجلد 14 ، العراق ، 2018 ، ص 85 .

[131] الخزرجي ، ثريا ، **السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر**، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

[132] داروسي ، مسعود ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ، مرجع سبق ذكره ، 2006 ، ص 263.

التناقضات التي تحدث بين السّياستين الماليّة و النّقديّة و انعكاس آثارهما في الاقتصاد توحي أو تعطي دلالات للمستثمر المحليّ أو الأجنبيّ بأنّ كل من السّياستين تعمل ضد الأخرى ، أو أنّ أحدهما سلبيّة تجاه الاقتصاد و الأخرى إيجابيّة ، ممّا يشكل إعاقة للنشاط الاقتصاديّ ، ويحول دون جذب و استقطاب الاستثمار الأجنبيّ و المحليّ [133].

رابعاً : السّياق الاقتصاديّ للسياستين الماليّة و النّقديّة :

يمكن النّظر إلى السّياسة الماليّة و النّقديّة و كأنّها منظومة مترابطة الأركان تعتمد في جانب منها على العلاقات الاقتصاديّة ذات الصّلة بدور النّقود في الاقتصاد و في الجانب الآخر على الخطوات التي تحتاج الممارسة للقيام بها باستخدام الأدوات المتاحة للوصول إلى الأغراض المرجوة ثم تحقيق الأهداف المرسومة في نهاية المطاف ، لذلك تبنى فلسفة السّياسة الماليّة و النّقديّة أساساً على فكرة اتّخاذ التدابير التي تمكّن السّياستين من ضبط المتغيّرات الاقتصاديّة المختلفة ليتوافق مع حاجة المتعاملين في الاقتصاد وأن يكون ذلك التوافق تماماً على قدر الاستطاعة [134]،وذلك لأنّ الاقتصاديّين لا يختلفون في أنّه اذا لم يكن التوافق تماماً بين السّياستين فإنّ العلاقات الاقتصاديّة تضطرب بقدر نقصانه ومن ذلك المنطلق يهتم ممارسو السّياسة الماليّة بالإنفاق العام و التي يمكن الاستدلال به من خلال توافقه مع الإيرادات العامة ، والسّياسة النّقديّة بدالة الطّلب على النّقود و التي يمكن الاستدلال بها على مدى توافق المعروض النّقدي من ناحية و المطلوب النّقدي من ناحية أخرى ، وكلّ ذلك كما أسلفنا لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصاديّة ، من خلال استهداف المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة كأهداف وسيطة أو نهائيّة[135] كما سنرى :

1- زيادة النّمو الاقتصاديّ :

تتيح عمليّة النّمو الاقتصاديّ السّريع الفرصة للدول أن توفر المزيد لمواطنيها، من الاحتياجات الضروريّة كتوفير السّلع و الخدمات و تشغيل العاطلين عن العمل و تحسين ظروف الخدمات

---

[133] O.E.Falade, B.A.Folorunso, (2015). **Fiscal and Monetary Policy Instruments and Economic Growth Sustainability in Nigeria**. American Journal of Economics, Vol 5(6), P 589.

[134] B.V.Aarle, H. Garretsen, (2003). **Monetary and Fiscal Policy Transmission in the Euro-Area: Evidence from A Structural VAR Analysis**. Journal of Economics and Business, Vol 55, P 611.

[135] T.Coric, S.Hrvoje, (2015). **Monetary and fiscal policy mix in a small open**. Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 28-1, P 414.

كالرّعاية الصّحيّة، وخدمات التّعليم الأساسيّ والعالي وغيرها، لذا يُعدّ النّمو الاقتصاديّ من أهم المؤشرات التي تعبر عن مستوى التقدم للمجتمعات ، إذ أنَّ النّمو الاقتصاديّ لا يمثل الزيادة في النّاتج المحليّ الإجماليّ فقط بل لابدّ أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقيّ أي أن معدل النّمو الاقتصاديّ لابدّ وأن يفوق معدل الزيادة في عدد السّكان في الأمد الطويل [136].

ويمكن من خلال استقراء آراء مختلف المدارس الاقتصاديّة وفي مقدمتها الكينزيون و النّقديون التوصل إلى نتيجة مؤداها أنهم يعتقدون بفاعليّة عرض النّقد و قدرته على التأثير في الاقتصاد ، وأنّ زيادته تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة ومن ثم زيادة الإنفاق الكليّ ، إلا أنّ الاختلاف يكمن حول حجم الزيادة في عرض النّقد ، وبحسب المدرسة النّقديّة فإنّ الزيادة الكبيرة في عرض النّقد وإن كأنّت تؤدي إلى زيادة النّاتج ومن ثم مستوى التوظيف فإنّ الإفراط فيها سيترك أصداء تضخميّة ، وعليه فإنّ اتباع مستوى معيّن لنمو عرض النّقد بحدود (2%-5%) سيترك استقراراً في الاقتصاد [137].

وبناء على ذلك فإنّ زيادة عرض النّقد باتباع سياسة نقديّة توسعيّة (Expansionary Monetary Policy) ستؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة ومن ثم زيادة الإنفاق الاستثماريّ و الاستهلاكيّ ، ممّا يعمل على زيادة الطلب الكليّ ، و بالتالي زيادة مستوى النّاتج المحليّ الإجماليّ و معدلات نموّه و بالعكس عند اتباع سياسة نقديّة انكماشيّة [138].

واستناداً إلى المساهمة الكينزية ، إنّ الطلب الكلي الفعّال يعدّ عاملاً مهماً ومؤثراً في مستوى النّاتج القوميّ ومن ثم معدلات النّمو الاقتصاديّ ، فزيادة النّفقات الحكوميّة تؤدي إلى زيادة النّاتج من خلال الزيادة في النّفقات الاستثماريّة الحكوميّة ، ممّا يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية و تحقيق زيادات في الدّخل ، ومن ثم زيادة معدلات النّمو و بطريقة غير مباشرة باستخدام الضرائب ، حيث أنّ التخفيض الضريبي ينعكس بزيادة الدّخل المتاح للأفراد ومن ثم زيادة حجم

---

[136] Z.A. Durnecker (2003), **Monetary Policy and Economic Growth**, Journal of Economic Surveys, vol 17, no 3, P 83.

[137] S.O. Hagan (2008), **Monetary Policy, Private Investment and Economic Growth: the Case of Ghana**, Studies in Economics and Finance, vol 25, no 2, P 345.

[138] M.O.Odedokun, (1997) **Relative Effects of Public versus Private Investment Spending on Economic Efficiency and Growth in Developing Countries**, Applied Economics 29, P 925.

الاستهلاك و الادّخار ، وبالتالي زيادة حجم الطلب الكليّ ، وعلى العكس من ذلك سينخفض حجم الطلب الكليّ من خلال تخفيض النّفقات الحكوميّة أو زيادة مستوى الضّرائب[139] .

وقد اختلفت نظرة الفكر الاقتصاديّ تجاه كلّ من السّياسة النّقديّة والسّياسة الماليّة عبر مراحل تطورها المختلفة من حيث درجة تأثيرها في النّشاط الاقتصاديّ وفعاليّة هذا التأثير ، حيث نجد أن السّياسة النّقديّة قد احتلت مكان الصّدارة في مرحلة ما قبل كينز في القرن التاسع عشر كمحدد للسّياسة الاقتصاديّة الكليّة[140]، ثم جاء كينز في الثلاثينات من القرن العشرين ليؤكد على أنّ السّياسة الماليّة هي الأكثر فعاليّة، إلى غاية فترة الخمسينيات حين أخذت السّياسة النّقديّة مكانها في الطليعة بين السّياسات الاقتصاديّة الكليّة على يد ميلتون فريدمان زعيم المدرسة النّقديّة ، هذا الخلاف أدى إلى ظهور مذهب ثالث بزعامة الاقتصاديّ الأمريكيّ والتر هيللر* الذي نادى بعدم التعصّب لسياسة معينة، وطالب بضرورة المزج بين الأدوات النّقديّة والأدوات الماليّة ليتسنى تحقيق أكبر طور من الفعاليّة في التأثير على النّشاط الاقتصاديّ[141].

وإضافة إلى الجدل القائم بين فعاليّة السّياسة الماليّة أو النّقديّة في التأثير على النّشاط الاقتصاديّ، فقد بقي دور الدّولة وتدخلها في الحياة الاقتصاديّة محل نقاش واسع بين مؤيد لهذا الدّور باعتباره أساسياً لتحقيق النّمو الاقتصاديّ، وبين معارض له باعتباره يكبح الاقتصاد ويتعارض مع مبدأ اقتصاد السّوق الحر[142].

2- السّيطرة على معدلات التضخم :

لعلّ من أبرز ما يصاحب ظاهرة التضخم بوصفه ظاهرة اقتصاديّة عالميّة هو آثاره الاقتصاديّة المختلفة على أكثر من صعيد ، حيث أنّ ارتفاع المستوى العام للأسعار المرافق للتضخم يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقيّ لأصحاب الدّخول الثابتة ، وذلك على العكس من الأفراد و

---

[139] R.E.Lucas, (1988) **On the Mechanics of Economic Development**, Journal of Monetary Economics 22 (1), P 11.

[140] A.U. Constantini (2004), **Monetary , Fiscal Policy and Economic Growth: The Case of the Italian Regions**, The Review of Regional Studies, vol 34, no 1, P 32.

* والتر هيلر (**Walter Wolfgang Heller**) (1915 – 1987 م) هو اقتصادي، وأستاذ جامعي أمريكي، ولد في نيويورك، كان عضواً في الحزب الديمقراطي الأمريكي، وكان عضوًا في الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم ،عمل كرئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين بين عاميّ 1961-1964 في فترة الرئيس جون كينيدي.

[141] S.Collignon (2013), **Austerity versus Growth: Monetary Policy and Debt Sustainability**, Social Europe Journal, 30 (5), P 124.

[142] M.A.Gomez (2008), **Fiscal Policy, Congestion and Endogenous Growth**, Journal of Public Economic Theory, 10 (4), P 49.

المستثمرين الذين يمتلكون الأصول المدرة للعوائد كالأسهم و العقارات حيث سيكونون في وضع أفضل ممّا يحققونه من أرباح و عوائد كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار و من ثم ارتفاع قيم ممتلكاتهم ممّا يزيد من دخولهم النّقديّة [143]، كما أنّ ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للنّقود و المستفيد هنا هو المدين على حساب الدّائن ، كما تسبب الضغوط التضخمية انخفاض الطلب على المنتج المحليّ نتيجة ارتفاع الأسعار ، و بالتالي انخفاض حجم الصّادرات و زيادة حجم الاستيرادات ممّا ينعكس بصورة عجز في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات.

ومن الجدير بالذكر أنّ الاقتصاديّات المتقدمة و النّامية تعاني من الضغوط التضخميّة على حد سواء ، حيث تعتبر الضغوط التضخميّة في الدّول المتقدمة مصاحبة في كثير من الأحيان لمعدلات النّمو التي ترتفع سنوياً بارتفاع عتبات التضخم الأمر الذي يعتبره كثير من الاقتصاديّين مقبولاً طالماً أنّ الارتفاع المقابل في معدلات التضخم في حدود معقولة و مستقرّة نسبياً وضمن الحدود المستهدفة للسياسة الاقتصاديّة العامّة ، حيث أنّ ارتفاع النّاتج المحليّ الإجماليّ قلّما يحدث من دون أن يرافقه ارتفاع في المستويات التضخميّة [144]، وفي ذات السّياق يأخذ الأمر طابع مختلف في الدّول النّامية ، حيث تعاني هذه الدول من مشكلة عدم وجود نظام اقتصاديّ واضح المعالم إذ نجد في معظم الأحيان نظام اقتصاديّ مشوّه المعالم و خليط يجمع بين خصائص النّظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النّظام الاشتراكي [145]، كما تعتمد هذه الدّول على المساعدات الماليّة من الخارج ، وتعاني من انخفاض الاستثمار الإنتاجيّ ، وضعف أو عدم مرونة جهازها الإنتاجيّ و عدم قدرته على تشغيل الموارد الاقتصاديّة العاطلة ، وبالمحصلة تفتقر البلدان النّامية إلى جهاز إنتاجي سليم يتمتع بالكفاية و المرونة ممّا يقتضي أنّ التوسع في الطلب النّقدي سينعكس تضخماً ، كما أنّ الاستهلاك سيرتفع على حساب انخفاض الادّخار بحكم ثبات الدّخل النّقديّ .

كما تعاني البلدان النّامية أيضاً من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامّة ، ويعود هذا العجز إلى ضعف الموارد الماليّة الضريبية نتيجة سيطرة حالة الرّكود وكثرة الإعفاءات و التهرب

---

[143] C. Binder, A.Rodrigue, 2018. **Household Informedness and Long-Run Inflation Expectations: Experimental Evidence.** Southern Economic Journal, P 576.

[144] B. Carola, 2017. **Fed speak on main street: Central bank communication and household expectations,** Journal of Macroeconomics 52(16), P 416.

[145] الدوسكي ، احمد سعدون ، و الوائلي ، سمير فخري ، **أثر السياستين المالية و النقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي** ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد 23 ، المجلد 7 ، تكريت ، العراق ، 2011 ، ص 101 .

الضريبيّ من جهة والى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى ، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الدّيون الدّاخلية ممّا حتم التمويل بالعجز الذي يعتبر المصدر الأساسيّ في حصول الارتفاع العام بمستوى الأسعار (التضخم) ، من هنا لا شكّ أنّ أدوات السّياسة الماليّة تستخدم إمّا لمعالجة وجود فجوة انكماشيّة أو فجوة تضخميّة في الاقتصاد ، أو ما يمكن أن يطلق عليه حالات اختلال التوازن في الاقتصاد [146]، ومن هنا يمكن علاج الفجوة التضخميّة من خلال أدوات السّياسة الماليّة كما يلي [147]:

- قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الاستثماريّ من إجمالي الإنفاق العام ، ممّا يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك و بالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكليّ ممّا يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.
- قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب ممّا يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد (الضرائب المباشرة) و بالتالي انخفاض الطلب الكليّ وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.

أمّا فيما يخص السّياسة النّقديّة ، فقد أوضح النّقديون أنّ التغير في المعروض النّقدي ، له آثار واسعة النّطاق على الطلب الكليّ ومن ثم النّاتج المحليّ الإجماليّ و الأسعار ، وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل ، حيث يمارس عرض النّقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصّة على المستوى العام للأسعار [148]، غير أنّه في المدى القصير تمارس النّقود أثراً مباشراً و هاماً على الإنفاق الكليّ ومن ثم الدخل النّقديّ وذلك على النّحو التالي :

- الحالة الأولى : إنّ زيادة المعروض النّقدي من جانب السّلطات النّقديّة يؤدي إلى زيادة الأرصدة النّقديّة لدى الأفراد و المشروعات فوق المستوى المرغوب فيه ، ممّا يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد ، وبالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكليّ يؤدي إلى زيادة في الإنتاج و التشغيل ، هذا إذا كان الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل ممّا يؤدي الى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة [149]، أمّا إذا كان الاقتصاد في حالة

---

[146] حسين ، غازي ، **التضخم المالي** ، كتاب مطبوع ، منشورات مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2000 ، ص 45.

[147] B.Z. Olivier, 2013. **Measuring Inflation Expectations**, Annual Review of Economics 5(11), P 28.

[148] S. Nelson, G. Topa, 2016. "**The Price Is Right: Updating Inflation Expectations in a Randomized Price Information Experiment,"** Review of Economics and Statistics 98(3), P 523.

[149] D.Chappell, K. Matthews, 2001. **Monetary Disequilibrium, Endogenous Money, Stability and the Determinacy of Inflation.** Economic Notes by Bank Monte dei Paschi di Siena, vol. 30 (No. 1), P 146.

التشغيل الكامل أو أن الجهاز الإنتاجي عديم المرونة فإنّ الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع ، أي أنّ عملية التعديل بين الأرصدة المرغوبة و الحقيقيّة تتم في هذه الحالة عن طريق الأسعار[150].

- الحالة الثانية : عند تخفيض المعروض النّقديّ عن طريق البنك المركزيّ من خلال استخدام أدواته المختلفة كبيع الأوراق الحكوميّة في السّوق المفتوحة ، يؤدي ذلك إلى تقليل كميّة النّقود عند الجمهور ومن ثم ينخفض الإنفاق على السّلع و الخدمات ممّا يدفع الدخل النّقدي إلى مستوى أدنى ، بمعنى أنّ الجمهور عندما يواجه نقصاً في سيولته فإنّه يقلّل من إنفاقه إلى أن ينخفض الدّخل النّقدي إلى النّقطة حيث تستعاد النّسبة الأصليّة بينه و بين المعروض النّقدي مرّة أخرى [151].

وعليه فإنّ الفكرة الرئيسيّة للنظريّة النّقديّة المعاصرة تتمثل في أنّ التغيّرات الممكنة في كميّة النّقود ، يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصاديّة و تؤدي إلى الاستقرار الاقتصاديّ .

3- مكافحة البطالة :

يعتبر التوظيف الكامل للقوّة البشرية وكافة الموارد الإنتاجيّة من أهم العوامل المحددة للمستوى المعيشيّ في المجتمعات المتقدمة، وهنا نلاحظ مفارقة واضحة ففي الاقتصاديّات الرأسمالية المتقدمة يطغى الاستثمار الخاص، ومن ثمّ فإنّ السّياسة الماليّة يقتصر دورها على تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموّه ، أمّا في الاقتصاديّات النّامية – فيطغى الاستثمار العام كعامل في موازنة الاقتصاد، ومن ثمّ فإنّ السّياسة الماليّة تسير باتجاه توفير الموارد الماليّة اللازمة للإنفاق الاستثماريّ العام[152].

تتخذ الحكومة نوعين من السّياسة الماليّة وذلك حسب الوضع الاقتصاديّ السّائد ففي حالة تراجع وضعف مؤشرات النّمو و التشغيل الاقتصاديّ تستخدم سياسة ماليّة توسعيّة وفي حالة التضخم تستخدم سياسة ماليّة انكماشيّة .

---

[150] B.Shanmugam, O.Weeli, 2003. **The endogenous money hypothesis: empirical evidence from Malaysia (1985–2000).** J. Post-Keynesian Econ. 25 (4), P 326.

[151] A.Orphanides, 2002. **Monetary policy rules and the great inflation**. American Economic Review 92, P 116.

[152] P.Conway, (1998). **Macroeconomic variability in New Zealand: An SVAR study**. New Zealand Economic Papers, Vol 32(2), P 169.

كما أسلفنا عند تعرض الاقتصاد لحالات من الكساد و الركود ، أي انخفاض في مستوى الطلب الكليّ والمقترن بعجز تصريف المنتجات، ممّا يعني أيضاً عدم وجود فرص عمل كافية وارتفاع معدلات البطالة ، أي أنّ النّشاط الاقتصاديّ يمر بحالة تباطؤ، وفي هذه الحالة فإنّه يتم استخدام السّياسة الماليّة التوسعيّة من قبل السّلطات الماليّة على النّحو الآتي [153]:

- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام : فإنفاق الدّولة هو بمثابة دخول للأفراد وعند زيادة دخول الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكليّ ، عندها ستلجأ المنشآت و المؤسسات الاقتصاديّة إلى زيادة إنتاجها، وبالتالي إلى توظيف عمّال جدد ممّا يرفع مرّة أخرى من دخول الأفراد ويعالج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام .
- خفض الضرائب : قد تقوم الدّولة أيضاً بتخفيض الضرائب أو بإعطاء إعفاءات ضريبيّة لقطاعات اقتصاديّة ذات جدوى اقتصادية، وهنا تزداد الدخول من ناحية ، كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد و ارتفاع القوّة الشرائيّة في المجتمع وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل ممّا يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة والخروج من الأزمة .

كما يمكن اللجوء إلى السّياسة الماليّة الانكماشيّة بغرض تخفيض الطلب الكليّ وكبح التضخم من خلال تخفيض النّفقات العامّة أو زيادة الضرائب أو استخدامها معاً .

اختلفت وجهات نظر مدارس التحليل الاقتصاديّ بشأن تحديد دور وتفسير طبيعة العلاقة بين النّقود ومتغيرات النّشاط الاقتصاديّ، واتسعت دائرة هذا الجدل بينهم ولا يزال قائم إلى الآن حتى في أوساط البحوث الأكاديميّة ، هل للنقود دور حيادي أو غير حيادي على النّاتج والتوظيف والحدّ من البطالة ...؟

[153] G.N. Reis, (2005). **Monetary policy for inattentive economies**. Journal of Monetary Economics, Vol 52(4), P 709.

فالتحليل النّقدي عند الكلاسيك استقرّ على أنّ النّقود مجرد وسيلة للتبادل وأداة للحساب وتسوية المدفوعات، فهي بذلك تبقى حياديّة التأثير على مستوى الإنتاج والتوظيف، ويبقى أثرها فقط على المستوى العام للأسعار، أي أنّ هناك فصل بين الاقتصاد النّقدي والاقتصاد الحقيقيّ[154].

وبالتالي فإنّ النّموذج الكلاسيكي ينفي الاعتراف بوجود بطالة إجبارية في الاقتصاد، ومع ذلك إن وجدت فهي من وجهة نظرهم تمثل حالة استثنائية مؤقتة، إمّا أن تكون بطالة اختياريّة ناتجة لرفض العاطلين عن العمل بقبول الأجر السّائد في السّوق، أو بطالة احتكاكيّة تتواجد بسبب تنقل العمال من وظيفة إلى أخرى ، كما يرى الكلاسيك أنّ مرونتي الأجور والأسعار هما الكفيلتان بتحقيق التوازن في سوق العمل عند مستوى التوظيف الكامل، وهذا في ظل سيادة المنافسة الكاملة لسوق العمل وغياب التدخل الحكوميّ والنّقابي في هذا السّوق[155].

أمّا التحليل الكينزي فقد أعطى أهمية كبيرة للنقود على النّقيض مما ذهب إليه الكلاسيك من أنّها وسيلة للتبادل لا غير، فالكينزيون يرون أنّ النّقود إنّما تطلب لذاتها، لهذا بحث كينز في أثر النّقود على مختلف متغيّرات النّشاط الاقتصاديّ من خلال سعر الفائدة الذي يتحدد بالتقاء منحنيي الطلب والعرض النّقدي، وهذا الأخير الذي له ارتباط بالميل للاستثمار من خلال قناة سعر الفائدة سيؤثر على حجم الاستثمار ويتبعه الدخل ومن ثم التوظيف [156].

أيضاً من الفرضيات التي بنى عليها كينز نظريّته حول عدم حيادية النّقود على النّشاط الاقتصاديّ هو أنّ الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل، أي أنّه اقتصاد بطالة إجبارية لا إرادية يفسرها قصور في الطلب الكليّ الفعّال، هذه البطالة يرى أنّ السّبيل لمعالجتها يستدعى توجه السّلطة الحكوميّة والنّقديّة نحو استخدام مختلف سياساتها الاقتصاديّة (الماليّة و النّقديّة) نحو التوسع في الإنفاق الحكوميّ أو العرض النّقديّ وهذا يعطي دفعاً و تحفيزاً للطلب الكلي الفعّال، فاتّباع سياسة التوسع النّقدي –زيادة العرض النّقدي مثلاً – ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، ممّا يعني انخفاض تكلفة الاستثمار وارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال، من هنا سوف

---

[154] F.Besnik, (2013). **Assessing Monetary and Fiscal Policy Interaction in a Small Open Economy: the Case Republic of Macedonia**. Tradition Studies Review, Vol 20 (1), P 95.

[155] المدهون ، حسن ، **إشكالية العلاقة بين البطالة و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر** ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، الجزائر ، 2016 ، ص 30 .

[156] M.Dungey, R.Fry. (2009). **The identification of fiscal and monetary policy in a structural VAR**. Economic Modelling, Vol 26(6), P 123.

يزداد الإنفاق الاستثماري وتتبعه زيادات متكررة في حجم الدّخل وكذلك في توظيف العمالة ، أمّا في حالة اتباع سياسة تقليص العرض النّقدي من خلال رفع سعر الفائدة سوف يظهر العكس تماماً[157].

أمّا أنصار التحليل النّقديّ الحديث فقد أجمعوا على أهميّة علاقة النّقود بالنّشاط الاقتصاديّ من جهة وما يشكله الاستقرار النّقديّ من مناخ ملائم لممارسة هذا النّشاط من جهة أخرى، حيث أقروا أنّ ما يحدث من تقلبات في مستويات الدّخل والنّاتج والتوظيف سواءً بالزيادة أو النّقصان إنّما يُردّ سببها إلى تغيّرات العرض النّقديّ، وأرجعوا تفسيرهم لحدوث البطالة إلى عوامل نقديّة بحتة، وأنّ علاجها يكمن تحت سلطة البنك المركزيّ من خلال أدوات السّياسة النّقديّة بناءً على السّياسة المتبناة توسعيّة (تحفيزيّة) كانت أو انكماشيّة[158].

كما ويمكن الإشارة إلى أنّه في حال استمرار السّياسة التوسعيّة في العرض النّقدي على المدى الطويل فإنّها سوف تساعد على ظهور التضخم دون تخفيض في البطالة، بل قد تعمل على الزيادة من حدّتها ، وأبرز الآراء هنا نجد ما ذهب إليه الاقتصاديّ النّيوزلندي (A.w. Phillips) سنة 1960 الذي أكد على وجود علاقة عكسيّة بين التغيّرات في الأجور النّقديّة ومعدلات البطالة، مثلها بمنحنى نسبه إلى اسمه ، حيث فسر من خلال هذا المنحنى إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، ورأى أن السّبيل لتخفيض معدلات البطالة سوف يتحقق من خلال زيادة مستوى الأسعار عن طريق زيادة العرض النّقديّ أي السّماح بمستوى مرتفع من معدل التضخم[159].

يتوقف التحرك على منحنى فليبس على عوامل الطلب الكليّ، فالواضح أنّ زيادة الطلب الكليّ أي التوسع في الإنفاق الاستثماريّ من خلال السّياسات الاقتصاديّة المختلفة سوف تنعكس في شكل زيادة في الأسعار أو النّاتج[160].

---

[157] رمضاني ، وفاء ، و ريمي ، عقبة ، **أثر تغيرات العرض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية** ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 2 ، المجلد 12 ، 2019 ، ص 638 .

[158] كروش ، صلاح الدين ، **البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور** ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2016 ، ص43 .

[159] الغالبي ، عبد الحسين جليل ، و الجبوري ، احمد حسن ، **استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية** ، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية ، العراق ، 2008 ، ص 195.

[160] رمضاني ، وفاء ، و ريمي ، عقبة ، **أثر تغيرات العرض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية** ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 2 ، المجلد 12 ، 2019 ، ص 639 .

عندما يكون معدل التغيّر في التضخم مساوياً لمعدل التغير في العرض النّقدي، فإنّ كلّ الدخل الجديد سيستخدم في سداد الأسعار العالية، وبالتالي فإنّ الإنتاج والبطالة يبقيان عند نفس المستوى، أمّا إذا كأنّ معدل التغير في النّاتج المحليّ الإجماليّ أكبر من معدل التغيّر في التضخم، فإنّ التحرك على منحنى فليبس يكون للأعلى بمعنى أدّق إن الزيادة في العرض النّقديّ أحدثت زيادة مقابلة في النّاتج وانخفاض مقابل في البطالة بمعدل أعلى من التضخم[161].

وفي حالة ما إذا كان معدل التغيّر في النّاتج أقل من معدل التغيّر في التضخم، فإنّ التحرك على منحنى فليبس يكون للأسفل، بعبارة أخرى إنّ الزيادة في العرض النّقدي انعكست بزيادة مقابلة في البطالة بمعدل أسرع من التضخم، هذا نتيجة تخفيض المنتجين طلبهم على العمل نظير اكتشافهم أنّ الزيادة في أسعار منتجاتهم ليست زيادة حقيقية بل هي نسبية نظراً لارتفاع الأسعار، وقيام العمال بالبحث عن عمل جديد نتيجة اكتشافهم أنّ الزيادة في أجورهم غير حقيقية[162].

على ضوء ما سبق والمنطلق الذي انطوى عليه منحنى فليبس، يمكن أن نستنتج: نظير ما يقال أن سعر الفائدة هو جزاء التخلي على السّيولة النّقديّة، فإنّ السّماح بقبول زيادة معيّنة من الأسعار عن طريق الزيادة في العرض النّقديّ (حالة تبني سياسة توسعيّة) هو جزاء التخلص من البطالة وتحقيق التوظيف الكامل، وعلى هذا الأساس أصبحت حكومات الدّول الصّناعيّة تختار النّقطة التي تفضلها على منحنى فليبس وما تشير إليه من معدل معيّن لكلّ من البطالة والتضخم، وتقوم بعد ذلك باستهداف السّياسة الاقتصاديّة (النّقديّة والماليّة) الكفيلة بتحديد مستوى الطلب الكليّ الذي يضمن تحقيق المستوى المرغوب لهذين المعدلين.

وعطفاً على ما سبق يمكننا القول إنّ الآثار الاقتصاديّة التي تعكسها مشكلات الاقتصاد الكليّ تظهر بشكل مباشر في جميع القطّاعات في الاقتصاد القوميّ وتظهر بشكل واضح على أغلب أفراد المجتمع ولأنها كذلك نجد أنّ الواقع يؤكد أنّ كثير من السّياسات الاقتصاديّة الكليّة لها أثر مباشر وغير مباشر على معيشة و دخل و مستوى رفاهية المواطنين .

---

[161] A. Kontonikas, and J.P. Montagnoli (2013): "**International Evidence on the New Keynesian Phillips Curve Using Aggregate and Disaggregate Data**," Journal of Money, Credit and Banking, 45, p 413.

[162] J.Gal . (2011): "**The return of the wage Phillips curve**," Journal of the European Economic Association, 9, P 101.

فالسّياسة النّقديّة بشكل عام هي مجموعة من الإجراءات النّقديّة التي يمكن من خلالها إصلاح الخلل في الاقتصاد الوطنيّ ومن ثم زيادة معدلات النّمو الاقتصاديّ، وبالمقابل فإنّ السّياسة الماليّة هي مجموعة من الإجراءات الماليّة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الإنفاق الكليّ ومن ثم زيادة معدل النّمو الاقتصاديّ.

تعدّ السّياستان الماليّة والنّقديّة من المكونات الرئيسيّة للسّياسة الاقتصاديّة ، حيث أنّ مفردات السّياسة الماليّة والسّياسة النّقديّة تترابط مع كافة السّياسات الأخرى وتؤثر عليها بشكل مباشر، فالضّرائب تؤثر على الإنتاج والتكلفة ودخول الأفراد، وكذلك الحال سعر الفائدة يؤثر على قرار الاستثمار وعلى تكاليف السّلع ويؤثر على دخول الأفراد والشّركات.

إنّ هذا التّرابط وهذا التّأثير لكلّ من السّياستين على المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة جعل منهما محور ومركز السّياسة الاقتصاديّة، وما لم تتفاعل السّياستان (الماليّة والنّقديّة) معاً فإنّه لن يحصل التّوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطنيّ، لذلك لا بدّ من التّفاعل والتّنسيق بينهما بشكل دوريّ ومستمر بهدف تحقيق الأهداف الاقتصاديّة المنشودة.

خاتمة الفصل :

لقد عالج هذا الفصل في مبحثه الأوّل طبيعة المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة من خلال انتقاء عدد من هذه المتغيّرات المعبّرة عن قطّاعات اقتصاديّة متعددة هي القطاع النّقديّ و الحقيقيّ و الماليّ و الخارجيّ.

وتشمل هذه المتغيّرات : النّاتج المحلّيّ الإجماليّ و التّضخم و العرض النّقديّ و الدّيون الخارجيّة و ميزان المدفوعات و عجز الموازنة ، تمّ التّطرق الى ماهيتها و تعريفها و مفهومها العام بالإضافة الى طرق قياسها و أنواعها ، بالإضافة إلى علاقتها مع المصارف الإسلامية من حيث التأثير المتبادل .

أمّا في مبحثه الثاني فقد انطلق من تعريف و توضيح السّياسة الاقتصاديّة الى توضيح نقاط الاختلاف و الالتقاء بين السّياستين الماليّة و النّقديّة اللّتين تشكلان معاً محرك السّياسة الاقتصاديّة و قوّتها الدّافعة ، ثم عالج مفهوم التّنسيق بين السّياستين الماليّة و النّقديّة من زاوية نظريّة و عمليّة وذلك من خلال إدراج عدد من الترتيبات المؤسساتية و القانونية للتنسيق بينهما ، وبعد تأصيل أبرز النّقاط المعبرة عن مظاهر التّكامل و الفعاليّة بين السّياستين تمّ الانتقال الى السّياق الاقتصاديّ لهاتين السّياستين من خلال إبراز الأهداف التي تسعى إليها كلّ منهما من خلال استهداف المتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة كأهداف وسيطة أو نهائيّة .

الفصل الثاني :

الأداء المصرفيّ في المصارف الإسلاميّة و طبيعة تفاعلها مع المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة

- **المبحث الأوّل : تطوّر الصيرفة الإسلاميّة و مكانتها في الصّناعة المصرفيّة .**
- **المبحث الثاني : الأداء المصرفيّ في المصارف الإسلاميّة .**
- **المبحث الثالث : أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة على أداء المصارف الإسلاميّة.**

مقدمة الفصل :

تستعرض الأطروحة في فصلها الثّاني عدد من القضايا التي تغطي جوانب و موضوعات عديدة أهمّها : القطّاع المصرفيّ الإسلاميّ و تقييم الأداء بالإضافة الى علاقة المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة بالمؤشرات المصرفيّة كالتالي:

ففي المبحث الأوّل من هذا الفصل سوف نأتي على عدد من النّقاط الهامّة التي تخصّ الصناعة المصرفيّة الإسلاميّة ابتداءً من التّعريف و النّشأة و مروراً باستعراض تطوّر مؤشرات القطّاع الماليّ و المصرفيّ الإسلاميّ على الصعيد العالميّ ، بالإضافة الى الآثار السلبيّة و الإيجابيّة النّاتجة عن العلاقة بين المصارف الإسلاميّة و البنوك المركزيّة و الفروقات التي تميز القطّاع المصرفيّ الإسلاميّ عن القطّاع المصرفيّ التّقليديّ.

أمّا المبحث الثّاني : فسوف نتناول فيه الأداء الماليّ في القطّاع المصرفيّ من ناحية المفهوم و العوامل المؤثرة فيه بالإضافة الى أهم المؤشرات المعبّرة عنه و أبرز الجهات المستفيدة منه ، كما سنعرّج على مؤشرات نظام التقييم والتصنيف الأمريكيّ CAMELS و نتعرّف على نشأته و مفهومه و خصائصه و عناصره.

و في المبحث الثالث من هذا الفصل سوف نتناول طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية و أداء المصارف الإسلامية ، حيث سنبحث في أثر عدد من المتغيرات الاقتصادية الحقيقية كالناتج المحلي الإجمالي و التضخم و النقدية كسعر الصرف و العرض النقدي و المالية كالدين العام على أداء المصارف الإسلامية و مؤشراتها كالسيولة و الربحية .

المبحث الأوّل : تطوّر الصّيرفة الإسلاميّة و مكانتها في الصّناعة المصرفيّة .

تمهيد :

شهد القطاع الماليّ في السنوات الأخيرة عدداً من التحديات التي فرضتها العولمة والتدويل وتحرير التجارة في الخدمات الماليّة التي انعكست آثارها على الأنشطة الاقتصاديّة العالميّة كافّة في ظلّ الاتجاه المتزايد نحو التكتل والاندماج وتكوين كيانات عملاقة تمكن من تحقيق وفورات الحجم الكبير، ممّا يعزّز القدرة التنافسية ، وفي ظلّ هذه البيئة الاقتصاديّة المنطوية على المخاطر المرتفعة والمنافسة الشّرسة، برزت المصارف الإسلاميّة كظاهرة جديدة ميّزت الثلث الأخير من القرن العشرين، إذ استطاعت مفاهيم وأدوات العمل التمويليّ الإسلاميّ الوصول إلى بناء قاعدتها، وباتت الصناعة المصرفيّة الإسلاميّة تحظى باهتمام الجهات المصرفيّة الفاعلة على المستويين الإقليميّ والدّوليّ.

إذ خطت هذه المصارف خطوات متسارعة في شغل حيز مهم وباتت تلعب دوراً فاعلاً في أماكن تواجدها وعلى الرّغم من هذا التطور الكبير الذي لحق بالمصارف الإسلاميّة إلّا أنّها تتعرض إلى تحديات كبيرة في ظلّ الانفتاح الاقتصاديّ وعمليات التحرر الماليّ، فقد كانت أهم المشكلات التي تتعرض لها المصارف الإسلاميّة في سبعينيات القرن الماضي تدور حول الآراء الفقهية المتعلقة بضبط معاملات المؤسسات الماليّة الإسلاميّة لتتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلاميّة.

أمّا في بداية القرن الحادي والعشرين فقد أصبح السّؤال المحوريّ هو كيفية توافق الأدوات الماليّة الغربيّة مع مبادئ الشريعة الإسلاميّة بحيث تستطيع المؤسسات الماليّة الإسلاميّة استخدام أدوات تمويل حديثة وفي الوقت نفسه لا تتعارض مع مبادئ الاقتصاد الإسلاميّ ، وقد مرت المصارف الإسلاميّة منذ بدء أعمالها بصعوبات و تحديات عديدة منها ما يتعلق بأساس فكرتها ومنها ما يتعلق بآليات عملها وإمكانيّة نجاحها فضلاً عن استمراريتها ومدى قدراتها التنافسيّة في البيئة الماليّة والمصرفيّة الدّوليّة.

ونستطيع القول بأنّ المصارف الإسلاميّة جاءت بوصفها أحد أوجه تطبيقات علم الاقتصاد الإسلاميّ من خلال تطوير نظام مصرفيّ وماليّ يستبعد التّعامل بالفائدة على عكس النّظام المصرفيّ الغربيّ الذي تشكل الفائدة محوره الأساسيّ ، حيث انطلقت المصارف الإسلاميّة نحو أبعاد إقليميّة و عالميّة من حيث الانتشار و حجم موجوداتها ، وعلى الرّغم من أنّ المصارف الإسلاميّة تجاوزت حدودها الى العالميّة ، إلا أنّها واجهت العديد من المعوقات و التّحديات منها ما يتعلق بأساسها الفكريّ و الشّرعيّ و منها ما يتعلق بأدواتها و عملياتها و فرص انتشارها و قدرتها على المنافسة مع المصارف التّقليديّة .

أولاً : تعريف المصارف الإسلاميّة :

يمكن تعريف المصارف الإسلاميّة بأنّها عبارة عن منشآت ماليّة تقدم الأعمال المصرفيّة في إطار الشريعة الإسلاميّة وتعتمد على منافذ مشروعة للحصول على الأموال واستثمارها بالطرق الشرعيّة من خلال وسائل المضاربة والمرابحة و المشاركة والإجارة وغيرها[1].

وقد عرف البعض المصارف الإسلاميّة بأنّها مؤسسات ماليّة استثماريّة ذات رسالة تنموية وإنسانيّة واجتماعيّة تستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلاميّة لبناء مجتمع التكافل الإسلاميّ[2].

إنّ الرسالة الأساسيّة لهذه المصارف تستند إلى حاجة المجتمع الإسلاميّ لأن يجد ملاذاً في التعامل المصرفيّ الاستثماريّ بعيداً عن شبهة التعامل بالربا (الفائدة) وينطلق من قاعدة (الغنم بالغرم) أي لا تكون هناك أرباح بدون تحمّل خسارة، وكذلك مقولة أنّ الأموال لا تلد أموالاً وإنّما تستثمر في صيغ متعدّدة مثل المشاركة والمرابحة... الخ ، إذن المصرف الإسلاميّ هو مؤسّسة ماليّة مصرفيّة لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشّريعة الإسلاميّة بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلاميّ[3] .

---

[1] الشمري ، صادق راشد ، **أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية** ، كتاب مطبوع ، منشورات دار العزة ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2006 ، ص43.

[2] سلوزي ، صادق محمد ، **أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية** ، كتاب مطبوع ، منشورات دار السياوزي العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2008 ، ص 33.

[3] مجيد ، ضياء ، **البنوك الإسلامية** ، كتاب مطبوع ، منشورات مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2012 ، ص 54 .

كما يمكن تعريف المصارف الإسلاميّة بأنّها مؤسّسات ماليّة تقوم بالأعمال المصرفيّة والاستثماريّة وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلاميّ، كما تقوم بالعديد من الخدمات الاجتماعيّة المرتبطة بعملها المصرفيّ وفقاً لمقتضيات الشّريعة الإسلاميّة[4].

وقد عرفت موسوعة البنوك الإسلاميّة البنك الإسلاميّ بأنّه ذلك البنك الذي لا يتعامل بالفائدة، ويقوم على قاعدة المشاركة، ويهدف إلى منح قروض حسنة للمحتاجين [5]، بينما عرّف الاتحاد الدّوليّ للبنوك الإسلاميّة المصارف الإسلاميّة بأنّها تلك البنوك أو المؤسّسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسيّ صراحة على الالتزام بمبادئ الشّريعة الإسلاميّة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً[6].

وبالتالي يمكننا القول بأنّ المعاملات الشّرعيّة السّليمة البعيدة عن الرّبا والكسب المحرّم تشكل عماد المصرفيّة الإسلاميّة المعاصرة، فهي تعتمد مبدأ تشارك الرّبح والخسارة ، والدّين الإسلاميّ يضمن للإنسان حقّ الامتلاك الشخصيّ، فالملكيّة الشخصيّة متأصلة في الاقتصاد الإسلاميّ وهي لا تتنافي أو تتعارض بأيّ شكل من الإشكال مع الملكيّة العامّة، ولكن على المرء أن يمارس حقّ الامتلاك بما يفيد المجتمع من حوله، وفي حال كان هناك تناقض بين حريّة الامتلاك الشخصيّة ومصلحة المجتمع، فإنّ مصلحة المجتمع تغلب[7].

ثانياً : نشأة المصارف الإسلاميّة :

تعتبر المصارف الإسلاميّة تجربة حديثة نسبياً في العالم الإسلاميّ، و قد جاءت تلبية للحاجة الملحّة لمؤسّسات مصرفيّة تلبي احتياجات المسلمين، و في نفس الوقت تلتزم بأحكام الشّريعة الإسلاميّة بعيداً عن المعاملات الرّبويّة للمصارف التّقليديّة التي كان و لازال هدفها الأساسيّ تحقيق الرّبح بدل الاستثمار و التنمية الاقتصاديّة و الاجتماعيّة التي تسعى إليها المصارف الإسلاميّة.

---

[4] فرحان ، حسن شابت ، **مبادئ الاقتصاد الإسلامي** ، كتاب مطبوع ، منشورات دار البحيرة ، القاهرة ، مصر ،ط1 ، 2010 ، ص 183 .

[5] عبادة ، ابراهيم عبد الحليم ، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية** ، كتاب مطبوع ، منشورات دار النعائس للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2008 ، ص 87 .

[6] اتفاقية التأسيس ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، المادة 10 .

[7] فرحان ، حسن شابت ، **مبادئ الاقتصاد الإسلامي** ، مرجع سبق ذكره ، 2010 ، ص 180 .

يعود تاريخ ظهور مؤسّسات التّمويل الإسلاميّ بحسب دراسة (بلتاشي،2007)[8] و دراسة (عودة،2005)[9] إلى سنة 1940 في ماليزيا التي أنشأت فيها صناديق للادخار بدون فائدة، و في سنة 1950 انتقلت فكرة اعتماد صيغ تمويل تلتزم بأحكام الشّريعة الإسلاميّة إلى دولة باكستان .

لكنّ المحاولات الجادة في العصر الحديث لإنشاء بنوك تقدم خدمات و أعمال مصرفية تتفق مع أحكام الشّريعة الإسلاميّة بدأت العام 1963 من خلال تجربة بنوك الادّخار المحليّة التي ظهرت في صعيد مصر بمحافظة الدقهلية على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجّار[10] .

و لقد اعتمدت بنوك الادّخار المحليّة في عملها على أساس تجميع المدخرات الصّغيرة لصغار الفلاحين و إعادة توظيفها على أساس المشاركة بعيداً عن سعر الفائدة سواء أخذاً أو عطاءاً، و قد عرفت هذه التّجربة رغم قصرها (أربع سنوات) نجاحاً تجسّد في بلوغ عدد المودعين تسعة و خمسين ألف مودع خلال ثلاث سنوات فقط، إلّا أنّ هذه التجربة الواعدة لم يكتب لها الاستمرار نتيجة لعوامل سياسيّة و إداريّة [11].

عرفت باكستان في نفس الوقت تجربة بحسب (ابراهيمي،1997)[12] حيث قدّمت هذه التجربة مقاربة أخرى من خلال محاولة تحويل المصارف التّقليديّة إلى بنوك إسلاميّة لا تتعامل بالربا، مع الإبقاء على الآليّات المعمول بها في هذه المصارف، لكن هذه المحاولة لاقت مصير سابقتها حيث لم تستمر أكثر من عدّة أشهر.

في عام 1970 قدّم كلّ من الوفد المصريّ و الباكستانيّ اقتراحاً بإنشاء بنك إسلاميّ دوليّ أو اتّحاد دوليّ للبنوك الإسلاميّة، و ذلك خلال المؤتمر الثاني لوزراء خارجيّة الدّول الإسلاميّة

---

[8] بلتاشي، زليخة، **التنمية الاقتصاديّة في المنهج الإسلاميّ**، اطروحة دكتوراة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم و التسيير الاقتصاديّ،الجزائر،2007،ص72.

[9] عودة، رياض، **مقدمة في الاقتصاد الإسلاميّ**، كتاب مطبوع ، منشورات دار التعارف،بيروت،لبنان،2005،ص55.

[10] حطاب، كمال توفيق، **رؤية إسلامية نحو التنمية**، بحث علمي محكم،منشورات مجلة دراسات علوم الشريعة و القانون ،المجلد33 ، العدد 2،الاردن ،2006،ص46.

[11] شمس الدين، عبد الأمير، **التحديات التي تواجه العمل المصرفيّ الإسلاميّ**، كتاب مطبوع ، المؤسّسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،بيروت،لبنان،2001 ،ص42.

[12] ابراهيمي، عبد الحميد، **العدالة الاجتماعية و التنمية في الاقتصاد الإسلاميّ**، كتاب مطبوع ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، لبنان،1997،ص38.

المنعقد في كراتشي بباكستان، و قد تمّ دراسة المشروع و تقديم تقرير ينص على ضرورة تطوير نظام إسلاميّ بديل للنّظام الرّبويّ [13].

و شهد العام 1971 تأسيس بنك ناصر الاجتماعيّ الذي بدأ بممارسة نشاطاته المصرفيّة عملياً عام 1972،و نصّ قانونه التأسيسيّ على عدم التعامل بالفائدة، و قد استرعت هذه التجربة اهتماماً كبيراً جعلها تدرج على جدول أعمال اجتماع وزراء خارجيّة الدّول الإسلاميّة عام 1972 في مدينة جدّة الذي درس إمكانية إقامة بنوك إسلاميّة محليّة و بنك إسلاميّ دوليّ [14].

في عام 1973 ، طرح في اجتماع وزراء ماليّة الدّول الإسلاميّة في مدينة جدّة فكرة إقامة بنوك إسلاميّة تعمل على تقديم خدمات مصرفيّة متكاملة، كما ناقش المجتمعون مناقشة تفصيليّة الجوانب النّظريّة والعمليّة لإقامة نظام للبنوك و المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة، و قد لاقت هذه الفكرة الترحيب و القبول، حيث انتهى الاجتماع إلى ضرورة وضعها موضع التنفيذ [15].

عرّف العمل المصرفيّ الإسلاميّ بدايته الفعليّة في عام 1975 عندما صدر المرسوم الأميري بتأسيس بنك دبي الإسلاميّ الذي تميّز بتوفير خدمات مصرفيّة متكاملة، و تمّ في نفس السنة تأسيس المصرف الإسلاميّ للتنمية و هو مؤسّسة دوليّة لتمويل التنمية تشارك فيها جميع الدّول الإسلاميّة [16].

توالى بعد ذلك تأسيس المصارف الإسلاميّة المحليّة في مختلف الدّول، حيث عرّفت الصّناعة المصرفيّة الإسلاميّة نموّاً سريعاً على امتداد العقود الأربعة الماضية[17].

هذه المستويات الكبيرة من النّمو و المستقبل الواعد الذي ينتظر قطاع الصيرفة الإسلاميّة إضافة إلى الرغبة في تجنّب المصارف الربويّة، جعل بعض الدّول تقوم بأسلمة نظامها المصرفيّ

---

[13] حسن، محمود، **الاقتصاد الإسلاميّ بين الماضي و الحاضر**، كتاب مطبوع ، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص24.

[14] عودة، رياض، **مقدمة في الاقتصاد الإسلاميّ**، مرجع سبق ذكره،2005،ص58.

[15] شمس الدين، عبد الأمير، **التحديات التي تواجه العمل المصرفيّ الإسلاميّ**، مرجع سبق ذكره،2001 ،ص45.

[16] حسن، محمود ، **الاقتصاد الإسلاميّ بين الماضي و الحاضر**، مرجع سبق ذكره،2004،ص26.

[17] العيسى، حسان، **قضايا معاصرة في المال و الاقتصاد**، كتاب مطبوع ، منشورات دار الادهم،بيروت،لبنان،2013،ص62.

بالكامل، بحيث أصبحت جميع المؤسّسات المصرفيّة فيها تعمل وفقا لأحكام الشّريعة الإسلاميّة بدون تعامل بالفائدة سواء أخذاً أو عطاءاً كما هو الحال في السّودان و باكستان وإيران[18].

كما بدأت المصارف المركزيّة في مختلف الدّول تولي اهتماماً بقطاع المصارف الإسلاميّة و تصدر تشريعات خاصّة بها، كالجمهوريّة العربيّة السّوريّة التي صدر فيها القانون المنظّم لعمل المصارف الإسلاميّة [19] كنواة لانطلاق العمل المصرفيّ الإسلاميّ في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة.

و مما تنبغي الإشارة إليه أنّ المصارف الإسلاميّة لا يقتصر وجودها على البلدان العربيّة و الإسلاميّة، بل أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم، فمدينة لندن أصبحت مركزاً مالياً هاماً للتّمويل الإسلاميّ، حيث يوجد في بريطانيا ثلاثة مصارف مطابقة بالكامل لأحكام الشّريعة الإسلاميّة تأسست منذ عام 2004 ، إضافة إلى عشرين مصرفاً تقدم الخدمات الإسلاميّة من خلال نوافذ خاصة أو فروع إسلامية[20] .

و قد دفعت مؤشرات النّمو الكبيرة التي تحقّقها الصّناعة المصرفيّة الإسلاميّة عدّة دول غربية أخرى إلى التفكير جدياً في دخول هذا السوق الواعد، و خاصة بعد الأزمة الاقتصاديّة العالميّة التي أثبتت هشاشة النموذج الرأسماليّ الغربيّ.

ثالثاً : تطور المؤشرات العالمية للقطاع المالي و المصرفي الإسلامي :

في هذا السياق سيتم عرض تطوّر بعض المؤشرات التي تخصّ القطاع الماليّ و المصرفيّ الإسلاميّ خلال الأعوام 2015-2019 كما يلي :

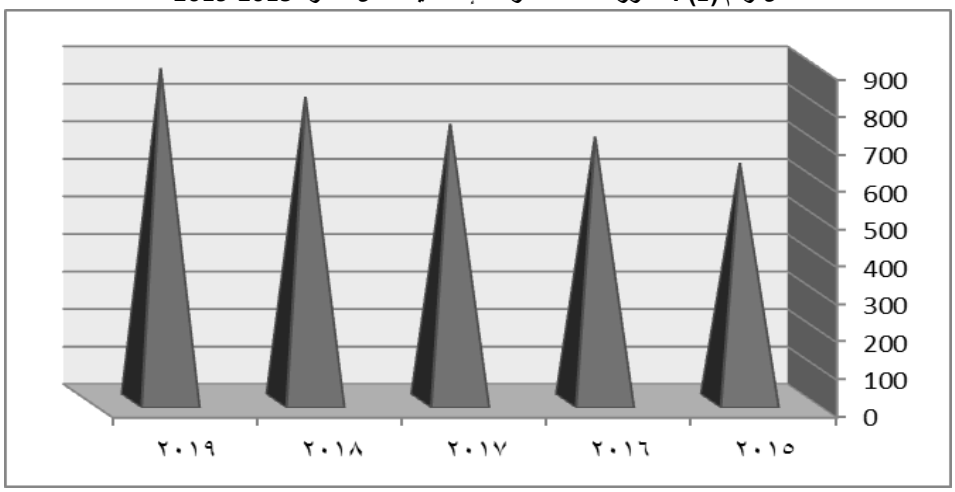
1- عدد المصارف الإسلاميّة :

إذ تطور عدد المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة بشكل عام والمصارف الإسلاميّة على وجه التحديد ليحقق طفرات توسعيّة على المستويين العموديّ والأفقيّ ، إذ بلغ معدّل النّمو المركب لأعداد

[18] الطراونة، منصور، **اقتصاديات النقود و البنوك**، كتاب مطبوع ، دار وائل ،عمان،الأردن،2012،ص109.
[19] المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلاميّة في الجمهورية العربية السورية.
[20] A. Ferhi, R. Chkoundali, (2015). **Credit Risk and Efficiency: Comparative Study between Islamic and Conventional Banks during the Current Crises**. Journal of Behavioral Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport, 3(1), P 54.

المصارف الإسلاميّة نحو (39%) خلال عام 2019 فقط باعتبار 2015 سنة أساس[21] ، والشّكل رقم (1) يوضح تطوّر أعداد المصارف الإسلاميّة :

الشكل رقم (1) : تطور عدد المصارف الإسلاميّة خلال الفترة 2015-2019



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع world database for islamic banking

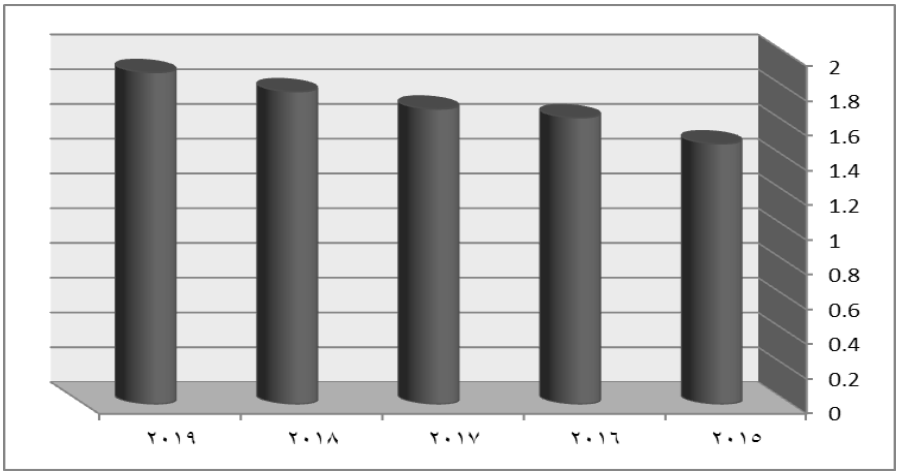
نلاحظ من الشّكل السّابق زيادة عدد المصارف الإسلاميّة خلال الفترة المعتبرة ، ويعود ذلك إلى نشاط المصارف الإسلاميّة و انتشارها الأفقيّ داخل البلدان الموجودة فيها بالأصل و إلى توسعها إلى دول أخرى و خاصّة بطريقة النوافذ الإسلاميّة ضمن المصارف التّقليديّة .

2- تطور الأصول الإجماليّة :

شهدت المصارف الإسلاميّة تطورات هائلة من حيث تزايد أصولها الإجماليّة ، إذ شهدت المصارف الإسلاميّة نموّاً كبيراً خلال المدّة ما بين أعوام (2019,2018,2017,2016,2015) وعلى التوالي (1.5) (1.65) (1.7) (1.8) (1.92) تريليون دولار[22] ، ليصل معدّل النّمو نحو (27%) في عام 2019 بالمقارنة مع سنة 2015 كسنة أساس وهو يمثل معدل نمو كبيراً جدّاً بالمقارنة مع التجربة الحديثة نسبياً للمصارف الإسلاميّة بالمقارنة مع تجربة المصارف التّقليديّة ، والتّطور الذي لحق بإجماليّ الموجودات للمصارف الإسلاميّة كما هو موضح في الشكل رقم (2):

[21] قاعدة البيانات العالمية للبنوك الإسلامية ، http://www.wdibf.com/ .
[22] قاعدة البيانات العالمية للبنوك الإسلامية ، http://www.wdibf.com/ .

الشكل رقم (2) : تطور حجم الأصول الخاصة بالمصارف الإسلاميّة خلال الفترة 2015-2019



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع world database for islamic banking

ولعلّ السبب في هذا النّمو المطّرد الذي تشهده أحجام الأصول الخاصّة بالمصارف الإسلاميّة يعود إلى الإقبال الكبير من المتعاملين من جهة وإلى الآثار السّلبية للأزمة الماليّة العالميّة على الاقتصاديّات الأوربيّة و العربيّة من جهة أخرى .

ويتوقع خبراء مصرفيون بناء على معدّلات النّمو الحاليّة للمصرفيّة الإسلاميّة أن يبلغ حجم أصول القطّاع المصرفيّ الإسلاميّ حول العالم في عام 2023 حوالي 2.44 تريليون دولار[23].

3- تطور الصّكوك الإسلاميّة :

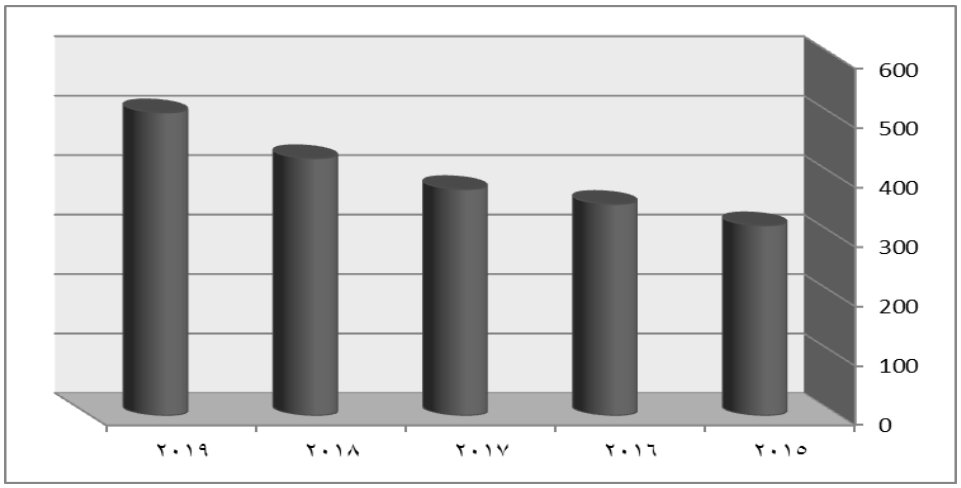
تعدّ الصّكوك الإسلاميّة من بين أهم وأحدث الابتكارات الماليّة المتفقة مع مبادئ الشّريعة الإسلاميّة بحسب آراء الفقهاء في المصارف الإسلاميّة ، وقد تطورت تطوّراً كبيراً وحققت قفزات واسعة في نموّها خلال السّنوات الأخيرة [24]، إذ ارتفع إجماليّ إصدارات الصّكوك الإسلاميّة من حوالي (320) مليار دولار في عام 2015 إلى حوالي (510) مليار دولار في عام 2019 [25]، ويوضح الشّكل رقم (3) تطور إصدارات الصّكوك بيانيّاً:

[23] M.Bitar, A. Tarazi, (2019). **Creditor rights and bank capital decisions: Conventional vs. Islamic banking**. Journal of Corporate Finance, 55, P 101.

[24] M.H.Ibrahim, S.A. Rizvi (2018). **Bank lending, deposits and risk-taking in times of crisis: A panel analysis of Islamic and conventional banks**. Emerging Markets Review, 35, P 34.

[25] قاعدة البيانات العالمية للبنوك الإسلامية ، http://www.wdibf.com/ .

الشكل رقم (3) : تطور الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2015-2019



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع world database for islamic banking

ويعود السبب لتطور الصكوك الإسلاميّة إلى أهميتها الحيويّة من ناحية توفير سيولة نقديّة سريعة وتحسين القدرة الائتمانية والهيكل التّمويليّ للمصارف الإسلاميّة ، كذلك إمكانيّة الاستفادة من الصكوك الإسلاميّة كأداة للسّياسة النّقديّة بما يسهم في امتصاص السّيولة النّقديّة وخفض معدّلات التّضخم و تمويل الخزينة العامة للدّولة ، كما تسهم الصكوك الإسلاميّة في جذب المدخرات و الأموال المعطّلة من مختلف فئات المجتمع و توجيهها إلى قنوات الاستثمار الحقيقيّة بالشّكل الذي يدعم النّمو و التنمية .

رابعاً : علاقة البنوك المركزيّة مع المصارف الإسلاميّة :

إنّ الجهات التشريعيّة أو الرّقابيّة اعترفت بالطبيعة الخاصّة للبنوك الإسلاميّة من حيث أهدافها ووظائفها وأهم هذه السمات الخاصّة نبذ الرّبا أخذاً وعطاءاً والصّفة التنمويّة وشموليّة العمل المصرفيّ الاستثماريّ وطبيعة المشاركة في شقيّ الموارد والاستخدامات للأصول إضافة إلى البعد الاجتماعيّ وبالتالي فإنّ هذه الخصوصيّة تنبع من أنّ ضوابط العمل المصرفيّ الإسلاميّ يتم وفق قواعد الشّريعة الإسلاميّة فيجب أن تراعي البنوك المركزيّة هذه الخصوصيّة .

نصّت معظم دساتير الدّول العربيّة والإسلاميّة على أن دين الدّولة الإسلام وبالتالي فإنّ تشريعاتها وقوانينها يجب أن تكون مستمدّة أو مستوحاة من أحكام الشّريعة الإسلاميّة وحيث أنّ المصارف الإسلاميّة تسعى للعمل وفق أحكام الشّريعة الإسلاميّة وتطبيق المبادئ الاقتصاديّة

والماليّة بما يتفق مع أحكام هذه الشّريعة فإنّه من المنطق أن تقوم الدّولة برعاية ودعم وتيسير شؤون المصارف الإسلاميّة لأنّ هذا النّوع من التعامل يجب أن يكون الأصل لا الاستثناء ، وبناء عليه فإنّ العلاقة بين السّلطات النّقديّة و القطاع المصرفيّ الإسلاميّ تشوبها اختلافات كثيرة من النّاحية الواقعيّة من حيث كيفية التعاطي و التّعامل بين البنوك المركزيّة و القطاع المصرفيّ الإسلاميّ من جهة و بين البنوك المركزيّة و القطاع المصرفيّ التّقليديّ من جهة أخرى ، هذه العلاقة من وجهة نظر المصارف الإسلاميّة لها نواحي إيجابيّة و سلبيّة كما يلي :

1- الآثار السلبيّة في علاقة البنك المركزيّ بالمصارف الإسلاميّة :

تنطوي العلاقة بين المصارف الإسلاميّة و رأس السلطة النّقديّة المتمثلة في البنوك المركزيّة على العديد من التعقيدات و الإشكالات التي من شأنها التأثير بشكل سلبيّ على أداء القطاع المصرفيّ الإسلاميّ منها على سبيل المثال [26]:

- ليس هنالك مشكلة بخصوص نسبة الاحتياطيّ النّقديّ على الحسابات الجارية نظراً لانعدام الفروق الجوهريّة بين المصرف الإسلاميّ و التّقليديّ في هذا الخصوص ، ولكن بالنسبة لنسبة الاحتياطيّ النّقديّ على الحسابات الاستثماريّة فهذه الحسابات مودعة لاستثمارها والبنك ليس مديناً بها لأصحابها وإنّما هو مؤتمن عليها فقط ، ومن ثم لا يوجد أي التزام عليه بردها كاملة لأصحابها الذين هم شركاء مع البنك فيما يحققه من استثمار هذه الحسابات من عائد أو خسارة وهم متقبلون كامل المخاطرة في هذا الشأن وبالتالي فإنّ تطبيق نسبة الاحتياطيّ النّقديّ سوف يعطّل جانب من أموال المودعين.
- تمثل الرّقابة على الائتمان أهميّة كبيرة لدى السّلطات النّقديّة ، وذلك لما تحققه من توازن نقديّ والحد من مشاكل ارتفاع الأسعار من خلال التأثير على عمليّة عرض النّقود ، وتلجأ البنوك المركزيّة إلى وضع شروط للائتمان ، فالمصارف الإسلاميّة ليست بحاجة إلى هذا الأسلوب لأنّها لا تمنح قروض تجاريّة ، ولكنّها تستثمر استثماراً مباشراً وبذلك لا يحدث نشاطها إلا تأثيراً ضعيفاً على الكميّة المعروضة من النّقود ، ولكنّه في الوقت

[26] يمكن الرجوع الى المراجع التالية :
- عبد محمد ، سعد ، **العلاقة بين البنك المركزي و المصارف الإسلامية** ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، العراق ، العدد 40 ، 2014 ، ص 355 .
- سفر ، أحمد ، **المصارف الإسلامية إدارة المخاطر و العلاقة مع المصارف المركزية و التقليدية** ، كتاب مطبوع ، منشورات اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2005 ، ص 206 – 207 .

نفسه تتأثر سلبياً بسريان عمليّة الرّقابة الائتمانية عليها نظراً لعدم توافر بدائل شرعيّة ، إضافة إلى تعارض هذه السّياسة مع أحكام الشّريعة الإسلاميّة الأمر الذي يترتب عليه ضياع فرص الربحيّة على أصحاب الودائع.

- المصارف الإسلاميّة مثلها مثل بقية البنوك ليس لديها مشكلة في خضوعها لرقابة البنك المركزيّ وتقديمها بيانات بصفة دوريّة إلى البنك المركزيّ ولكنّها ملزمة بإرسال بياناتها وحساباتها وفقا لنماذج واستثمارات أعدت خصيصاً لبيانات وأرقام خاصّة ببنوك تقليديّة وهذا يؤدي إلى ازدواجيّة العمل داخل هذه البنوك.
- تقوم البنوك المركزيّة بدور المقرض الأخير للبنوك العاملة في الدّولة عندما تحتاج إلى سيولة ولكنّ المصارف الإسلاميّة لا تستفيد من هذا الأسلوب لاحتوائه على سعر الفائدة ، فعند حاجة المصارف الإسلاميّة للأموال بهدف الإقراض لا يقوم المصرف المركزيّ بإقراضها.

2- الآثار الإيجابية في علاقة البنك المركزي بالمصارف الإسلامية :

كما يتخلّل العلاقة بين البنوك المركزيّة و المصارف الإسلاميّة الكثير من السلبيات ، فإنّها من ناحية ثانية تتضمن العديد من الأمور الإيجابيّة التي تعود بالفائدة على القطاع المصرفيّ الإسلاميّ منها [27]:

- البنك المركزيّ لا يتدخل إطلاقاً في تحديد العوائد الموزعة على أصحاب الاستثمار في المصارف الإسلاميّة لأنّ هذه العوائد محصلة نشاط التوظيف والاستثمار لتلك البنوك.
- يسمح البنك المركزيّ للبنوك الإسلاميّة بحيازة البضائع والمعدّات والعقارات وتملّكها بغرض إعادة بيعها.
- تشترط بعض البنوك المركزيّة على كافّة البنوك العاملة داخل الدّولة إيداع نسبة معيّنة من ودائع عملائها بالعملات الأجنبيّة لدى البنك المركزيّ على أن تأخذ هذه البنوك عائد على هذه الودائع يصل معدّلها إلى مستوى أسعار الفائدة في السّوق العالميّة ونظراً لأنّ

[27] يمكن الرجوع الى المراجع التالية :

- صالح ، محمد ، و عبد السلام ، عبد الفتاح ، **المؤسسات المالية و البورصة و البنوك التجارية** ، كتاب مطبوع ، منشورات دار الكرامة ، القاهرة ، مصر ، 2016 ، ط1 ، ص 389 .
- عبد محمد ، سعد ، **العلاقة بين البنك المركزي و المصارف الإسلامية** ، مرجع سبق ذكره ، 2014 ، ص 356 .

المصارف الإسلاميّة لا تتعامل بالفائدة تفهمت بعض البنوك المركزيّة ذلك كما في المصارف الإسلاميّة العاملة في بريطانيا و ماليزيا ووافقت على استبدال العمليّة المصرفيّة وهي الإيداع بعائد مضاربة شرعيّة تمثل المصارف الإسلاميّة فيها صاحبة المال.

- تقوم البنوك المركزيّة بتقديم تسهيلات عامّة على شكل ودائع المضاربة للبنوك الإسلاميّة التي تعمل في نطاق إشرافها وتتعرض لمشكلة السيولة على أن تقوم البنوك بتأدية معدّل الرّبح عن تلك الودائع للبنوك المركزيّة بما يعادل الرّبح المعلن عن مثل هذه الودائع لديها.
- بادرت بعض البنوك المركزيّة بوضع حدّ أقلّ لنسب السيولة المقرّرة في المصارف الإسلاميّة في مجال التوظيف للاستثمار.
- هنالك بعض البنوك المركزيّة التي صنّفت بعض الوحدات المصرفيّة الإسلاميّة على أنّها بنوك استثمار وأعمال وذلك لإعفائها من بعض أدوات السّياسة النّقديّة الائتمانيّة مثل نسبة الاحتياطيّ وحدود الائتمان.

إنّ البنك المركزيّ باعتباره المؤسّسة المسئولة عن تطبيق السّياسة النّقديّة وممارسة الرّقابة على البنوك يجب أن تكون قواعده وتعليماته متفقة ومنسجمة مع دستور الدّولة ، فإنّه من المفروض أن يكون البنك المركزيّ رافعاً ومحركاً للعمل المصرفيّ الإسلاميّ وليس عائقاً أمامه وأن توفر جميع السّبل لإنجاحه وتذلّل جميع العراقيل والصّعوبات التي تقف أمامه كمشكلة الملجأ الأخير ، وما نراه ونلمسه الآن هو وجود التقصير الواضح من طرف السلطات النقدية و البنوك المركزيّة في دفع مسيرة عمل القطّاع المصرفيّ الإسلاميّ ، حيث لا يوجد إلى الآن ما ينظم عمل تلك المصارف وفق خصوصياتها التي تتميز بها عن عمل المصارف التّقليديّة.

3- مدى استفادة المصارف الإسلاميّة من وظائف البنك المركزيّ :

من خلال قيام البنوك المركزيّة بممارسة سلطاتها النّقديّة و دورها الرّقابيّ على القطّاع المصرفيّ مستخدمة أدواتها المختلفة لتقديم العديد من الخدمات فمنها ما يستفيد منه القطّاع المصرفيّ الإسلاميّ عمليّاً ومنها ما لا يستفيد منه كالتالي :

- **منح التراخيص للبنوك وفتح فروع لها:** يمارس البنك المركزيّ هذه الصلاحيّة على المصارف الإسلاميّة شأنها شأن البنوك الربويّة ، حتّى إنّ طبيعة المصارف الإسلاميّة وكونها استثماريّة تنمويّة تفرض الاهتمام أكثر وخاصّة في مجال تقديم دراسات الجدوى الاقتصاديّة[28].
- **المقرض الأخير:** لا تستفيد المصارف الإسلاميّة من البنك المركزيّ كمقرض أخير لأخذه فائدة على الأموال المدفوعة للبنوك وقت الحاجة وهذا يتعارض مع طبيعة المصرف الإسلاميّ[29].
- **إعادة الخصم :** كذلك لا يستفيد المصرف الإسلاميّ من أسعار الخصم التشجيعيّة ، وذلك لتعاملها بالفائدة المحرّمة شرعاً[30].
- **غرفة المقاصّة:** تعتبر المصارف الإسلاميّة مشتركة في غرفة المقاصّة شأنها شأن البنوك الربويّة ، حيث أنّ اشتراك المصارف الإسلاميّة في غرفة المقاصة جائز وذلك لاعتبار عمل البنك المركزيّ في غرفة المقاصّة من قبيل الوكالة بأجر ، فالبنك المركزيّ وكيل عن المصرف الإسلاميّ في تسوية حساباته و تسديد ما عليه و تحصيل ماله من شيكات و يتقاضى مقابل ذلك أجر[31].
- **سعر الفائدة :** يستثنى البنك المركزيّ المصارف الإسلاميّة من تحديد الحد الأدنى والأعلى لمعدلات الفائدة المفروضة على البنوك التّجاريّة ، وذلك لعدم تعامل المصارف الإسلاميّة بالفائدة أخذاً أو عطاءاً ، ولتعاملها بصيغ الاستثمار تستعمل أسلوب المشاركة في الأرباح والخسائر بدل الفائدة[32].
- **نسبة الاحتياطيّ النّقديّ :** وبالنسبة لنسبة الاحتياطيّ التي تفرضها البنوك المركزيّة فهي على النحو التالي[33]:

---

[28] عبد محمد ، سعد ، **العلاقة بين البنك المركزي و المصارف الإسلامية** ، مرجع سبق ذكره ، 2014 ، ص 357 .

[29] شحاذة ، موسى عبد العزيز ، **تجربة المصرف الإسلامي الأردني** ، كتاب مطبوع ، منشورات دار الأرقم ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2015 ، ص 7 .

[30] عبد محمد ، سعد ، **العلاقة بين البنك المركزي و المصارف الإسلامية** ، مرجع سبق ذكره ، 2014 ، ص 357 .

[31] بلاهي ، محمد علي ، **الرقابة على المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق في ظل التجربة الأردنية** ، كتاب مطبوع ، دار العدي للنشر و التوزيع ، عمّان ، الاردن ، ط1 ، 2015 ، ص 39 .

[32] عزام ، عبدالله محمود ، **بعض جوانب علاقة البنوك المركزية** ، منشورات مجلة البنوك في الاردن ، العدد 56 ، المجلد 19 ، الاردن ، 2017 ، ص 28 .

[33] يمكن الرجوع الى المراجع التالية :

- مناف ، محمد عبد الرحمن ، **البنوك المركزية و المصارف الإسلامية** ، منشورات مجلة جامعة النيلين ، العدد 61 ، المجلد 21 ، الخرطوم ، السودان ، 2018 ، ص14 .

i. تعامل الحسابات الجارية في المصارف الإسلاميّة كالودائع تحت الطلب عند البنوك الربويّة لغاية احتساب النسبة.

ii. تعامل حسابات الاستثمار المشترك أو ودائع الاستثمار في المصارف الإسلاميّة كالودائع الادخاريّة في البنوك الربويّة لغاية احتساب النسبة.

iii. أعفى البنك المركزيّ ودائع الاستثمار المخصص في المصارف الإسلاميّة من نسبة الاحتياطيّ النّقديّ.

iv. يقوم البنك المركزيّ بتخفيض نسبة الاحتياطيّ مقابل شراء السّندات الحكوميّة للبنوك الربويّة فقط لاحتواء السّندات الحكوميّة على الفائدة وعدم تعامل المصرف الإسلاميّ بها بينما ترفع نسبة الاحتياطيّ على المصارف الإسلاميّة وبذلك يعطل قسم من الودائع عن الاستثمار ، وتفسير ذلك أنّ البنوك الربويّة عند شرائها للسّندات الحكوميّة تحسب هذه السندات من ضمن النسبة ولعدم توفرها في المصارف الإسلاميّة يضطر البنك إلى الاحتفاظ بسيولة بدل هذه السّندات التي يتعارض شراؤها مع طبيعة المصارف الإسلامية لاحتوائها على الفائدة المحرّمة شرعاً.

v. الاحتياطيّ النّقديّ الذي يودعه المصرف الإسلاميّ لدى البنك المركزيّ لا يتقاضى أيّة فوائد عنه ، ويمكن حل هذه المشكلة عند طرح سندات خزينة إسلاميّة.

- **نسبة الاحتياطيّ القانونيّ:** تختلف المصارف الإسلاميّة عن البنوك الربويّة في احتساب هذه النّسبة ، إذ أن البنوك الربويّة تقتطع هذه النّسبة من أرباحها الصّافية بينما تستبعد أرباح المودعين في المصارف الإسلاميّة من هذه النّسبة[34].
- **عمليات السّوق المفتوحة:** المقصود بعمليّات السّوق المفتوحة هو قيام البنك المركزيّ من تلقاء نفسه ببيع سندات الخزينة أو شرائها في السّوق الماليّ ولهذا الغرض تحتفظ البنوك المركزيّة بمحفظة ضخمة من السّندات الحكوميّة المتفاوتة الآجال و يترتب على

- منصور ، صفاء عامر علي ، **أبعاد و محددات السلطة النقدية و القطاع المصرفي الإسلامي** ، مجلة الاسكندرية للعلوم الاقتصادية ، العدد 89 ، المجلد 32 ، الاسكندرية ، مصر ، 2017 ، ص 119 .

[34] عبد الفتاح ، احمد ، **العلاقة بين المصارف الإسلامية و البنوك المركزية** ، كتاب مطبوع ، منشورات دار التنوير و الفكر ، الاسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2017 ، ص 9 .

بيع البنك المركزيّ للسندات في السّوق ، تخفيض الأرصدة النّقديّة الحاضرة التي تحتفظ بها البنوك إذ يدفع المشترون الثمن للمصرف المركزيّ بشيكات مسحوبة على مصارفهم فيقوم بتخفيضها المصرف المذكور على الفور من حسابات البنوك لديه وبالعكس يترتب على شراء البنك المركزيّ للأوراق الماليّة زيادة أرصدة البنوك ، إذ يفي البنك للبائعين بشيكات يودعونها لدى مصارفهم ليضاف إلى حساباتهم فتقدّمها المصارف إلى البنك المذكور فتزداد بذلك القدر أرصدتها النّقديّة لديه ، هذه العمليّات تتعارض مع صيغة عمل المصارف الإسلاميّة لقيام سندات الخزينة على الاقتراض بسعر الفائدة أمّا إذا كانت هذه السّندات تقوم على أساس سندات المقارضة أو المرابحة الجائزة شرعاً فلا مانع من استخدامها من قبل البنك المركزيّ[35].

- **ضمانات التسهيلات المصرفيّة :** يفرض البنك المركزيّ على المصارف الإسلاميّة والربويّة طلب ضمانات للحصول على هذه التّسهيلات حماية لأموال المودعين[36].

خامساً : آلية توليد الأرباح في المصارف الإسلاميّة :

يمارس المصرف الإسلاميّ مجموعة كبيرة من الأنشطة المختلفة تأخذ أشكالاً متعدّدة منها ما يقوم به المصرف بمفرده بالاعتماد على رأسماله ، كما يدخل في استثمارات مشتركة مع الآخرين فضلاً عن العمليّات المصرفيّة الأخرى المنسجمة مع تعاليم الدّين الإسلاميّ ، وفيما يلي عرض لأبرز مصادر أرباح المصرف الإسلاميّ :

1 – الإيرادات الناتجة عن تقديم الخدمات المصرفيّة :

تعدّ الإيرادات الناجمة عن تقديم الخدمات المصرفيّة و المتمثلة بأجور و رسوم الخدمات و العمولات ذات أهمية نسبيّة في نشاط المصرف الإسلاميّ ، وتتمثل أهم هذه الخدمات بفتح الاعتمادات المستنديّة و تقديم خطابات الضمان و القيام بعمليّات الصّرف الأجنبيّ بيعاً و شراءاً

[35] المزروعي ، حسين مزيد ، **المحددات الواقعية لعلاقة السلطات النقدية مع التمويل الإسلامي** ، منشورات مجلة العالمية للتمويل الإسلامي ، العدد 13 ، المجلد 3 ، عجمان ، الامارات العربية المتحدة ، 2015 ، ص 37 .

[36] العيطاني ، سلطان محمد ، **الفروقات العملية بين القطاع المصرفي الإسلامي و التقليدي** ، منشورات مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود ، العدد 71 ، المجلد 26 ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2018 ، ص 59 .

و إصدار الحوالات الداخليّة و الخارجيّة و تقديم الاستشارات و الخبرات الماليّة و الدّراسات الاقتصاديّة وإدارة محافظ الزّبائن و غيرها [37].

حيث تتقارب الخدمات بين المصارف الإسلاميّة و الربوية لأنّ القطاع المصرفيّ بشكل عام يحصل على أجرة نتيجة قيامه بهذه الأعمال و الخدمات .

2- الأرباح الناتجة عن عمليّات الاستثمار المشترك :

تتمثل بدخول المصرف الإسلاميّ مستثمراً بأمواله و أموال المشاركين في مجالات استثماريّة تأخذ صور و أشكال متعددة منها :

- المرابحة : ويقصد بها أن يتفق المصرف الإسلاميّ و الزبون على أن يقوم المصرف بشراء البضاعة و يلتزم الزّبون بشرائها من المصرف الإسلاميّ وفق المواصفات المتفق عليها مع الزبون و تحدّد نسبة الزّيادة على سعر شراء السّلعة مسبقاً و يكون معلوماً لدى الطرفين ، ويعدّ نشاط المرابحة من أكثر الأنشطة المربحة للمصرف الإسلاميّ [38] .
- المضاربة : تتمثل باتفاق بين طرفين الأول مالك لرأس المال و الثاني المستثمر و عند تحقيق الرّبح يتم تقسيمه حسب الاتفاق المبرم بينهما على أن يحدّد المصرف الإسلاميّ منذ البداية حصّة المودع في الأرباح بنسبة مئويّة ويوزع الرّبح بين صاحب المال و العامل بحسب الاتفاق ، وأمّا الخسارة فتقع على صاحب المال إن لم يثبت تقصير المضارب في عمله[39].
- المشاركة : يقصد بالمشاركة عقد بين طرفين أو أكثر على الاشتراك بالأموال للقيام بمشروع استثماريّ على وفق مبادئ الشريعة الإسلاميّة ، ويتم تقسيم الأرباح بحسب الاتفاق أو بحسب نسبة المشاركة أمّا الخسائر فتقسم بحسب نسبة المشاركة فقط [40].

---

[37] النسور ، احمد وليد ، **الربحية في المصارف الإسلامية دراسة حالة** ، منشورات جامعة الزرقاء ، العدد 41 ، المجلد 17 ، الزرقاء ، الاردن ، 2016 ، ص 15 .

[38] المصري ، رفيق يونس ، **بحوث في المصارف الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي** ، كتاب مطبوع ، منشورات دار المكتبي ، دمشق ، سوريا ، ط1 ، 2001 ، ص 92 .

[39] جبر ، هشام ، **إدارة المصارف** ، كتاب مطبوع ، منشورات الشركة العربية المتحدة ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2008 ، ص 170.

[40] الزعابي ، تهاني محمود محمد ، **تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في اطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي و البنك الإسلامي الفلسطيني في قطاع غزة** ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2008 ، ص 29 .

- الإجارة المنتهية بالتمليك : تتمثل بشراء الموجودات كالمعدّات و الآلات و السفن و الطّائرات و غيرها ، ثمّ يقوم المصرف بتأجيرها مقابل دفع أقساط محدّدة و قد تؤول الملكيّة في نهاية عقد التأجير الى المستأجر ، ويعدّ هذا الأسلوب وسيلة استثماريّة مرنة و مناسبة للمتعاملين مع المصرف الإسلاميّ[41] .
- استثمارات في الأوراق الماليّة : و تشتمل محفظة المصارف الإسلاميّة بالعادة على الأسهم العاديّة للشركات و المصارف الإسلاميّة التي يستثمر المصرف الإسلاميّ أمواله فيها متوقعاً الحصول على الأرباح ، كما تشتمل على تمويل مشاريع المحافظ الاستثماريّة من حصيلة إصدارات صكوك المقارضة و المشاركة و غيرها [42].

وهناك نشاطات أخرى يحقق من خلالها المصرف الإسلاميّ أرباحاً مثل المزارعة و المساقاة و بيع الاستصناع و بيع السّلم و غيرها .

3- الأرباح النّاتجة عن عمليّات الاستثمار المباشر التي يقوم بها المصرف بمفرده :

يقوم المصرف الإسلاميّ بالمساهمة في رؤوس أموال الشّركات و المشروعات المختلفة و يتم ذلك من خلال قيام المصرف بشراء كل أو جزء من رأسمال الشّركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب في السّوق الماليّ ، كما يستثمر المصرف الإسلاميّ الودائع الجارية التي يضمنها المصرف و لا تستحق عائداً[43].

سادساً : أوجه التمايز بين المصارف الإسلاميّة و المصارف التّقليديّة :

هنالك مميزات رئيسيّة تؤثر على عمل كل من المصارف الإسلاميّة و التّقليديّة ، وذلك لاختلاف الخصائص و الأسس التي تقوم عليها كلّ منهما ، ويمكن القول أنّ هناك جملة من الفروق نستطيع من خلالها التمييز بين المصارف الإسلاميّة و المصارف التّقليديّة وهي كالآتي :

---

[41] الطائي ، سجى فتحي ، و الهادي ، شيماء وليد ، **قياس مستويات ربحية المصارف الإسلامية و تحليلها في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة تحليلية لمجموعة البركة المصرفية 2004 - 2010** ، منشورات مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية ، العدد 28 ، المجلد 9 ، جامعة تكريت ، العراق ، 2013 ، ص 194 .

[42] المصري ، رفيق يونس ، **بحوث في المصارف الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي** ، مرجع سبق ذكره ، 2001 ، ص 98 .

[43] العجلوني ، محمد محمود ، **البنوك الإسلامية أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية** ، كتاب مطبوع ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن .، ط2 ، 2010 ، ص 466 .

1- المفهوم : المصارف الإسلاميّة عبارة عن مؤسّسات ماليّة تقبل الأموال للمتاجرة بها ضمن قواعد الشريعة الإسلاميّة ، بينما المصارف التّقليديّة هي مؤسّسات ماليّة يتركز عملها في منح الائتمان بشكل أساسيّ كخصم الأوراق التّجاريّة و منح القروض و غيرها من العمليّات النّقديّة أي بشكل عام القيام بالإيداع و الإقراض[44].

2- مصادر الأموال : المصارف الإسلاميّة لا يقترض و لا يقرض بفائدة ، بينما مصادر الأموال في المصارف التّقليديّة تأتي من الودائع و القروض على أساس الفائدة [45].

3- طبيعة الدّور : المصارف الإسلاميّة يمتد دورها لتشغيل العمالة و تنشيط العمل التّجاريّ و الصّناعيّ و الخدميّ من خلال كونها شريك و مضارب و تاجر و كافل ، المصارف التّقليديّة من ناحية أخرى يتحدد دورها بأنّها مؤسّسات وسيطة و حياديّة لا تتدخل في الأعمال ولكن تجني ربحها من النّقود التي توظفها في الإقراض و التّمويل [46].

4- استخدامات الأموال : يستخدم المصرف الإسلاميّ الجزء الأكبر من الأموال في صيغ التّمويل الإسلاميّ كالمضاربة و المشاركة و المرابحة و الاستصناع و غيرها[47].

5- تحمّل الخسائر : قد يتحمل المصرف الإسلاميّ خسائر لأنّ مصدر ربحه العمل و العمل قد يربح أو يخسر ، بينما المصرف التّقليديّ لا يتحمل أيّة خسائر عن المقترض إذا لم يستطع المقترض سداد الدّين[48].

6- إعسار المدين : إذا كان العميل غير مماطل و معه عذر شرعيّ يقوم المصرف الإسلاميّ بإمهاله و لا يمكن زيادة الدّين أو تعديل السّعر و قد يعفى العميل أحياناً من المبلغ الضئيل

---

[44] عبد الرحيم ، عاطف جابر ، **أساسيات التمويل الإسلامي** ، كتاب مطبوع ، منشورات الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2008 ، ص 460 .

[45] شبيب ، دريد كامل ، **مقدمة في المصارف الإسلامية** ، كتاب مطبوع ، منشورات دار المسيرة ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2007 ، ص 83 .

[46] الدهراوي ، كمال الدين ، **المصارف الإسلامية مدخل معاصر** ، كتاب مطبوع ، منشورات المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2011 ، ص 207 .

[47] الشواربي ، عبد الحميد ، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** ، كتاب مطبوع ، منشورات دار الإعلام ، دمياط ، مصر ، ط1 ، 2011 ، ص 261 .

[48] حصاونة ، أحمد سليمان ، **المصارف الإسلامية** ، كتاب مطبوع ، منشورات عالم الكتب الحديثة ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2008 ، ص 64 .

(نظرة إلى ميسرة) ، بينما المصرف التّقليديّ لا يسمح بمهلة سداد إلا بشروط قاسية و يحمّل المدين فوائد تأخير[49] .

7- أساس التّمويل : في المصرف الإسلاميّ يتم التّمويل على أساس العمل وفق قاعدة الرّبح و الخسارة ، أمّا المصرف التّقليديّ فالتّمويل فيه يقوم على أساس الإقراض بسعر فائدة محدّد[50].

8- المحظور و المباح : المصارف الإسلاميّة مادّة عملها الأساسيّة هي الصّناعة و التّجارة و شراء الأسهم الماليّة و العقارات و لكن ضمن الحدود الشرعيّة أي جوهر عملها ذو طبيعة تنمويّة ، أمّا المصارف التّقليديّة يحظّر عليها ممارسة التّجارة أو الصّناعة أو تملّك البضائع أو العقارات غير الخاصّة بعملها إلّا بسداد الدّيون لها على الغير على أن يقوم ببيعه خلال مدّة معيّنة أي طبيعة عملها ربحيّ[51] .

وختاماً فإنّ المصارف الإسلاميّة حقّقت نجاحاً كبيراً خلال النّصف الثّاني من القرن العشرين ، وتمكنت من تثبيت أقدامها في السّاحة المصرفيّة العالميّة و تكوين كيان مميز لها ، و أفادت و استفادت من التّعامل في هذه السّاحة المصرفيّة ، كما استطاعت أن تفرض أسلوبها و قواعدها على الأجهزة المصرفيّة العالميّة ، بعدما ابتكرت أنماطاً جديدة في العمل ، و أصبحت تشكل قوّة ماليّة و اقتصاديّة لا تستطيع المصارف التقليديّة العالميّة تجاهلها ، أو العمل بمعزل عنها ، وهذا ما يؤكد لجوء العديد من المصارف العالميّة في معظم دول العالم الى افتتاح فروع و تطبيق الأنظمة المصرفيّة الإسلاميّة.

كما قامت العديد من التّحالفات بين المؤسّسات الماليّة المرموقة و مؤسّسات و مصارف إسلاميّة ، ممّا يشير الى أنّها فرضت نفسها بشكل ملحوظ إقليميّاً و دوليّاً .

إنّ النّظام المصرفيّ الإسلاميّ مثل أيّ نظام مصرفيّ آخر ، يعتبر نظاماً متطوراً و متجدداً ، ولكنّ الإنجازات التي تحققت إبّان السّنوات الماضية يجب ألّا تجعلنا نتجاهل المشاكل التي تواجهها المصارف الإسلاميّة ، فيما نلاحظ حدوث العديد من المشاكل نتيجة المناخ غير

---

[49] قرياقس ، مفيد هادي ، **المصارف الإسلامية** ، منشورات دار الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2012 ، ص 82 .

[50] الأمين ، فكري كباشي ، **مفهوم المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق** ، منشورات المشكاة الإسلامية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 2016 ، ص 69 .

[51] عبد الرحيم ، عاطف جابر ، **أساسيات التمويل الإسلامي** ، مرجع سبق ذكره ، 2008 ، ص 467 .

المناسب الذي تعمل فيه المصارف ، أضف الى ذلك أنّ هناك مشاكل أخرى نتجت عن ممارسات هذه المصارف نفسها .

إنّ من أكبر التّحديات التي ستواجه المفكرين في حقل التّمويل الإسلاميّ في السّنوات القادمة تتمثل في المحافظة على الثّوابت و صياغة مفاهيم و أدوات مختلفة لهذا النّظام تواكب تطورات المرحلة و أبعادها الاقتصاديّة ، و العمل المصرفيّ الإسلاميّ يتطور باستمرار ممّا يتيح مراجعة و تنقيح مفاهيم هذا العمل بصفة مستمرة بوضعها عدداً من الطرق و بتطويرها لعدد من الأساليب الشّرعيّة للتنمية و استثمار المدخرات .

المبحث الثاني :

الأداء المصرفيّ في المصارف الإسلاميّة .

تمهيد :

أدّت التّطورات الاقتصاديّة المعاصرة إلى زيادة الاهتمام بالحسابات الختاميّة والميزانيات، وتحليل الأرقام والبيانات الواردة فيها ، وذلك بهدف التّعرف على نقاط القوّة والضعف، وتحديد أسباب النّجاح والفشل الذي يلحق بالمصارف، وبالتالي تقويم الأداء فيها.

وبذلك تبرز أهميّة عمليّة تقويم الأداء من خلال دورها في تحديد مدى تحقيق الأهداف المقرّرة (تقويم فعاليّة الأداء)، وفي تحديد درجة الكفاءة في الوصول إلى أفضل النتائج كمّاً ونوعاً وبأقلِّ الأعباء والتكاليف (تقويم كفاءة الأداء).

يعدّ مدخل استخدام المؤشرات الماليّة (النسب الماليّة) الأكثر شيوعاً في تقويم أداء المصارف، بحكم ما يتوافر فيه من معلومات ماليّة تمثل جوهر العمل المصرفيّ ، وبهذا تعتبر المؤشرات الماليّة من أهم الأدوات التي تقوم عليها عمليّة تقويم أداء المصارف، حيث أنّ نجاح عمليّة التقويم يعتمد بدرجة كبيرة على دقّة وملاءمة المؤشرات الماليّة وقابليتها لقياس الأداء بشكل سليم ، إنّ للمؤشرات الماليّة دوراً هاماً في تقويم أداء المصارف وتحديد مدى قدرتها على البقاء والاستمرار، من خلال الحكم على مدى قدرتها على جذب المدخرات، وتوظيف الأموال، وإدارة المخاطر والسّيولة والربحيّة.

إنّ قياس وتقييم الأداء الماليّ للجهاز المصرفيّ عموماً يعتبر من الضمانات الأساسيّة واللازمة لنموّه واستمراريّته وتطوير أدائه ، باعتبار أنّ القوائم الماليّة تعدّ مدخلات لعمليات التّحليل الماليّ، وهي في الوقت نفسه بمثابة المخرجات للنظام المحاسبيّ، وعليه فإنّ دراسة هذه القوائم وتحليلها وتفسيرها، يساهم في تعزيز عمليّة اتخاذ القرار، من خلال إظهار الوضع الماليّ لتلك البنوك ، والتي بدورها تسهم في رفع كفاءة الأداء الماليّ لتلك البنوك بشكل عام.

أولاً : الأداء الماليّ في القطاع المصرفيّ :

يعدّ مفهوم الأداء من المفاهيم الجوهريّة في منظمات الأعمال بصورة عامّة والمنشآت المصرفيّة بصورة خاصّة حيث تكمن أهميّته في إعطاء صوره كاملة وشاملة عن سير أنشطة المنظمة وأعمالها على مستوى البيئة الداخليّة والخارجيّة وهناك العديد من الدراسات تناولت موضوع الأداء إلّا أنّها لم تتفق على مفهوم محدد للأداء.

1- مفهوم الأداء و تقييم الأداء :

يعرّف الأداء بأنّه : انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها لتحقيق أهدافها[52].

كما يعرّف أيضاً بأنّه : انعكاس لكيفية استخدام المنظمة للموارد الماليّة والبشريّة واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[53].

كما عرّفه (**Robins & Wiersema ,1995**) بأنّه قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد[54] ، أمّا (Wheelen & Hanger ,2000) فقد عرّفا الأداء بأنّه : تلك النتائج المرغوبة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها [55].

ويلحظ على تلك التعاريف تباينها في نظرتها للأداء فبعضهم ينظر له على أنّه المرآة العاكسة للنتائج المطلوب تحقيقها ، في حين يعتقد بعضهم الآخر بأنّه الطريقة التي يتم من خلالها الاستخدام الكفء للموارد .

ولهذا يرى الباحث أنّ الأداء مفهوم واسع ونشاط شموليّ مستمر بالمنظمة يهدف إلى استغلال مواردها الماليّة والبشريّة والماديّة وبما يتلاءم مع الظروف البيئية الداخليّة والخارجيّة وبكفاءة وفعاليّة لتحقيق أهدافها المختلفة.

---

[52] R.G.Eccles, 1991 , "**Performance Measurement Manifesto**", Hurra Business review, Vol. 69, No.1, P 131.

[53] K.D.Miller , P.Bromiley, 1990, "**Strategic Risk and performance an analysis of Alternative Risk measures"** Academy Management Journal, Vol. 33, No. 4, 1990, P 761.

[54] J.Robins, M.F.Wiersema, 1995 , "**A Resource Based Approach to multibusiness Firry Empirical Analysis of Portfolio Interrelationship and corporate Financial Performance** , Strategic Management Journal" vol. 16, No.4, P 285.

[55] Y.T. Wheelen, M. Hanger , (2013) "**The Effect of Liquidity Risk on the Performance of Commercial Banks**", "International Research Journal of Applied and Basic Sciences" 4 (6), p 71.

أمّا مفهوم تقييم الأداء فيعدّ مقياساً أو حكماً على نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها وهو من العناصر الأساسيّة في عمليات الإدارة إذ أنّه يوفر المعلومات الضروريّة عن الأنشطة المختلفة في المنظمة وبيان نقاط القوّة والضعف فيها لتتمكن الإدارة العليا من اتخاذ القرارات المناسبة بخصوص تحديد الأهداف المستقبليّة [56].

إذ يعرّف تقييم الأداء بأنّه تلك المرحلة التي يحاول فيها المديرون أن يعرفوا أنّ المنظمة أو المنشأة تسير بصورة صحيحة ضمن الظروف السوقيّة ، كذلك يعرف تقييم الأداء بأنّه قياس للأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقاً للتخطيط المعدّ مسبقاً لاكتشاف نقاط القوّة والضعف ، فضلاً عن أن تقويم الأداء أشمل وأدق من قياس أو رقابة الأداء لأنّه لا يعني فقط بيان النتائج وإنّما يعمد إلى تحليل النتائج والتأكد من أنّها تسير وفقاً للأهداف المقرّرة ووضع الحلول للانحرافات [57].

وفيما يخص القطاع المصرفيّ بشقيه الإسلاميّ و التّقليدي يعتبر تقييم الأداء أهم وظيفة للتحليل الماليّ لأنّ المحلّل الماليّ بعد أن يستخرج النّسب الماليّة لكلّ أنشطة المصرف سوف يقوم بالأعمال التالية[58]:

- مقارنة النسب التي حصل عليها من الأرباح مع ما هو مخطط لبيان الانحراف.
- دراسة كفاءة الإدارة المصرفية في إدارة موجوداتها.
- يستطيع المحلل المالي تحديد حجم التوازن المالي)مصادر الأموال مع استخداماتها بهدف الوصول إلى الربحية).
- يحدد التحليل المالي حجم السيولة اللازمة لمواجهة المخاطر والمقارنة بين المتحقق والمخطط والمقارنة مع مصارف أخرى.
- يحدد التقييم اتجاهات نمو المصرف (التوسع والانتشار) أو الاستمرار على نفس الحالة السابقة.

---

[56] M. Psillaki, I.E. Tsolas and D. Margaritis (2010) "**Evaluation of Credit Risk Based on Firm Performance",** European Journal of Operational Research" 201(3) , p 876.

[57] W.F.Glueck, L.R. Jauch , 1988, "**Strategic Management and Business Policy**", fifth ed., Me Graw – Hill Book Company, P 123.

[58] كنعان ، علي ، **إدارة المصارف و السياسات المصرفية** ، كتاب غير مطبوع ، دمشق ، 2015 ، ص 421 -422 .

- إنّ هذا العملية توضح لإدارة المصرف الفروقات بين (المنفذ والمخطط) وأسباب هذه الانحرافات وعلى الإدارة دراسة الحلول الجديدة.

ومن هذه المفاهيم يتضح أنّ تقويم الأداء مفهوم شامل وموضوعي تحدد فيه الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات لفحص النتائج للأنشطة والفعاليات ومقارنة ذلك بالخطط والقواعد المحدّدة بقصد كشف الانحرافات السلبيّة والإيجابيّة وبيان أسبابها والتأكد من إدارة الموارد الاقتصاديّة بكفاءة وأقل كلفة ووضع المقترحات والحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات .

2- العوامل المؤثرة في الأداء المصرفيّ :

يتأثر الأداء المصرفيّ سواء الإسلاميّ أو التقليديّ بعوامل داخليّة (العوامل التنظيمية)، وعوامل خارجيّة (العوامل البيئية)، وفيما يلي أهم هذه العوامل:

أ- **العوامل التنظيمية** : يقصد بالعوامل التنظيمية العوامل الدّاخليّة والخاصّة بالبنك ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة في البنك ، وكفاءة الإدارة كما يلي[59]:

- **حجم الأعمال** : إنّ حجم الموارد التي يمتلكها البنك وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامّة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجيّة الأنشطة البنكيّة، فكلّما ازداد حجم هذه الموارد، وانخفضت التكاليف الإجماليّة لها، وقلّت كميّة المسحوبات منها، ساعد ذلك على رفع الطّاقة التشغيليّة المتاحة في البنك، الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجيّة البنك و ربحيته.
- **الكفاءة الإدارية** : وتعبّر عن قدرة الإدارة على تحقيق الأهداف المحدّدة من خلال حشد الطّاقات والمهارات الشخصيّة والإمكانات المتاحة وترشيد استغلالها بما يضمن الاستخدام الأمثل لكافّة الموارد المتاحة وما يعكسه ذلك من جودة في الخدمات وسمعة حسنة للبنك.

ب- **العوامل البيئيّة** : وهي العوامل التي تكون خارج نطاق السّيطرة ، ويمكن تقسيم تلك العوامل البيئيّة التي تؤثر في الأداء المصرفيّ إلى[60]:

---

[59] الحسيني ، فلاح ، و آخرون ، **إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر** ، كتاب مطبوع ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2000 ، ص 229 .

- **الظروف الاقتصاديّة** : وتتمثل في العولمة ورفع القيود عن الأسعار والخصخصة والتّقلّبات الكبيرة التي تحدث في أوقات غير متوقعة، والتّضخم وأسعار الفائدة ، ومن الجدير بالذكر بأنّ مثل هذه الظروف الاقتصاديّة تشكّل عوامل ضغط على البنوك للمحافظة على مستوى الأداء المطلوب .
- **الابتكارات التكنولوجيّة** : لقد ساهمت الابتكارات في مجال التكنولوجيا إلى حدّ كبير في التوسع في الصّناعة المصرفيّة، حيث أنّها تلعب دوراً محورياً في أداء البنوك وتتيح الفرصة لها لتحسين الخدمة، بالإضافة إلى توفير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات الماليّة.

3- مؤشرات الأداء المصرفيّ :

تعدّ المؤشرات الماليّة من أهم الأسس التي تقوم عليها عمليّة تقييم الأداء في المصارف ،فنجاح عمليّة التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على درجة و ملائمة المؤشرات الماليّة و قابليتها على قياس الأداء بشكل سليم[61].

وإنّ الأداء الماليّ يشير إلى العمليّة التي من خلالها يتم اشتقاق عدد من المعايير أو المؤشرات النسبيّة و النوعيّة حول نشاط أيّ مصرف وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم الماليّة و مصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء الماليّ للقطاع المصرفيّ ، وهذه المؤشرات تكون ذات أهميّة كبيرة لأصحاب المصالح في المصرف من بينهم المالكون والمودعون و المقرضون لما لهذه العمليّة من أهميّة في إبراز الوضع الماليّ لهذه المصارف ومن ثم المساعدة في عمليّة اتّخاذ القرارات وهناك عدد كبير من النسب الماليّة التي تستخدم في تقييم الأداء الماليّ للمصارف كافّة ،وبذلك تتعدّد الخيارات في اختبار النسب الماليّة وذلك تبعاً لطبيعة التقييم وظروفه و الأهداف المراد الوصول إليها[62].

---

[60] E.L.Munir ,2011, "**An Analytical Framework to Examine Changes in Performance Measurement Systems within the Banking Sector**", Australasian Accounting Business and Finance Journal, Volume 5, Issue 1, University of Wollongong, Australia, P 103.

[61] مزنان ، فهد محمود ، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية** ، كتاب مطبوع ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2009 ، ص 57 .

[62] الموسوي ، حيدر يونس كاظم ، **أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية** ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2009 ، ص 30 .

وتعدّ النسب الماليّة محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومات فاصلة و مركزيّة في القوائم الماليّة فهي تقوم بتزويد الأطراف ذات العلاقة بطريقة أفضل لفهم ظروف المنشأة ولا يتطلب حساب النسب الماليّة إلّا قدراً محدّداً من المهارة والمقدرة ، أمّا تحليل وتفسير تلك النسب فيعدّ الحجر الأساس والمحك الرئيسي في التمييز بين المحلّل الماليّ الكفء والمحلّل الماليّ الأقل كفاءة [63].

ويعدّ استخدام النسب الماليّة في التّحليل الماليّ من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة المصرف وموقف الأموال المتاحة للتوظيف وإنّ هناك عدداً كبيراً من المؤشرات الماليّة المستخدمة في تقييم الأداء في المصارف التجاريّة ومنها مؤشرات السّيولة ومؤشرات ملاءة رأس المال ومؤشرات نسب توظيف رأس المال[64].

4- مراحل تقييم الأداء الماليّ للبنوك :

تتضمن عمليّة تقييم الأداء الماليّ للبنوك مراحل عدة متعاقبة يمكن توضيحها بشكل مبسط بالمراحل التالية [65]:

- المرحلة الأولى : وهي مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائيّة التي تتطلبها عمليّة تقييم الأداء للبنوك لحساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشتمل هذه البيانات والإحصائيات بيانات لعدّة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك.
- المرحلة الثانية : وهي مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي في البنك.
- المرحلة الثالثة : وهي مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنك.

---

[63] هندي ، منير ابراهيم ، **الإدارة الماليّة مدخل معاصر** ، كتاب مطبوع ، منشورات المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ، ط6 ، 2004 ، ص 73 .

[64] كاظم ، جواد رافع ، **الإدارة الماليّة في الشركات المساهمة دراسة حالة القطاع المصرفيّ** ، مجلة جامعة الأنبار ، العدد 28 ، المجلد 7 ، جامعة الأنبار ، العراق ، 2014 ، ص 26 .

[65] يمكن الرجوع الى المراجع التالية :

- بشناق ، زاهر صبحي ، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات الماليّة دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين** ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ،غزة ، فلسطين ، 2011 ، ص 27 .
- مزنان ، فهد محمود ، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية** ، مرجع سبق ذكره، 2009 ، ص 33 .

- المرحلة الرابعة : وهي مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء البنك مع حصر وتحديد الانحرافات التي حصلت في نشاطه ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات ووضع الحلول اللازمة لمعالجتها لضمان تحقيق أداء امثل للبنك.
- المرحلة الخامسة : وهي مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط البنك وتوفير الشروط اللازمة أو المشجعة لتحقيق الأداء المطلوب والإفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل.

5- الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفيّ :

هناك العديد من الجهات التي تستفيد من دراسة الأداء المالي للبنوك وهي[66]:

- **إدارة البنك** : تهتم إدارة البنك بتحليل وتقييم الأداء لأسباب عديدة منها ضرورة ممارسة الوظائف الإدارية، باعتبار أن التحليل المالي يمثل التغذية العكسية للمعلومات عن الأداء الذي يقارن بالخطط لتحديد مدى الانحرافات وتصحيحها، وأيضاً ضرورة التوفيق بين هدفي سيولة البنك وربحيته، وإذا كانت المنشآت عموماً تهتم بالتحليل المالي لغرض متابعة السّيولة بوجه خاص، فإن البنك يهتم بذلك أكثر من غيره لأن معظم تمويل البنك آتٍ من الودائع .
- **البنك المركزي** : إنّ البنك المركزي (بصفته السلطة النقدية) مسئول عن الرقابة على البنوك، وعن تنفيذ السياسة النقدية بوسائلها الكمية والنوعية، ولكي يستطيع البنك المركزي أداء مهماته لصالح الاقتصاد الوطني، فإنه يجب أن يحصل علي مؤشرات دورية ودقيقة لغرض توحيد البيانات الماليّة والائتمانية الواردة له من كافة البنوك وصياغتها بالشكل الذي يخدم أغراض السياسة النقدية والأهداف العامة.
- **المودعون** : لما كان البنك هو منشأة مالية وسيطة تقبل الودائع من الجمهور وتستثمرها، وتقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، فالإيداع هو الركن الأول

[66] يمكن الرجوع الى المراجع التالية :
- الشهري ، مناف خليل ، **تقييم الأداء المالي للمصارف** ، كتاب مطبوع ، دار تبوك للنشر و التوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 2017 ، ص 487 .
- لايقة ، رولا كاسر، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم الماليّة للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار** ، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007 ،ص 51 .

في عمل البنك، غير أن استمرار حصول البنك على الأموال، مرهون بالدرجة الأولى بمدى قدرته على استثمارها وتوظيفها التوظيف الأمثل، ومقدرته على تقديم منتجات وخدمات بنكية متميزة، وما لأثر ذلك من تحفيز المودعين على إيداع الأموال بحثاً عن العائد الأفضل والتميز في الخدمة والبعد عن المخاطرة ، وبالتالي يكون لدى المودعون اهتمام دائم بالمؤشرات التي تعكس هذه المقدرة على الأداء الجيد.

- **المستثمرين الحاليين والمرتقبين** : يهتم المساهم الحالي أو المحتمل بالعائد على الأموال المستثمرة ومدى سلامة استثماراتهم في المشروع، فمن الطبيعي أن يبحث المستثمر الحالي عما إذا كان من الأفضل له الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، كما يبحث المستثمر المحتمل عن أفضل الاستثمارات لاتخاذ قرارات الشراء، حيث يتحمل المساهم وحسب طبيعة البنك المخاطر النهائية التي تنطوي عليها الاستثمارات، لذلك إن المؤشرات الناتجة عن عملية تقييم الأداء تفيد كافة المستثمرين في فهم ومعرفة هذه الجوانب وتوجههم نحو اتخاذ القرارات الملائمة.
- **هيئة سوق رأس المال** : تساعد المؤشرات الماليّة التي تنتج عن عملية تقييم الأداء في تحديد مدى منطقية بعض النسب مقارنة بسنوات أخرى، وبالتالي تلقي بالضوء على مدى صحة الإفصاح من زاوية وجود تطورات جوهرية، وتقوم الهيئة العامة لسوق رأس المال بمتابعة مدى التزام الشركات المدرجة ومن بينها البنوك، بالشروط والتعليمات المتعلقة بالإفصاح والشفافية، لما يعكسه ذلك من إعطاء الصورة العادلة للسعر الحقيقي للسهم، ومن ثم مدى انعكاس ذلك على مؤشرات السوق الماليّة للبنك، كما يتولى السوق المالي إعداد ونشر المعلومات الخاصة بالبنوك بشكل دوري لكي تستفيد منها الجهات المتعددة.
- **السلطة الضريبية** : تقوم السلطة الضريبية ممثلةً عن الحكومة بفرض وجباية الضرائب المستحقة دورياً من البنوك، ولذلك فهي بحاجة إلى تحليل دقيق لمصادر الإيراد وأوجه التكاليف والمصروفات، وتساعد القوائم الماليّة السنوية المعززة بتحليلات مالية مفصلة السلطة الضريبية على التقييم الدقيق لحجم الضرائب التي ستفرض، وعلى اتخاذ القرارات الصائبة اتجاه البنوك.

- **الجمهور** : يستفيد الجمهور بشكل أو بآخر من تقييم الأداء المالي للبنوك، ويهتم دائماً بالبحث عن خدمات بنكية متميزة وسريعة تلبي التطورات المستمرة بالحياة المعاصرة، ويتم ذلك من خلال سرعة تقديم تلك الخدمات، وانخفاض التكلفة، وليس من شأن كل ذلك أن يتم بدون تحقيق البنك للعوائد الكبيرة، والناتجة عن أدائه الجيد ونجاحه في توظيف الأموال والاستثمارات وهو الذي يساهم به في الدرجة الأولى اهتمام إدارة البنك بعملية التقييم والتحليل المستمر للأداء.

ثانياً : مؤشرات نظام التقييم والتصنيف الأمريكي CAMELS :

يعتمد الجهاز المالي على مجمل النشاط الاقتصادي ، وهو كذلك يتأثر بالتغييرات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد ككل ، وقد بينت الكثير من حالات الأزمات المصرفيّة والماليّة أن عوامل الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي على السواء هي المخاطر الأساسية التي تنتهي إلى الأزمات المصرفيّة والماليّة ، وبالتالي يمكن تقييم هشاشة النظام المصرفيّ قبل وقوع الأزمة ، كما أن القدرة على رصد سلامة القطاع المالي تفترض وجود مؤشرات صالحة للكشف عن سلامة واستقرار الأنظمة ، وتسمى هذه المؤشرات بمؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي ، وتعرف بأنها مجموعة من المؤشرات التي تدل على سلامة واستقرار النظام المالي وتساعد على تقييم قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات الماليّة والاقتصادية ، وهي أيضاً تعمل كأداة للإنذار المبكر (Early Warning System)[67] في حالات تعرض الجهاز المصرفيّ والمالي للخطر وتنقسم مؤشرات الحيطة الكلية أو ما يسمى أحياناً باختبارات الضغط (Stress– Testing) إلى نوعين هما[68]:

- **مؤشرات الحيطة الجزئية** : أو اختبارات الضغط الجزئية (Micro Stress Testing) ، وهذه المؤشرات تقوم بها إدارة الرقابة المصرفيّة بالبنك المركزي للتأكد من قدرة المصارف على العمل في الظروف الصعبة لكل مصرف على حده.

[67] عبد اللطيف ، مصطفى ، **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع** ، منشورات مجلة الباحث ، العدد6 ، المجلد 1 ، الجزائر ، 2008 ، ص 120 .

[68] عبد الوهاب ،عبد المنعم أحمد ، **دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي** ، منشورات مجلة المصرفيّ ، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء ، العدد 75 ، المجلد 16 ، السودان ، 2015 ، ص 52 .

- **مؤشرات الحيطة الكلية :** أو اختبارات الضغط الكلية (Macro Stress Testing) ، وهذه المؤشرات تقوم بها وحدة الاستقرار المالي وذلك بتأثير المؤشرات الماليّة بمتغيرات الاقتصاد الكلي لقياس مدى استقرار القطاع المالي عبر الزمن.

وتحدث الأزمات الماليّة عندما يشير كلا النوعين من المؤشرات أعلاه إلى جوانب للضعف ، أي عندما تكون المؤسسات الماليّة ضعيفة ومهددة بصدمات الاقتصاد الكلي.

1- نشأة نظام CAMELS :

يرجع تاريخ الأزمات الماليّة العالمية التي تضم الأزمات المصرفيّة وأزمات سعر الصرف إلى أواخر القرن التاسع عشر، وتبلورت في أزمة الكساد الكبير في السنوات (1929-1933)، وخلال عقدي الثمانينات والتسعينات عانت الكثير من الدول (سواء الصناعيّة أو النامية أو دول التحول من التخطيط المركزي الاشتراكي إلى اقتصاد السوق) من الأزمات وبدرجات متفاوتة، وكان على بعض الدول أن تعيد هيكلية نظامها المصرفيّ لدرجة أدت إلى تدخل الحكومات لدعم المصارف التي تشهد خسائر ضخمة[69].

ومن أوائل الدول التي استعملت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفيّة التي تعرضت لها خلال فترات متقطعة في الخمسينات و الستينات ، وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من (4000) مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفيّة إذ تعرض النظام المصرفيّ بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم في تلك الفترة ، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 وأدى إلى فشل (221) مصرفاً [70]، ومنذ ذلك الحين استخدم البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي نظام (Camels) في تقييم أداء المصارف الأمريكية، وبنفس الوقت أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع الماليّة للمصارف[71]، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه

---

[69] شكارة ، موفق عباس باقر ، **تقويم أداء المصارف بموجب معايير CAMELS** ، مجلة الدراسات المحاسبية و الماليّة ، المعهد العالي للدراسات الماليّة والمحاسبية، العدد 18 ، المجلد 3 ، جامعة بغداد ، العراق ، 2012 ، ص 143 .

[70] بورقبة ، شوقي ، **طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية** ، منشورات مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، العدد 11 ، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009 ، ص 3 .

[71] مامندي ، غازي ، **إدارة البنوك** ، كتاب مطبوع ، منشورات مطبعة حجي هاشم ، أربيل ، العراق ، ط1 ، 2012 ، ص 326 .

الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفيّة كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعاً، كما أثبتت الدراسات أيضاً مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار ، وأن نظام (Camels) لم يصل بصيغته الحالية إلا بعد مراحل من التطور والتغيير كغيره من الأنظمة[72].

2- مفهوم نظام التصنيف الأمريكي (camels) :

يعرف مؤشر (camels) بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وقد تمّ استخدامه بدايةً بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفدرالي، وكذلك عُرّف بأنه " نظام رقابي لتقويم سلامة المؤسسات الماليّة على أساس موحد بهدف تحديد المصارف التي تتطلب تركيز وانتباه وعناية استراتيجية خاصة " ويوضح هذا التعريف الاتجاه الشمولي الموحد لتصنيف وتحديد المصارف ذات المشاكل، عندما تقوم السلطات الرقابية المصرفيّة بتقييمه اعتماداً على ستة عوامل لإدارة المخاطر التي تواجهه بالتركيز على العناصر أو العوامل التي يتم الاعتماد عليها في إجراء عملية التقويم أو التصنيف للمصارف ضمن النظام المالي مع الأخذ بعين الاعتبار إدارة المخاطر الكامنة في تلك العناصر وكيفية التصدي لها[73].

3- خصائص نظام التصنيف الأمريكي (camels) :

ويمكن تلخيص أهم مميزات وخصائص نظام التصنيف الأمريكي (Camels) المستخدم في تقويم أداء المصارف من خلال النقاط التالية[74]:

- إن هذا النظام يعتمد أسلوباً قائماً على تقييم وتصنيف جميع المصارف وفق معيار واحد.

---

[72] القريشي ، سرى رفيق عبد الرزاق ، **أثر تبني نظام التقييم المصرفيّ الأمريكي CAMELS في الرقابة على السياسة الائتمانية المصرفيّة** ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2013 ، ص 42 .

[73] الإمام ، صلاح الدين محمد ، **استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة الماليّة للمصارف العراقية الخاصة بحث تطبيقي على عينة من المصارف العراقية الخاصة** ، منشورات مجلة المنصور ، العدد 13 ، المجلد 2 ، جامعة المنصور ، العراق ، 2010 ، ص 18 .

[74] رحيم ، عباس فاضل ، **أهمية نظام CAMELS في تقييم المصارف في العراق دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 39 ، جامعة بغداد ، العراق ، 2014 ، ص32 .

- يهدف هذا المعيار إلى بناء نموذج قياسي للتنبؤ استناداً إلى بيانات المصارف الماليّة ومؤشراتها الرقابية.
- يمثل بعداً وقائياً لموقف المصرف المالي ويستشعر المشكلات التي قد يتعرض لها إذا ما استمر في أدائه وسياساته الإدارية والماليّة المتبعة حالياً، بالشكل الذي يمكّن السلطات الرقابية من إصدار التوجيهات المناسبة قبل وقت كاف للحيلولة دون تعرض المصرف للمشكلة المتنبأ بها.
- يساعد هذا النظام متخذي القرار في تحقيق مناعة ضد مخاطر الصدمات الماليّة المرتبطة بالتطورات السالبة واتخاذ إجراءات وقائية مانعة لحدوث تلك المخاطر أو الحد من الآثار المترتبة عليها وتقليص الخسائر الناجمة لأدنى حد ممكن.
- يعتمد نظام (Camels) في تقييم عناصر أداء المصارف على مجموعتين من العوامل هما [75]:

i. **عوامل كمية (Quantitative)**: والتي يمكن قياسها كمياً من خلال مجموعة من المؤشرات الماليّة التي تعتمد على البيانات الماليّة للمصرف.

ii. **عوامل نوعية (Qualitative)**: وهذه تخضع للتقدير والتقييم الشخصي للمفتشين الذين يقومون بالجولات التفتيشية ويقيمون المخاطر في المصارف.

- إن هذا النظام قائم على التفتيش الميداني على فروع المصارف المحلية والرئيسية، ويتولى عملية التفتيش أقسام الرقابة التابعة للسلطات النقدية من خلال التركيز على العناصر الستة المكونة لهذا النظام[76].
- يعد نظام التصنيف الأمريكي (Camels) أمراً سرياً من قبل البنك المركزي ويتم الإفصاح عن تصنيف المصرف لمجلس إدارة المصرف والإدارة العليا في المصرف من اجل اتخاذ الإجراءات المناسبة .
- ونتيجة اعتماد هذا النظام في التقييم والتصنيف على مقاييس كمية رقمية لذا يتطلب من الإدارات المصرفيّة ضرورة الالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات

---

[75] البصري ، عبد الرضا شفيق ، و عبد الرضا ، صبا عبد الهادي ، **مصفوفة CAMELS في تقويم أداء المصارف** ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات الماليّة والمحاسبية ، العدد 14 ، المجلد 4 ، جامعة بغداد ، العراق ، 2009 ، ص 82 .

[76] S. Gurusamy , 2009 , **Financial Services and System** , Second Edition , Mc Graw- Hill, New Delhi , P. 16.

الواردة في البيانات والتقارير الدورية والحسابات الختامية وأن تكون منظمة وفق أحدث النظم والمبادئ الدولية المقررة.

4- عناصر نظام (Camels) :

يعتمد هذا النظام على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات الماليّة وهي تعرف بإطار (Camels) ، وتستخدم السلطات الرقابية هذه العناصر أو المكونات الأساسية لتقويم الأمان والسلامة الماليّة للمصارف ، والأحرف الأولية لهذه العناصر تشير إلى كلمة (Camels) [77]، وفيما يلي عرض موجز لكل عنصر:

- كفاية رأس المال (Capital Adequacy) : تشير كفاية رأس المال إلى قياس القوة الماليّة للمصرف، وتعتبر أحد الشروط الضرورية للحفاظ على النظام المصرفيّ سليماً ويجب على كل بنك العمل دائماً على إنشاء نسبة مناسبة بين رأس المال والمخاطر الحالية في أصوله لضمان استمراريته ومتانة أعماله، فنسبة كفاية رأس المال (CA) هي واحدة من نسب تقييم صحة الأداء والاستقرار المالي للبنوك والمؤسسات الماليّة[78]، فيجب أن يكون لدى البنوك رأس المال الكافي لتغطية مخاطر أنشطتها ، وينظر البعض إلى كفاية رأس المال باعتبارها المعزز للأداء المالي للبنك ، وتقاس بنسبة إجمالي الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول المرجحة المخاطر، وهي مؤشر على قوة رأس المال[79].
- جودة الأصول (Asset Quality) : تأخذ جودة الأصول في الاعتبار أداء الأصول، وخاصة القروض التي يقدمها البنك ، واستناداً إلى دراسة (Teck,2000)[80] فإن العوامل الرئيسية التي تؤثر على جودة الأصول هي درجة تنويع الأصول، وحجم ومدة القروض، ونمو محافظ القروض، وجودة الضمانات لكل قرض، بالإضافة إلى الإقراض الموجه أو الإقراض السياسي ، بالإضافة إلى ذلك، فإنها توضح مستوى مخاطر الأصول ومعدل

---

[77] Liod B. Thomas , 2006 , Money **, Banking and Financial Market** , South- Western , U.S.A, P.235.

[78] طلفاح، أحمد ، **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي** ، كتاب مطبوع ، منشورات المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ط1 ، 2005 ، ص 9 .

[79] J.U. Paul , 2010 , **Management of Banking and Financial Services** , Second Edition , Dorling Kindersley , India , P. 64.

[80] G.H.Teck , 2000 , **Using The Camel Framework In Assessing Bank Performance In Malaysia** , Pakistan Journal of Commerce and Social Science 4, no. 1 , p 43.

القوة الماليّة داخل البنك وذلك حسب دراسة (Dincer et al, 2011)[81] ، وبالتالي تلعب جودة الأصول دوراً في التأثير على الأداء المالي للمصرف ، وتعتبر نسب جودة الأصول واحدة من المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك فإن العدد المتزايد من القروض المتعثرة يظهر تدهوراً في جودة الأصول ، وجودة الأصول هي جانب مهم لتقييم درجة القوة الماليّة للبنك، ويتمثل الغرض الرئيسي لقياس جودة الأصول في تحديد تركيبة الأصول المتعثرة (NPAs) كنسبة مئوية من إجمالي الأصول ، كما تسعى جميع البنوك التجارية للحفاظ على مستوى منخفض من القروض المتعثرة، ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع القروض المتعثرة يؤثر على ربحية البنك، حيث تقاس جودة الأصول بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض[82] .

- الإدارة (Management) : تلعب الكفاءة الإدارية دوراً هاماً في تحديد أداء البنك، وهو شرط مسبق لنمو ونجاح أي مؤسسة مصرفية، وبناءً على الطرح المقدم من (Teck , 2000) يجب أن تُظهر ممارسات الإدارة درجة عالية من النزاهة والكفاءة المهنية وجودة الخدمة ، وبالتالي، فإن الإدارة هي أحد عوامل تعزيز الأداء المصرفيّ ، وتشير كفاءة الإدارة إلى الالتزام بالمعايير المحددة، والقدرة على مواجهة البيئة المتغيرة، والقيادة والقدرة الإدارية للبنك ، وتقاس باستخدام نسبة تكاليف الفائدة إلى إجمالي القروض و نسبة تكاليف التشغيل إلى إجمالي الأصول[83].
- الربحيّة (Earning Profit) : تعتمد جودة الأرباح لمؤسسة ما على الفعالية والكفاءة لإدارة الأصول والخصوم، وينبغي أن يؤدي ارتفاع أداء الأرباح إلى بث الثقة بين المودعين والمستثمرين والدائنين والجمهور ، إن جودة الأرباح مهمة للغاية في وصف الأداء المالي للبنوك ، وتقاس باستخدام عدد من المؤشرات أبرزها نسبة تكاليف الفائدة على الودائع إلى إجمالي الودائع و نسبة إجمالي التكاليف إلى إجمالي الإيرادات ،

---

[81] D.F. Dincer et al , 2011 **, A Performance Evaluation of the Turkish Banking Sector after the Global Crisis via CAMELS Ratios** , Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, vol. 2, no. 2, P 233.

[82] الكراسنة ، إبراهيم ، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، كتاب مطبوع ، منشورات معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، الامارات ، ط2 ، 2010 ، ص 27.

[83] الغندور، حافظ كامل ، **محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر ما بعد الحداثة)**، كتاب مطبوع ، منشورات اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، ص 185 .

نسبة إيرادات القروض إلى إجمالي الودائع ، نسبة إيرادات القروض إلى مجموع الإيرادات ، بالإضافة إلى العائد على حقوق الملكية و العائد على الأصول[84].

- السّيولة (Liquidity) : تشير السّيولة إلى قدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين، واستحقاق الخصوم وطلبات القروض دون تأخير، والسّيولة مهمة لأن البنوك تحتاج إلى الوفاء بالتزاماتها الماليّة قصيرة الأجل وتلبية الطلب على قروض العملاء ، في حين قد تكون البنوك بحاجة ماسة لاقتراض أموال قصيرة الأجل والقروض في حالات الطوارئ بمعدل فائدة مفرط لتغطية الحاجة إلى النقد، يؤدي ذلك إلى انخفاض في الأرباح كما تؤدي سلامة إدارة السّيولة إلى أداء مصرفي جيد ، وتقاس باستخدام نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع [85].
- الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity of Market Risk) : مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر في المحفظة السائلة الناتجة عن التحركات في أسعار السوق والتي تتكون من مخاطر أسعار الفائدة والعملة ومخاطر السلع أسعار الأسهم ، ويقوم المصرفيّون بتقييم حساسية البنك لمخاطر السوق من خلال مراقبة تركزات الائتمان، وبهذه الطريقة يستطيعون معرفة كيف يؤثر الإقراض للصناعات المحددة على البنك ، وتشمل هذه القروض الإقراض الزراعي وإقراض بطاقات الائتمان وإقراض قطاع الطاقة ، كما يتم تضمين التعرض إلى العملات الأجنبية والسلع والأسهم والمشتقات في تصنيف حساسية البنك لمخاطر السوق. وتقاس باستخدام نسبة محفظة الأوراق الماليّة إلى إجمالي الأصول ، كما يتم تقييمها بطرق إحصائية معقدة أهمها طريقة VAR [86].

5 – المبرّرات العمليّة لاستخدام نظام (Camels) لتقييم الأداء المصرفيّ :

إنّ المؤشرات التي يتضمنها نظام (Camels) تبين أنّ الغرض الأساسيّ من استخدامه هو تحديد المخاطر المصرفيّة التي تشكل نقاط ضعف في العمليّات الماليّة و التشغيليّة و الاداريّة

---

[84] عبدالله ، خالد أمين ، **نظام تصنيف البنوك المركزية للبنوك الخاضعة لرقابتها المحلية والأجنبية** ، منشورات مجلة الدراسات الماليّة والمصرفيّة ، الأكاديمية العربية للعلوم الماليّة والمصرفيّة، العدد 3 ، المجلد 19 ، عمان ، الاردن ، 2011 ، ص43 .

[85] International Bank for Reconstruction , 2009 , Analyzing Banking Risk , Third Edition , World Bank , Washington ,P 371.

[86] الطائي ، سجى فتحي محمد ، و محمد ، ليلى عبد الكريم ، **التنبؤ بالأزمات المصرفيّة باستخدام معيار الـ CAMELS دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف التجارية الأردنية** ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العدد 27 ، المجلد 9 ، 2013 ، ص 171 .

للبنك ، والتي تتطلب بذل عناية رقابيّة خاصّة من خلال عمليات المتابعة التي تقوم بها السلطات المصرفية و النقدية أو في بعض الحالات تدخل هذه السلطات بشكل مباشر.

فهو يعتمد على الأسلوب الكمّيّ الرّقميّ في عمليّات الرّقابة و الإشراف مع تقييم و تصنيف جميع المصارف وفق معيار واحد ، كما يساعد في اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستّة بنود رئيسيّة و عدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضروريّة ، كما يعتمد نظام (Camels) على البيانات التي يقوم المصرف بتزويدها إلى الجهات الاشرافيّة ويتم التأكد من دقّة هذه البيانات خلال الزيارات الميدانيّة للجهات الرّقابيّة ، فضلاً عن كون هذا النّظام الأداة الرّقابيّة الفعّالة التي توضح مدى الصّحة الماليّة للمصرف عن طريق قياس مصادر التّمويل و كيفية إدارتها ومدى انعكاس ذلك على درجة الموائمة بين الأرباح و المخاطر بهدف دعم ثقة كل من المستثمرين و المودعين[87] ، كما يقوم هذا النّظام بتوحيد التّقارير من حيث الكتابة و الأسلوب ممّا يسهل من عملية التقييم و الفترة الزمنية المطلوبة لإنجاز التقييم من خلال التركيز على المعايير و المؤشرات الهامة ، وهو يعتمد أسلوب الأرقام بصورة أكبر من أسلوب الوصف مما يؤدي إلى تقليل حجم التقرير وزيادة مصداقية البيانات[88].

ومن وجهة نظر الباحث فإنّ النظام المصرفيّ بشقيه التقليديّ و الإسلاميّ يحتاج إلى هذا النوع من أنظمة الإنذار المصرفيّ لضمان السلامة الماليّة و تقدير المخاطر ، إلا أنّ طبيعة العمليّات المصرفيّة في المصارف الإسلاميّة التي تمتزج بفلسفتها الشرعيّة في التّمويل و الاستثمار تجعل مخاطر العمل المصرفيّ بالنسبة للمصارف الإسلاميّة أكثر عبئاً و خطورة نظراً لتجنبها أسعار الفائدة ، إذ أنّ المصارف الإسلاميّة تقوم أعمالها على أساس المشاركة في الأرباح و الخسائر و تستخدم صيغ ماليّة و أدوات تعتمد على هذه الآليّة ، حيث تلتزم المصارف الإسلاميّة بهذه الركائز رغم عملها في بيئة المصارف التقليديّة وخضوعها لقوانين المصرف المركزيّ الذي يعتمد على الفائدة كأداة لتوجيه السّياسة النّقديّة.

---

[87] الموسوي ، أمير ، وأخرون ، **استخدام أنموذج (Camels) كأداة لقياس السلامة المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2017** ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، العدد 58 ، المجلد 14 ، بغداد ، العراق ، 2020 ، ص 182 .

[88] الدهلكي ، أحمد جواد ، **تأثير تصنيف (Camels) في القيمة السوقية للسهم العادي بحث تحليلي في عينة من المصارف العراقية** ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ، العدد 30 ، المجلد 11 ، العراق ، 2018 ، ص 145 .

المبحث الثالث :

أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة على أداء المصارف الإسلاميّة

تمهيد :

تعبر المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة عن الحالة الاقتصاديّة ، فهي مؤشرات رقميّة تقدم لنا صورة واضحة و حقيقيّة عن الأداء الاقتصاديّ في أيّ دولة ، وتحظى المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة كالنّاتج المحلّيّ الإجماليّ و سعر الصرف و التّضخم باهتمام الباحثين في المجال الاقتصاديّ ، وهم في سبيل ذلك يتابعون تطوّر هذه المؤشرات عبر الزمن ، فتارةً ترتفع معدلاتها متأثرةً بظروف اقتصاديّة معيّنة ، وتارةً تنخفض بنتيجة الأزمات و الظروف و المشكلات الاقتصاديّة.

وفي سياق متصل فإنّ صناع السّياسة الاقتصاديّة في أيّ دولة هم الجهة المعنية بالتحكم بالمتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة ، فيقومون بتوجيهها عبر أدواتهم المختلفة من خلال سياسات اقتصاديّة تحقق الأهداف المخطّطة ، ولعلّ من أبرز هذه السّياسات السّياستين الماليّة و النّقديّة ، ويكون الهدف النهائي غالباً لهذه السّياسات هو تحقيق الاستقرار الاقتصاديّ.

ومن الجدير بالذكر أنّ البنية المصرفيّة تشكل النواة الماليّة الصّلبة في الاقتصاديّات الحديثة لاسيّما وأنّها صلة الوصل الفاعلة في نقل المدّخرات من جمهور المودعين إلى طالبي التّمويل من الأفراد و الشّركات و الصّناعيين و الفعاليّات الاقتصاديّة المختلفة ، وهي من يعول عليها في دعم المؤشرات الاقتصاديّة الكلّيّة ، وقد أجمعت الكثير من الدراسات على أنّ القطاع المصرفيّ بشقيه التّقليديّ و الإسلاميّ كما يؤثر بالمتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة من ناحية فهو يتأثر بها من ناحية أخرى فهذا التّأثير متبادل ، ويستطيع الاقتصاديّون لحظ هذا التّأثير من خلال تفاعل المؤشرات المصرفيّة مع المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة سواء كان بالثبات و الاستقرار أو بالارتفاع و الانخفاض و لكلٍّ تغيّر من هذه التّغيّرات دلالته الاقتصاديّة ، وما نحن بصدده هو دراسة أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة على القطاع المصرفيّ الإسلاميّ مع العلم أن أثر المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة يكون غالباً و في معظم الأحيان تأثيراً شاملاً على كافّة مكونات القطاع المصرفيّ و مؤسّساته وعلى البنية الاقتصاديّة بأكملها.

أولاً : أثر النّاتج المحلّيّ الإجماليّ في المصارف الإسلاميّة :

بلا أدنى شك أنّ العلاقة بين النّاتج المحلّيّ الإجماليّ و المصارف الإسلاميّة هي علاقة متبادلة فالمصارف الإسلاميّة تؤثر على النّاتج المحلّيّ الإجماليّ من خلال قيامها بالتّمويل و الاستثمار في الاقتصاد ، وهي بدورها تتأثر به عند ارتفاع معدّلات النّمو أو انخفاضها ، ولكنّنا في هذا السّياق بصدد توضيح طبيعة الأثر الذي يساهم به النّاتج المحلّيّ الإجماليّ تجاه المصارف الإسلاميّة .

فعند زيادة النّاتج المحلّيّ الإجماليّ بصورةٍ ملحوظةٍ ، أي عندما يحقّق الاقتصاد معدّلات نمو خلال سنواتٍ متعاقبة فهذا يعني استقرار الاقتصاد و ازدهار القطّاعات الاقتصاديّة التي بدورها تقوم بإنتاج السّلع و الخدمات مدفوعة بالطلب عليها سواء الطلب الدّاخليّ أو الخارجيّ ، فإنّ نمو هذه القطّاعات و توسعها تماشياً مع زيادة معدّلات النّمو و ارتفاع الطلب يحتاج إلى دعم و تمويل من المصارف الإسلاميّة التي تملك مجموعة من صيغ التّمويل التي تصلح للعديد من القطّاعات و الأنشطة الاقتصاديّة[89] .

فهناك صيغ المرابحة لتمويل الأنشطة و القطّاعات الخدميّة و التّجاريّة ، و هناك صيغ المضاربة و المشاركة و الاستصناع التي تموّل الأنشطة و الفعاليّات الصّناعيّة ، وهناك صيغ المزارعة و المساقاة التي توجهها المصارف الإسلاميّة نحو القطّاعات الزراعيّة .

وهنا بالإمكان ملاحظة تنوّع صيغ التّمويل الإسلاميّة ومناسبتها لكافّة أنواع الأنشطة و القطّاعات الاقتصاديّة بحيث يؤدي تفعيلها بشكل مناسب في حالات الازدهار و الرّواج وزيادة معدّلات النّمو في الاقتصاد إلى تعزيز النّمو و إشباع حاجات الاقتصاد من التّمويل و الاستثمار ، وفي ظلّ هذه الظروف فمن الملاحظ زيادة مؤشرات الربحيّة و السّيولة و كفاية رأس المال و انخفاض مؤشرات جودة الأصول بسبب تقلّص القروض المتعثرة .

وبالعكس عندما يتراجع أداء الاقتصاد وينخفض بالتبعية النّاتج المحلّيّ الإجماليّ فإنّ هذا يؤثر سلبياً على المصارف الإسلاميّة بسبب تراجع مساهمة الأنشطة و الفعاليّات الاقتصاديّة في

---

[89] صارم ، محمد مناف ، **الأداء المالي للمصارف الإسلامية و علاقته بالتنمية** ، كتاب مطبوع ،دار الوجيه للطباعة و النشر ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2013 ، ص76 .

النّاتج المحلّيّ الإجماليّ و انخفاض وتيرة أعمالها نتيجة انكماش الطلب ، وتوجُهها في مثل هذه الأوقات إلى عدم التّوسع في الإنتاج وإيقاف معظم أنشطتها الاستثماريّة ، وبالتالي قد تعاني من عدم القدرة على سداد مدفوعاتها إلى المصارف الإسلاميّة فترتفع مؤشرات جودة الأصول و تنخفض مؤشرات الربحيّة و السّيولة وكفاية رأس المال[90] .

ثانياً : أثر الإنفاق العام في المصارف الإسلاميّة :

إنّ توافر المقدرة الماليّة للحكومة بما يتوافق و نفقاتها العامّة من حيث المقدار والحاجة يساعد على توفير المتطلبات الأساسيّة والضرورية للبيئة الاقتصاديّة الملائمة ، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى تحقيق الأداء المطلوب في الوحدات الاقتصاديّة ولاسيّما المصارف الإسلاميّة ، ويحدث العكس عندما تواجه عمليّة الإنفاق العام صعوبات ومشكلات أو ضعف في المقدرة الماليّة للحكومة، فيحدث تدهور في المتغيّرات والسّياسات الاقتصاديّة ولاسيّما سياسة التّمويل و الاستثمار المصرفيّ التي بدورها تنعكس على مؤشرات الأداء في المصارف الإسلاميّة بوصفها جزءاً من الهيكل الماليّ و الاقتصاديّ [91].

ويرى العديد من الاقتصاديّين أنّ الإنفاق العام يؤثر بشكل إيجابيّ على الأداء المصرفيّ الإسلاميّ ولكن بشرط أن يكون موجّه لخدمة الأغراض الاستثماريّة وليس الاستهلاكيّة ، حيث أنّ توجيه الإنفاق العام نحو القطّاعات و الخدمات الاستهلاكيّة فقط قد يؤثر على أداء القطّاع المصرفيّ على المدى القصير و بالذات عند منح التّمويل و الائتمان لأغراض استهلاكيّة نتيجة تشجيع هذه القطّاعات بالإنفاق العام ، في مثل هذه الحالة قد تنجرف المصارف الإسلاميّة وراء هذه القطّاعات الاستهلاكية ذات الأرباح السّريعة على حساب خططها الاستثماريّة و التنمويّة كما يحدث عند اعتمادها على صيغة واحدة فقط وهي المرابحة فنجد أنّ جزءاً كبيراً من التّمويل الإسلاميّ يعتمد على هذه الصيغة فقط وقد يتحول هذا التّمويل مع الوقت بدون وجود

---

[90] النسور ، عبدالله أحمد ، **المصارف الإسلامية و التطور الاقتصادي** ، كتاب مطبوع ، دار الهجاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2016 ، ص113 .

[91] العيسى ، علي محمد ، **أهمية الإنفاق العام تجاه الفعاليات الاقتصادية** ، كتاب مطبوع ، دار الهجرة للطباعة ، الإحساء ، المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 2015 ، ص37 .

قاعدة إنتاجيّة متينة إلى قروض غير عاملة تؤثر بشكل كبير و سلبيّ على المؤشرات المصرفيّة للمصارف الإسلاميّة ومنها مؤشرات جودة الأصول وكفاية رأس المال و الربحيّة و السّيولة[92] .

ومن هذا المنطلق يرى الباحث أنّ الإنفاق الاستثماريّ على المشاريع الكبيرة ومشاريع البنية التّحتية حيويّ جداً تجاه الأداء المصرفيّ و يعمل على فتح شرايين استثماريّة عديدة في الاقتصاد تحتاج إلى التّمويل المصرفيّ الإسلاميّ التي تتفق فلسفته في التّنمية و التّمويل مع أهداف الإنفاق الاستثماريّ طويل الأجل أكثر من الإنفاق الجاري .

ثالثاً : أثر الإيرادات العامّة في المصارف الإسلاميّة :

تؤثر الإيرادات العامة تأثيراً واضحاً وكبيراً في أداء المصارف الإسلاميّة بوصفها جزءاً مهماً من الوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد في أي بلد ، فعندما تكون حصيلة الإيرادات في اقتصاد ما تغطي نفقاته العامّة وبصورة مستمرة ، فهذا يعني توفر البيئة الاقتصاديّة المناسبة لتحقيق أداء جيّد للمصارف الإسلاميّة ، لأنّ تلك البيئة ستولد الاستقرار الاقتصاديّ وفي الوقت نفسه ستوفر القدرة الماليّة لدى الحكومة التي بالإمكان توجيهها بأكملها أو جزء منها نحو القطّاع المصرفيّ ، وذلك يتجلى في الشّراكة بين القطّاع الحكوميّ و المصرفيّ من خلال تحصيل الرسوم و سداد الفواتير عن طريق المصارف و فتح الحسابات المختلفة و تقديم الكثير من الخدمات المصرفيّة الأخرى، وكل ذلك سيدعم مؤشرات الربحيّة و الكفاءة التّشغيليّة للقطّاع المصرفيّ الإسلاميّ بشكلٍ كبيرٍ ، وبهذا تتوفر الموارد الماليّة اللازمة لقيام المصارف الإسلاميّة باستثمارها في المجالات المناسبة لتحقيق أداء متميز[93].

كما يتضح أنّ تأثير الضرائب في العوائد و الربحيّة ممكن أن يكون سلبياً أو إيجابياً ولكن على الأغلب زيادة معدّلات الضريبة ستؤثر بشكل سلبي على الأداء و المؤشرات المصرفيّة في

[92] سراج الدين ، سعيد كافي ، **واقع الأداء الحكومي و النمو الاقتصادي** ، كتاب مطبوع ، دار الحمراء للتوزيع ، الشارقة ، الامارات العربية المتحدة ، ط1 ، 2014 ، ص43 .

[93] بشير ، محمد عمر ، **النظام الجبائي في العصر الحديث** ، كتاب مطبوع ، دار الشمس للطباعة و النشر ، الزرقاء ، الأردن ، ط1 ، 2017 ، ص132 .

المصارف الإسلاميّة ، وذلك لأنّ زيادة معدّل الضرائب سوف تقلل من الأرباح بالتالي ستقل الاستثمارات ويتراجع النشاط الاقتصادي الذي يعود بالضرر على القطاع المصرفيّ[94].

رابعاً : أثر التّضخم في المصارف الإسلاميّة :

يُعّد التّضخم من متغيّرات السّياسة النّقديّة الهامّة ، ويترتب على حدوث التّضخم في الاقتصاد العديد من الآثار السلبيّة التي تشمل قطاعات الاقتصاد الوطنيّ بأكملها و لاسيّما القطاع المصرفيّ ، فارتفاع معدّلات التّضخم سوف يؤدي إلى تعقيد أداء المصارف التّجاريّة وتراجع مؤشراتها كالربحيّة و السّيولة، لأنّ الأفراد لا يفضلون إيداع ما بحوزتهم من أموال فائضة لدى المصارف التّجاريّة و إنّما يفضلون استثمارها في أنواع أخرى من الأصول بقصد المحافظة على قيمتها .

لهذا فإنّ توجه البنك المركزيّ نحو السّيطرة على السّياسة الائتمانيّة وضبطها بصفته المسؤول المباشر عنها، فضلاً عن امتناع البنك المركزيّ عن تمويل عجز الموازنة العامّة بالإصدار النّقديّ الجديد، كلّ هذا سوف يوفر البيئة الاقتصاديّة ذات المعدّلات المنخفضة للتضخم والمستقرة الأمر الذي يساعد على تحسين أداء المصارف التّجاريّة [95].

يتأثر الأداء المصرفيّ بشقيه سواء التّقليديّ أو الإسلاميّ بشكل عام بالتّضخم كونه أحد المخاطر المتصلة بالظروف الاقتصاديّة العامّة التي يتعرض لها الاقتصاد في أيّ دولة ، والتي تشتمل على الدورات الاقتصاديّة من رواج أو كساد أو ارتفاع المستوى العام للأسعار أو تقلبات أسعار الصّرف و الظروف السّياسيّة و الاجتماعيّة و القانونيّة الأخرى [96] .

كما تؤثر الضغوط التّضخميّة بالأداء المصرفيّ من جانب الاستثمار ، إذ يشوه التّضخم هيكل الاستثمارات من خلال تأثيره السّلبيّ على الاستثمار المصرفيّ و غير المصرفيّ ، حيث يؤدي من ناحية عمليّة إلى امتناع المستثمرين عن الاستثمار و التوجه إلى دول أخرى أكثر أماناً ، وبالتالي ينحاز الاستثمار إلى أشكالٍ غير مفيدةٍ ، حيث يقلّل التّضخم من حجم المدخرات ،

---

[94] سرمدي ، بديع محمود ، **الإيرادات و القطاع المصرفي** ، كتاب مطبوع ، دار الذهب للتوزيع ، الاسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2016 ،ص71 .

[95] M.Bashir, (1999), Inflation and profitability measures in Islamic banks: The case of two Sudanese banks, Islamic Economic Studies, 6(2), p 21.

[96] B. Naceur ,M. Goaied, (2001). The determinants of banks' performance. Applied Financial Economics, Vol.11, P 321.

والادّخار كما هو معلوم أساس الاستثمار ، فقلّة المدخرات تؤدي إلى قلّة الاستثمار ، حيث يفضل أصحاب الأموال و المدخرات في حالات التّضخم توجيه استثماراتهم إلى القطّاعات غير المنتجة كالاستثمار العقاريّ أو تحويل مدخراتهم إلى الذهب بدلاً من استثمار تلك الأموال من خلال القطاع المصرفيّ ممّا يضعف من مجالات الاستثمار و أحجام الاستثمار كما يضعف بالتبعية مؤشرات القطّاع المصرفيّ الذي يتأثر بهذه الظروف[97] .

ومن وجهة نظر الباحث فإنّ المصارف الإسلاميّة باعتبارها جزء من القطّاع المصرفيّ فهي تتأثر بالعديد من الآثار السّلبيّة النّاتجة عن التّضخم ، حيث أنّ معظم تعاملات المصارف الإسلاميّة هي عقود و التزامات آجلة .

خامساً : أثر الدّين العام في المصارف الإسلاميّة :

يشير ظهور حالة الفائض في الموازنة في الغالب إلى قدرة السّياسة الماليّة على توفير الإيرادات العامّة بما يغطي قيمة النفقات العامّة وبشكلٍ مستمرٍ، وهذا سيؤدي إلى ظهور آثار إيجابيّة للسّياسة الماليّة على البيئة الاقتصاديّة بشكل عام وعلى أداء المصارف التّجاريّة بشكلٍ خاصٍ ، وهذا يترك انطباعاً جيّداً عن السياسة الماليّة القائمة ، أمّا في حالة ظهور حالة عجز في الموازنة، فإنّه يُشير إلى التّوسع في الإنفاق العام مقابل انخفاض الإيرادات العامّة، واستمرار حالة العجز في الموازنة العامّة يعمل على تدهور الأوضاع الاقتصاديّة نتيجة لضعف المقدرة الماليّة للحكومة، الأمر الذي سيؤدي إلى ظهور أثار سلبيّة للسّياسة الماليّة على البيئة الاقتصاديّة بشكل عام وأداء المصارف التّجاريّة بشكل خاص [98].

ولابدّ من هذا الاطار من المرور على الدّين العام ، حيث يمثل الرّصيد القائم للدّيون المحليّة و الخارجيّة على الحكومة المركزيّة ، والذي يشمل على الرّصيد القائم للسّندات و أذونات الخزينة الحكوميّة بالإضافة إلى الرّصيد القائم على التّسهيلات الائتمانيّة المباشرة التي تحصل عليها

[97] S. Haron, (1996), Inflation and other external determinants of the profitability of Islamic banks, Islamic Economic Studies, 4(1), P 61.

[98] الفرحات ، صلاح تقي الدين ، **كيف تؤثر الديون العامة على الواقع الاقتصادي** ، كتاب مطبوع ، دار الصديق للطباعة ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2015 ، ص 117 .

الحكومة من الجهاز المصرفيّ المحلّيّ أو الخارجيّ و من الدّول و المنظمات الدوليّة و المصادر غير البنكيّة[99].

و من وجهة نظر الباحث فإنّ الاقتراض العام الدّاخليّ يعتبر من أهم عناصر دعم السّياسة الماليّة لكنّه يتم في أغلب الأحيان بطريقة تقليدية ، حيث تقترض الحكومة من البنوك لتسديد ما عليها فتقوم بإصدار سندات حكوميّة بأسعار فائدة عالية ممّا يؤثر على القطاع المصرفيّ التّقليديّ بتخفيض مؤشرات السّيولة ، كما أنّ الدّين العام الداخليّ للحكومة يعتبر منافساً لديون القطّاع الخاص ، فإذا ارتفع الدّين الدّاخلي للحكومة ، فإنّ ذلك سيكون على حساب التّمويل المتاح لاستثمارات القطاع الخاص ، ويتم تحييد المصارف الإسلاميّة عن هذه العملية كونها لا تقبل التّعامل بالأدوات الاستثماريّة المعتمدة على الفائدة ، وهنا تأتي أهميّة بعض الأدوات الاستثماريّة الإسلاميّة كالصكوك بمختلف أنواعها التي يمكن للحكومة في حال إقرارها و استخدامها من الاستفادة من خدمات التّمويل المقدمة من المصارف الإسلاميّة و شرائح المودعين المرتبطين بها لتمويل متطلبات الحكومة و تقلّل من اعتمادها على الدّيون الخارجيّة و بذلك ترتفع مؤشرات الربحيّة للمصارف الإسلاميّة ، وبالنسبة للدّيون الخارجيّة فيجب أن تكون في أضيق الحدود مع قدرة الحكومة على تحقيق الاستدامة الماليّة تجاه ديونها ، ولكي تؤدي هذه الدّيون غايتها الاقتصاديّة المرجوة فيجب على الحكومة توجيهها نحو القطاعات الانتاجيّة و الصناعيّة من خلال قنوات الإنفاق الاستثماري و ألا تصرف على النفقات الجارية .

سادساً : أثر العرض النّقديّ في المصارف الإسلاميّة :

يُعّد عرض النّقود أحد متغيّرات السّياسة النّقديّة التي من خلالها يمكن التّعرف على طبيعة و اتّجاه السّياسة النّقديّة المتبعة من قِبل السّلطة النّقديّة فيما إذا كانت سياسة توسعيّة من خلال زيادتها لكميّة عرض النّقود أم سياسة انكماشيّة من خلال تخفيضها لكميّته .

من المعروف أنّ عرض النّقود بالمفهوم الضيّق يتكون من شقين هما صافي العملة في التداول و الودائع الجارية، فحدوث أيّ تغيّر فيه يكون ناتجاً عن حدوث تغيير في أحد شقيّه أو كليهما، وهذا سوف يترتب عليه تأثير سلبيّ مباشر على أداء المصارف التّجاريّة عندما يكون التغيير

[99] ذو الفقار ، زياد شافع ، **الديون العامة و الهيكلة الاقتصادية** ، كتاب مطبوع ، دار العلماء للطباعة و التوزيع ، الموصل ، العراق ، ط1 ، 2018 ، ص 147 .

نحو الزيادة المفرطة، و إيجابي مباشر في حالة كون التّغيير يتناسب مع مستوى النّشاط الاقتصاديّ والمعبّر عنه بالناتج المحليّ الإجماليّ للمحافظة على الاستقرار النّقديّ واستقرار المستوى العام للأسعار [100] .

أمّا فيما يتعلّق بالبنوك الإسلاميّة فإنّ موقفها من توليد النقود و العرض النّقديّ يختلف اختلافاً كليّاً عمّا هو كائن في المصارف التقليديّة ، حيث أنّ البنوك الإسلاميّة توظف النقود الحقيقيّة الكائنة تحت يدها وفي حوزتها ، فهي لا تقوم بمضاعفة الائتمان و خلق الودائع ، إذ أنّها لا تبيع ما لا تملك ، ولا تتجر فيما ليس عندها ، كما أنّها لا تتعامل بالربا و الفائدة كعامل مؤثر في التّمويل ، ولا تأخذه في الحسبان ، وفي ظلّ النّظام المصرفيّ الإسلاميّ نجد أنّ عمليّة الإصدار النّقديّ تقوم بها الدّولة وحدها ، لأنّها هي الجهة الوحيدة المخولة بإصدار النّقود ، بما يؤدي إلى تحقيق الصّالح العام للمجتمع ، لذلك فإنّ النّظام الاقتصاديّ الإسلاميّ يرفض أن تكون النّقود سلعة يتم الإتجار بها ويتم الاسترباح منها [101] .

سابعاً : أثر سعر الصرف في المصارف الإسلاميّة :

يؤثر سعر صرف العملة المحليّة على أداء المصارف التّجاريّة بشقيها التّقليديّ و الإسلاميّ بشكلٍ مباشرٍ وفعّالٍ من خلال تأثيره على ودائع الأفراد لدى المصارف التّجاريّة، فعندما يكون سعر صرف العملة المحليّة مرتفعاً وغير مستقرٍ، فإنّ الأفراد يمتنعون عن إيداع ما بحوزتهم من أموال لدى المصارف التّجاريّة ويتوجهون نحو استثمارها في أنواع أخرى من الأصول فتنخفض مؤشرات الربحيّة و الكفاءة التّشغيليّة في القطاع المصرفيّ [102]، وفي حالة كون سعر صرف العملة المحليّة منخفضاً ومستقراً، فإنّ الأفراد سوف يتجهون إلى المصارف التّجاريّة لغرض إيداع ما بحوزتهم من أموال فائضة لديها، فنتيجة لذلك يرتفع أداء القطاع المصرفيّ ، ومعنى ذلك أنّ العلاقة بين سعر صرف العملة المحليّة وأداء المصارف التّجاريّة علاقة عكسيّة[103] .

---

[100] بيطاري ، عبد اللطيف حسان ، **ديناميكية النقود في الاقتصاد** ، كتاب مطبوع ، دار المرواني للطباعة ، بغداد ، العراق ، ط1 ، 2017 ، ص187 .

[101] بركات ، مسعود فلاح ، **العرض النقدي و المصارف الإسلامية** ، كتاب مطبوع ، دار النوراني للتوزيع و النشر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2014 ، ص206 .

[102] V. Cruijsen, C. Demertzis, 2007. The impact of central bank transparency on exchange rate expectations. European Journal of Political Economy 23:1, P 156.

[103] C.S.Weber, 2018. Central Bank Transparency and exchange rate Volatility – New Evidence. International Economics and Economic Policy 15:1, P 45.

ومن وجهة نظر الباحث فإنّ عدم استقرار سعر الصرف و ارتفاعه المستمر و عجز الحكومة عن تأمين استقراره يحرم القطاع المصرفيّ التّقليديّ و الإسلاميّ من أموال المودعين فتنخفض مؤشرات السّيولة و الرّبحيّة و كفاية رأس المال و العكس صحيح ، ومن الجدير بالذكر أنّ استقرار سعر الصرف و ميله إلى الانخفاض يؤثر بشكلٍ كبيرٍ و فعّالٍ على ميزان المدفوعات حيث يزداد الطلب الخارجيّ على السّلع و الخدمات في الدّولة التي ينخفض فيها سعر الصرف ، وفي هذه الحالة يتشكل الفائض في ميزان المدفوعات بشرط أن يتمتع الجهاز الإنتاجيّ بالمرونة و الكفاءة لمواكبة الزّيادة في الطّلب فتزداد حاجة الفعاليّات الاقتصاديّة المختلفة إلى المصارف الإسلاميّة التي تمتلك صيغ تمويل متعدّدة و متنوعة وذلك للحصول على التّمويل و التّوسع في أعمالها في ظلِّ ارتفاع الطّلب الخارجيّ فترتفع مؤشرات الرّبحية و السّيولة لدى القطاع المصرفي الإسلاميّ .

خاتمة الفصل :

يعدُّ هذا الفصل الموسوم **بماهيّة المصارف الإسلاميّة و تقييم الأداء بالاعتماد على المؤشرات المصرفيّة** هو الفصل الثاني في هذه الدراسة وقد اشتمل على ثلاثة مباحث حيث تناول الباحث في **المبحث الأوّل** منه القطاع المصرفيّ الإسلاميّ من عدّة جوانب أبرزها المؤشرات العالميّة للقطاع الماليّ و المصرفيّ الإسلاميّ كعدد المصارف الإسلاميّة و تطور الأصول و الصكوك الإسلاميّة.

كما استعرض الباحث في هذا المبحث أهم الآثار السلبيّة لعلاقة المصرف الإسلاميّ بالبنك المركزيّ كفرض نسبة الاحتياطيّ النّقديّ على حسابات الاستثمار و الرّقابة على الائتمان ، بالإضافة إلى أهم الآثار الإيجابيّة لهذه العلاقة كتقديم التسهيلات العامّة على شكل ودائع مضاربة للمصارف الإسلاميّة و السماح لها بحيازة البضائع و المعدّات و العقارات ، كما استعرض الباحث أيضاً آلية توليد الأرباح في المصارف الإسلاميّة و أبرز مصادرها تقديم الخدمات المصرفيّة و أرباح الاستثمار المشترك و الاستثمار المباشر .

وقد استكمل الباحث في **المبحث الثّاني** من هذا الفصل الحديث عن عدد من القضايا المصرفيّة أبرزها الأداء الماليّ في القطاع المصرفيّ و العوامل الدّاخليّة و الخارجيّة المؤثرة فيه ، بالإضافة الى ذكر الجهات المستفيدة من عمليّة تقييم الأداء الماليّ للقطاع المصرفيّ كإدارة البنك و المصرف المركزيّ و المودعين و المستثمرين الحاليين و المحتملين .

وفي ذات السياق استعرض الباحث مؤشرات نظام التقييم والتصنيف الأمريكيّ CAMELS و أبرز عناصره المتمثلة في كفاية رأس المال ، جودة الأصول ، الربحيّة ، السّيولة ، الإدارة ، الحساسية لمخاطر السوق ، ثم انتقلنا في **المبحث الثالث** لبحث طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية و المصارف الإسلامية من خلال دراسة تأثير عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي و العرض النقدي و سعر الصرف و الدين العام.....إلخ ، على بعض مؤشرات المصارف الإسلامية كمؤشر الربحية و السيولة و جودة الأصول .

الفصل الثالث :

الواقع الاقتصاديّ و المصرفيّ في ماليزيا

- المبحث الأوّل : تطور مؤشرات الاقتصاد الماليزي.
- المبحث الثّاني : النّظام المصرفيّ في ماليزيا.

مقدمة الفصل :

تعدّ النّهضة الماليزيّة عالميّاً أيقونة بحدِّ ذاتها و خاصة في جوانبها الاقتصاديّة ، إلّا أنّ الدارس لها يدرك جيداً أنّها لم تحدث من تلقاء نفسها فقد وقف ورائها عدد من صنّاع القرار السّياسيّ و الاقتصاديّ الذين دفعوا بعجلات هذه النّهضة خلال مسيرة حافلة امتدّت لعقود طويلة حتّى وصلت إلى ما وصلت إليه ، و الباحث من خلال هذا الفصل سيحاول ما أمكن تسليط الضوء على هذه النّهضة التي شكّلت جسراً و علامةً مضيئةً لدولٍ و شعوبٍ كثيرة اقتدت بها و سارت على خطاها فنجحت في مواضع و فشلت في أخرى ، ومن خلال مبحثين سيقوم الباحث بإبراز أهم المراحل و الجوانب الاقتصاديّة التي سارت عليها هذه النهضة و أفرزت واقعاً اقتصاديّاً و مصرفيّاً متقدماً.

ففي المبحث الأوّل من هذا الفصل سنسلط الضوء على واقع الاقتصاد الماليزي الذي تشكّل على مدى سنوات طويلة و تبلور شيئاً فشيئاً بعد الاستقلال إلى وقتنا الحاضر ، وسنبين واقع الاقتصاد الماليزي من خلال التركيز على أهم المؤشرات و القطّاعات الاقتصاديّة كالنّاتج المحلّيّ الإجمالي و الصّناعة و الزراعة و المال و المصارف ، وسنحاول التّعمق في الحيثيات التّاريخيّة و الاقتصاديّة التي أدّت إلى تطوّر هذه المؤشرات و القطّاعات المكونة للاقتصاد الماليزي بالشّكل الذي نراه اليوم .

أمّا في المبحث الثاني من هذا الفصل فسيقوم الباحث باستكمال ما بدأه في المبحث الأوّل و سيحاول العبور إلى القطّاع المصرفيّ في ماليزيا و التركيز على تجربته الرّائدة التي تضم في طيّاتها حصيلة من التّجارب المصرفية الإسلاميّة منها و التّقليديّة فماليزيا من أوائل الدّول التي رعت التّجربة المصرفيّة بشقيها التّقليدي و الإسلاميّ ، ولها جوانب مشرقة كثيرة و متعددة خاصّة فيما يتعلق بالصيرفة الإسلاميّة التي سيكتنفها الباحث بالعناية و الدراسة و التحليل من خلال هذا المبحث للوصول إلى حقيقة هذه التجربة عبر المقارنة بين النّظامين المصرفيّين في ماليزيا .

المبحث الأوّل :

تطور مؤشرات الاقتصاد الماليزي.

تمهيد :

التجربة الماليزية في التنمية تعد من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها وأهميتها بالنسبة لدول العام الثالث والتي يمكن السير على خطاها للنهوض من التخلف والتبعية في الاقتصاد، فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة إلى أكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا.

واستطاعت الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا في العام 1997 ، حيث لم تخضع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعلاج ازمتها بل عالجت المشكلة من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز عمل على فرض قيود مشددة على سياسة البلاد النقدية والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية ، وليس الاعتماد على الآخرين الذين يبغون استغلال أزمتها .

❖ **التنمية الاقتصادية :**

قامت ماليزيا بإحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني تؤدي إلى زيادة ملحوظة ومستمرة في معدل نمو الدخل القومي تستهدف هذه الزيادة التغلب على المشاكل التي تواجهها الدولة، ممّا يؤدي إلى ارتفاع في مستوى من معيشة الأفراد ، واليوم أصبحت ماليزيا في طليعة ما يسمى النمور الآسيوية، ففي السبعينيات بدأت ماليزيا تجربتها لمحاكاة اقتصادات النمور الآسيوية في كوريا الجنوبية، و جمهورية تايوان و هونغ كونغ وجمهورية سنغافورة والتزمت بالانتقال من التعدين والزراعة إلى اقتصاد أكثر عمقاً و تطوراً.

ومع تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية ازدهرت الصناعات الثقيلة ، وأصبحت الدعامة الرئيسية المحركة للنمو ، وقد حققت ماليزيا باستمرار معدل نمو محلي إجمالي يزيد على 7 في المائة مع انخفاض التضخم في الثمانينات والتسعينيات ، ماليزيا اليوم هي واحدة من أكبر الدول المصنعة للأقراص الصلبة الكمبيوتر ، وأشار تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم

المتحدة إلى أن حجم الاستثمارات الماليزية في أفريقيا تجاوز 19.6 مليار دولار بنهاية عام 2011، مقابل 16 مليار دولار للصين و 14 مليار دولار للهند في إشارة واضحة الى قدرة ماليزيا تحقيق فوائض نقدية كبيرة و إعادة استثمارها خارج البلاد في بيئات اقتصادية ناشئة و مشجعة وقد دفع هذا المجتمع الاقتصادي العالمي إلى دراسة هذه الظاهرة الفريدة بعد أن ظلت ماليزيا بعيداً عن متناول مؤسسات الاستشارات الاقتصادية الدولية[1].

على الرغم من أنّ الحكومة الفدرالية تشجع المشروعات الخاصة والملكية في الاقتصاد، إلا أنّه منذ الاستقلال فإنّ الاتجاه الاقتصاديّ للبلاد يتأثر بشدّة بالحكومة من خلال خطط التنمية الخمسية ، و يتأثر الاقتصاد أيضاً بالحكومة من خلال وكالات مثل وحدة التخطيط الاقتصادي وصناديق الثروة المرتبطة بالحكومة مثل الخزانة الوطنية، صندوق ادخار الموظفين .

الخطط التنموية الحكومية، المسماة بالخطة الماليزية، بدأت عام 1950 أثناء الحكم الاستعماري البريطاني ، تمحورت الخطط إلى حد كبير حول تسريع نمو الاقتصاد من خلال الاستثمار الانتقائي في قطاعات انتقائية من الاقتصاد وبناء البنية التحتية لدعم القطاعات المذكورة ، وذلك لتعزيز الانتقال إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في المجالات المعنية[2].

ونستطيع أن نجمل تجربة التنمية الماليزية في ثلاث مراحل :

<u>المرحلة الأولى :</u>

لقد مرّ الاقتصاد الماليزي بمراحل عديدة حتى وصل إلى موقعه بين الاقتصادات الكبرى في العالم ، بدأت تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا منذ الاستقلال في عام 1958 ، و تميل ماليزيا إلى الاعتماد على القطاع العام بدلاً من الاعتماد على القطاع الخاص، الذي كان سائداً خلال الاستعمار البريطاني في ماليزيا، حيث سياسة الاعتماد على القطاع العام الذي جاء في إطار المرحلة الأولى من التنمية الماليزية بالتركيز على الصناعات الإلكترونية، وهي الصناعات التي تعتمد على العمالة المكثفة وكانت الخطوات الأولى للنجاح؛ حيث أدى ذلك إلى خفض معدلات البطالة و هنا لا نغفل دور شركات النفط الماليزية الهام و الحيوي في هذه المرحلة حيث

[1] Annual Report issued by the Malaysian Development Corporation, The Renaissance of Malaysia, Half a Century of Development, 2010.
[2] Annual Report issued by the Malaysian Development Corporation, The Renaissance of Malaysia, Half a Century of Development, 2012.

شكلت ما يمكن أن يسمى الشركة القابضة للسيطرة على الشركات المملوكة من قبل الإنجليز أو الصينية في إطار تحرير الاقتصاد الماليزي من السيطرة الخارجية ونجحت في هذه الخطوة حيث كانت هذه الشركات قادرة على القيام بهذه المهمة حتى نهاية السبعينات ، وشملت هذه المرحلة "السياسة الاقتصادية الجديدة" التي عملت على القضاء على الفقر و ضعف المستوى المعيشي، حيث عملت على تحسين وضع الطبقات الشعبية الفقيرة و المتوسطة وتحسين الظروف التي تدهورت في ظل الاستعمار ، وبذلك أنهت المراحل الأولى من تجربة التنمية الماليزية في الاقتصاد[3].

المرحلة الثانية :

بدأت في أوائل الثمانينيات واستمرت حتى عام 2000، في البداية تم العمل على تخفيف و احتواء مشكلة العمالة الأجنبية وزيادة القوى العاملة الوطنية لخفض مستوى البطالة الذي وصل لمستويات مرتفعة جداً ، وتم التركيز على مجموعة جديدة من الصناعات لتحل محل الواردات من أجل دعم الاقتصاد الماليزي وتقليل اعتماده على الخارج، فضلاً عن الاستمرار في وضع الأطر الأساسية لهذا التوجه في المرحلة الأولى أي تحقيق مجموعة من الأهداف كرفع معدلات النمو في الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات التصدير وتحديث البنية التحتية الأساسية للاقتصاد الماليزي .

وقد وضعت الحكومة الماليزية عدداً من الخطط الخمسية؛ بدأت بداية من 1970 إلى 1990 ، ومن أهم الأسس التي قامت عليها التجربة الاقتصادية الماليزية في هذه المرحلة الحاجة إلى إزالة العقبات أمام الاستثمار الأجنبي ، الاعتماد على الموارد الذاتية، ورفض الاقتراض من الخارج و الاهتمام بالقضاء على البطالة في المجتمع وتوفير التعليم الجيد للمواطنين ووقف الفقر بجميع أشكاله[4].

المرحلة الثالثة :

[3] Stockwell, A. J. (Ed.). (2004). **Malaysia** (Vol. 8). The Stationery Office.p78.
[4] Meerman, J. (1979). **Public expenditure in Malaysia**: Who benefits and why (No. 10113, p. 1). The World Bank.p 119.

بدأ العمل على النحو الذي حدده مهاتير محمد، وكان يسمى "رؤية 2020"، التي بدأت في عام 1990 وتنتهي في عام 2020 ، و تهدف هذه الرؤية إلى نقل ماليزيا إلى صفوف الدول المتقدمة والعمل على تحسين ظروف المواطنين من خلال المساواة في المعاملة و تعزيز العدالة الاجتماعية[5].

وسنقوم في الأقسام اللاحقة من هذا الفصل باستعراض أهم المؤشرات الاقتصادية و المصرفية خلال العقود السابقة من تاريخ ماليزيا لنستطيع الوقوف على حقيقة هذه النهضة الاقتصادية الهامة. .

[5] Stockwell, A. J. (Ed.). (2004). **Malaysia** (Vol. 8). The Stationery Office.p316.

أولاً: نمو الناتج المحلي الإجمالي:

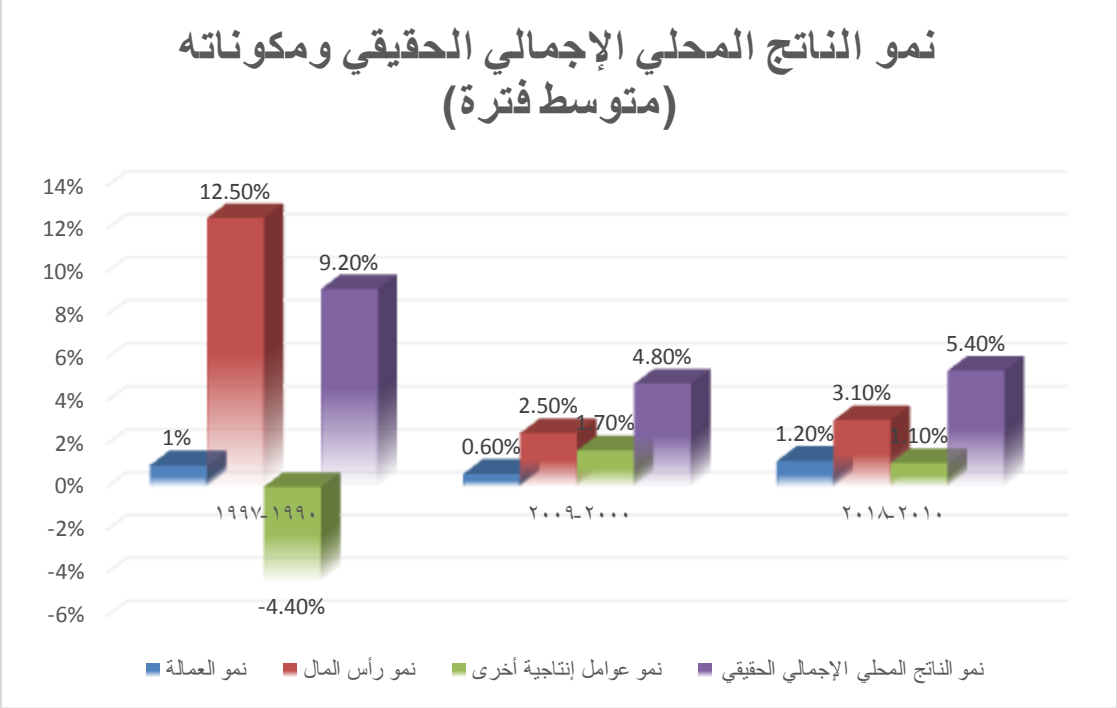
سيقوم الباحث بتفسير وتحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال سنوات الدراسة معتمداً على مدخلين هما دالة الإنتاج وتحليل المكونات كالتالي:

1- مدخل دالة الإنتاج:

تمثل دالة الإنتاج العلاقة الفنية التي تربط بين المدخلات والمخرجات، إذ أنها تبين مقدار الكمية المتوقع الحصول عليها فيما إذا استخدم في إنتاجها مقادير معينة من عناصر الإنتاج المتوفرة، أو أنها العلاقة المادية بين كميات الموارد الداخلة في عملية الإنتاج وبين ما ينتج من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة بغض النظر عن أسعار السلع المنتجة.

يوضح الشكل الآتي النمو الاقتصادي الحقيقي ومكوناته حسب دالة الإنتاج:

الشكل رقم (1) : النمو الاقتصادي الحقيقي ومكوناته حسب دالة الإنتاج:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية في ماليزيا

يتضح من خلال الشكل أعلاه يتضح ارتفاع متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث بلغ معدل النمو 9.20% خلال الفترة 1990-1997، لينخفض إلى 4.80% خلال الفترة 2000-2009 مع التأثير الواضح للأزمة المالية العالمية ، ليعود بعدها للارتفاع مسجلاً 5.40%

ما يعني إمكانية تباطؤ نمو الاقتصاد الماليزي خلال الفترة اللاحقة بسبب الانخفاض النسبي في نمو العوامل الانتاجية الأخرى .

مع ضرورة الإشارة إلى انخفاض مساهمة تراكم رأس المال في دعم النمو الاقتصادي من 12.50% خلال الفترة 1990–1997 إلى 3.10% خلال الفترة 2010–2018.

بناءً عليه يرى الباحث أنّه خلال الفترة بين عامي 1990 و1997، أدى تراكم رأس المال والعمالة إلى دفع الاقتصاد الماليزي نحو النمو مع مساهمة سلبية من العوامل الإنتاجية الأخرى بعد الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات لتعزيز الإنتاجية الكلية بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار وتحسين معدل المشاركة في القوى العاملة.

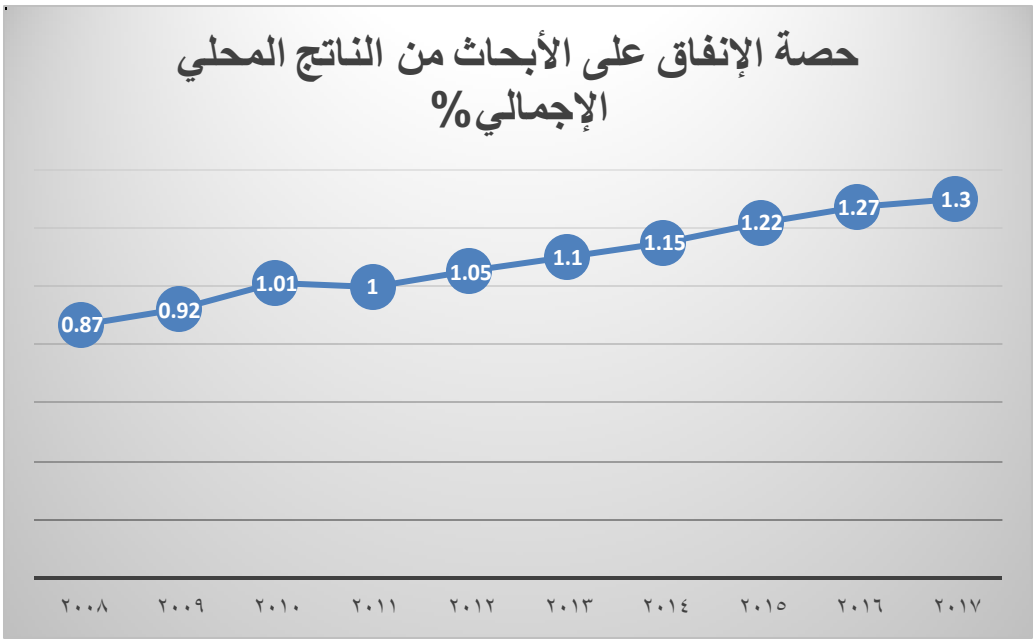
وعلى الرغم من هذه الجهود فإن اثنين من المدخلات متمثلة بكل من العمالة ونمو رأس المال، لا تزال من العوامل التي تقود النمو، حيث ساهم إجمالي الإنتاج بنسبة 1.1٪ فقط في الفترة من 2010 إلى 2018، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه لم يكن تراكم رأس المال كعامل وحيد كافياً لدعم النمو الاقتصادي طويل الأجل ، كما كانت العوامل الإنتاجية الأخرى القوة الدافعة الرئيسية للعديد من البلدان التي تنتقل إلى البلدان المتقدمة وذات الدخل المرتفع من بينها ماليزيا.

نظراً لزيادة مساهمة نمو عوامل الإنتاج الأخرى فكان لا بدّ من التوسع بمناقشتها ومن عوامل الإنتاج الأخرى الداعة للنمو:

- ❖ الابتكارات:

وتمّ قياسها من خلال نسبة الإنفاق على الأبحاث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث يوضح الشكل الآتي تطور نسبة الإنفاق على الأبحاث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008–2017:

الشكل رقم (2): نسبة الإنفاق على الأبحاث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008-2017:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك الدولي

دعمت ماليزيا سياسة العلوم والتكنولوجيا من خلال عدد من البرامج التي تعزز الابتكار في ماليزيا، بالإضافة إلى الإنفاق على البحث والتطوير .

حيث أظهرت البيانات أنّه خلال الفترة عام 2008 إلى عام 2017، ازداد الإنفاق العام والخاص على البحث والتطوير حيث وصلت حصة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.30% بعد أنّ كانت 0.87% في عام 2008 وازداد عدد الأبحاث المنشورة وهذا ما شكل داعماً للنمو الاقتصادي[6].

❖ كفاءة الأسواق:

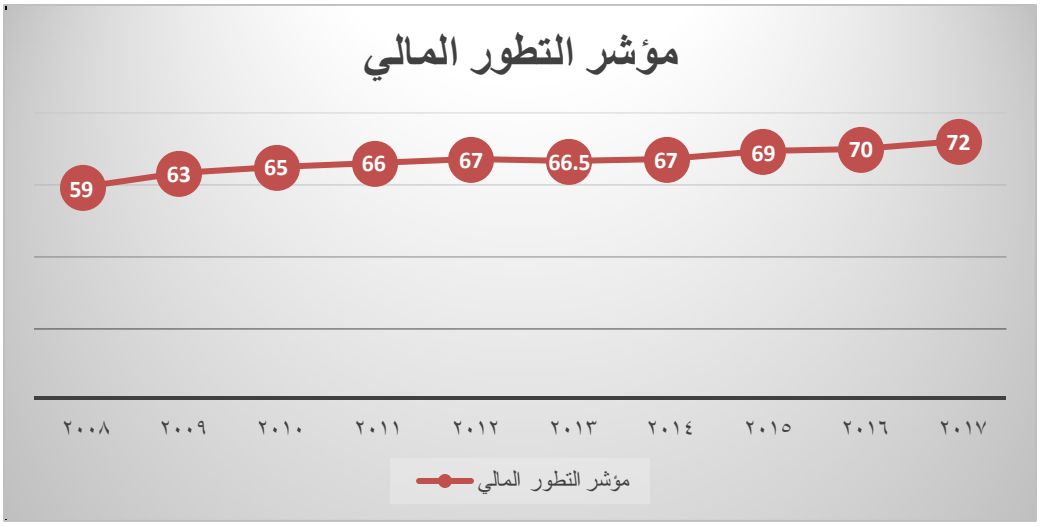
يوضح الشكل الآتي تطور كفاءة السوق من خلال مؤشر التطور المالي ومؤشر سهولة الأعمال.

[6] Ang, J. B. (2015). **Economic development, pollutant emissions and energy consumption in Malaysia**. Journal of Policy Modeling, 30(2), p 274.

- **مؤشر التطور المالي**[7] :

ويوضح الشكل الآتي تطور مؤشر التطور المالي خلال الأعوام (2008-2017) كما يلي:

الشكل رقم (3) : تطور مؤشر التطور المالي خلال فترة الدراسة:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير صندوق النقد الدولي

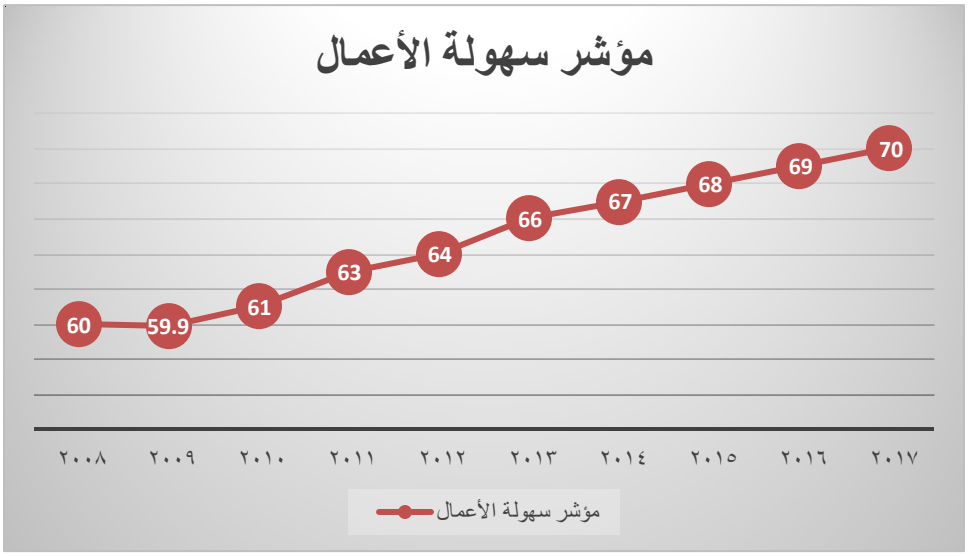
يتضح من خلال الشكل رقم (3) الذي يبين تطور مؤشر التطور المالي خلال الفترة 2008-2017. حيث أدت الأزمة المالية العالمية إلى تباطؤ في مؤشر التطور المالي خلال الفترة 2009-2014 ليستمر بالارتفاع مسجلاً 72 في نهاية عام 2017 ما يعني تطوراً مالياً كبيراً في الاقتصاد الماليزي.

* **تصنف المؤسسات وفق هذا المؤشر تبعاً لقوة أسواقها المالية، وعمق و سرعة الوصول إلى رأس المال والخدمات المالية ، ويأخذ هذا المؤشر واسع النطاق في الاعتبار جودة القوانين واللوائح المالية لكل بلد، وبيئة الأعمال فيها، واحتمال حدوث أزمة مالية.**

- **سهولة الأعمال**[8] :

يوضح الشكل الآتي تطور مؤشر سهولة الأعمال:

الشكل رقم (4) : تطور مؤشر سهولة الأعمال خلال فترة الدراسة:



المصدر: صندوق النقد الدولي

يتضح من خلال الشكل رقم (4) الذي يبين تطور مؤشر سهولة الأعمال خلال الفترة 2008-2017 سعي الحكومة إلى إجراء مزيد من الإصلاحات من بينها تقليل الفترة اللازمة للترخيص وافتتاح مشاريع جديدة فبعد أن بلغ هذا المؤشر /60/ في عام 2008 أصبح /70/ في عام 2017 .[9]

كما تتعدد العوامل المؤثرة والداعمة لكفاءة الاقتصادي الماليزي إلا أنّ الباحث ليس بصدد عرضها الآن مثل مساهمة النساء في العمالة، ويرى الباحث أنّ سهولة فتح المشاريع والتطوير قد شكلتا داعماً أساسياً للنمو الاقتصادي الماليزي وهذا ما أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

[*] **يوضح هذا المؤشر بالعادة وجود إجراءات إدارية أبسط بالنسبة للمستثمرين أو الشركات وحماية أقوى لحقوق الملكية من خلال عدة نقاط ، كالإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى لرأس المال لفتح مشروع تجاري جديد ، و التعامل مع تصاريح البناء ، والحصول على كهرباء و تسجيل الممتلكات ، و الحصول على الائتمان.**

[9] Siddiquee, N. A. (2016). **Public management reform in Malaysia**. International Journal of Public Sector Management.p 110.

2- مدخل مساهمة القطاعات (العناصر) :

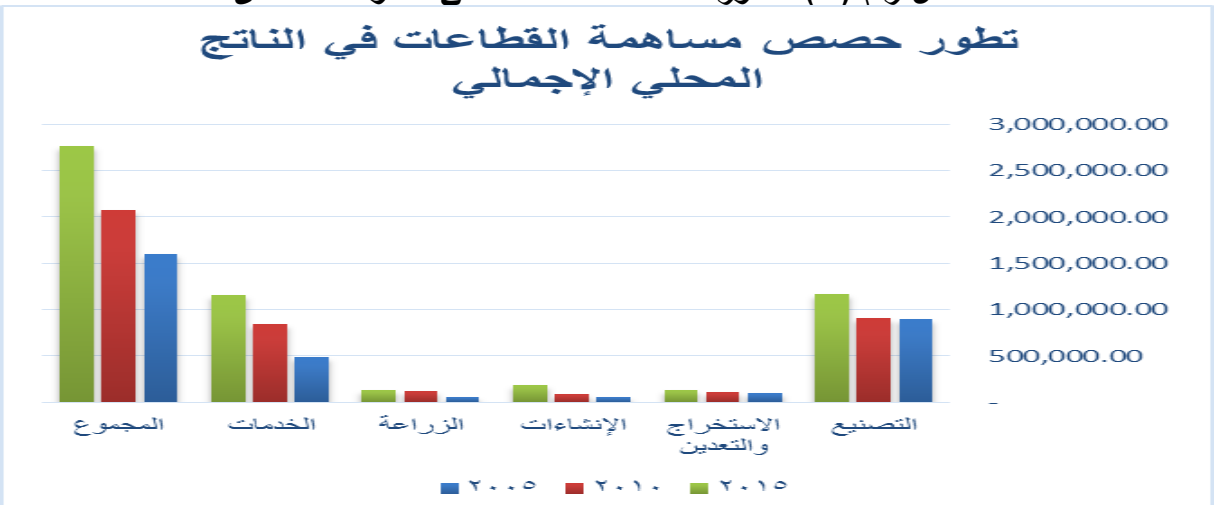
❖ لمحة عامة عن التغير الهيكلي في الاقتصاد الماليزي:

شهد الاقتصاد الماليزي تطورات عدّة تمّ من خلالها ارتفاع مستوى الدخل بعد تنفيذ نماذج نمو مختلفة مثل الاعتماد على رأس المال أو العمالة أو اقتصاد المعرفة ، فخلال السنوات الأولى في فترة ما بعد الاستقلال، كان الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على السلع الأساسية مع الزراعة كأكبر قطاع. ومن ثمّ بدأت الحكومة مرحلة التصنيع في أوائل السبعينيات لتقليل الاعتماد على السلع الأساسية وتنويع الاقتصاد و تعزيزه وتوليد الدخل والثروة ، وبُذلت جهود متضافرة لزيادة التوسع في قطاع التصنيع. هذا ما يشير إلى التحول الهيكلي من الزراعة إلى الاقتصاد القائم على التصنيع. كما تحول الاقتصاد من التصنيع كثيف التجميع إلى التصنيع المتكامل والخدمات ذات الصلة مع تنفيذ الخطة الصناعية الثانية خطة 1996-2005 (IMP2). حيث حدد بدء تنفيذ الخطة الرئيسية الصناعية الثالثة 2006-2020 (IMP3) الطريق نحو تطور الاقتصاد إلى قيمة مضافة أعلى مدفوعاً بالتكنولوجيا وقطاعات التصنيع والخدمات ، ولتحقيق نمو مستقبلي تحتاج ماليزيا إلى إعادة صياغة استراتيجيات النمو باستمرار من خلال مراعاة تطور الصناعات[10].

❖ حصص القطاعات من النمو الاقتصادي:

يوضح الشكل الآتي تطور مساهمة القطاعات في النمو الاقتصادي:

الشكل رقم (5) :تطور مساهمة القطاعات فى النمو الاقتصادى



المصدر: البنك المركزي الماليزي

[10] Andaya, B. W., & Andaya, L. Y. (2016). **A history of Malaysia**. Macmillan International Higher Education .p 28.

ارتفعت قيمة الناتج الإجمالي الناتج عن الاقتصاد من 1.6 تريليون رينغيت ماليزي في عام 2005 إلى 2.1 تريليون رينغيت ماليزي في عام 2010 وبعد ذلك إلى 2.8 تريليون رينغيت ماليزي في عام 2015 بنمو قدره 5.3٪ و 5.9٪ على التوالي.

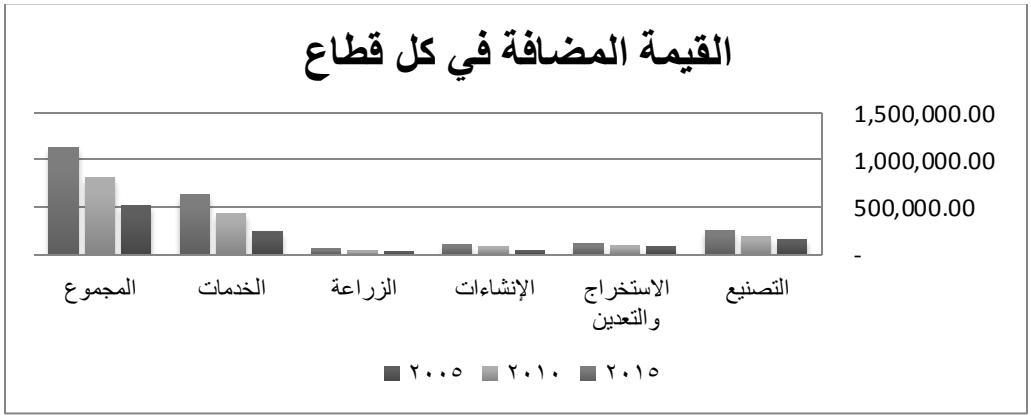
وعلى الرغم من ذلك، شهد قطاع الخدمات معدل نمو أسرع بلغ 11.60٪ سنوياً مع زيادة حصتها من 30.4٪ في عام 2005 إلى 40.7٪ في عام 2010، وهذا ما يعني استمرار اعتماد الحكومة على قطاع الخدمات في خطة ماليزيا التاسعة (MP9).

❖ **القيمة المضافة حسب كل قطاع:**

يساعد التحليل حسب القيمة المضافة في تحديد القطاعات المحركة للاقتصاد. حيث أنّ القيمة المضافة هي الفرق بين إجمالي تكاليف الإنتاج والإنتاج. يوفر قياس القيمة المضافة تحليلاً أكثر دقة للمساهمة الاقتصادية لقطاع معين بالمقارنة مع تحليل الناتج.

والشكل الآتي يوضح القيمة المضافة حسب كل قطاع:

الشكل رقم (6): القيمة المضافة حسب كل قطاع:



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي الماليزي

ارتفع إجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد من 509.3 مليار رينغيت ماليزي في عام 2005 إلى 805.2 مليار رينغيت ماليزي في عام 2010 واستمر النمو إلى 1.1 تريليون رينغيت ماليزي في عام 2015 بنمو 7٪ و 9.6٪ على التوالي.

أمّا الخدمات فكانت المساهم الأكبر بحصة 45.7٪ في 2005، ونمت إلى 52.9٪ في 2010. وسجل هذا القطاع نمواً سريعاً بنسبة 12.9٪ سنوياً مدفوعاً بشكل رئيسي بخدمات تجارة الجملة والتجزئة –التجارة (16.2٪) والخدمات الحكومية (15.8٪) والأعمال والخدمات الخاصة (15.6٪).

ثانياً : الصناعة :

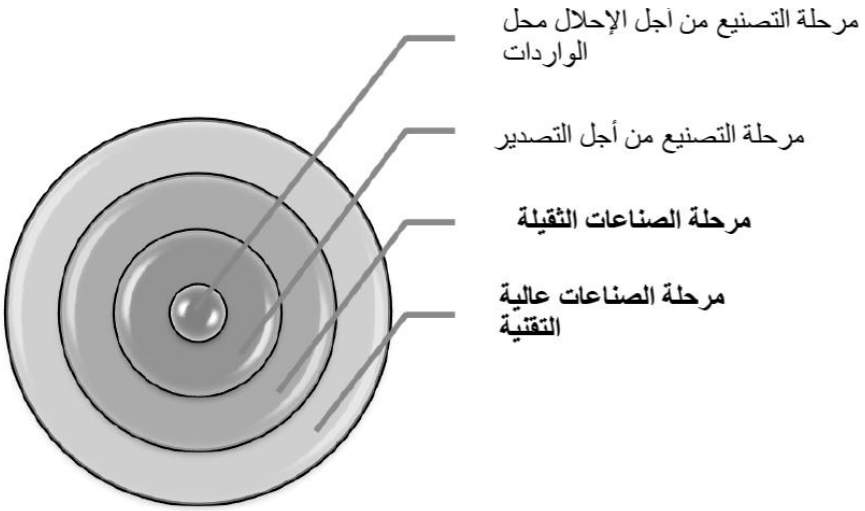
سعت ماليزيا بعد استقلالها سنة 1957 إلى استحداث وتطبيق استراتيجية تنموية تقوم على دعم وتطوير الصناعات المحلية القادرة على المنافسة محلياً ودولياً، مما جعل هذا القطاع مصدراً أساسياً للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، مستفيدة من روح الابتكار والإبداع للموارد البشرية الماليزية و تطوير قدراتها التعليمية والإنتاجية ، حيث انعكست هذه السياسة الصناعية التي اتبعتها إلى تحولها من مصدر رئيسي للسلع الأولية غير المصنعة إلى مصدر رئيسي لسلع ذات قيمة مضافة عالية و محتوى ابتكاري و تقني عاليين ، وإحداث تغييرات جوهرية على هيكل ناتجها المحلي .

حيث تحظى دولة ماليزيا بقطاع صناعيّ حيويّ ومتطوّر، حيث تشتمل البلاد على العديد من المجالات الصناعيّة، والمصانع التي تُنتج مختلف البضائع، والمنتجات، والمعدّات؛ فالدولة منفتحة على مختلف أنواع القطاعات التي من شأنها تطوير وتنمية الاقتصاد ، وقد ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا تدريجياً خلال الأعوام المنصرمة ، إذ يحتل بذلك المرتبة الثانيّة في قائمة أكبر القطاعات المساهمة في اقتصاد البلاد بعد قطاع الخدمات.

تميز الاقتصاد الماليزي فترة ما قبل الاستقلال باعتماده بالدرجة الأولى على الزراعة و الصناعات الخفيفة و الحرف وأهم الشركات في ماليزيا آنذاك كانت تابعة إلى الإمبراطورية البريطانية والتي كانت تشترك في إنتاج المطاط والقصدير ويتم تصديرهما في شكلهما الخام، أما قطاع الصناعة التحويلية كان يساهم بشكل هامشي في الناتج المحلي الإجمالي .

ولقد تبنت ماليزيا بعد الاستقلال في إطار تحقيق التنمية الصناعية، سياسات صناعية مختلفة مرت بعدة مراحل كما في الشكل رقم (7) يمكن عرضها كما يلي:

الشكل رقم (7) : مراحل السياسة الصناعية في ماليزيا



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المراحل التاريخية للصناعات الماليزية

❖ مرحلة التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات (1956–1970) :

تركزت السياسات في هذه المرحلة على دعم وإحلال الصناعات المحلية لتحل محل الصناعات المستورة من دول أخرى ، وشملت الصناعات عدة قطاعات أهمها الأغذية و الصناعات البلاستيكية ، وتم تنفيذ هذه الاستراتيجية في اطار ثلاث خطط تنموية لمدة خمس سنوات لكل خطة (1956–1960) و (1961–1965) و (1966–1970) ، ولقد حققت هذه الاستراتيجية تنويعاً في الاقتصاد الماليزي ، بالإضافة إلى خلق فرص عمل[11] .

❖ مرحلة التصنيع من أجل التصدير(1970–1980):

بدأت هذه المرحلة عام 1971 و ركزت السياسات الصناعية في هذه المرحلة على دعم الصناعات ذات التوجه التصديري ، كصناعة الإلكترونيات و المنسوجات و غيرها ، وفي هذه المرحلة وفرت ماليزيا كل الظروف المواتية للاستثمار الأجنبي الذي تم تشجيعه من خلال قانون حوافز الاستثمار عام 1969 الذي شمل حزمة من الإعفاءات الجمركية و الضريبية على المواد الخام ، كما عملت على توفير البنى التحتية والعمالة المحلية المدربة مستغلة بذلك الموارد

[11] Andaya, B. W., & Andaya, L. Y. (2016). **A history of Malaysia**. Macmillan International Higher Education.p 54.

البشرية المتاحة، وإنشاء مناطق صناعية حرة ، وفي هذه الفترة كانت دول بريطانيا، أمريكا واليابان تشكل الدول الأكثر استثماراً في ماليزيا [12].

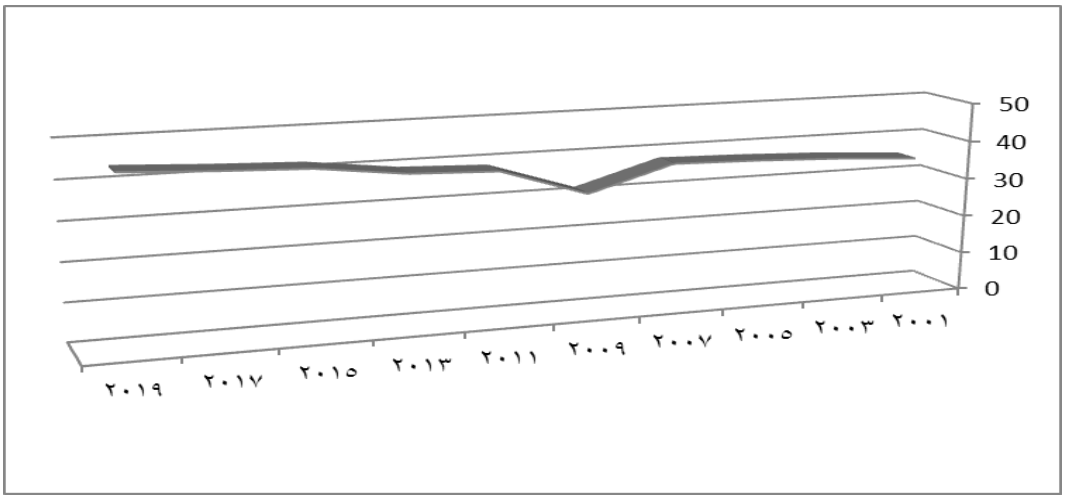
❖ مرحلة الصناعات الثقيلة (1981-2000) :

مع بداية الثمانينات تطور قطاع الصادرات لدولة ماليزيا وذلك لعدد من الأسباب ، فقد تم إطلاق برنامج التصنيع في هذه الفترة من قبل شركة الصناعات الثقيلة (HICOM) وتم إنشاء مصانع للحديد و الصلب و مصانع إسمنت و معامل للمحركات الصغيرة ، بالإضافة إلى مشروع إنتاج السيارات الماليزي و مشاريع التكرير و البتروكيميائيات و معامل الورق ، وقد بلغت تكاليف الاستثمار في مرحلة الثمانينات و التسعينات ما يقارب من 3.8 تريليون دولار ، كما بلغ متوسط نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي خلال الثمانينيات 26% و بلغ خلال التسعينات ما يقارب30% [13] .

❖ مرحلة الصناعات عالية التقنية (صناعة المعرفة) 2000-2019 :

بدأت هذه المرحلة في أوائل الألفية الجديدة ، حيث سعت ماليزيا من خلال سياسة التصنيع الاقتصادي للمعرفة إلى تحويل البلد إلى اقتصاد قائم على الخدمات فقامت بالترويج لتكنولوجيا المعلومات وصناعة الوسائط المتعددة كمصادر جديدة للنمو الاقتصادي، وشملت السياسات

الشكل رقم (8) : مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (2000-2019)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة The Global Economy

[12] Gomez, E. T. (Ed.). (2004). **State of Malaysia** (Vol. 1). Routledge. P 128.
[13] Gomez, E. T. (Ed.). (2004). **State of Malaysia** (Vol. 1). Routledge. P 171.

الصناعية لهذه المرحلة دعم الصناعات ذات التقنية العالية كصناعة الأدوية والصناعات الكيميائية والبتروكيميائية، والصناعات التي تقدم خدمات مساندة لعملية التصنيع كالمعامل و المختبرات و التسويق و التوزيع و الإمداد[14] ، وقد ارتفعت مساهمة القطاع لصناعي للناتج المحلي الإجمالي تدريجياً منذ عام 2000 إلى عام 2019 حيث بلغت 43.7 % ، وذلك باستثناء أعوام الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري 2008) حيث انخفضت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج إلى 31% في عام 2009 كما يظهر الشكل (8).

[14] Cheah, B. K. (2013). Malaysia: The making of a nation (Vol. 1). Institute of Southeast Asian Studies.

ثالثاً : المال و المصارف :

تأسس البنك المركزي الماليزي في 26 يناير 1959 باسم بنك نيجارا (Negara Malaysia) ، والغرض الرئيسي منه هو إصدار العملة ، والعمل كمرجعية مصرفية عليا للنظام المصرفي و النقدي في ماليزيا ومستشار للحكومة ، فضلاً عن تنظيم المؤسسات المالية في البلاد ونظام الائتمان والسياسة النقدية ، وهو مسؤول عن تعزيز الاستقرار النقدي والمالي ، يقع مقره الرئيسي في كوالالمبور ، العاصمة الفيدرالية لماليزيا.

ويمكن استعراض تطور القطاع المالي و المصرفي من عدة جوانب كالتالي :

❖ عدد المصارف :

بعد دراسة المراحل التاريخية لنشأة و تأسيس القطاع المصرفي في ماليزيا نستطيع أن نستعرض تطور عدد المصارف خلال السنوات التي تلت تأسيس المصرف المركزي فيها كما يلي :

الجدول رقم (1) : التطور التاريخي لعدد المصارف التقليدية و الإسلامية في ماليزيا

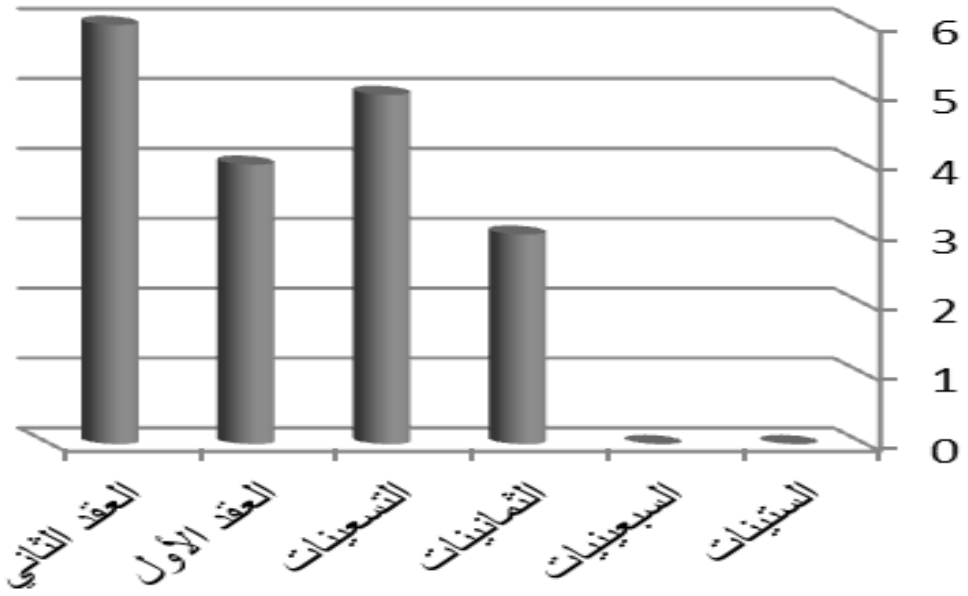
1959م	تأسيس المصرف المركزي الماليزي (Negara Malaysia)	
	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية
الستينات	0	2
السبعينيات	0	5
الثمانينات	3	7
التسعينات	5	4
العقد الأول من القرن العشرين	4	5
العقد الثاني من القرن العشرين	6	4

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع Index Mundi

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن بداية القطاع المصرفي في ماليزيا كانت بالصيرفة التقليدية حيث تأسس في الستينات بنك (Maybank) و بنك (CIMB Bank) ثم تبعه تأسيس خمسة

مصارف تقليدية أخرى في السبعينيات ثم تلاحق تأسيس المصارف التقليدية تباعاً حتى وصل مجموعها إلى 27 مصرفاً عاملاً في ماليزيا[15].

الشكل رقم (9) : التطور التاريخي لتأسيس الإسلامية في ماليزيا



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع Index Mundi

من واقع الشّكل رقم (9) نلاحظ أنّ بداية ظهور النّظام المصرفيّ الإسلاميّ في ماليزيا كان في وقت متأخر نسبيّاً مقارنة بالتّجربة المصرفيّة التّقليديّة التي سبقتها فعليّاً بعقدين ، لكن مع ذلك شهد تطوراً سريعاً وملحوظاً خلال السّنوات التي تبعت التأسيس، حيث كانت البداية الأولى للتوجه الإسلاميّ في مجال الصّيرفة للبلاد سنة 1983 عندما أصدرت الحكومة الماليزية قانون المصارف الإسلاميّة الذي يسمح بإنشائها تماشياً مع الصناديق التي تم استحداثها في السّتينيات التي يطلق عليها صناديق الحجاج التي تدعم الماليزيين في تأدية مناسك الحج إلى مكة المكرمة ، وكانت هذه الخطوة تهدف إلى جس نبض الجمهور الماليزي لهذه التّجربة الوليدة والذي تجاوب مع هذه الفكرة فكانت البداية الأولى لتطور نجاح التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي ، حيث

[15] Cheah, B. K. (2013). Malaysia: **The making of a nation** (Vol. 1). Institute of Southeast Asian Studies.

نلاحظ انطلاق التّجربة الإسلاميّة المصرفيّة التي تكلّلت بداية بتأسيس ثلاث مصارف إسلاميّة في مرحلة الثمانينيات[16] .

في مرحلة التّسعينات أطلقت الحكومة الماليزيّة بالتعاون مع المصرف المركزي الماليزي ما يعرف بمخطّط المصارف بدون فوائد وذلك في عام 1993 الذي أعطى دفعة كبيرة للصيرفة الإسلاميّة و ساهم في انتشارها من خلال سماحه بإنشاء نوافذ مصرفيّة إسلاميّة في المصارف التقليديّة مع فصل الأنشطة ماليّاً و إدارياً الأمر الذي دعا المصارف التقليدية إلى الاستفادة من خبرتها الطويلة في السوق و طرح منتجات و خدمات مطابقة للشريعة في نوافذها الإسلاميّة ، كما أنّ معظم البنوك الأجنبيّة المهتمة دخلت في هذا المضمار بغية الحصول على نسب في السّوق[17].

وفي العقد الأوّل من القرن العشرين هدفت الحكومة الماليزية إلى زيادة نمو القطّاع المصرفيّ الإسلاميّ من حيث الأصول إلى 20% وهذا يعتبر جزء من طموح على المدى الطويل لتحويل ماليزيا الى مركز للخدمات المصرفيّة الإسلاميّة العالميّة الرائدة ، إلّا أنّه في هذه الفترة تعرّض الاقتصاد العالمي إلى أزمة اقتصادية كبيرة بحجمها و تأثيرها (أزمة الرهن العقاري 2007–2008) و كان من أبرز تداعيتها انحسار في نمو القطاع المصرفي بشكل عام ومع ذلك فقد استمر الإقبال على السوق الماليزي من قبل المصارف الإسلامية الذي بلغ عددها فيه 18 مصرفاً إسلامي في عام 2020 [18].

تقدم البنوك في ماليزيا ، والتي يعد بعضها الأكبر في جنوب شرق آسيا ، مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية والمالية ، أقرت وكالة التصنيف العالمية Moody's بوجود نظرة مستقبلية مستقرة للبنوك في ماليزيا، تستند توقعات وكالة التصنيف إلى استقرار بيئة التشغيل ، فضلاً عن جودة أصول البنوك و ربحيتها، كما أظهرت البنوك الماليزية (عينة التقرير) التي صنفتها وكالة موديز نمواً مالياً في عام 2019 ومن المرجح أن تتحسن في الأعوام اللاحقة[19] .

---

[16] Crouch, H. A. (1996). **Government and society in Malaysia**. Cornell University Press.p 183.

[17] Guru, B. K., Vaithilingam, S., Ismail, N., & Prasad, R. (2001). **banking in Malaysia: A note on evolution of services and consumer reactions.** In Electronic banking (pp. 135-147).

[18] Hezri, A. A., & Nordin Hasan, M. (2006, February). **Towards sustainable development? The evolution of Malaysia.** In Natural Resources Forum (Vol. 30, No. 1, pp. 37-50). Oxford, UK: Blackwell Publishing Ltd.

[19] Zain, Z. M., Anas, Y., Hassan, F. H., Lehar, H., & Shamsuddin, S. (2019, May). **Challenges, opportunities and performance of banking industry: A Malaysian perspective.** In 2019 International Conference on Innovation Management and Technology Research (pp. 722-726).

❖ **السوق المالي :**

بورصة كوالالمبور هي شركة بورصة قابضة تأسست في 1976 ، تعتبر واحدة من أكبر البورصات في آسيا ، تساعد بورصة ماليزيا أكثر من 900 شركة في جمع رأس المال عبر العديد من القطاعات و الأنشطة الاقتصادية – سواء من خلال السوق الرئيسي للشركات الكبيرة الراسخة (LEAP) ، أو من خلال سوق الشركات الناشئة أي سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة الصاعدة (ACE).

ومن أبرز المحطات في تاريخ هذه السوق [20]:

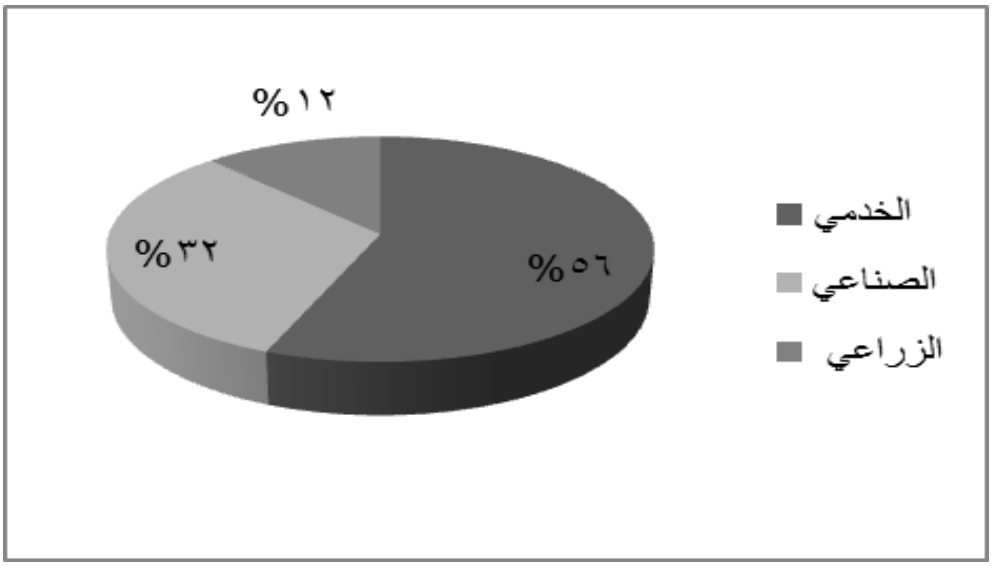
- 1980 : تمّ إطلاق العقود الآجلة لزيت النخيل الخام (FCPO) للمتداولين في صناعات الزيوت بالإضافة إلى العقود الآجلة لبعض السلع.
- 1989 : تمّ تنفيذ نظام SCORE (نظام توجيه وتنفيذ الأوامر المحوسب) حيث يتم تنفيذ أوامر و صفقات السوق إلكترونياً .
- 1990 : تمّ إنشاء مركز الإيداع المركزي الماليزي (SDN BHD) لتنفيذ وتشغيل نظام الإيداع المركزي (CDS) بعد إدخال نظام التسليم والتسوية الثابت (FDSS) الذي وفر نظام مقاصة وتسوية أكثر كفاءة.
- 1994 : تمّ تغيير اسم بورصة ماليزيا إلى "بورصة كوالالمبور".
- 1997 : تمّ تقديم قائمة الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، من قبل المجلس الاستشاري الشرعي (SAC) التابع لهيئة الأوراق المالية في ماليزيا (SC) ، الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية هي أوراق مالية يتم فحصها وفقاً لمجموعة واضحة من المبادئ الأساسية التي يحددها المجلس الاستشاري الشرعي.
- 1999 : تمّ إطلاق مؤشر كوالالمبور الشرعي (KLSI) وذلك لتلبية مطالب المستثمرين الباحثين عن استثمارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية ، يعمل كمعيار لتتبع أداء الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

[20] Saleh, A. S., & Ndubisi, N. O. (2006). **An evaluation of Financial development in Malaysia**. International review of business research papers, 2(1), 1-14.

- 2008 : تم إطلاق منصة (Bursa Trade Securities) وهي منصة تداول جديدة لسوق الأوراق المالية ، توفر هذه المنصة إمكانية وصول أكبر لكل من المستثمرين المحليين والمؤسسيين مع تعزيز كفاءة التداول والشفافية في السوق.

وبصفتها سوقاً شاملاً توفر وصولاً سهلاً إلى العديد من المنتجات والخدمات الاستثمارية ، وربط المشاركين في السوق المحلية والأجنبية بجميع أنواع الفرص الاستثمارية ، كما تقدم بورصة كوالالمبور مجموعة من المنتجات المتنوعة كالأسهم والمشتقات والأصول الخارجية والإسلامية بالإضافة إلى الصناديق المتداولة في البورصة (ETFs) وصناديق الاستثمار العقاري (REITs) والسندات والصكوك المتداولة في البورصة (ETBS).

الشكل رقم (10) : توزع الشركات المدرجة في البورصة الماليزية بحسب القطاعات



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع Bursa Malaysia

يظهر الشكل رقم (10) توزع الشركات المساهمة المدرجة في بورصة كوالالمبور سواء بنوعيها الكبير و الناشئ بحسب القطاع الاقتصادي ، حيث تبين وجود تركز كبير في بورصة كوالالمبور لصالح الشركات الخدمية بواقع (504) شركة مساهمة مدرجة ترجع لعدة أنشطة خدمية أبرزها المصارف و شركات التأمين و مؤسسات الادخار ، بالإضافة إلى شركات الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات و شركات الخدمات العقارية و البناء و التشييد بالإضافة لبعض الشركات الخدمية الأخرى كشركات النقل و التخزين و الاستيراد و التصدير .

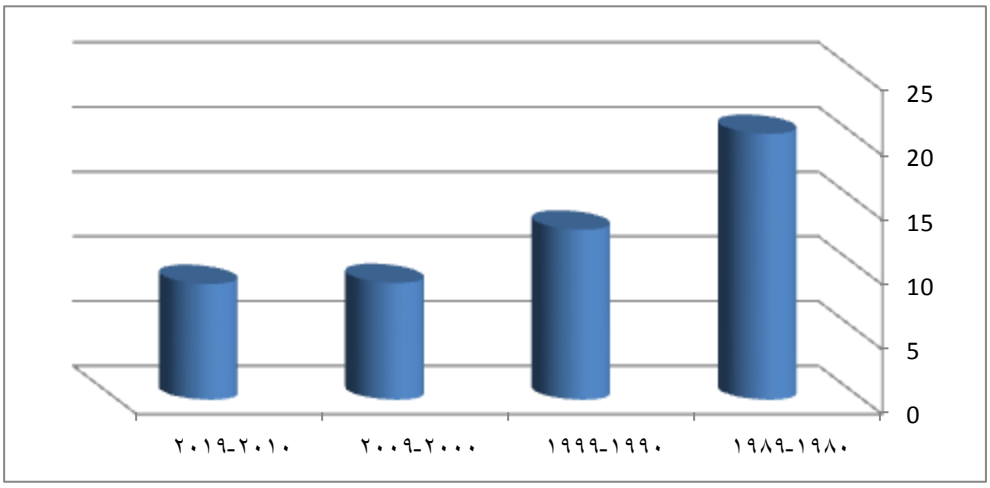
أما القطاع الصناعي فيأتي بالمرتبة الثانية من حيث عدد الشركات المدرجة بواقع (288) شركة مساهمة مدرجة أي ما نسبته (32%) أبرز الشركات في هذا القطاع هي شركات السيارات و الحديد و الصلب و التعدين بالإضافة لشركات الطاقة و الاستخراج و شركات الصناعات التحويلية ، أما القطاع الزراعي فهو أصغر القطاعات المكونة للسوق بواقع (108) شركة مساهمة مدرجة أي ما نسبته (12%) فقط من عدد الشركات المكونة للسوق ، ويشمل الشركات الخاصة بمتعلقات الزراعة و الإنتاج الزراعي كشركة الأسمدة و البذار المساهمة و شركة الاستثمار الزراعي الماليزي وعدد من الشركات الأخرى .

رابعاً : الزراعة :

يعتبر القطاع الزراعي في ماليزيا من القطاعات الأساسية و الحيوية في الاقتصاد و خاصة في فترة الاحتلال البريطاني حيث أنشئت مزارع واسعة النطاق من قبل البريطانيين ، سمحت هذه الفرصة لماليزيا بزراعة و تنمية محاصيل جديدة مثل المطاط ، وزيت النخيل ، والكاكاو وزراعة عدد من المحاصيل لأغراض محلية مثل الموز وجوز الهند والأناناس والأرز ، وبعض هذه المحاصيل أصبح من الأصناف الزراعية الاستراتيجية في ماليزيا .

هناك نوعان رئيسيان للزراعة في ماليزيا، ويعتمد تصنيفها على نوع الريّ أو أسلوب الإنتاج وهي: الزراعة المطرية المعتمدة على تساقطات الأمطار وتغطي حوالي(25%) من المساحة المزروعة في ماليزيا ، والزراعة المروية بالريّ الصناعي (75%) من المساحة المزروعة في ماليزيا وهذه بدورها تنقسم إلى زراعة عن طريق الريّ الانسيابي (من السدود والخزانات) والريّ بالمضخات (مضخات سحب المياه) مما يعني حاجة القطاع الزراعي في ماليزيا إلى الدعم و الاهتمام المالي و التشريعي[21].

الشكل رقم (11) : متوسط نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2019)



المصدر : قاعدة بيانات The Global Economy

يعبر الشكل السابق عن متوسط مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا وذلك منذ عام 1980 إلى عام 2019 حيث يلاحظ تراجع هذه المساهمة بشكل تدريجي لعدد

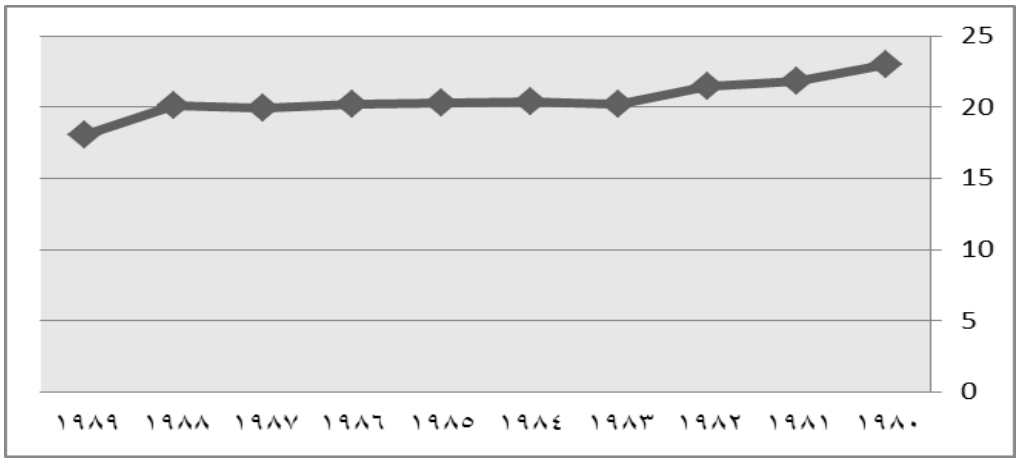
[21] Asian Development Bank, (2011), **Key Indicators of Developing Asian and Pacific Countries**, New York , Oxford University Press, USA. P 46.

من الأسباب و يمكننا لتوضيح طبيعة مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الماليزي تقسيم فترة الدراسة الممتدة من (1980–2019) إلى عدة مراحل كما يلي :

❖ مرحلة الثمانيات (1980–1989):

في هذه المرحلة كان القطاع الزراعي يعتبر بنظر الكثيرين قاطرة النمو و التنمية في ماليزيا لا سيما و أنه يساهم بحوالي خمس الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا و هناك ما يقارب من 40% من السكان ممن يعملون بالزراعة ، وقد تميزت هذه المرحلة بالدعم الحكومي و خاصة من عدة مصارف متخصصة كالمصرف الزراعي الوطني و بنك الإنتاج و التنمية الزراعي ، كما تميزت القطاع الزراعي بهذه الفترة بقدرته على تلبية الطلب المحلي و تصدير الفائض للخارج و ساهم القطاع الزراعي في هذه الفترة بحوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا[22].

الشكل رقم (12) : نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الثمانينات (1980–1989)



المصدر : قاعدة بيانات The Global Economy

❖ مرحلة التسعينات و العقد الأول من القرن العشرين (1990–2009) :

تعتبر هذه الفترة من الفترات الحرجة بالنسبة للقطاع الزراعي حيث اتسمت بانكماش و تراجع الإنتاج الزراعي لقلة الدعم و ضعف الخدمات في الريف الماليزي بشكل عام مقارنة مع مركز المدن الكبيرة و توجه الاقتصاد الماليزي نحو القطاع الخدمي المتمثل بالتعليم و الإعلام و الاتصالات و المصارف و أسواق المال و القطاع الصناعي المعتمد على التعدين و التصنيع و

[22] Bank Negara Malaysia, (1995), Bank Negara Malaysia Annual Report, Kuala Lumpur, Malaysia.

الطاقة و قد انخفض متوسط مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة التسعينات إلى حوالي 13% ، كما استمر الانخفاض إلى العقد الأول من القرن العشرين حيث بلغ حوالي 9% [23].

❖ العقد الثاني من القرن العشرين (2010 – 2019) :

في هذه الفترة حافظ القطاع الزراعي في ماليزيا على نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مع بعض الانخفاض ويعود السبب في ذلك إلى تعاقب الأزمات الاقتصادية التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد و القطاع الزراعي وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وعدم تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار و التمويل بالمشاريع الزراعية و تفضيل الديموغرافية الريفية في ماليزيا للهجرة نحو المدن و العيش فيها بدل الأرياف مع تطور المدن و تقدمها بشكل كبير وقد انخفضت نسبة السكان العاملة في القطاع الزراعي إلى 9 % فقط [24].

[23] Wan . Y. Alfattani, (2009) ,work paper , **Malaysian experiences on the development and economics**, Seventh International Conference on Economics, Center of Islamic Economics Research, King Abdulaziz University, Jeddah, KSA, p: 406.

[24] Norma .Md. Saad , (2018), **Macro Economic in South East Asian Countries**, International Islamic University of Malaysia Press, Kuala Lumpur , p:52.

المبحث الثّاني :

النّظام المصرفيّ في ماليزيا.

سوف نستعرض في هذا المبحث أبرز عناصر الميزانيّة لكلٍ من المصارف الإسلاميّة و التّقليديّة في ماليزيا :

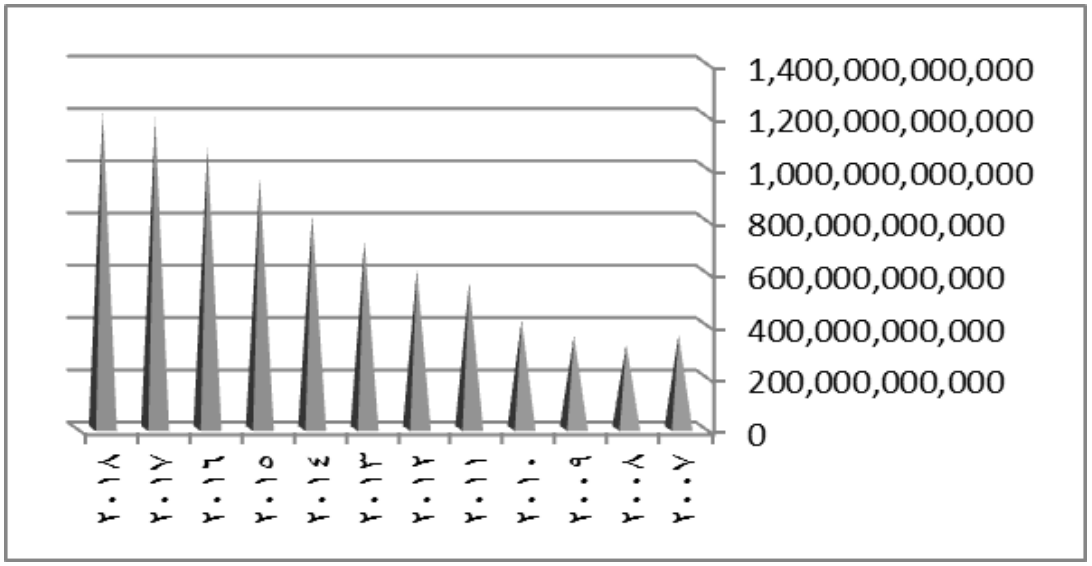
أولاً : الموجودات في المصارف الإسلامية و التقليدية في ماليزيا :

تختلف مكونات الأصول (الموجودات) من مصرف إلى آخر بحسب الفلسفة الاقتصاديّة التي ينتهجها المصرف (تقليديّة – إسلاميّة) و طبيعة النّشاط المصرفيّ و القطّاع الاقتصاديّ الذي يتوجه إليه بالخدمات سواء كان (خدميّ– صناعيّ –زراعيّ– متنوع ....إلخ) و خطط المصرف الاستثماريّة و الاستراتيجية المتبعة لتحقيق العوائد و الأرباح وعليه فإنّ مكونات الأصول (الموجودات) تتباين بين المصارف الإسلاميّة و المصارف التّقليديّة لاختلاف النّهج و الفلسفة و الأهداف كما يلي :

1– موجودات المصارف الإسلاميّة :

يبين الشكل التالي مجموع قيم الموجودات الخاصة بالمصارف الإسلامية في ماليزيا :

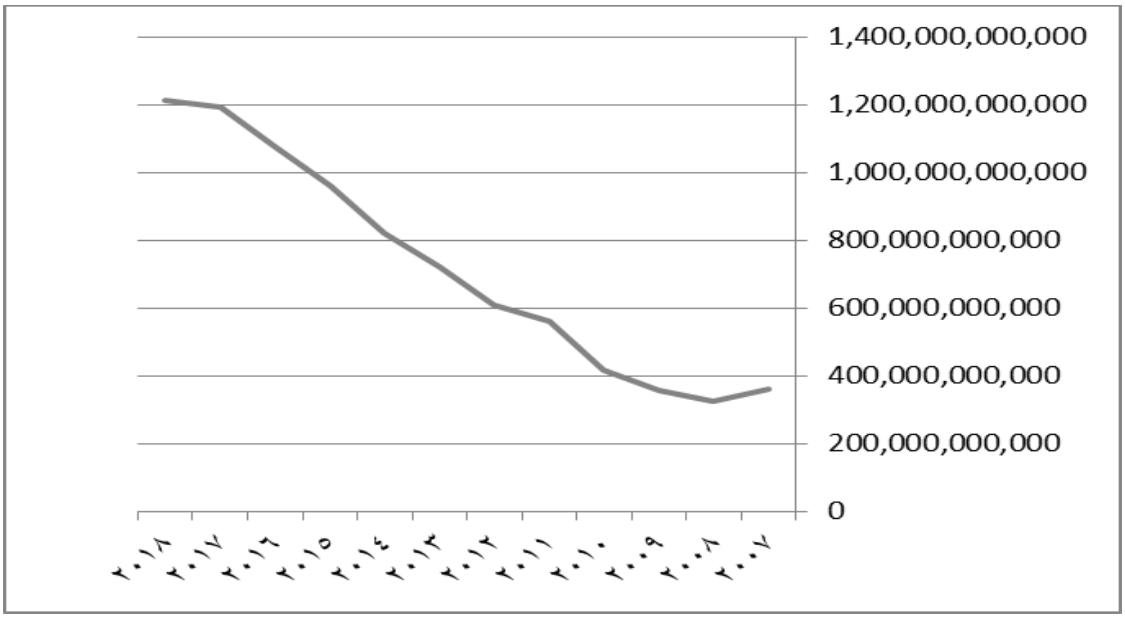
الشكل رقم (13) : تطور موجودات القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة (2007–2018)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Bank Negara Malaysia) – بالدولار الأمريكي

بالنظر إلى الشكل رقم (13) نلاحظ أن موجودات القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا كانت في عام 2007 تبلغ (362) مليار دولار أمريكي إلا أن نموها خلال سنة 2008 و 2009 قد تراجع بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) التي أثرت بشكل كبير على القطاع المصرفي العالمي ومنها بالطبع القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا و نستطيع أن نلمس هذا الأثر من خلال تراجع قيم موجودات القطاع المصرفي الإسلامي خلال السنوات التي تلت الأزمة حيث بلغت نسبة الانخفاض (-10.50%) في عام 2008 و (-1.66) في عام 2009 باعتبار 2007 سنة أساس.

الشكل رقم (14) : تطور موجودات القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة (2007-2018)

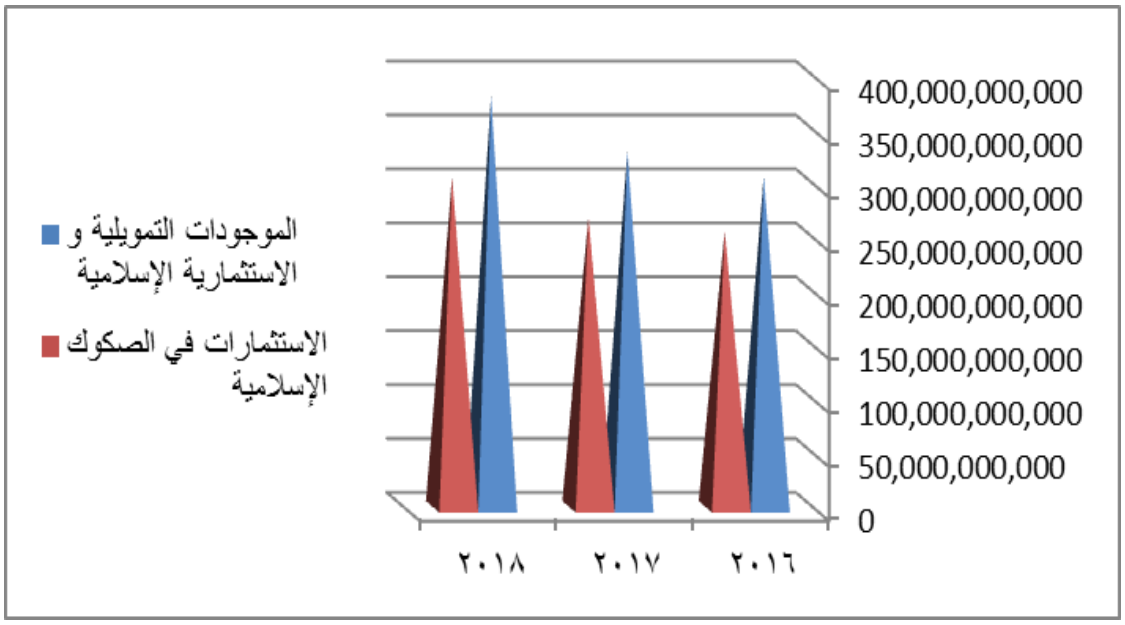


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات (Bank Negara Malaysia) – الدولار الأمريكي

كما نلاحظ من الشكل رقم (14) الذي يبين تطور منحنى الموجودات في المصارف الإسلامية في ماليزيا بداية تعافيها من آثار الأزمة المالية في عام 2010 و زيادة نموها بشكل تدريجي وخاصة في الأعوام 2016 و 2017 و 2018 حيث بلغت نسبة النمو في الموجودات (197.79%) و (229.56%) و (234.53%) على التوالي باعتبار 2007 سنة أساس .

وبالرجوع إلى العناصر المكونة للأصول لمعرفة سبب الزيادة في نسبة النمو نلاحظ أن بند **(الموجودات التمويلية و الاستثمارية الإسلامية)** و بند **(الاستثمارات في الصكوك الإسلامية)** قد تطورا بشكل كبير مع تطور الموجودات كما يظهر الشكل التالي :

الشكل رقم (15) : تطور بندي الموجودات التمويلية و الاستثمارية الإسلامية و الاستثمارات في الصكوك الإسلامية خلال الأعوام (2016-2017-2018)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات (Bank Negara Malaysia) – الدولار الأمريكي

يبين الشكل رقم (15) أنه في الأعوام التي نمت فيها الموجودات في القطاع المصرفي الإسلامي ازداد النمو في كل من بندي (الموجودات التمويلية و الاستثمارية الإسلامية) و (الاستثمارات في الصكوك الإسلامية) حيث يشمل بند (الموجودات التمويلية و الاستثمارية الإسلامية) على الموجودات المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي التي يدخل بها المصرف الإسلامي بصفته صاحب رأس المال أو شريك (مرابحات ، مشاركات ، بيوع) ، بينما يشمل بند (الاستثمارات في الصكوك الإسلامية) استثمارات القطاع المصرفي الإسلامي في الصكوك الإسلامية بجميع أنواعها (صكوك مضاربة ، صكوك مرابحة ، صكوك استصناع ....إلخ) ، حيث ازدادت قيمة (الموجودات التمويلية و الاستثمارية الإسلامية) بنسبة (7.49%) في عام 2017 و بنسبة (24.10%) في عام 2018 ، بينما ازدادت قيمة (الاستثمارات في الصكوك الإسلامية) بنسبة (5.08%) في عام 2017 و بنسبة (19.53%) في عام 2018 باعتبار 2016 سنة أساس .

كما يبين الجدول التالي نسبة الصكوك الإسلامية الممتلكة للقطاع المصرفي الإسلامي بحسب الموقع :

الجدول رقم (2) : نسبة الصكوك الإسلامية الممتلكة للقطاع المصرفي الإسلامي بحسب الموقع خلال الأعوام (2016-2017-2018)

العام	صكوك إسلامية محلية	صكوك إسلامية خارجية
2016	%57	%43
2017	%61	%39
2018	%72	%28

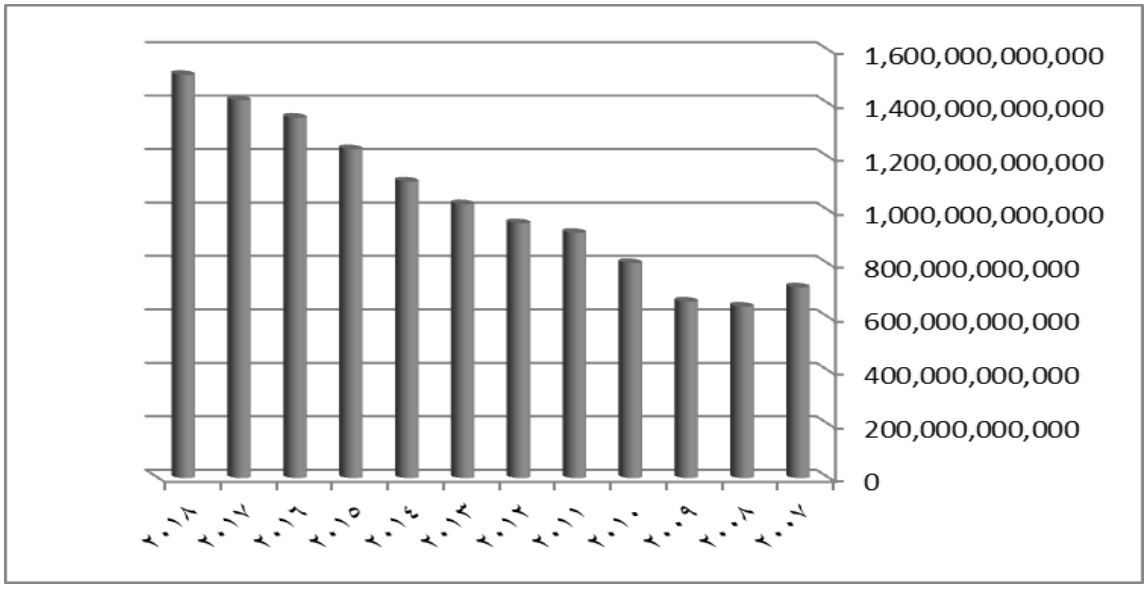
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات (Bank Negara Malaysia)

حيث نلاحظ أن القطاع المصرفي الإسلامية يهدف إلى تكوين محفظة صكوك استثمارية متنوعة ضمن موجوداته معتمداً في ذلك بنسبة كبيرة على الصكوك الماليزية المحلية و ليس الخارجية تشجيعاً للقطاع المالي في ماليزيا و رغبة في دعم و تنمية الاقتصاد الماليزي .

2- موجودات المصارف التقليدية :

يبين الشكل التالي التطور في موجودات المصارف التقليدية في ماليزيا خلال الأعوام 2007-2018 كما يلي :

الشكل رقم (16) : تطور موجودات القطاع المصرفي التقليدي في ماليزيا خلال الفترة (2007-2018)

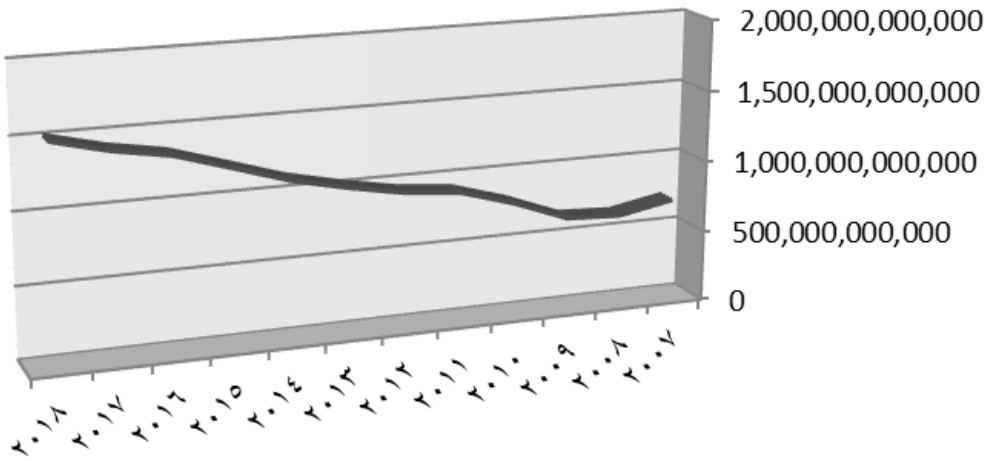


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات (Bank Negara Malaysia) – بالدولار الأمريكي

نلاحظ من الشّكل رقم (16) أنّ المصارف التقليديّة في ماليزيا قد عانت هي الأخرى من آثار الأزمة الماليّة العالميّة و اتضح ذلك جليّاً من خلال تراجع النّمو في الموجودات خلال الأعوام التي تلت الأزمة و خاصّة 2008 و 2009 .

حيث بلغت أصول المصارف التقليدية في عام 2007 (714) مليار دولار و تراجعت في الأعوام اللاحقة بفعل الأزمة إذ بلغت نسبة الانخفاض فيها بعام 2008 (-10.08%) و في عام 2009 (-7.42%) باعتبار 2007 سنة أساس.

الشكل رقم (17) : تطور موجودات القطاع المصرفي التقليدي في ماليزيا خلال الفترة (2007-2018)

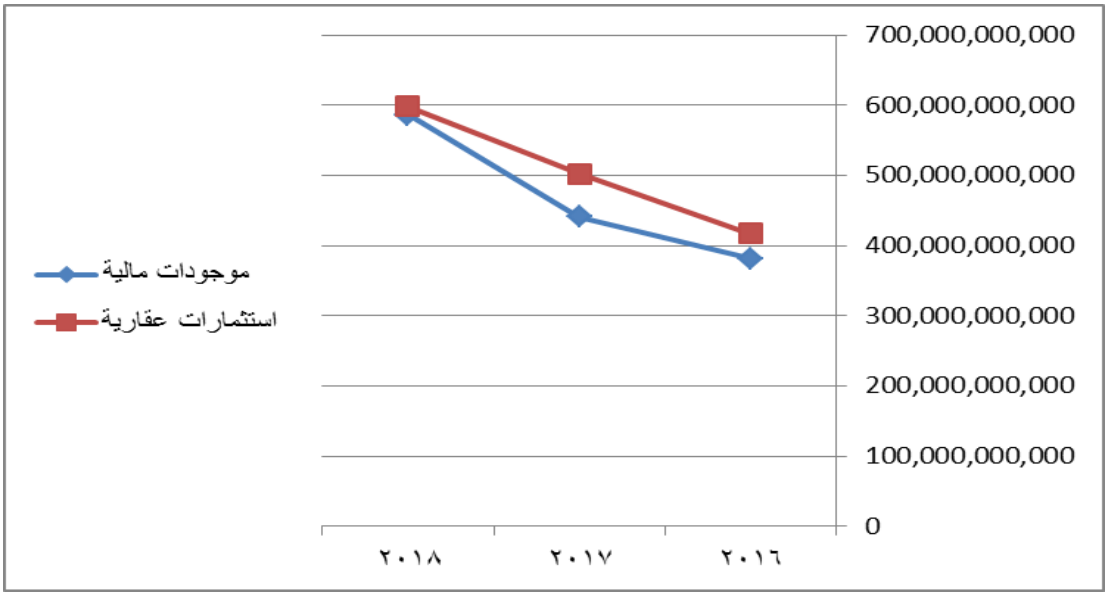


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات (Bank Negara Malaysia) – بالدولار الأمريكي

من خلال استعراض الشكل رقم (17) نلاحظ أن المنحنى المعبر عن نمو الموجودات في القطاع المصرفي التقليدي في ماليزيا استمر بتحقيق نسب نمو بدءاً من عام 2010 و ما بعدها ، حيث بلغت نسبة نمو الموجودات في عام 2016 (88.94%) و بلغت نسبة النمو في عام 2017 و عام 2018 (98.04%) و (111.34%) على التوالي باعتبار 2007 سنة أساس .

وبالعودة إلى مكونات الموجودات في المصارف التقليدية نلاحظ تطور عدة بنود فيها خلال الأعوام 2007 -2018 لعل من أبرزها بند **(موجودات مالية)** و بند **(استثمارات في القطاع العقاري)** وسوف نستعرض نموها بالاعتماد على الشكل التالي :

الشكل رقم (18) : تطور بندي الموجودات المالية و الاستثمارات في القطاع العقاري للقطاع المصرفي التقليدي في ماليزيا خلال الأعوام (2016-2017-2018)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات (Bank Negara Malaysia) – الدولار الأمريكي

يبين الشكل رقم (18) تطور بندي (موجودات مالية) و (استثمارات في القطاع العقاري) خلال الأعوام 2016 و 2017 و 2018 ، حيث بلغت قيمة بند (موجودات مالية) في عام 2016 (382) مليار دولار أمريكي و ازدادت في عام 2017 بنسبة (15.45%) و في عام 2018 بنسبة (53.40%) باعتبار 2016 سنة أساس.

وبالنسبة لبند الموجودات المالية لدى القطاع المصرفي التقليدي في ماليزيا فنستطيع أن نجمل مكوناتها على الشكل التالي :

الجدول رقم (3) : النسبة المئوية لمكونات بند الموجودات المالية في المصارف التقليدية في ماليزيا خلال الأعوام (2016-2017-2018)

العام	أسهم	سندات خزينة
2016	%21	%79
2017	%16	%84
2018	%13	%87

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات (Bank Negara Malaysia)

حيث يُلاحظ من الجدول السابق مكونات المحفظة المالية للقطاع المصرفي التقليدي في ماليزيا خلال الأعوام 2016 و 2017 و 2018 و يلاحظ اعتمادها بشكل كبير على سندات الخزينة التي وصلت نسبتها إلى 87% من إجمالي محفظة الموجودات المالية .

الجدول رقم (4) : النسبة المئوية لمكونات بند الموجودات المالية في المصارف التقليدية في ماليزيا بحسب الموقع خلال الأعوام (2016-2017-2018)

العام	محليّة	دوليّة
2016	%19	%81
2017	%14	%86
2018	%11	%89

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات (Bank Negara Malaysia)

كما يبين الجدول السابق مكونات بند الموجودات المالية في القطاع المصرفي التقليدي و يظهر تكوينها لمحفظة مالية تعتمد بشكل كبير على الأوراق المالية الدوليّة من خارج ماليزيا بنسبة كبيرة جداً وصلت إلى 86% عام 2017 و 89% عام 2018 .

أما بند الاستثمارات في القطاع العقاري فقد بلغ في عام 2016 (417) مليار دولار أمريكي ، وازداد في عام 2017 بنسبة (20.38%) و في عام 2018 بنسبة (43.41%) باعتبار 2016 سنة أساس ، ويعود ذلك إلى رغبة المصارف التقليدية في الاستفادة من الطفرة العقارية التي تشهدها ماليزيا في السنوات السابقة فقامت بتعزيز استثماراتها العقارية تدريجياً.

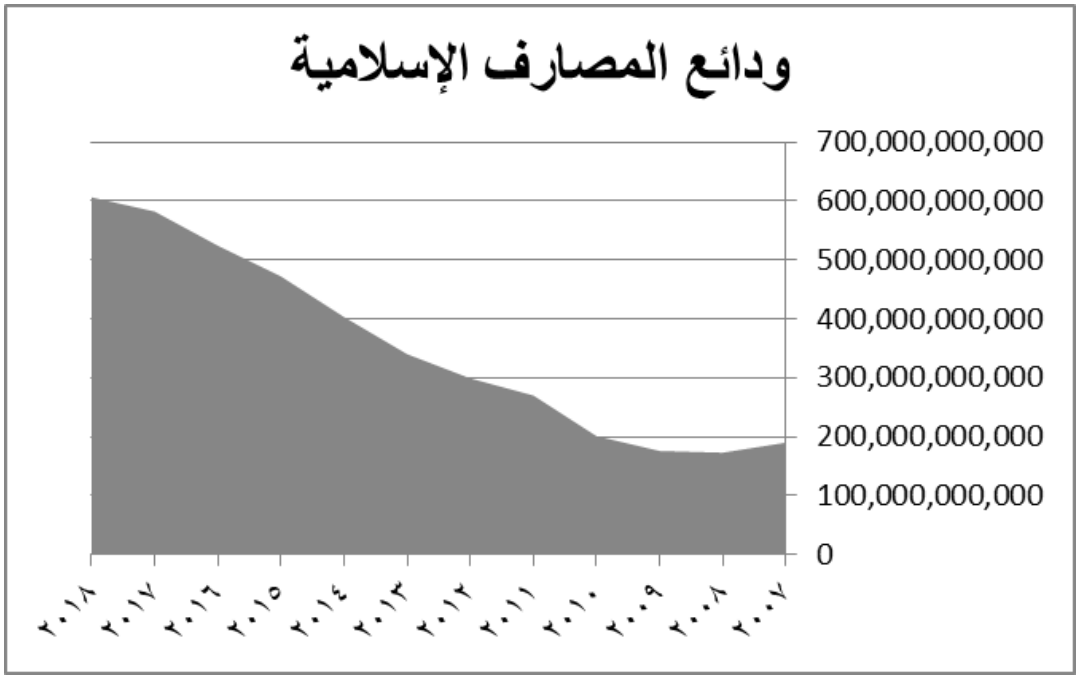
ثانياً : الودائع في المصارف الإسلامية و التقليدية في ماليزيا :

تعتبر الودائع من مصادر التمويل الجوهرية للمصارف حيث تحدد قدرة المصارف على التمويل و الاستثمار بنسبة معينة من قيمة الودائع لديها ، و إجمالي قيمة الودائع يعطي للمصرف الفرصة في التوظيف و الاستثمار و تعدد خدماته المصرفية التي تحقق له مصادر دخله و أرباحه و التي يكون منها المخصصات و الاحتياطيات بكافة أنواعها ، فلذلك تتسابق و تتنافس المصارف على اجتذاب الودائع بمختلف الوسائل ، وبالنسبة للمصارف بمختلف أنواعها الإسلامية منها و التقليدية فإنها تعتمد على الودائع بشكل كبير في بناء سياساتها التمويلية و الاستثمارية مع اختلاف المكونات و الأهداف التي ترمي تحقيقها من وراء ذلك وسوف نستعرض في هذا الجزء طبيعة الودائع في القطاع المصرفي الماليزي بشقيه الإسلامي و التقليدي :

1- الودائع في المصارف الإسلامية :

يبين الشكل التالي مجموع قيم الودائع في القطاع الإسلامي في ماليزيا خلال الأعوام 2007-2018 كما يلي :

الشكل رقم (19) : تطور ودائع القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا بين 2007-2018



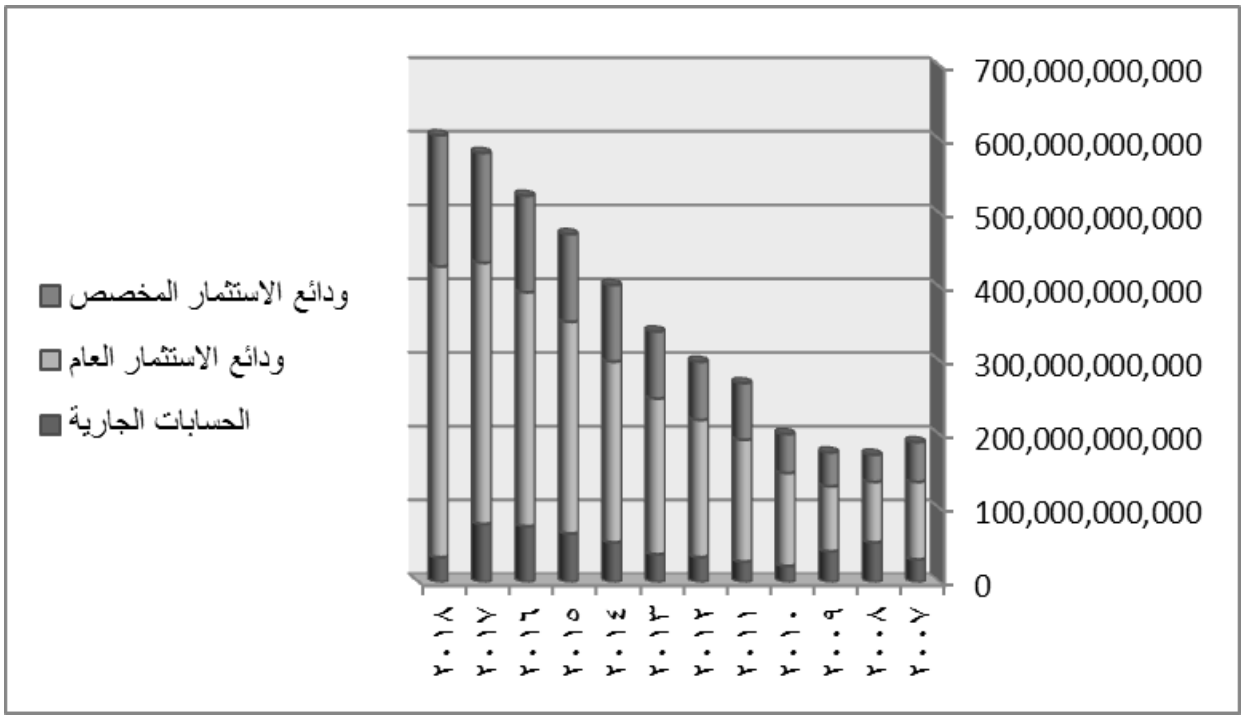
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (Bank Negara Malaysia) – الدولار الأمريكي

نلاحظ من الشكل رقم (19) أن مجموع قيم الودائع في القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا بعام 2007 بلغ ما يقارب (190) مليار دولار ، واستمر بعدها بالارتفاع تدريجياً باستثناء عاميّ 2008 و 2009 إذ انخفض في هذه الفترة مجموع الودائع بنسبة (-8.95%) عام 2008 و بنسبة (-7.37%) في عام 2009 باعتبار 2007 سنة أساس وذلك نتيجة الأزمة المالية العالميّة .

حيث بدأت مؤشرات التعافي من الأزمة المالية تظهر منذ عام 2010 و ما بعده وهذا ما يظهره التزايد المطرد في حجم الودائع للمصارف الإسلامية حيث بلغت الودائع في عام 2016 ما يقارب من (524) مليار دولار و ازدادت في عام 2017 بنسبة (206.32%) و في عام 2018 بنسبة (218.95%) باعتبار 2007 سنة أساس .

ونستطيع توضيح مكونات الودائع في المصارف الإسلامية في ماليزيا من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (20) : مكونات ودائع القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا بين 2007-2018

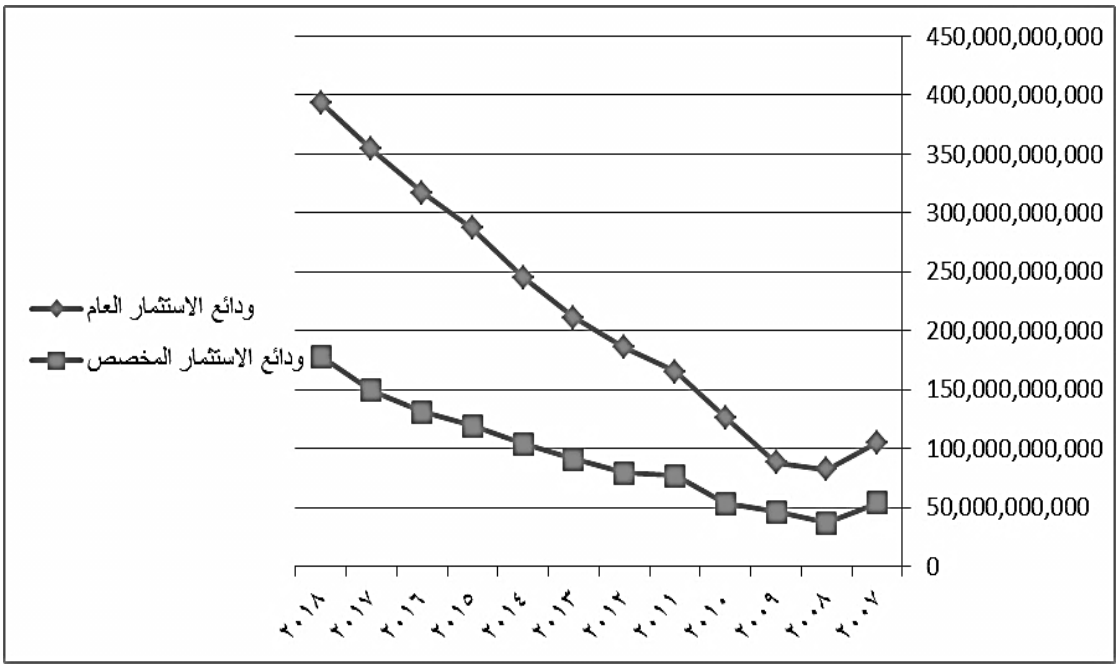


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (Bank Negara Malaysia) – الدولار الأمريكي

نلاحظ من الشكل السابق أن الودائع في المصارف الإسلامية الماليزية تنقسم بدورها إلى ثلاث مكونات هي : الحسابات الجارية و ودائع الاستثمار العام و ودائع الاستثمار المخصص .

بالنسبة لودائع الاستثمار العام فقد بلغت في عام 2007 (105) مليار دولار ثم انخفضت خلال العامين اللاحقين ثم عادت للارتفاع في عام 2010 و استمرت على هذه الوتيرة خلال السنوات التي تلتها ، وقد بلغت في عام 2016 ما يقارب (317) مليار دولار أمريكي و ازدادت نسبة نموها في عام 2017 لتصبح (237.14%) كما ازداد نموها في عام 2018 ليبلغ (275.24%) باعتبار 2007 سنة أساس ، وكذلك بالنسبة لودائع الاستثمار المخصص ، و يبين الشكل التالي تطور الودائع الاستثمارية بنوعيها خلال السنوات 2007 -2018 :

الشكل رقم (21) : تطور ودائع الاستثمار العام و المخصص في القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا بين 2007-2018



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (Bank Negara Malaysia) – الدولار الأمريكي

ونستطيع أن نبين النسبة المئوية لمكونات الودائع في القطاع المصرفي الإسلامي بعد تقسيمها إلى استثمارية و جارية من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (5) : النسبة المئوية لمكونات الودائع (الاستثمارية و الجارية) في القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا بين 2007-2013

العام	ودائع الاستثمار (العام و المخصص)	الحسابات الجارية
2007	% 83.68	% 16.32
2008	% 68.79	% 31.21
2009	% 76.14	% 23.86
2010	% 89.05	% 10.95
2011	% 89.63	% 10.37
2012	% 88.51	% 11.49
2013	% 88.82	% 11.18

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (Bank Negara Malaysia)

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن ودائع الاستثمار تشكل النسبة العظمى من إجمالي الودائع في المصارف الإسلامية حيث تراوحت نسبتها بين 68% في عام 2008 (الحد الأدنى) و 89% في عام 2011 (الحد الأعلى) و بلغ متوسط نسبتها من إجمالي الودائع خلال الفترة (2007-2013) ما يقارب 84% ، فالمصارف الإسلاميّة في ماليزيا سعت إلى استقطاب الودائع الاستثماريّة (ودائع الاستثمار العام و المخصص) بدرجة أكبر من الودائع الأخرى (الحسابات الجارية) وهذا ما ينسجم مع تحقيق أهدافها في التمويل و التوظيف الذي يتطلب بالضرورة موارد مالية ذات آجال متوسطة و طويلة وليس مصادر مالية قصيرة الأجل كالحسابات الجارية التي من الصعب توظيفها في عملية التنمية.

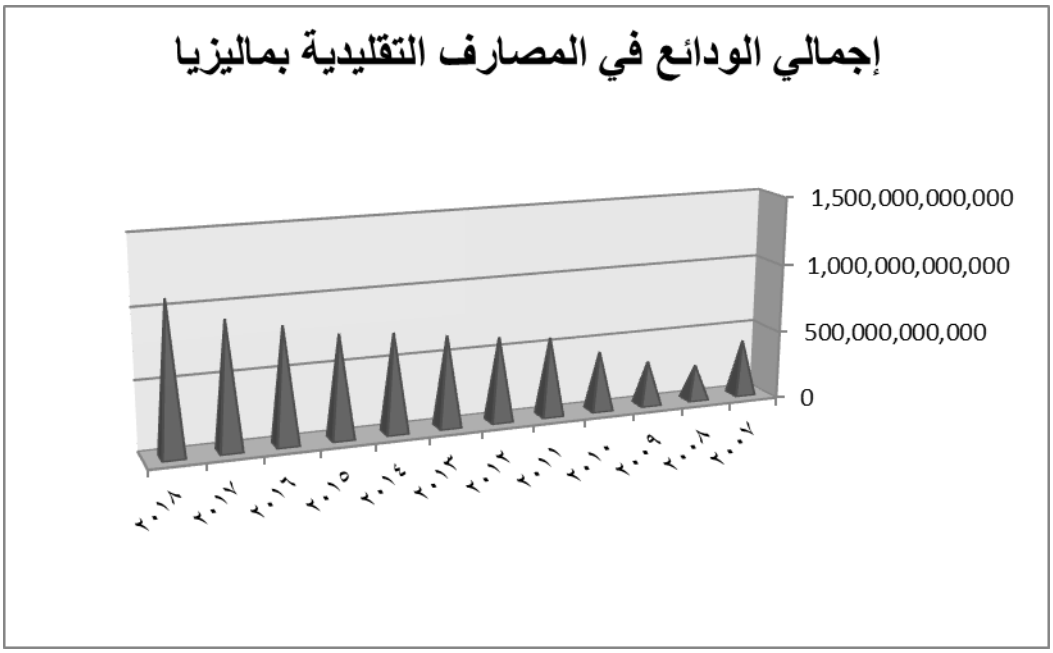
2- الودائع في المصارف التقليدية :

تعتبر الودائع بأنواعها من أهم الموارد التي تستخدمها المصارف في تمويل عملياتها الاستثمارية و التجارية ، فالمصارف تحصل على الودائع من القطاع الخاص ممثلاً في المنشأة الصغيرة و المنشآت الكبيرة و الأفراد ، كما تتحصل على الودائع من القطاع العام ممثلاً في الأجهزة الحكومية و شبه الحكومية ، حيث تعتمد المصارف اعتماداً كبيراً على الودائع في منح التمويل و الاستثمار لذلك حرصت المصارف على تنمية الودائع بشتى السبل وعلى جذب الأفراد لإيداع

مدخراتهم ، وسنحاول في هذا الجزء تسليط الضوء على الودائع و مكوناتها في المصارف التقليدية العاملة في ماليزيا .

سيقوم الباحث من خلال الشكل رقم (22) باستعراض التطور الحاصل بودائع المصارف التقليدية في ماليزيا كما يلي :

الشكل رقم (22) : تطور ودائع القطاع المصرفي التقليدي في ماليزيا بين 2007-2018



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (Bank Negara Malaysia) – الدولار الأمريكي

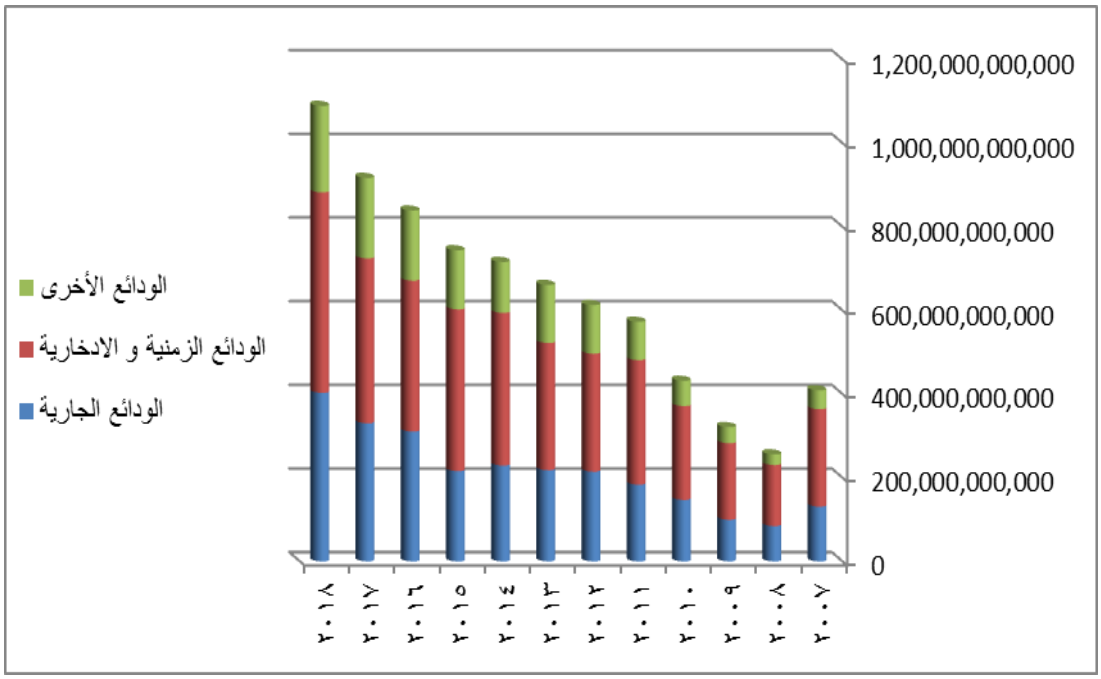
يبين الشكل السابق تطور إجمالي الودائع في المصارف التقليدية الماليزية خلال بين عاميّ(2007-2018) ، حيث بلغت الودائع في عام 2007 (409) مليار دولار أمريكي ثم عانت من الانخفاض نتيجة تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة خلال عاميّ 2008 و 2009 كما يوضح الشكل .

وقد بلغت نسبة الانخفاض بعام 2008 ما يقارب (-37.41%) ، كما بلغت نسبة الانخفاض بعام 2009 (-21.52%) باعتبار 2007 سنة أساس ، ويعد عام 2010 بداية الانتعاش و الخروج من حالة الأزمة التي سادت الاقتصاد العالمي حيث سجل إجمالي الودائع في المصارف التقليدية العاملة في ماليزيا نمواً تدريجياً حتى بلغ في عام 2016 (839) مليار دولار أمريكي و

ازداد نمو الودائع بعام 2017 حتى بلغت نسبته (124.21%) وكذلك الأمر في عام 2018 إذ بلغ (166.26%) باعتبار سنة 2007 سنة أساس .

ونستطيع توضيح مكونات الودائع في المصارف التقليدية بماليزيا من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (23) : مكونات ودائع القطاع المصرفي التقليدي في ماليزيا بين 2007-2018



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (Bank Negara Malaysia) – الدولار الأمريكي

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الودائع في المصارف التقليدية الماليزية تتألف من ثلاث مكونات هي : الودائع الجارية و الودائع الزمنية و الادخارية و ودائع أخرى .

كما نلاحظ أيضاً أن الودائع بجميع مكوناتها قد عانت من الانخفاض خلال عاميّ 2008 و 2009 ، حيث أن الودائع الجارية بلغت عام 2007 ما يقارب (130.8) مليار دولار و استمرت بالارتفاع تدريجياً بدءاً من عام 2010 و ما بعده لتبلغ بعام 2016 ما يقارب (310.4) مليار دولار كما ازدادت نسبة نموها لتصبح بعام 2018 (207.86%) باعتبار 2007 سنة أساس .

وفي ذات السياق نلاحظ أن الودائع الزمنية و الادخارية قد بلغت بعام 2007 ما يقارب (233) مليار دولار ثم انخفض نموها بعام 2008 بنسبة قدرها (-37.41%) و كذلك بعام 2009

بنسبة قدرها (-21.52%) باعتبار 2007 سنة أساس ، ثم ازداد نمو الودائع الزمنية و الادخارية تدريجياً ليبلغ بعام 2016 ما يقارب من (360.7) مليار دولار و يصل في عام 2018 إلى (479) مليار دولار بنسبة نمو بلغت (105.53%) باعتبار 2007 سنة أساس .

ونستطيع أن نجمل الأهمية النسبية للحسابات الجارية و الودائع الزمنية و الادخارية من أصل إجمالي الودائع في المصارف التقليدية بماليزيا في الجدول التالي :

الجدول رقم (6) : النسبة المئوية لمكونات الودائع (الجارية و الزمنية و الادخارية) في القطاع المصرفي التقليدي في ماليزيا بين 2007-2018

العام	النسبة المئوية للحسابات الجارية	النسبة المئوية للودائع الزمنية و الادخارية
2007	%0.32	%0.57
2008	%0.33	%0.51
2009	%0.31	%0.53
2010	%0.34	%0.56
2011	%0.32	%0.52
2012	%0.35	%0.46
2013	%0.33	%0.48
2014	%0.32	%0.51
2015	%0.29	%0.52
2016	%0.37	%0.43
2017	%0.36	%0.43
2018	%0.37	%0.44

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (Bank Negara Malaysia)

يمكننا أن نلاحظ من الجدول السابق أن الحسابات الجارية تشكل خلال أغلب السنوات الممتدة من عام 2007 إلى عام 2018 نسبة تقارب الثلث من إجمالي الودائع فقد بلغت أدنى نسبة لها 0.29 % بعام 2015 و بلغت أعلى نسبة لها 0.37 % بعاميّ 2016 و 2018 كما بلغ متوسط النسبة المئوية لها خلال جميع الأعوام حوالي (0.33%) .

كما نلاحظ أن النسبة المئوية للودائع الزمنية و الادخارية تقارب النصف من موارد الودائع الإجمالية حيث بلغت نسبتها في الحد الأدنى (0.43%) بعاميّ 2016 و 2017 ، كما بلغت نسبتها في الحد الأعلى (0.57%) بعام 2007 ، كما بلغ متوسط نسبتها المئوية خلال جميع الأعوام حوالي (0.50%) ، ومن الجدير بالذكر أن الأهمية النسبية للودائع الادخارية و الزمنية قد تراجعت خلال السنوات المدروسة عما كانت عليه في عام 2007 ، مما يعني تراجع إدارة المصارف التقليدية بماليزيا و ضعف قدرتها على استقطاب الودائع الزمنية و الادخارية و زيادة نسبتها في الوعاء الادخاري المصرفي وهذا من شأنه إضعاف قدرة هذه المصارف تدريجياً على تمويل المشاريع متوسطة و طويلة الأجل و الاكتفاء بالتمويل قصير الأجل .

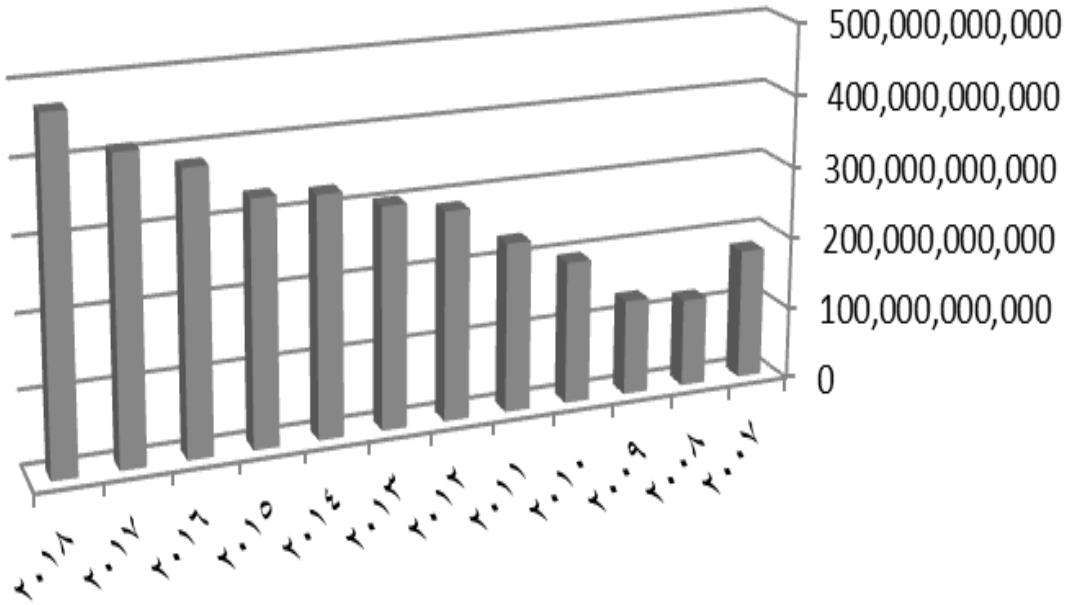
ثالثاً : التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية و التقليدية في ماليزيا :

يقوم القطاع المصرفيّ بشكل عام بوظيفتين أساسيتين هما قبول الودائع و منح القروض فيما يطلق عليه الوظائف التقليدية للمصرف ، وفي خضم قيامه بهذه الوظائف يبني استراتيجيته في قبول المدخرات و كذلك التمويل و التوظيف بحسب رؤيته و قراءته لواقع العمل في السوق المصرفي ، وفي هذا السياق سنبين فيما يأتي الوظيفة التقليدية الثانية المتمثلة بمنح التسهيلات الائتمانية وذلك من خلال البحث في واقع القطاع المصرفي الإسلامي و التقليدي في ماليزيا :

1- التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية :

تعد المصارف الإسلامية في نظام المصرفية الثنائي بماليزيا ركناً أساسياً ومهماً ، حيث تقوم بتجميع المدخرات العاطلة و منح التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة وفي سبيل ذلك سنقوم باستعراض تطور التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية خلال الفترة 2007-2018 كما يلي :

الشكل رقم (24) : تطور التسهيلات الائتمانية للمصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا خلال الفترة 2007-2018



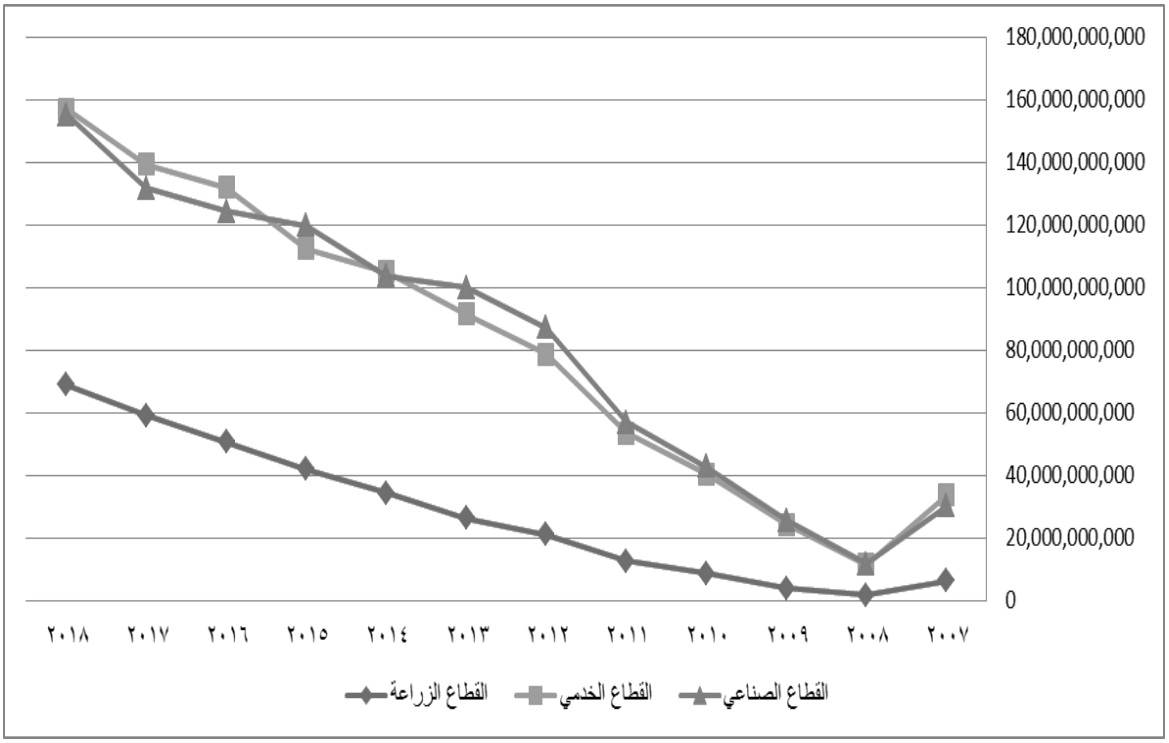
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (Bank Negara Malaysia) – الدولار الأمريكي

نلاحظ من خلال الشكل السابق تطور التسهيلات الائتمانية بين عاميّ 2007 -2018 ، حيث يبين الشكل أن التسهيلات الائتمانية في عام 2007 بلغت ما يقارب (70) مليار دولار في القطاع المصرفي الإسلامي بماليزيا ، وكان من تداعيات الأزمة المالية العالمية انخفاض هذه التسهيلات بعد ذلك لتبلغ نسبة الانخفاض (-64.29%) بعام 2008 باعتبار 2007 سنة أساس.

كما نلاحظ أن مؤشرات التعافي بدأت منذ عام 2009 الذي شهد زيادة في حجم التسهيلات الائتمانية عن العام السابق ، ثم في عام 2010 كانت البداية الحقيقية لاستعادة المصارف الإسلامية عافيتها حيث عادت التسهيلات الائتمانية للارتفاع التدريجي بعد ذلك لتبلغ عام 2016 ما يقارب (307) مليار دولار و ازدادت نسبتها في عام 2017 لتبلغ (371.43%) و في عام 2018 لتبلغ (444.29%) باعتبار 2007 سنة أساس.

ومن أجل الوقوف على طبيعة التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف الإسلامية في ماليزيا يجب التعرف على مكوناتها من خلال ما يلي :

الشكل رقم (25) : مكونات التسهيلات الائتمانية للمصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا بحسب القطاعات خلال الفترة 2007-2018



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (Bank Negara Malaysia) – الدولار الأمريكي

يوضح الشكل السابق مكونات التسهيلات الائتمانية للمصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا بين عاميّ (2007-2018) بحسب القطاعات وهي القطاع الزراعي و القطاع الخدمي و القطاع الصناعي.

كما نلاحظ من الشكل السابق قيام المصارف الإسلامية بتمويل كافة القطاعات الاقتصادية العاملة في ماليزيا خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2008 حيث انخفض الطلب على التمويل بشكل عام نتيجة الأزمة المالية العالمية ، وفي عام 2009 بدأت المصارف الإسلامية بتمويل كافة القطاعات الاقتصادية حيث يبين الشكل رقم (25) زيادة التمويل المقدم سنوياً بشكل واضح.

ونستطيع أن نجمل النسبة المئوية من التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف الإسلاميّة بحسب القطاعات من خلال ما يلي :

الجدول رقم (7) : النسبة المئوية من التسهيلات الائتمانية للمصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا بحسب القطاعات خلال الفترة 2007-2018

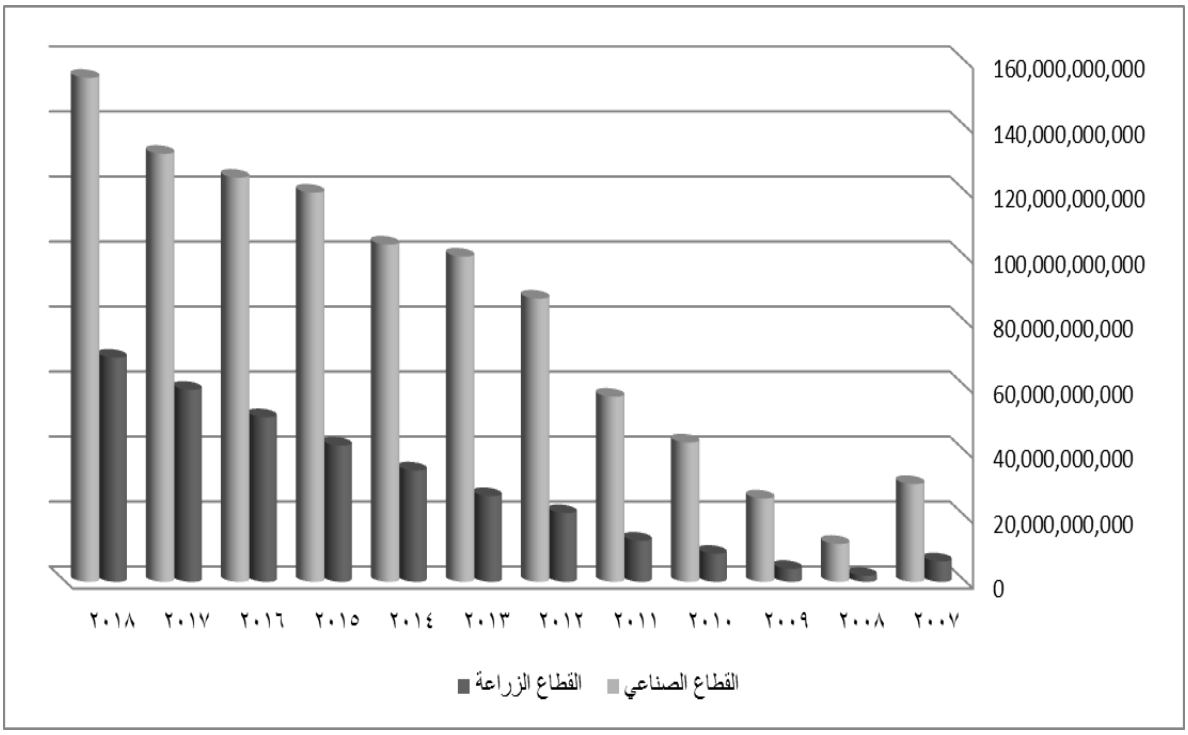
العام	التسهيلات الائتمانية للقطاع الزراعي و الصناعي (%)	التسهيلات الائتمانية للقطاع الخدمي (%)
2015	% 59	% 41
2016	% 57	% 43
2017	% 57.80	% 42.20
2018	% 58.80	% 41.20

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (Bank Negara Malaysia)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن معظم التمويل المقدم من قبل المصارف الإسلامية كان موجهاً لصالح القطاعين الزراعي و الصناعي حيث بلغ الحد الأعلى للتمويل الزراعي و الصناعي (% 59) في عام 2015 بينما بلغ الحد الأدنى (% 57) في عام 2016 ، كما بلغ متوسط النسبة المئوية للتمويل الزراعي و الصناعي ما يقارب (% 58.15) ، بينما كان متوسط النسبة المئوية للتمويل الخدمي (% 41.85) خلال السنوات 2015-2018 مما يدل على اهتمام المصارف الإسلامية بقطاعات الإنتاج الحقيقي بما يتماشى مع رؤيتها التنموية الداعمة للاقتصاد.

يمثل الشكل التالي تطور التمويل المقدم من المصارف الإسلامية للقطاعين الزراعي و الصناعي خلال عامي 2007-2018 :

الشكل رقم (26) : التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف الإسلامية الماليزية للقطاعين الزراعي و الصناعي بين عاميّ 2007-2018



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (Bank Negara Malaysia) – الدولار الأمريكي

نلاحظ من الشكل رقم (26) أن التمويل المقدم من المصارف الإسلامية للقطاع الزراعي بدء عام 2007 بمقدار (6.3) مليار دولار ثم تراجع عام 2008 بنسبة (-71.03%) باعتبار 2007 سنة أساس ، ثم ازداد تدريجياً في عام2009 و ما بعدها ليبلغ في عام 2016 (50.6) مليار دولار و يصل بعام 2018 (68.9) مليار دولار بنسبة نمو بلغت (994.62%) باعتبار 2007 سنة أساس مما يدل على اهتمام المصارف الإسلامية بالقطاع الزراعي بشكل كبير و بالغ إذ نمت التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية لصالح هذا القطاع حوالي عشر أضعاف خلال فترة الدراسة .

كما نلاحظ أن التمويل الممنوح من المصارف الإسلامية للقطاع الصناعي في ماليزيا بلغ عام 2007 ما يقارب (30.1) مليار دولار ، ثم ازداد بشكل تدريجي في عام 2009 و ما بعدها

ليبلغ في عام 2016 ما يقارب (124.4) مليار دولار و يصل في عام 2018 إلى (155) مليار دولار بنسبة نمو مقدراها (415.17%) باعتبار 2007 سنة أساس .

كما يبين الشكل السابق قيام المصارف الإسلامية بتشجيع القطاعين الزراعي و الصناعي من خلال دعمهما بالتمويل و زيادة هذا التمويل تدريجياً خلال فترات التعافي من الأزمة المالية العالمية ويتضح كذلك من الشكل اهتمام المصارف الإسلامية بهذين القطاعين على الرغم من هيمنة قطاع الخدمات و توجه الاقتصاد الماليزي بشكل عام نحو اقتصاد الخدمات و تراجع الاهتمام بالقطاع الزراعي و انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الماليزي .

الجدول رقم (8) : نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف الإسلامية بحسب الموقع خلال الأعوام (2016-2017-2018)

العام	التمويل المحلي	التمويل الأجنبي
2016	% 86.13	% 13.87
2017	% 90.36	% 9.64
2018	% 92.68	% 7.32

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (Bank Negara Malaysia)

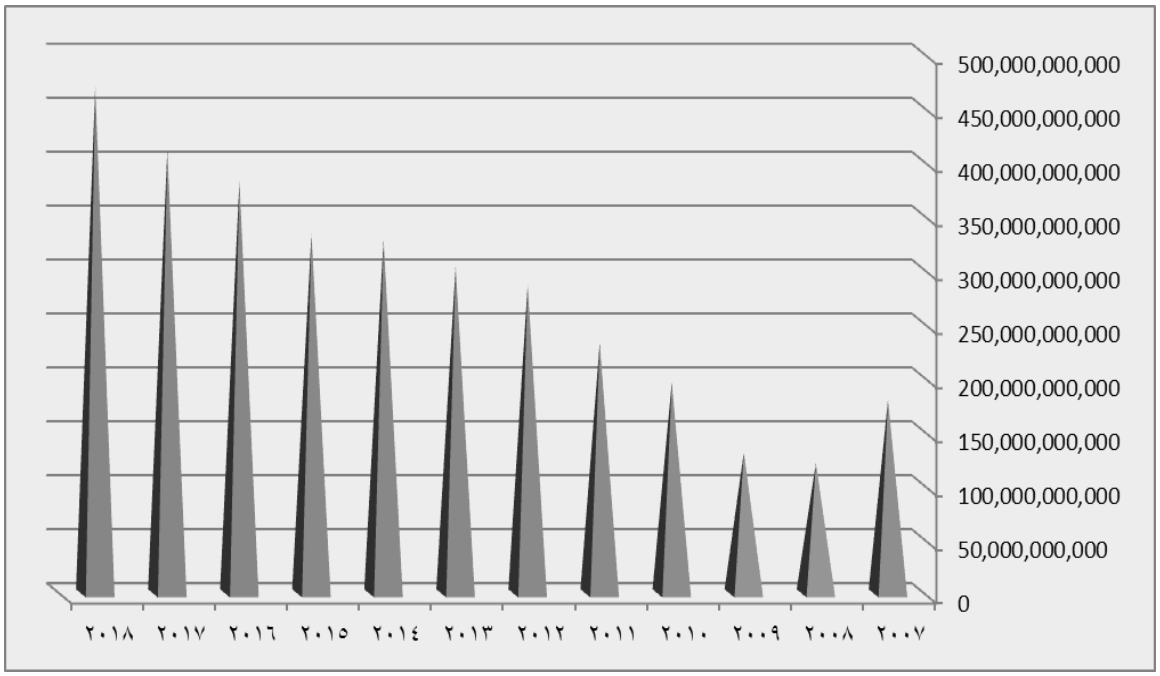
نلاحظ من خلال الجدول السابق الذي يبين النسبة المئوية للتمويل الممنوح من المصارف الإسلامية الماليزية بحسب الموقع أن النسبة العظمى من هذه التمويلات توجهها المصارف الإسلامية إلى الفعاليات الاقتصادية العاملة و النشطة داخل الاقتصاد الماليزي و ليس في الخارج الأمر الذي يدفع بعجلة النمو في ماليزيا ، إذ وصلت نسبة التمويل المقدم داخل ماليزيا في عام 2018 إلى (92.68 %) .

2- التسهيلات الائتمانية في المصارف التقليدية :

تعد عمليات الائتمان و منح القروض بفائدة من العمليات الأساسية التي تقوم بها المصارف التقليدية لتحقيق الأرباح ، ويترتب على هذا الائتمان من الناحية الاقتصادية حصول المشروعات العاملة في الاقتصاد على تمويل لتأسيس أنشطة أو التوسع فيها ، حيث تستمد المصارف التجارية أهميتها من تجميع الأموال العاطلة و دفعها إلى مجالات الاستثمار المختلفة و يطلق

على هذه القروض مصطلح الائتمان التجاري أو التسهيلات الائتمانية ، وسوف يقوم الباحث باستعراض التسهيلات الائتمانية للقطاع المصرفي التقليدي في ماليزيا من خلال ما يلي:

الشكل رقم (27) : تطور التسهيلات الائتمانية للمصارف التقليدية العاملة في ماليزيا خلال الفترة 2007-2018



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (Bank Negara Malaysia) – الدولار الأمريكي

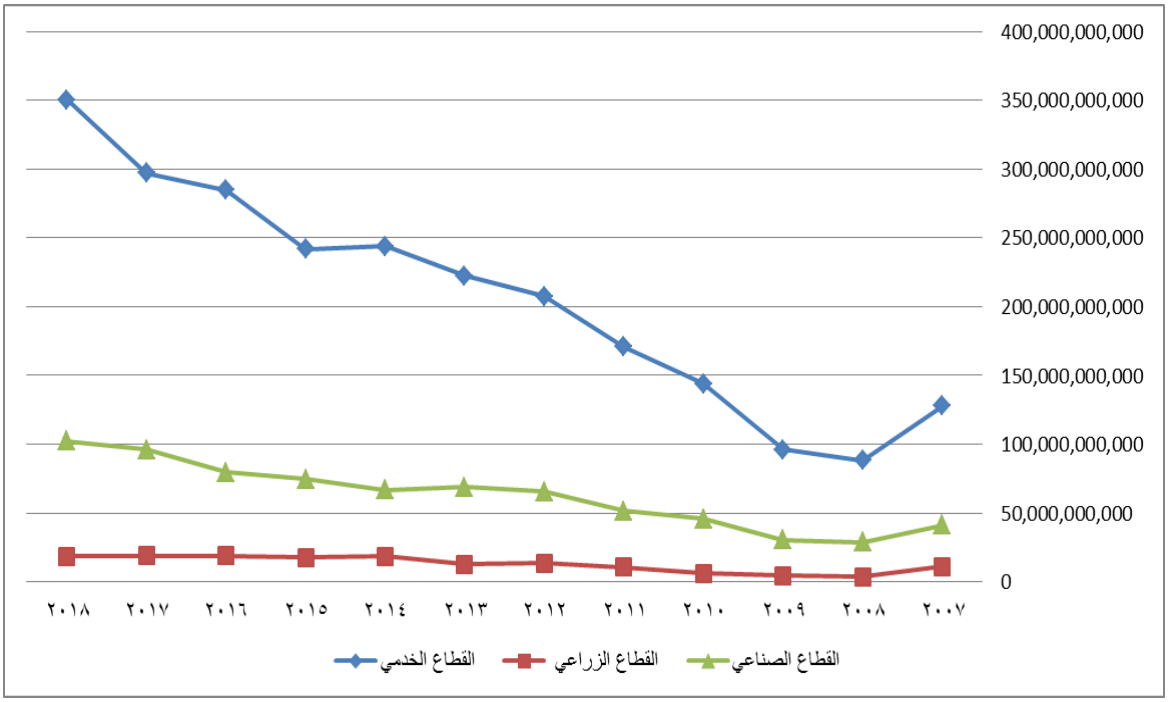
يوضح الشكل السابق تطور التسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي التقليدي في ماليزيا بين عاميّ 2007-2018 ، ويظهر أن التسهيلات في عام 2007 بلغت ما يقارب (180) مليار دولار ثم تراجعت نتيجة الأزمة المالية العالمية حيث بلغت نسبة الانخفاض في عام 2008 حوالي (-32.77%) و في عام 2009 (-27.22%) باعتبار 2007 سنة أساس.

كما يبين الشكل أنه في السنوات (2008 ، 2009 ، 2010) كان القطاع المصرفي التقليدي حذراً بخصوص منح الائتمان بسبب حالة القلق من الأسواق و عدم الرغبة في الانجراف و المخاطرة برغم تحسن المؤشرات الاقتصادية في كثير من البلدان مع نهاية 2009 لكنها بقيت متحفظة تجاه الائتمان برغم تحقيقها لنسب معقولة من الودائع .

و نلاحظ بعد ذلك تحسن التسهيلات الائتمانية في عام 2011 و ما بعده تدريجياً بسبب انتعاش الحالة الاقتصادية و تعافي الأسواق من حالة الأزمة لتصل في عام 2016 إلى ما يقارب (383) مليار دولار ثم ترتفع في عام 2017 لتبلغ نسبتها (128.89%) و في عام 2018 كذلك لتصل نسبتها إلى (161.67%) باعتبار 2007 سنة أساس .

وللوقوف على طبيعة التسهيلات الائتمانية للمصارف التقليدية العاملة في ماليزيا نوضح في الشكل التالي مكونات هذه التسهيلات كما يلي :

الشكل رقم (28) : مكونات التسهيلات الائتمانية للمصارف التقليدية العاملة في ماليزيا بحسب القطاعات خلال الفترة 2007-2018



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (Bank Negara Malaysia) – الدولار الأمريكي

يبين الشكل التالي تطور مكونات التسهيلات الائتمانية للقطاع المصرفي التقليدي العامل في ماليزيا خلال عاميّ 2007 -2018 ، حيث تتألف هذه المكونات من تسهيلات ائتمانية مقدمة للقطاعات الخدمية و الصناعية و الزراعية .

بالنسبة للتسهيلات الائتمانية الخدمية فقد بلغت في عام 2007 ما يقارب من (127.8) مليار دولار ثم انخفضت في عاميّ 2008 و 2009 بنسبة (-30.88%) و (-24.86%) على

التوالي باعتبار 2007 سنة أساس ، ثم عاودت للارتفاع تدريجاً حتى قاربت في عام 2016 حوالي (284.6) مليار دولار و بلغت نسبة نموها في عام 2018 حوالي (174.20%) باعتبار 2007 سنة أساس .

أما بالنسبة للتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الصناعي فقد بلغت في عام 2007 ما يقارب (41.2) مليار دولار ، ثم بلغت نسبة انخفاضها بعاميّ 2008 و 2009 حوالي (-30.14%) و (-25.95%) على التوالي باعتبار 2007 سنة أساس ، ثم ارتفعت تدريجياً لتبلغ في عام 2018 ما يقارب (102.2) مليار دولار بنسبة نمو مقدارها (147.95%) باعتبار 2007 سنة أساس .

وكما يبين الشكل فقد شكلت التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الزراعي الحصة الأقل من بين إجمالي التسهيلات الائتمانية فقد بلغت في عام 2007 حوالي (10.9) مليار دولار و انخفضت في عاميّ 2008 و 2009 ثم وصلت في عام 2018 إلى حوالي (18.3) مليار دولار.

ويبين الجدول التالي النسبة المئوية لمكونات التسهيلات الائتمانية بحسب القطاعات كما يلي :

الجدول رقم (9) : النسبة المئوية من التسهيلات الائتمانية للمصارف التقليدية العاملة في ماليزيا بحسب القطاعات خلال الفترة 2015-2018

العام	التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعين الزراعي و الصناعي (%)	التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخدمي (%)
2015	% 27.6	% 72.4
2016	% 25.7	% 74.3
2017	% 27.9	% 72.1
2018	% 25.6	% 74.4

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (Bank Negara Malaysia)

نلاحظ من الجدول رقم (9) أن النسبة الأعظم من التسهيلات الائتمانية كانت موجهة إلى القطاع الخدمي على حساب بقية القطاعات التي نالت نسب منخفضة من إجمالي التسهيلات الائتمانية و خصوصاً القطاع الزراعي.

وقد بلغت النسبة المئوية للتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخدمي في عام 2018 حوالي (% 74.4) و هي نسبة مرتفعة ، وبلغ متوسط النسبة المئوية للتسهيلات الائتمانية الخدمية ما يقارب (% 73.3) خلال عاميّ 2015-2018 ، بينما بلغت حصة القطاعين الزراعي و الصناعي من التمويلات المقدمة ما يقارب (% 25.6) في عام 2018 كما بلغ متوسط النسبة المئوية للتسهيلات الائتمانية الصناعية و الزراعية ما يقارب من (% 26.7) خلال عاميّ 2015-2018 ، مما يعني أن التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي التقليدي هي تمويلات موجهة نحو القطاع الخدمي بشكل خاص بدليل النسبة المرتفعة للتمويلات الموجهة له على حساب القطاعات الأخرى الزراعية و الصناعية .

ونستطيع أن نجمل التمويلات الخدمية المقدمة من المصارف التقليدية عبر توضيح أبرز مكوناتها على الشكل التالي :

الجدول رقم (10) : النسبة المئوية من التسهيلات الائتمانية الخدمية للمصارف التقليدية العاملة في ماليزيا خلال الفترة 2016-2018

العام	تمويلات أنشطة خدمات الطاقة و الخدمات العقارية(%)	تمويلات لصالح أنشطة خدمية أخرى (%)
2016	% 68.4	% 31.6
2017	% 72.6	% 27.4
2018	% 75.1	% 24.9

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (Bank Negara Malaysia)

نلاحظ من الجدول السابق أن النسبة العظمة من تمويلات القطاع الخدمي كانت لصالح أنشطة خدمية محددة بعينها (خدمات الطاقة و الخدمات العقارية) حيث بلغت هذه النسبة في عام 2018 حوالي (% 75.1) و في ذات العام بلغت (% 24.9) لصالح الأنشطة الخدمية الأخرى ، وهذا يعني أن محفظة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي التقليدي بماليزيا هي محفظة خدمية مركزة أي بمعنى آخر أنها محفظة موجهة نحو القطاع الخدمي بالذات و تخدم أنشطة محددة و مركزة في هذا القطاع (أنشطة خدمات الطاقة و الخدمات العقارية) بدليل النسبة المرتفعة لتمويلات هذه الأنشطة .

إنّ الائتمان المصرفي يبقى بكل أبعاده و مخاطره الشغل الشاغل للصناعة المصرفية عبر تاريخها الممتد لعقود طويلة ، و سيبقى الائتمان المصرفي هو النشاط الرئيس للمصارف في كل مكان و لأي اقتصاد في العالم ، ويبدو ذلك جلياً من خلال تعاظم الدور الذي يلعبه الائتمان في الاقتصاد بحيث يغطي جميع الأنشطة.

خاتمة الفصل :

تعدُّ ماليزيا واحدة من أهم الدّول الإسلاميّة في الشّرق الآسيوي، وقد استطاعت هذه الدّولة في العقود الماضية أن تحقق قفزات هائلة في التنمية البشريّة والاقتصاديّة، وأصبحت من أوائل الدّول الصناعيّة في العالم الإسلاميّ، من خلال التّوسع في القطاعات الاقتصاديّة الحيوية وفتح مجالات واسعة للاستثمار الأجنبي وإيجاد فرص كبيرة لتحسين مستوى الدّخل للأفراد، ونجحت إلى حدٍّ كبيرٍ في علاج مشاكل الفقر والأميّة والبطالة وغيرها.

وقد حاول الباحث في هذا الفصل المعنون بالواقع الاقتصاديّ و المصرفيّ في ماليزيا أن يسلط الضوء قدر المستطاع على هذه التجربة الهامة في نشأتها و مضمونها و سياقها الاقتصاديّ و الاجتماعيّ ، وفي سبيل التركيز على تداعيات هذه التجربة من جانبها الاقتصادي قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين اثنين تناول الأوّل منهما تطور المؤشرات الاقتصاديّة في ماليزيا ، بينما تناول المبحث الآخر النّظام المصرفيّ في ماليزيا.

وفي المبحث الأوّل استعرض الباحث أهم المؤشرات الاقتصاديّة وهو الناتج المحلّيّ الإجماليّ وتناوله بطريقين هما طريقة دالة الإنتاج و طريقة مكونات الناتج ، ثمّ استعرض تطوّر عدد من القطّاعات الاقتصاديّة أبرزها الصّناعة و الزراعة و المال و المصارف من خلال الحديث عن تطوّرها في ماليزيا و درجة مساهمتها في النّاتج المحلّيّ الإجماليّ .

بينما حاول الباحث في المبحث الثاني أن يستعرض طبيعة العمل المصرفيّ في الاقتصاد الماليزي من خلال بيان أهم المؤشرات المصرفيّة العائدة للقطّاعين الإسلاميّ و التقليدي وذلك في خضم فترة من أصعب الفترات الاقتصاديّة التي مرّت على ماليزيا و العالم و هي فترة الأزمة الماليّة العالميّة و ما بعدها ، إذ قام الباحث باستعراض الأصول المصرفيّة و الودائع و التسهيلات الائتمانيّة و تطوّرها التّاريخيّ خلال سنوات الأزمة الماليّة و ما تبعها حيث بيّن السّنوات التي شهدت تطوّراً في هذه المؤشرات و الفترات التي عانت فيها هذه المؤشرات من التّراجع و الانخفاض وذلك لكلا القطّاعين المصرفيّين الإسلاميّ و التّقليديّ .

الإطار العملي للدراسة

الفصل الرابع :

انعكاس المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة على المؤشرات المصرفيّة في القطّاع المصرفيّ الإسلاميّ في ماليزيا و سوريّة

- المبحث الأوّل : تقدير العلاقة بين المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة و المؤشرات المصرفيّة في ماليزيا .
- المبحث الثّاني: تقدير العلاقة بين المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة و المؤشرات المصرفيّة في سوريّة .

تمهيد :

❖ **مفهوم وتعاريف نماذج بانل:**

توجد تعريفات عدّة لنماذج بانل نذكر من بينها:

- إنّ مصطلح بيانات بانل أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية تعنى أنّها مجموعة من المشاهدات كميةً كانت أم نوعية، والتي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن.[1]
- بيانات بانل، أو بيانات الطولية هي مجموعة من المشاهدات التي تتمتع ببعد مزدوج، بعد فردي وبعد زمني، وتسمح بيانات بانل بدراسة تطور العلاقات عبر الزمن من جهة، وتحليل التغاير (عدم التجانس) بين الأفراد من جهة أخرى.[2]
- بيانات بانل أو البيانات الطولية هي عبارة عن مجموعة مشاهدات لأفراد (دول، شركات ...الخ) في عدة فترات زمنية، بحيث أنّها تسمح للباحث في نمذجة أو دراسة الاختلافات والفوارق لسلوك الأفراد [3].
- من خلال البعد المزدوج (بعد فردي وبعد زمني) التي تتميز به بيانات بانل تقدم لنا هذه البيانات وجهات نظر جديدة في الاقتصاد التطبيقي، وبصفة خاصة، أنها تجعل من الممكن تمثيل سلوك الأفراد بشكل أفضل (الأسرة، الشركات، الموظفين، الأقاليم، البلدان.... الخ)، فقد أصبح من الممكن تحديد النماذج الاقتصادية على أسس الاقتصاد الجزئي والعمل على بيانات بانل، لذلك من المهم فهم خصائص بيانات بانل، بحيث أن ثراء وكثافة المعلومات هي ميزة من مزايا بيانات بانل ومن عيوبها إذاً يمكن القول أن بيانات بانل (panel data) هي مجموعة من المشاهدات التي تتمتع ببعد مزدوج (بعد فردي وبعد زمني) وهذا يعني كثافة في المعلومات، مما يسمح لنا بدراسة سلوكيات والاختلافات وفوارق الأفراد فيما بينهم عبر الزمن.[4]

---

[1] بدراوي ، شهيناز، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر، 2015، ص 201.

[2] Boumediene Khadîdja, **le parc automobile en Algérie**, école nationale supérieure de statistique et d'économie appliquée, kolea(Alger), 2017, P 40.

[3] William H.Greene, **econometric analysis**, fifth edition, New York University, 2002, P 284.

[4] Alain Pirotte, **économétrie des données de panel théorie et applications,** paris, année 2011, E8483, P 09.

ومن خصائص بيانات بانل:

1. تكون المعطيات مؤشرة بواسطة الزمن لكل الفرد؛
2. يكون قياس الزمن منتظم؛
3. المتغيرات التابعة لكل فرد تتغير ترتيبياً ضمن مجرى الزمن.

❖ **أهمية نماذج بانل:**

إن كون بيانات بانل تتميز ببعد مزدوج (بعد فردي و بعد زمني) بحيث أنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن و الاختلافات والفوارق بين الأفراد ما جعلها تتمتع بخصائص البيانات المقطعية و كذلك السلاسل الزمنية في نفس الوقت، و يتفوق تحليل بيانات بانل على تحليل بيانات السلاسل الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، لأنها تتضمن محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، و بالتالي إمكانية الحصول على نتائج أكثر دقة و ذات ثقة أعلى، و هذا ما جعل دراستها الميدان أكثر دقة و نشاط في الاقتصاد القياسي، و بالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية:

تأخذ بيانات بانل بعين الاعتبار أثر الخصائص الغير مشاهدة للأفراد على سلوكياتهم مثل: أثر الخصائص الاجتماعية، السياسية أو الدينية للبلدان على أدائها الاقتصادي، حيث يسمح هذا النوع من المعطيات بدراسة الاختلافات والفوارق في سلوك الأفراد فيما بينهم عير الزمن، بحيث أن البعد المضاعف الذي تتميز به بيانات بانل يمكن تفسيره على أنه بعد مضاعف للمعلومة المتاحة (T×N)أكثر من المعلومات المتوفرة لدى السلاسل الزمنية(T) أو السلاسل المقطعية(N)[5] ، فالسلاسل الزمنية ببعدها الزمني(T) تكون تقديراتها غير موثوقة (لا تتسم بثقة أعلى) و غير دقيقة في بعض الحالات (تغير أنظمة الحكم، أزمات،...الخ)، و هذا ما يؤدي في بعض الأحيان إلى قبول فرضيات متناقضة مع الواقع الاقتصادي الذي نعيش فيه أو الفرضيات المثبتة من طرف الباحثين الاقتصاديين، كذلك لا تأخذ بعين الاعتبار تجانس(Homogeneity) سلوكيات الأفراد فيما بينهم، أما بالنسبة للسلاسل المقطعية فهي تتمتع ببعدها الفردي فقط (N)، فعلى سبيل المثال إذا أردنا أن نلاحظ السلوك الاستثماري لـN عدد

[5] بدراوي ، شهيناز، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية** ، مرجع سبق ذكره، ص 202.

مقاول في لحظة معينة (سنة، شهر، أي الزمن يكون ثابت)، فإنه من المستحيل فهم أو تفسير ديناميكية سلوكهم، لأنه لا يوجد تسلسل زمني، و كذلك اقتصادياً فإنه من الصعب لنا تصور أن قرارات الاستثمار المتخذة اليوم ليست لها صلة بالقرارات المتخذة في الفترة الزمنية السابقة ، بما أن بيانات بانل تتميز ببعد مزدوج (بعد فردي و بعد زمني) ما يؤدي إلى عدم التجانس بين الوحدات الفردية المأخوذة، فإن طريقة بيانات بانل تأخذ بعين الاعتبار هذا التغاير(عدم التجانس) كما تسمح لنا بإظهار الآثار الغير موجودة في السلاسل المقطعية.[6]

❖ **نماذج بانل:**

هناك عدد من نماذج بانل نذكر من بينها:

1- نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression model)

يمكن اعتبار هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات بانل، بحيث أن هذا النموذج المقدر يفترضُ فيه أن يكون α_i الأثر الفردي هو نفسه بالنسبة لجميع الأفراد($\alpha_i=\alpha$)، وكذلك تماثل معاملات الانحدار للمتغيرات المفسرة بين الأفراد، ويمكن تمثيل هذا النموذج بالصيغة التالية[7]:

$$Y_{(i,t)}=\alpha+X_{(i,t)}\ \beta+u_{(i,t)}$$

يحتوي هذا النموذج على معادلة واحدة للتقدير لـ $T\times N$ مشاهدة بطريقة المربعات الصغرى العادية (أو طريقة المربعات الصغرى المعممة وذلك حسب شكل مصفوفة التباين للأخطاء).

إذاً هل يمكن أن يكون هذا الأثر دائما متماثل بين الأفراد؟، نستنتج من هذا السؤال أن الأثر الفردي لا يكون فقط متماثل بين الأفراد بل مختلف، وهذا الاختلاف يمكن تمثيله في النموذج القادم.

2- نموذج ذو الآثار الثابتة:

إن القيم المقدرة لمعاملات الانحدار في نموذج الانحدار التجميعي الناتجة عن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، تكون متحيزة إذا كان هنالك فروق و اختلافات واضحة بين الأفراد المكونة للعينة، و لهذا نفترض في نموذج الآثار الثابتة أن طبيعة الآثار الخاصة تكون محددة

[6] Damodar N.Gujarati, **Basic Econometrics**, fourth edition, The McGraw-Hill companies, 2004, P 638.

[7] البطران ، أحمد .، **العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة 1980-2010**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر، غزة(فلسطين)، 2013، ص 101.

لكل فرد، بحيث أن هذه الآثار تكون ممثلة بثوابت فردية التي تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الغير المشاهدة للأفراد، الفائدة من هذه الخصائص أنها تسمح لنا بتقدير الثوابت الخاصة لكل فرد (α_i) و تعطي لنا تقييما لها و التي نستطيع في بعض الأحيان تفسيرها، و على سبيل المثال بعد دمجنا للأفراد في البداية نقوم بإعادة دمجهم(إعادة تجميعهم) أو تصنيفهم حسب درجة تجانسهم، ويستحسن القيام بذلك قبل تقييم أثر التغاير الغير المشاهد حول ظاهرة اقتصادية المراد تحليلها و تفسيرها.

3- نموذج الآثار العشوائية:[8]

عند تقديرنا لنموذج الآثار الثابتة سيكلفنا ذلك الانخفاض في درجات الحرية إذا كان لدينا عدد معتبر من الأفراد، وإذا كانت المتغيرات الصورية لا تعرف لنا النموذج الحقيقي، إذاً لماذا لا نعبر عن هذا النقص عبر توزيع الاضطرابات ؟، هذا هو بالأخص ما نقصد به بالنموذج المعرف بنموذج مكونات الأخطاء (ECM)أو بنموذج ذو الآثار العشوائية.

❖ **نموذج PANEL ARDL:**

يعتبر نموذج PANEL ARDL من نماذج بانل الديناميكية ولا تكتفي بالسكون مثل نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية. حيث يحاول هذا النموذج الدمج بين العلاقتين قصيرة وطويلة الأجل. حيث يفترض النموذج أنّه على المدى قصير الأجل سلوك الوحدات المقطعية مختلف عبر الزمن. ولكنها ثابتة على المدى الطويل الأجل وهذا المغزى الأساسي من تقدير النماذج باستخدام PMG.

وهناك عدد من الشروط التي لا بدّ من تحققها حتى يمكن تطبيق هذه الطريقة وهي:

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية: وهي الاختبارات التي تقسم إلى جيلين أساسيين الأول يفترض عدم وجود ارتباط بين الوحدات المقطعية (سلوك المصارف عينة الدراسة مختلف) بينما اختبارات الجيل الثاني لا تفترض تشابه سلوك الوحدات المقطعية.
2. بعد اختبار الاستقرار وعدم وجود أي متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني يمكن اللجوء إلى نموذج PANEL ARDL.

[8] الشوربجي ،مجدي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر، 2011، .ص 16-20.

3. يتمّ فحص العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة حيث يجب أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالباً ومعنوياً ليدل على تصحيح الأخطاء.
4. يتم اختبار العلاقة طويلة الأجل من خلال اختبار WALD ففي حال كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من 0.05 ما يعني وجود علاقة طويلة الأجل.

❖ **تحويل البيانات من سنوية إلى ربعية:**

تتنوع الطرق المستخدمة في تحويل البيانات من بيانات سنوية إلى بيانات ربعية ونذكر من هذه الطرق[9]:

الجدول رقم (1): الطرق الإحصائية لتحويل البيانات

طريقة التحويل	البيان
التحويل الثابت	تكون لكافة المشاهدات إما مجموعها أو متوسطها.
التحويل التربيعي	تطبق المعادلة التربيعية على السلسلة الزمنية وبالتالي تحويل البيانات من شكل خطي إلى تربيعي (انخفاض وارتفاع).
التحويل التربيعي	تطبق المعادلة التكعيبية على السلسلة الزمنية وبالتالي تحويل البيانات من شكل خطي إلى تكعيبي ، وتستخدم هذه الطريقة عندما تكون قيم المتغير تراكمية ، وتقوم هذه الطريقة بتوزيع المشاهدات وذلك باستخدام المعادلة التكعيبية.
dinton	طريقة إحصائية تقلل من قيم الفروق بين السلسلة الفعلة والسلسلة التي تمّ تحويلها.
Litterman	يعتمد على السير العشوائي للسلسلة الزمنية.

[9] Meeker, W. Q., & Escobar, L. A. (2014). Statistical methods for reliability data. John Wiley & Sons.

المبحث الأول :

تقدير العلاقة بين المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة و المؤشرات المصرفيّة في ماليزيا

في هذا المبحث سنقوم باختبار فرضيات الدراسة الخاصّة بالقطّاع المصرفيّ الإسلاميّ في ماليزيا وهي:

1. يوجد أثر معنوي لمتغيّرات الاقتصاد الحقيقيّ (مؤشر أسعار المستهلك ونمو النّاتج المحلّيّ الإجماليّ الحقيقيّ) في مؤشرات CAMELS لمصارف العيّنة في ماليزيا.

2. يوجد أثر معنوي لمتغيّرات القطّاع الماليّ (نسبة الدّين الكلّي إلى النّاتج المحلّيّ الإجماليّ) في مؤشرات CAMELS لمصارف العيّنة في ماليزيا.

3. يوجد أثر معنوي لمتغيّرات القطّاع الخارجيّ (نسبة (الفائض أو العجز) من ميزان المدفوعات إلى النّاتج المحلي الإجمالي) في مؤشرات CAMELS لمصارف العيّنة في ماليزيا.

4. يوجد أثر معنوي لمتغيّرات القطّاع النّقديّ (معدل نمو العرض النّقديّ وسعر الصرف) في مؤشرات CAMELS لمصارف العيّنة في ماليزيا.

وذلك من خلال النماذج الإحصائيّة المناسبة و الملائمة لطبيعة البيانات .

أولاً: أثر متغيرات القطاع الحقيقي على مؤشرات الأداء المصرفيّ الإسلاميّ الماليزي:

يتناول هذا القسم من الدراسة كلاً من:

- نماذج الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة.
- اختبار استقرار السلاسل الزمنية.
- تقدير نموذج الدراسة.
- اختبار WALD للكشف عن العلاقة طويلة الأجل.
- اختبار التقارب بين القيم الفعلية والقيم المقدرة.
- اختبار التوزيع الطبيعي.

1- نماذج الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة:

يمكن توضيح نماذج الدراسة من خلال الآتي:

$$Aq=\alpha+\beta1*grgdp+\beta2*inf+\beta3*FINANCING+\beta4*DFC+e$$

$$Car=\alpha+\beta1*grgdp+\beta2*inf+\beta3*FINANCING+\beta4*DFC+e$$

$$Roa=\alpha+\beta1*grgdp+\beta2*inf+\beta3*FINANCING+\beta4*DFC+e$$

$$Eff=\alpha+\beta1*grgdp+\beta2*inf+\beta3*FINANCING+\beta4*DFC+e$$

$$liq=\alpha+\beta1*grgdp+\beta2*inf+\beta3*FINANCING+\beta4*DFC+e$$

حيث أنّ:

Aq: جودة الأصول مقاسةً بنسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية.

Car: نسبة كفاية رأس المال حسب معيار بازل 2.

Roa: معدل العائد على الموجودات وتمّ حسابه من خلال صافي الأرباح بعد الضريبة إلى إجمالي الموجودات.

Liq: نسبة السيولة المعبر عنها بالموجودات السائلة إلى الموجودات.

eff:كفاءة الإدارة مقاسة بنسبة التكاليف إلى الأصول.

Grgdp: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة).

Inf: معدل التضخم وهو التغير المئوي لمؤشر أسعار المستهلك.

FINANCING: حجم التمويلات المقدمة[10].

DFC: متغير معبر عن الأزمة المالية العالمية.

E:الخطأ المعياري

وسيستخدم الباحث نماذج بانل (4 وحدات مقطعية أي بنوك والفترة من 2008-2018) ، كما تمّ استخدام الاختبارات التالية:

- اختبار استقرار السلاسل الزمنية.
- اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية.
- تقدير نموذج PANEL ARDL.
- اختبار WALDللكشف عن العلاقة طويلة الأجل.
- اختبار الفرق بين المقدرة والقيم الفعلية.
- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

2- اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

الجدول رقم (2): نتائج اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية:

المتغير	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	نتيجة الاستقرار
جودة الأصول	28.03	0.0005	الفرق الأول
نسبة كفاية رأس المال	36.90	0.0000	الفرق الأول
كفاءة الإدارة	25.65	0.0000	المستوى
السيولة	15.81	0.0441	المستوى
معدل العائد على الموجودات	29.65	0.0002	الفرق الأول

[10] تم حساب اللوغاريتم لتخفيف حدة التباين في الأرقام

نسبة التوظيف	26.62	0.0082	الفرق الأول
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	30.1	0.0002	المستوى
معدل التضخم	26.13	0.0010	المستوى

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج تحليل البيانات في EVIEWS10

يتضح من خلال الجدول السابق اختلاف درجة الاستقرار للسلاسل الزمنية.

3- اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية:

يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية:

الجدول رقم (3) : نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لمتغيرات المصارف الإسلامية الماليزية:

المتغير	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
جودة الأصول	15.69	0.0155
نسبة كفاية رأس المال	14.69	0.0229
كفاءة الإدارة	34.46	0.0000
السيولة	24.03	0.0005
معدل العائد على الموجودات	6.80	0.3396
نسبة التوظيف	7.50	0.2764

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج تحليل البيانات في EVIEWS10

يتضح من خلال الجدول رقم /3/ أنّ:

1. هناك ارتباط بين الوحدات المقطعية بجودة الأصول وبالمعنى الاقتصادي فإنّ هناك أثراً للمخاطر النظامية أي عند وقوع خطر منتظم تؤدي إلى ارتفاع نسبة التعثر لدى كافة المصرف وبالتالي المخاطر المحيطة بالمصارف الإسلامية هي مخاطر نظامية.
2. هناك ارتباط بين الوحدات المقطعية بالنسبة لمتغير كفاية رأس المال وبالمعنى الاقتصادي فإنّ هناك ارتباطاً بين كفاية رأس المال لبنك ما بكفاية رأس مال بنك آخر ويعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى أنّ قرار رفع رأس المال يكون لكافة المصارف لهذا جاء هذا الارتباط بين الوحدات المقطعية.
3. هناك ارتباط بين الوحدات المقطعية بالنسبة لمتغير كفاءة الإدارة وبالمعنى الاقتصادي فإنّ هناك ارتباطاً بين كفاءة الإدارة لبنك ما بكفاءة بنك آخر ويعزى ذلك من وجهة نظر

الباحث إلى أنّ ارتفاع كفاءة مصرف إسلامي معين سيدفع المصارف الأخرى نحو تحسين كفاءتها لضمان بقاءها في السوق.

4. هناك ارتباط بين الوحدات المقطعية بالنسبة لمتغير السيولة وبالمعنى الاقتصادي فإنّ هناك ارتباطاً بين سيولة لبنك ما وسيولة بنك آخر ويعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى أنّ هناك ترابطاً في الحسابات بين المصارف فعند ارتفاع بند الإيداعات لدى البنوك الأخرى في بنك ما يعني انخفاض قيمة الأصول في البنك المقابل.
5. لا يوجد ارتباط بين الوحدات المقطعية بالنسبة لمتغير العائد على الموجودات وبالمعنى الاقتصادي فإنّه ليس هناك ارتباط بين الربحية لبنك ما وربحية بنك آخر ويعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى أنّ لكل مصرف سياسة مختلفة لتحقيق الربحية.
6. لا يوجد ارتباط بين الوحدات المقطعية بالنسبة لمتغير نسبة التوظيف وبالمعنى الاقتصادي فإنّه ليس هناك ارتباط بين سياسة التوظيف لبنك ما وسيولة التوظيف لبنك آخر ويعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى أنّ لكل مصرف سياسة توظيف مختلفة تبنى على مجموعة من المعايير من بينها حجم المصرف.

4- تقدير نموذج PANEL ARDL:

وسيكون هذا الجزء من الدراسة مقسم إلى المحاور الآتية:

- **المحور الأول: أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التوظيف في جودة الأصول:**

الجدول رقم (4): أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية ونسبة التوظيف في جودة الأصول لمصارف العينة:

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.0181	2.616146	0.093615	0.244910	**GRGDP**
0.0000	7.538288	0.053684	0.404682	**INF**
0.0001	4.953446	0.091327	0.452385	**LOG(FINANCING)**
Short Run Equation				
0.0214	-2.534222	0.211464	-0.535897	**COINTEQ01**
0.5168	0.662143	0.122547	0.081144	**D(GRGDP)**
0.0105	-2.876355	0.071896	-0.206798	**D(INF)**
0.0048	3.238767	0.542721	1.757746	**DLOG(FINANCING)**
0.0131	-2.769859	0.058871	0.163064	**DFC**
0.2902	-1.091772	1.190774	-1.300054	**C**
1.161264	**S.D. dependent var**		0.137000	**Mean dependent var**

0.874584	**Akaike info criterion**	1.229973	**S.E. of regression**
1.969428	**Schwarz criterion**	25.71819	**Sum squared resid**
1.280605	**Hannan-Quinn criter.**	7.759149	**Log likelihood**

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أنّ:

1. هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.53 أي أنّ 53% من الأخطاء تصحح كل سنة.
2. لا يوجد أثر معنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في جودة الأصول على المدى قصير الأجل كون انعكاس متغيرات الناتج يكون على المدى الطويل والذي أظهر وجود أثر إيجابي فزيادة بنسبة 1% في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيؤدي إلى زيادة نسبة التعثر بمقدار 0.25% ويمكن أن يعزى ذلك من وجهة نظر الباحث أنّ الأمر مرتبط بكفاءة التوظيف فعند نمو الناتج المحلي الإجمالي ستزيد التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف الإسلامية إلا أنّ توجهها نحو مجالات توظيف خاطئة سيؤدي إلى ارتفاع نسبة التعثر (انخفاض جودة الأصول).
3. على المدى طويل قصير الأجل هناك أثر إيجابي لمعدل التضخم في نسبة التعثر ويعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى أنّ ارتفاع معدلات التضخم بشكل طفيف سيزيد من ربحية عملاء المصارف وبالتالي ارتفاع إمكانية القدرة على السداد، إلا أنّ الارتفاع الكبير في معدل التضخم على المدى طويل الأجل سيؤذي القطاعات الاقتصادية وتنخفض قدرة العملاء على السداد وبالتالي ارتفاع نسبة التعثر وكلما زاد معدل التضخم بمقدار 1% سيؤدي إلى زيادة نسبة التعثر بمقدار 0.40%.
4. هناك أثر معنوي إيجابي لزيادة التمويل في نسبة التعثر فزيادة بنسبة 1% في حجم التمويل سيؤدي إلى زيادة بمقدار 0.45% في نسبة التعثر، ويدّل هذا الأمر على سوء التوظيف لدى مصارف العينة.
5. هناك أثر إيجابي معنوي للأزمة المالية العالمية في نسبة التعثر ويعزى هذا الأمر إلى أنّ وجود الأزمة المالية العالمية سيؤدي إلى انهيار اقتصادي وبالتالي ارتفاع نسبة التعثر المصرفي.

وعليه يمكن كتابة النموذج بالشكل التالي:

AQ=0.24*GRGDP+0.4*INF+0.45*LOG(FINANCING)-0.54*COINTEQ01+0.08*D(GRGDP)-0.21*D(INF)+1.76*D(LOG(FINANCING)+0.16*DFC-1.30

كما يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في جودة الأصول للمصارف الإسلامية الماليزية:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في جودة الأصول للمصارف الإسلامية الماليزية:

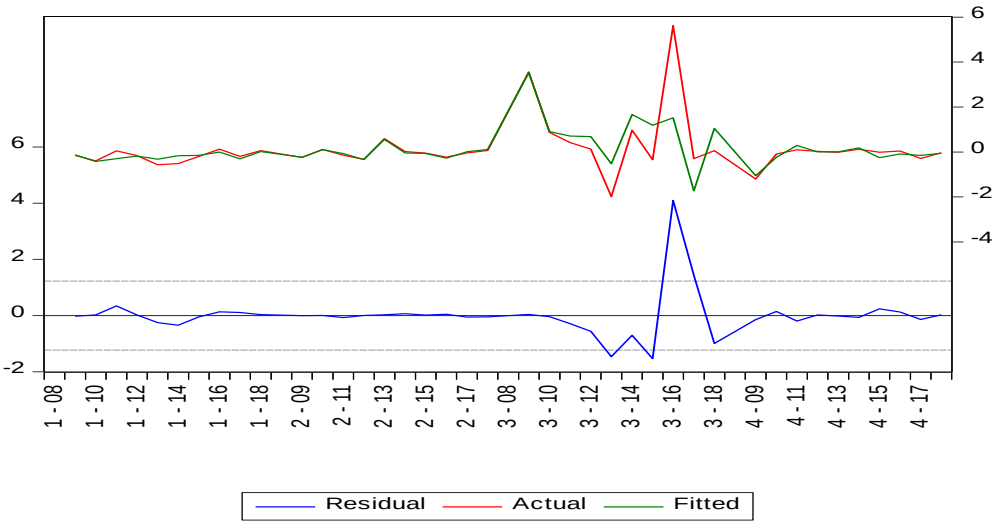
Probability	df	Value	Test Statistic
0.0000	(3, 17)	25.31229	F-statistic
0.0000	3	75.93688	Chi-square

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F و CHI-SQUARE البالغتان على التوالي 0، 0 هما أقل من 0.05 ما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

كما يوضح الشكل الآتي الفرق بين القيم المقدرة والقيم الفعلية لهذا النموذج:

الشكل رقم (1): الفرق بين القيم المقدرة والفعلية لأثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في جودة الأصول للبنوك الماليزية:

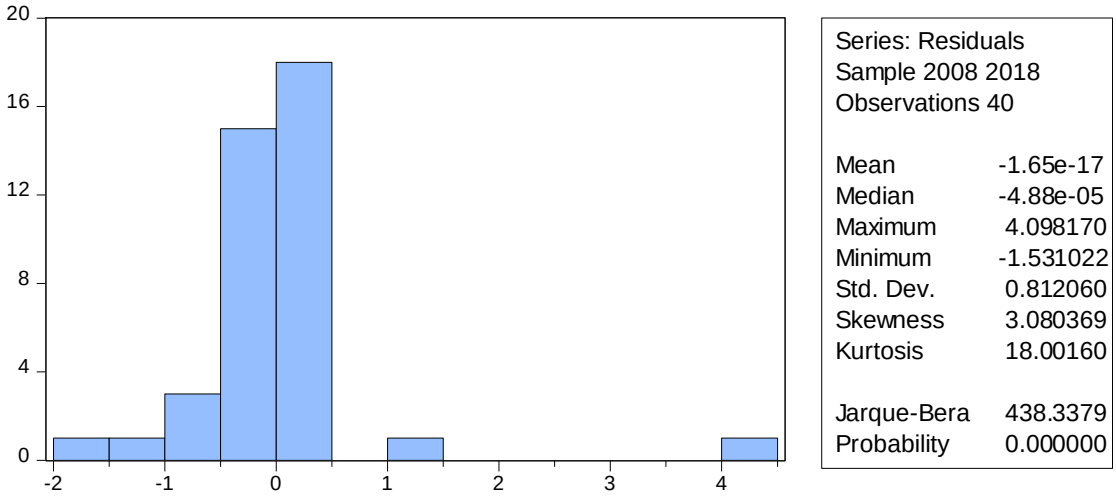


المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS10

يتضح من خلال الشكل رقم /1/ أنّ هناك تقارباً بين القيم الفعلية والقيم المقدرة للنموذج.

وفي النهاية يوضح الشكل الآتي اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (2): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في جودة الأصول:



المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركوا–بيرا 0 وهي أقل من 0.05 ما يعني عدم وجود توزيع طبيعي للبواقي ما يعني وجود عوامل أخرى مؤثرة في جودة الأصول.

- **المحور الثاني: أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التوظيف في الربحية:**

الجدول رقم (6): أثر المتغيرات الاقتصادية الحقيقية ونسبة التوظيف في الربحية لمصارف العينة:

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.6407	0.624375	0.001841	0.001149	**GRGDP**
0.2663	-1.149456	0.001078	-0.001239	**INF**
0.0111	-2.848007	0.002199	-0.006261	**LOG(FINANCING)**
Short Run Equation				
0.0016	-3.760301	0.128716	-0.484009	**COINTEQ01**
0.3685	-0.923836	0.004514	-0.004170	**D(GRGDP)**
0.2380	-1.223078	0.001080	-0.001321	**D(INF)**
0.4818	-0.719193	0.025975	-0.018681	**DLOG(FINANCING)**
0.8644	0.173395	0.003969	0.000688	**DFC**
0.0116	2.829235	0.009869	0.027920	**C**
0.008599	**S.D. dependent var**		0.000942	**Mean dependent var**
-8.083043	**Akaike info criterion**		0.006026	**S.E. of regression**
-6.988199	**Schwarz criterion**		0.000617	**Sum squared resid**
-7.677022	**Hannan-Quinn criter.**		204.8269	**Log likelihood**

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الجدول رقم /6/ أنّ:

1. هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.48 أي أنّ 48% من الأخطاء تصحح كل سنة.
2. لا يوجد أثر معنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في العائد على الموجودات حيث بلغت القيمة الاحتمالية على المدى قصير الأجل 0.37، وعلى المدى طويل الأجل 0.64 وكلاهما أكبر من 0.05 ويعزى الباحث ذلك إلى الأثر على حجم التمويلات فارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي سيرفع من الطلب على التسهيلات الائتمانية وبالتالي ارتفاع حجم التوظيف وانعكاسها بالضرورة في الربحية.
3. على المدى قصير الأجل وطويل الأجل لا يوجد أثر معنوي لمعدل التضخم في الربحية حيث بلغت القيمة الاحتمالية على التوالي 0.24، 0.27 وهما أكبر من 0.05 ويعزى ذلك إلى انعكاس التضخم في حجم التسهيلات الائتمانية فارتفاع معدلات التضخم

سيؤثر سلباً على الادخار في المصارف وهذا ما يقلل من الكتلة الموجهة نحو الاستثمار وبالتالي انخفاض الربحية كنتيجة طبيعية لانخفاض حجم التمويلات المقدمة.

4. هناك أثر معنوي سلبي لزيادة التمويل في معدل العائد على الموجودات فزيادة بنسبة 1% في حجم التمويل سيؤدي إلى انخفاض الربحية بمقدار 0.006%، ويدّل هذا الأمر على سوء التوظيف لدى مصارف العينة.
5. لا يوجد أثر معنوي للأزمة المالية العالمية في معدل العائد على الموجودات. وكل هذه العلاقات تشير إلى أنّ الربحية هو متعلق فقط بسياسة البنك التوظيفية.

وعليه يمكن كتابة النموذج بالشكل التالي:

ROA=0.001*GRGDP-0.001*INF-0.006*LOG(FINANCING)-0.48*COINTEQ01-0.004*D(GRGDP)-0.001*D(INF)-0.02*D(LOG(FINANCING)+0.0001*DFC+0.03

كما يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في ربحية الأصول للمصارف الإسلامية الماليزية:

الجدول رقم (7): نتائج اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في ربحية للمصارف الإسلامية الماليزية:

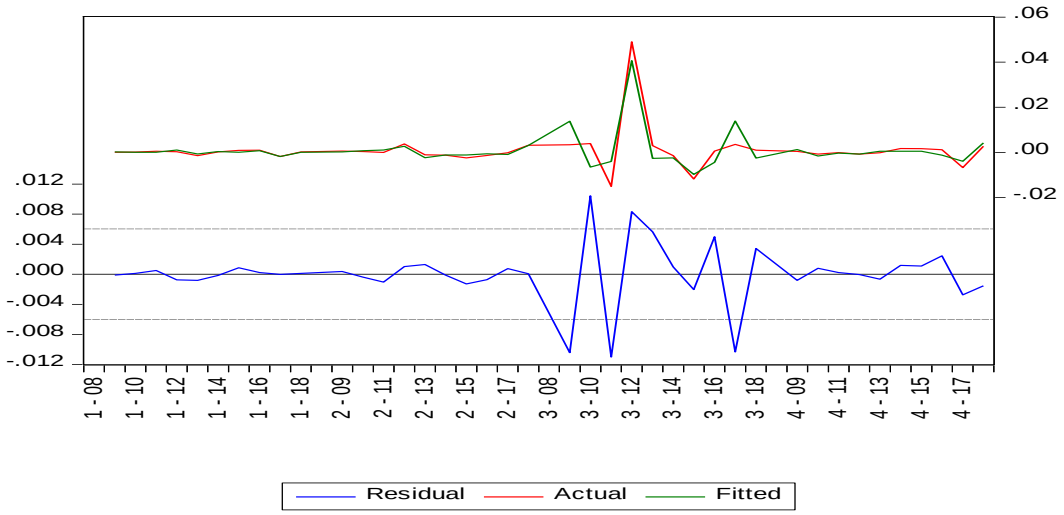
Probability	Df	Value	Test Statistic
0.0043	(2, 17)	10.689732	F-statistic
0.0321	2	14.379464	Chi-square

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F و CHI-SQUARE البالغتان على التوالي 0.0043، 0.0321 هما أقل من 0.05 ما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

كما يوضح الشكل الآتي الفرق بين القيم المقدرة والقيم الفعلية لهذا النموذج:

الشكل رقم (3): الفرق بين القيم المقدرة والفعلية لأثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في جودة الأصول للبنوك الماليزية:

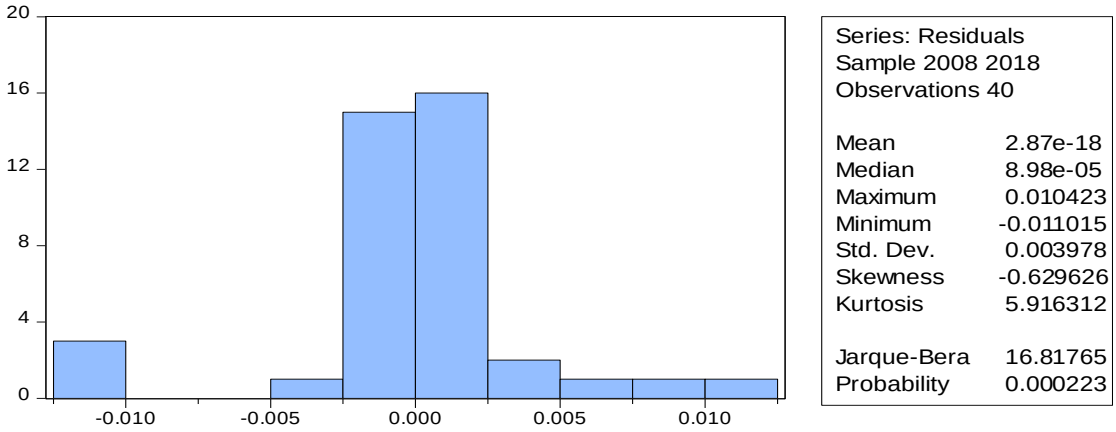


المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS10

يتضح من خلال الشكل رقم /3/ أنّ هناك تقارباً بين القيم الفعلية والقيم المقدرة للنموذج.

كما يوضح الشكل الآتي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في الربحية:

الشكل رقم (4): أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في الربحية:



المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركوا–بيرا 0.000223 وهي أقل من 0.05 ما يعني عدم وجود توزيع طبيعي للبواقي ما يعني وجود عوامل أخرى مؤثرة في الربحية.

- **المحور الثالث: أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التوظيف في الكفاءة:**

الجدول رقم (8): أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التوظيف في الكفاءة لمصارف العينة:

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.0000	-1051480.	1.26E-09	-0.001325	GRGDP
0.0000	-2111167.	5.57E-10	-0.001176	INF
0.0000	1049165.	9.29E-09	0.009750	LOG(FINANCING)
Short Run Equation				
0.0086	-1.387563	0.331241	-0.459618	COINTEQ01
0.4694	-0.745136	0.006065	-0.004520	D(GRGDP)
0.3642	-0.940362	0.001052	-0.000990	D(INF)
0.1136	-1.696283	0.026773	-0.045415	DLOG(FINANCING)
0.9192	-0.103373	0.002609	-0.000270	DFC
0.0284	-2.464203	0.012760	-0.031444	C
0.013392	S.D. dependent var		0.001729	Mean dependent var
-14.45970	Akaike info criterion		0.009228	S.E. of regression
-13.20265	Schwarz criterion		0.001107	Sum squared resid
-13.99352	Hannan-Quinn criter.		349.1133	Log likelihood

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الجدول رقم /8/ أنّ:

1. هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.46 أي أنّ 46% من الأخطاء تصحح كل سنة.
2. لا يوجد أثر معنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في نسبة الكفاءة على المدى قصير الأجل في حين أنّ هناك أثر سلبي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نسبة الكفاءة فارتفاع الناتج المحلي الإجمالي سيحفز المصارف على تحسين وضعها وإدارتها الداخلية من بينها تقليل المصاريف التشغيلية وهذا ما يترتب عليه انخفاض نسبة الكفاءة.
3. على المدى قصير الأجل وطويل الأجل لا يوجد أثر معنوي لمعدل التضخم حيث كانت القيمة الاحتمالية للمعلمتين على التوالي أكبر من 0.05.
4. لا يوجد أثر معنوي للأزمة المالية العالمية في معدل العائد على الموجودات. وكل هذه العلاقات تشير إلى أنّ الكفاءة هو متعلق فقط بسياسة البنك التوظيفية.

وعليه يمكن كتابة النموذج بالشكل التالي:

EFF=-0.001*GRGDP-0.001*INF+0.001*LOG(FINANCING) -0.46*COINTEQ01-0.005*D(GRGDP)-0.001*D(INF)-0.03-0.05*D(LOG(FINANCING))-0.0003*DFC+0.0001

كما يوضح الجدول التالي نتائج اختبار WALD:

الجدول رقم (9): نتائج اختبار WALD لنموذج أثر المتغيرات الاقتصادية الحقيقية ونسبة التوظيف في الكفاءة لمصارف العينة:

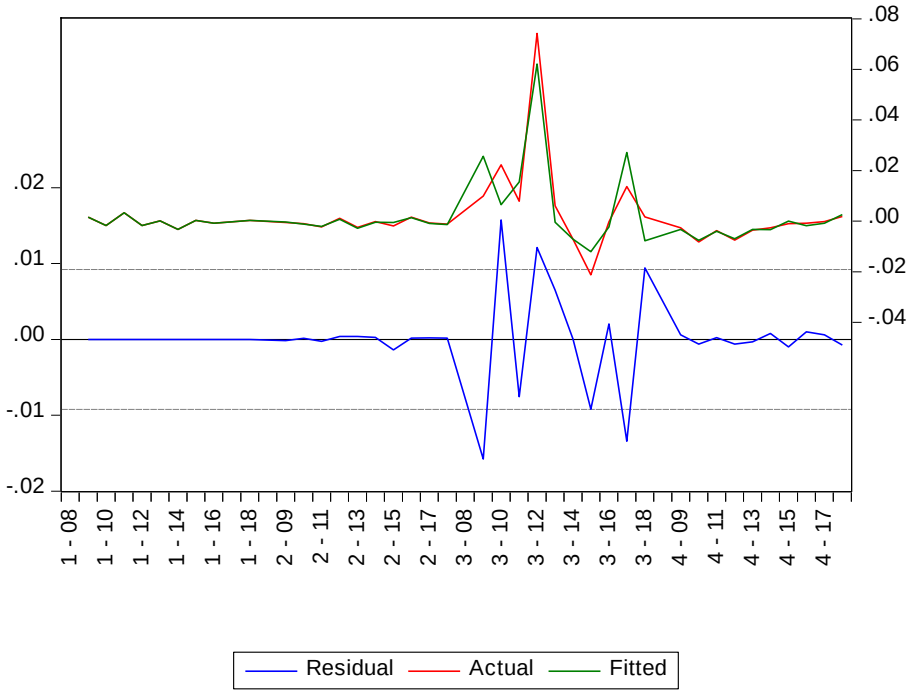
Probability	Df	Value	Test Statistic
0.0000	(3, 13)	1.73E+12	F-statistic
0.0000	3	5.19E+12	Chi-square

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F و CHI-SQUARE البالغتان على التوالي 0.0000، 0.0000 هما أقل من 0.05 ما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

كما يوضح الشكل الآتي الفرق بين القيم المقدرة والقيم الفعلية:

الشكل رقم (5): الفرق بين القيم المقدرة والفعلية لنموذج أثر بعض متغيرات الاقتصاد الحقيقي ونسبة التوظيف في الكفاءة:

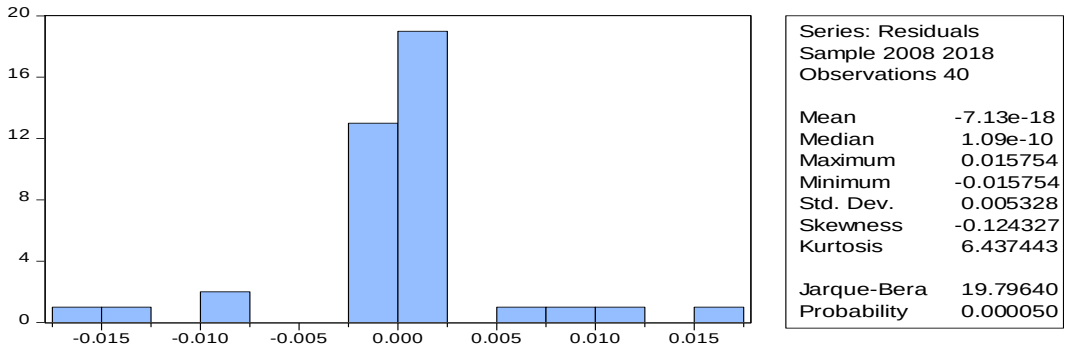


المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الشكل رقم /5/ أنّ هناك تقارباً بين القيم الفعلية والقيم المقدرة للنموذج.

كما يوضح الشكل الآتي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في الكفاءة:

الشكل رقم (6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتوظيف في الكفاءة:



المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركوا–بيرا 0.000050 وهي أقل من 0.05 ما يعني عدم وجود توزيع طبيعي للبواقي ما يعني وجود عوامل أخرى مؤثرة في الكفاءة.

- **المحور الرابع: أثر المتغيرات الاقتصادية الحقيقي وحجم التوظيف في السيولة:**

يوضح الجدول الآتي نتائج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي وحجم التوظيف في سيولة المصارف الإسلامية:

الجدول رقم(10) : نموذج PANEL ARDL لأثر متغيرات الاقتصادية الحقيقية وحجم التوظيف في سيولة المصارف:

Prob.*	t–Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.6167	0.509796	0.005918	0.003017	**GRGDP**
0.0000	6.039263	0.002113	0.012761	**INF**
0.0000	11.66353	0.008042	0.093794	**LOG(FINANCING)**
Short Run Equation				
0.6116	0.517346	1.382567	0.715265	**COINTEQ01**
0.3385	0.984956	0.064822	0.063847	**D(GRGDP)**
0.0172	−2.640645	0.004061	−0.010723	**D(INF)**
0.3837	0.894144	0.446521	0.399254	**DLOG(FINANCING)**
0.3386	−0.984648	0.094243	−0.092796	**DFC**
0.6250	0.497872	0.993578	0.494674	**C**
0.067173	**S.D. dependent var**		−0.010390	**Mean dependent var**
−2.886122	**Akaike info criterion**		0.047339	**S.E. of regression**
−1.791278	**Schwarz criterion**		0.038097	**Sum squared resid**
−2.480101	**Hannan–Quinn criter.**		90.49468	**Log likelihood**

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS–10

يتضح من خلال الجدول السابق عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات حيث كان معامل تصحيح الخطأ موجباً وغير معنوي ويمكن أن يعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى عدم استقرار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. وعليه فلا داعي لتقدير العلاقة طويلة الأجل.

- **المحور الخامس: أثر المتغيرات الاقتصادية الحقيقية وحجم التوظيف في كفاية رأس المال:**

يوضح الجدول الآتي نتائج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي وحجم التوظيف في كفاية رأس المال المصارف الإسلامية:

الجدول رقم (11) : نموذج PANEL ARDL لأثر متغيرات الاقتصادي وحجم التوظيف في كفاية رأس مال المصارف:

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.0578	2.034778	0.185651	0.377760	**GRGDP**
0.0000	-9.043944	0.092893	-0.840118	**INF**
0.0000	9.373171	0.206970	1.939964	**LOG(FINANCING)**
Short Run Equation				
0.0228	-2.502459	0.339861	-0.850488	**COINTEQ01**
0.5639	-0.588523	0.379578	-0.223390	**D(GRGDP)**
0.0001	5.100118	0.082305	0.419764	**D(INF)**
0.0000	-5.700743	1.340710	-7.643046	**DLOG(FINANCING)**
0.5830	0.559718	0.509636	0.285253	**DFC**
0.0496	-2.114118	0.877206	-1.854516	**C**
1.392240	**S.D. dependent var**		0.175500	**Mean dependent var**
2.144533	**Akaike info criterion**		0.912966	**S.E. of regression**
3.239376	**Schwarz criterion**		14.16962	**Sum squared resid**
2.550553	**Hannan-Quinn criter.**		-20.17972	**Log likelihood**

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الجدول رقم (11) :

1. هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.85 أي أنّ 85% من الأخطاء تصحح كل سنة.
2. لا يوجد أثر معنوي للناتج المحلي الإجمالي في نسبة كفاية رأس المال على المدى قصير الأجل ما يدّل على أنّ التأثير لا يحدث على الفترة القصيرة، في حين أنّه على المدى طويل الأجل هناك أثر إيجابي عند مستوى دلالة 10% فارتفاع بنسبة 1% في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيؤدي إلى زيادة كفاية رأس المال بمقدار

0.38%، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنّ ارتفاع نمو الناتج سيزيد من منح التسهيلات الائتمانية وبالتالي الطلب من المصارف رفع حجم رأس المال وبالتالي انعكاسها على الربحية.

3. هناك أثر إيجابي لمعدل التضخم على المدى قصير الأجل، في حين يتحول إلى أثر سلبي على المدى طويل الأجل، فنمو بنسبة 1% في معدل التضخم سيؤدي إلى نمو بمقدار 0.42%، في حين أنّه على المدى طويل الأجل زيادة بنسبة 1% في معدل التضخم سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال بمقدار 0.84%، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنّه على المدى قصير الأجل ارتفاع معدل التضخم سيرفع من حجم التسهيلات الائتمانية وبالتالي ضرورة رفع رأس المال والارتفاع في نسبة كفاية رأس المال، إلا أنّه على المدى طويل يؤدي إلى ارتفاع مخاطر السوق ما يعني ارتفاعاً في قيمة المقام وبالتالي انخفاض نسبة كفاية رأس المال.
4. هناك أثر سلبي لحجم التوظيف على المدى قصير الأجل، في حين يتحول إلى أثر إيجابي على المدى الطويل، فعلى المدى قصير الأجل نمو بنسبة 1% في حجم التوظيف سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال بنسبة 7.64%، أما على المدى طويل الأجل زيادة بنسبة 1% في حجم التوظيف سيؤدي إلى زيادة نسبة كفاية رأس المال بمقدار 1.94%، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنّه على المدى طويل الأجل سيرتفع حجم التسهيلات الائتمانية وبالتالي ضرورة رفع رأس المال والارتفاع في نسبة كفاية رأس المال.
5. لا يوجد أثر معنوي للأزمة المالية العالمية في نسبة كفاية رأس المال.

كما يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار WALD:

الجدول رقم (12): نتائج اختبار WALD لأثر المتغيرات الاقتصادية الحقيقية في كفاية رأس المال:

Probability	Df	Value	Test Statistic
0.0000	(3, 17)	71.60901	F-statistic
0.0000	3	214.8270	Chi-square

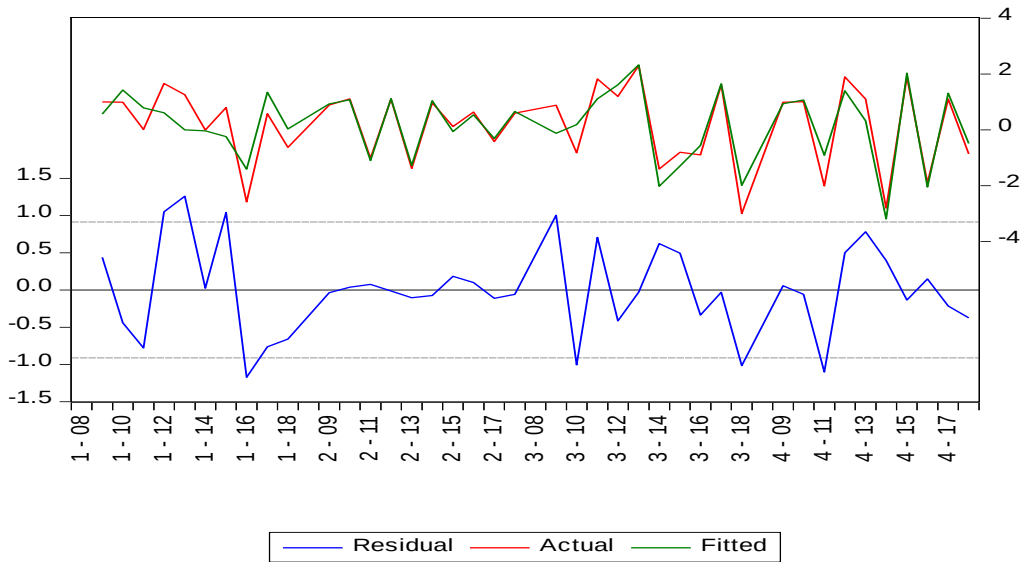
المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F و CHI-SQUARE البالغتان على التوالي

0.0000، 0.0000 هما أقل من 0.05 ما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

كما يوضح الشكل الآتي الفرق بين القيم المقدرة والقيم الفعلية:

الشكل رقم (7) : الفرق بين القيم المقدرة والفعلية لنموذج أثر بعض متغيرات الاقتصاد الحقيقي ونسبة التوظيف في نسبة كفاية رأس المال:

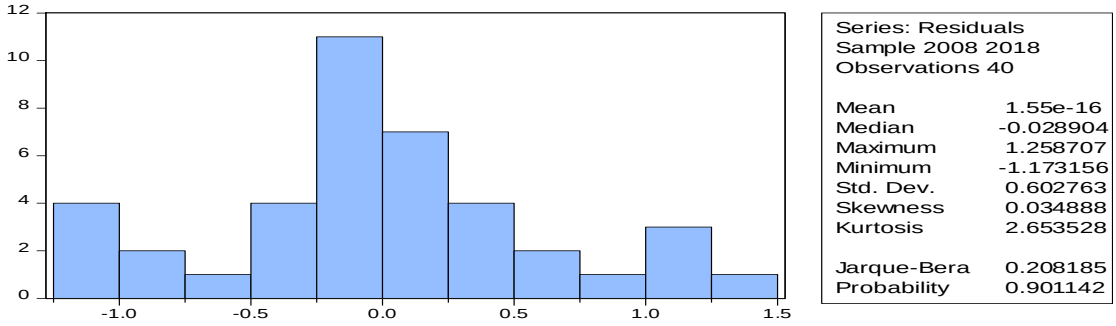


المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الشكل رقم (7) أنّ هناك تقارباً بين القيم الفعلية والقيم المقدرة للنموذج.

وفي النهاية يوضح الشكل الآتي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (8) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج أثر المتغيرات الاقتصادية الحقيقية في نسبة كفاية رأس المال:



المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركوا-بيرا 0.90 وهي أكبر من 0.05.

ثانياً : أثر متغيّرات القطاع الماليّ على مؤشرات الأداء المصرفيّ الإسلاميّ الماليزي :

يتناول هذا الجزء ما يلي:

1- نماذج الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة:

يمكن توضيح نماذج الدراسة من خلال الآتي:

$$Aq=\alpha+\beta1*DN+\beta2*FINANCING+\beta3*DFC+e$$

$$CAR=\alpha+\beta1*DN+\beta2*FINANCING+\beta3*DFC+e$$

$$ROA=\alpha+\beta1*DN+\beta2*FINANCING+\beta3*DFC+e$$

$$LIQ=\alpha+\beta1*DN+\beta2*FINANCING+\beta3*DFC+e$$

$$EFF=\alpha+\beta1*DN+\beta2*FINANCING+\beta3*DFC+e$$

حيث أنّ:

Aq: جودة الأصول مقاسةً بنسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية.

Car: نسبة كفاية رأس المال حسب معيار بازل 2.

Roa: معدل العائد على الموجودات وتمّ حسابه من خلال صافي الأرباح بعد الضريبة إلى إجمالي الموجودات.

Liq: نسبة السيولة المعبر عنها بالموجودات السائلة إلى الموجودات.

eff:كفاءة الإدارة مقاسة بنسبة التكاليف إلى الأصول.

DN: نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

FINANCING: حجم التمويلات المقدمة[11].

DFC: متغير معبر عن الأزمة المالية العالمية.

[11] تم حساب اللوغاريتم لتخفيف حدة التباين في الأرقام.

E:الخطأ المعياري

وسيستخدم الباحث نماذج بانل (4 وحدات مقطعية أي بنوك والفترة من 2008-2018) وهو ما يوفر 44 مشاهدة. كما تمّ استخدام الاختبارات التالية:

- اختبار استقرار السلاسل الزمنية.
- اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية.
- تقدير نموذج PANEL ARDL.
- اختبار WALDللكشف عن العلاقة طويلة الأجل.
- اختبار الفرق بين المقدرة والقيم الفعلية.
- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

2- اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

الجدول رقم (13): نتائج اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية:

المتغير	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	نتيجة الاستقرار
جودة الأصول	28.03	0.0005	الفرق الأول
نسبة كفاية رأس المال	36.90	0.0000	الفرق الأول
كفاءة الإدارة	25.65	0.0000	المستوى
السيولة	15.81	0.0441	المستوى
معدل العائد على الموجودات	29.65	0.0002	الفرق الأول
نسبة التوظيف	26.62	0.0082	الفرق الأول
نسبة الدين إلى الناتج	15.47	0.0024	المستوى

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج تحليل البيانات في EVIEWS10

يتضح من خلال الجدول السابق اختلاف درجة الاستقرار للسلاسل الزمنية.

3- تقدير نموذج PANEL ARDL:

يقسم هذا المبحث إلى المحاور الآتية:

- **المحور الأول: أثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في جودة الأصول:**

الجدول رقم (14): أثر متغيرات القطاع المالي في جودة الأصول لمصارف العينة:

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.7264	0.354466	0.008540	0.003027	DN
0.7845	-0.276789	0.282161	-0.078099	LOG(FINANCING)
Short Run Equation				
0.0258	-2.390269	0.239024	-0.571331	COINTEQ01
0.3150	1.028239	0.056284	0.057873	D(DN)
0.3529	0.948961	1.764360	1.674309	DLOG(FINANCING)
0.4601	-0.751809	0.184234	-0.138509	DFC
0.0063	3.020652	0.515027	1.555717	C
1.161264	S.D. dependent var		0.137000	Mean dependent var
1.122906	Akaike info criterion		1.120111	S.E. of regression
2.015001	Schwarz criterion		27.60229	Sum squared resid
1.453738	Hannan-Quinn criter.		-2.703930	Log likelihood

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الجدول رقم (14) أنّ:

1. هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.57 أي أنّ 57% من الأخطاء تصحح كل سنة.
2. لا يوجد أثر معنوي لأي من المتغيرات السياسة المالية وحجم التوظيف في معدل جودة الأصول حيث كانت القيمة الاحتمالية لكليهما على التوالي 0.73، 0.78 وهذا ما يعكس الدور المحدود للسياسة المالية مقابل الدور الأبرز للسياسة النقدية.

كما يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في جودة الأصول للمصارف الإسلامية الماليزية:

الجدول رقم (15): نتائج اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات القطاع المالي وجودة التوظيف في جودة الأصول للمصارف الإسلامية الماليزية:

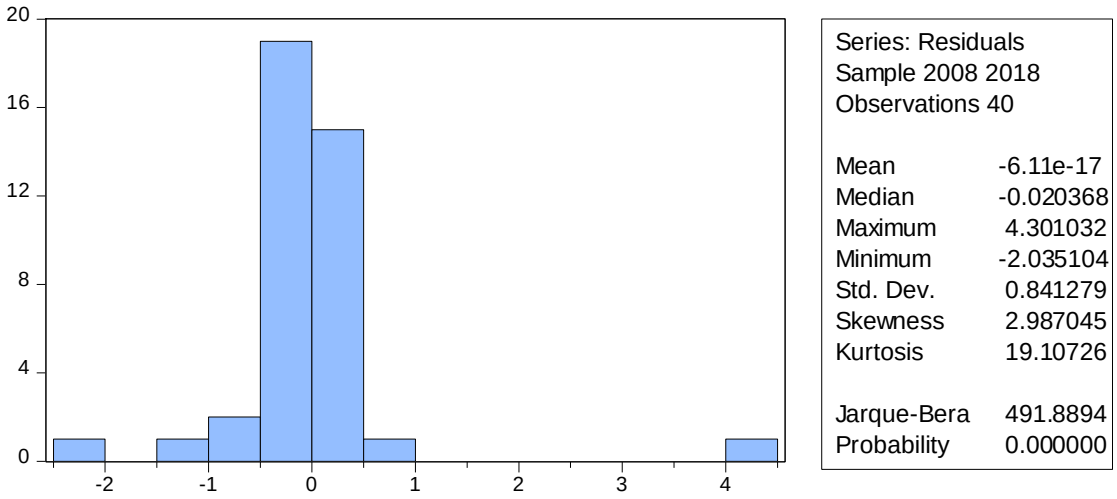
Probability	Df	Value	Test Statistic
0.6245	(3, 17)	1.31229	F-statistic
0.5894	3	2.93688	Chi-square

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F و CHI-SQUARE البالغتان على التوالي 0.6245، 0.5894 هما أكبر من 0.05 ما يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

وفي النهاية يوضح الشكل الآتي اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (9): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج أثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في جودة الأصول:



المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركوا-بيرا 0 وهي أقل من 0.05 ما يعني عدم وجود توزيع طبيعي للبواقي ما يعني وجود عوامل أخرى مؤثرة في جودة الأصول.

- **المحور الثاني: أثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في الربحية:**

الجدول رقم (16): أثر القطاع المالي وحجم التوظيف في الربحية لمصارف العينة:

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.1656	1.937380	0.001390	0.002693	**DN**
0.5056	-0.676812	0.023465	-0.015881	**LOG(FINANCING)**
Short Run Equation				
0.0459	-0.776135	0.299913	-0.232773	**COINTEQ01**
0.2367	-1.216505	0.000152	-0.000185	**D(DN)**
0.1010	1.711992	0.002406	0.004119	**DLOG(FINANCING)**
0.8322	0.214362	0.001314	0.000282	**DFC**
0.4286	-0.806459	0.010112	-0.008155	**C**
0.008599	**S.D. dependent var**		0.000942	**Mean dependent var**
-7.505540	**Akaike info criterion**		0.006889	**S.E. of regression**
-6.613445	**Schwarz criterion**		0.001044	**Sum squared resid**
-7.174709	**Hannan-Quinn criter.**		187.1219	**Log likelihood**

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الجدول رقم (16) أنّ:

1. هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.23 أي أنّ 23% من الأخطاء تصحح كل سنة.
2. لا يوجد أثر معنوي لأي من المتغيرات السياسة المالية وحجم التوظيف في معدل العائد على الموجودات حيث بلغت القيمة الاحتمالية على المدى طويل الأجل على التوالي 0.17، 0.51 وهما أكبر من 0.05. وهذا ما يعكس الدور المحدود للسياسة المالية مقابل الدور الأبرز للسياسة النقدية.

كما يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في ربحية الأصول للمصارف الإسلامية الماليزية:

الجدول رقم (17): نتائج اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في ربحية للمصارف الإسلامية الماليزية:

Probability	df	Value	Test Statistic
0.1614	(2, 17)	3.247125	F-statistic

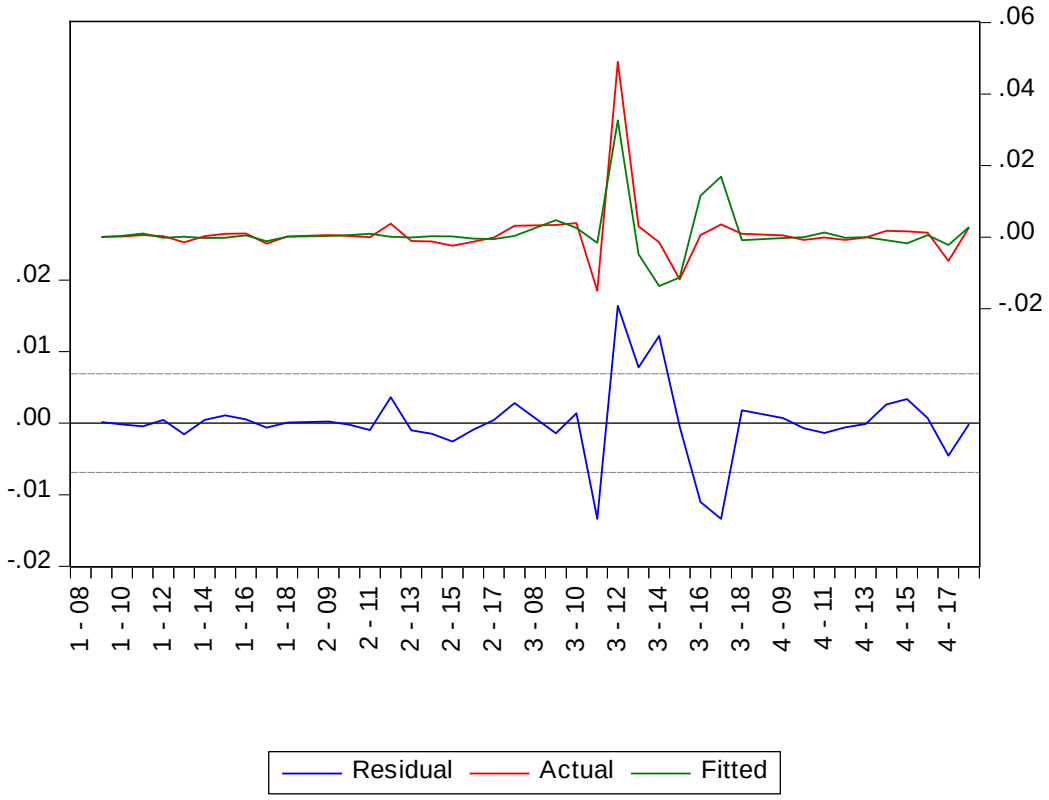
0.1942	2	2.241525	Chi-square

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F و CHI-SQUARE البالغتان على التوالي 0.1614، 0.1942 هما أكبر من 0.05 ما يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

كما يوضح الشكل الآتي الفرق بين القيم المقدرة والقيم الفعلية لهذا النموذج:

الشكل رقم (10) : الفرق بين القيم المقدرة والفعلية لأثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في معدل العائد على الموجودات للبنوك الماليزية:

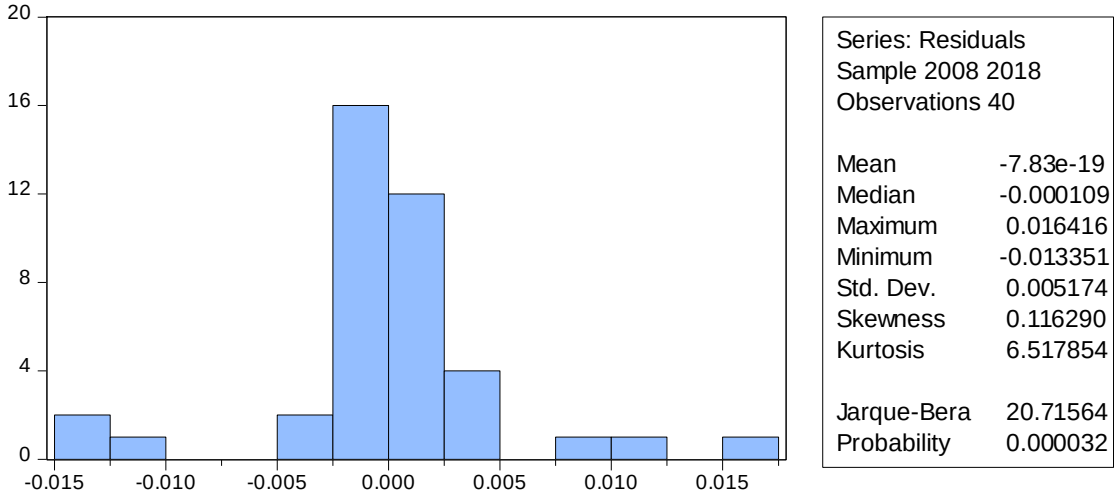


المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS10

يتضح من خلال الشكل رقم /10/ أنّه ليس هناك تقارب بين القيم الفعلية والقيم المقدرة للنموذج.

كما يوضح الشكل الآتي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في الربحية:

الشكل رقم (11): التوزيع الطبيعي لأثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في الربحية:



المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركوا–بيرا 0.000032 وهي أقل من 0.05 ما يعني عدم وجود توزيع طبيعي للبواقي ما يعني وجود عوامل أخرى مؤثرة في الربحية.

- **المحور الثالث: أثر المتغيرات المالية وحجم التوظيف في الكفاءة:**

الجدول رقم (18) : أثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في الكفاءة لمصارف العينة:

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.1856	1.366444	0.001592	0.002175	**DN**
0.1402	-1.530338	0.020881	-0.031955	**LOG(FINANCING)**
Short Run Equation				
0.0041	-1.074793	0.214178	-0.230197	**COINTEQ01**
0.3610	-0.932947	0.000248	-0.000232	**D(DN)**
0.5190	-0.655460	0.007890	-0.005172	**DLOG(FINANCING)**
0.3286	-0.999021	0.007749	-0.007741	**DFC**
0.3041	1.052289	0.034554	0.036361	**C**
0.013392	**S.D. dependent var**		0.001729	**Mean dependent var**
-7.152697	**Akaike info criterion**		0.011093	**S.E. of regression**
-6.260602	**Schwarz criterion**		0.002707	**Sum squared resid**
-6.821865	**Hannan-Quinn criter.**		179.3593	**Log likelihood**

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الجدول رقم (18) أنّ:

1. هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.23 أي أنّ 23% من الأخطاء تصحح كل سنة.
2. على المدى طويل الأجل لا يوجد أثر معنوي لأي من المتغيرات السياسة المالية وحجم التوظيف في الكفاءة حيث كانت القيمة الاحتمالية على التوالي 0.19، 0.14 وهما أكبر من 0.05 وهذا ما يعكس الدور المحدود للسياسة المالية مقابل الدور الأبرز للسياسة النقدية.

كما يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار WALD لنموذج أثر المتغيرات المالية في الكفاءة للمصارف الإسلامية الماليزية:

الجدول رقم (19): نتائج اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في الكفاءة للمصارف الإسلامية الماليزية:

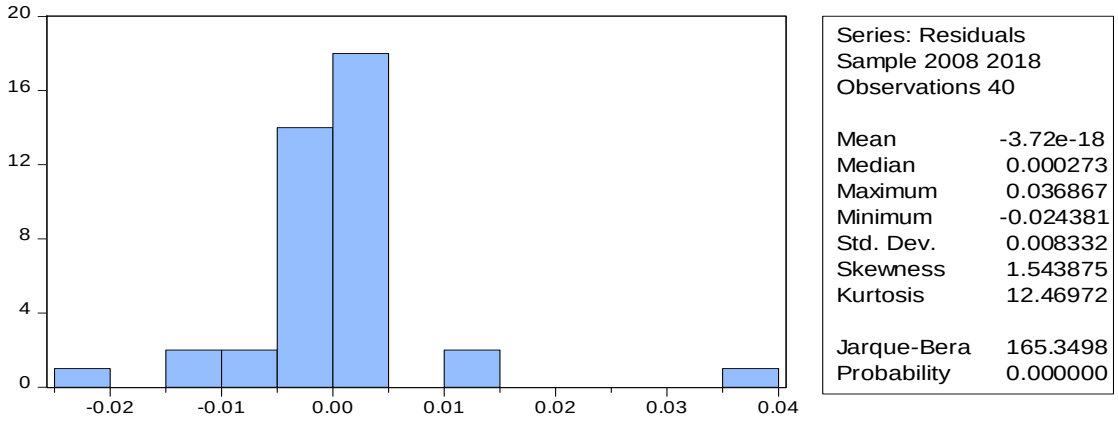
Probability	Df	Value	Test Statistic
0.2214	(2, 17)	0.254578	F-statistic
0.4421	2	1.254512	Chi-square

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F و CHI-SQUARE البالغتان على التوالي 0.2214، 0.4412 هما أكبر من 0.05 ما يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

كما يوضح الشكل الآتي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في الربحية:

الشكل رقم (12) : التوزيع الطبيعي لبواقي أثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في الكفاءة:



المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركوا–بيرا 0.000000 وهي أقل من 0.05 ما يعني عدم وجود توزيع طبيعي للبواقي ما يعني وجود عوامل أخرى مؤثرة في الكفاءة.

- **المحور الرابع: أثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في السيولة:**

يوضح الجدول الآتي نتائج أثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في سيولة المصارف الإسلامية:

الجدول رقم (20) : نموذج PANEL ARDL لأثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في سيولة المصارف:

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.0000	-10.33817	0.000797	-0.008243	**DN**
0.0000	5.691507	0.033826	-0.192521	**LOG(FINANCING)**
Short Run Equation				
0.0011	-3.769453	0.254423	-0.959035	**COINTEQ01**
0.0001	4.808843	0.001822	-0.008760	**D(DN)**
0.3271	-1.002216	0.118425	-0.118688	**DLOG(FINANCING)**
0.1556	-1.470352	0.022540	-0.033142	**DFC**

0.0005	-4.078305	0.224893	-0.917182	**C**
0.067173	**S.D. dependent var**		-0.010390	**Mean dependent var**
-2.945402	**Akaike info criterion**		0.048518	**S.E. of regression**
-2.053307	**Schwarz criterion**		0.051789	**Sum squared resid**
-2.614570	**Hannan-Quinn criter.**		86.79884	**Log likelihood**

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

1. هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.96 أي أنّ 96% من الأخطاء تصحح كل سنة.
2. لا يوجد أثر معنوي لحجم التوظيف في السيولة على المدى قصير الأجل ما يدّل على أنّ التأثير لا يحدث على الفترة القصيرة، في حين أنّه على المدى طويل الأجل هناك أثر سلبي فارتفاع بنسبة 1% في نمو حجم التوظيف سيؤدي إلى انخفاض نمو السيولة بمقدار -0.19% ويعزى ذلك إلى عمليات الاستدانة التي تجريها المصارف من منح للتسهيلات الائتمانية ستؤثر على حجم السيولة لدى المصارف وبالتالي انعكاسها على نسبة السيولة.
3. هناك أثر سلبي لنسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي على المدى قصير الأجل والطويل، فزيادة بنسبة 1% في نسبة الدين سيؤدي إلى انخفاض نسبة السيولة بمقدار 0.008%، ويمكن أن يعزى ذلك إلى عمليات الاستدانة التي تجريها الحكومة من قبل المصارف وهذا ما سيؤثر حتماً على سيولتها.
4. لا يوجد أثر معنوي للأزمة المالية العالمية في نسبة السيولة.

كما يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار WALD:

الجدول رقم (21) : نتائج اختبار WALD لأثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في كفاية رأس المال:

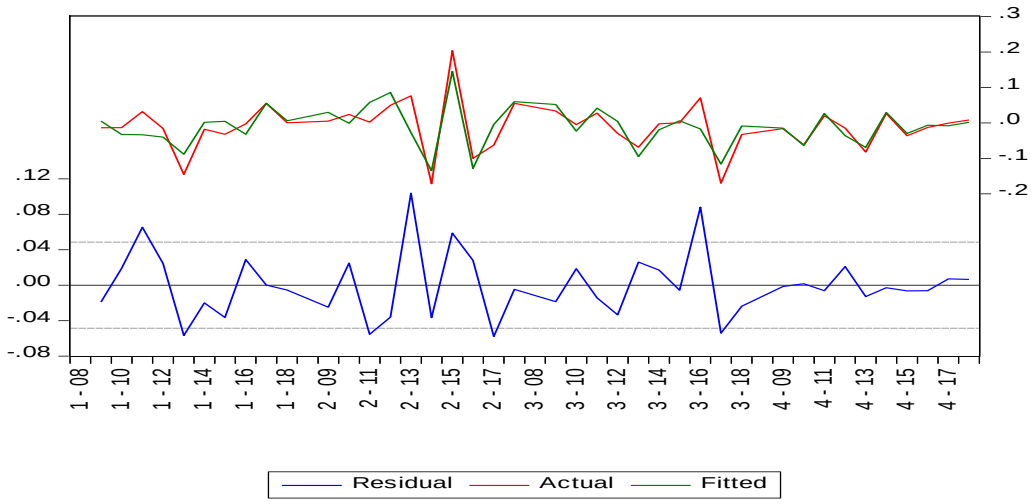
Probability	Df	Value	Test Statistic
0.0000	(3, 17)	71.60901	F-statistic
0.0000	3	214.8270	Chi-square

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F و CHI-SQUARE البالغتان على التوالي 0.0000، 0.0000 هما أقل من 0.05 ما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

كما يوضح الشكل الآتي الفرق بين القيم المقدرة والقيم الفعلية:

الشكل رقم (13) : الفرق بين القيم المقدرة والفعلية لنموذج أثر بعض متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في نسبة السيولة:

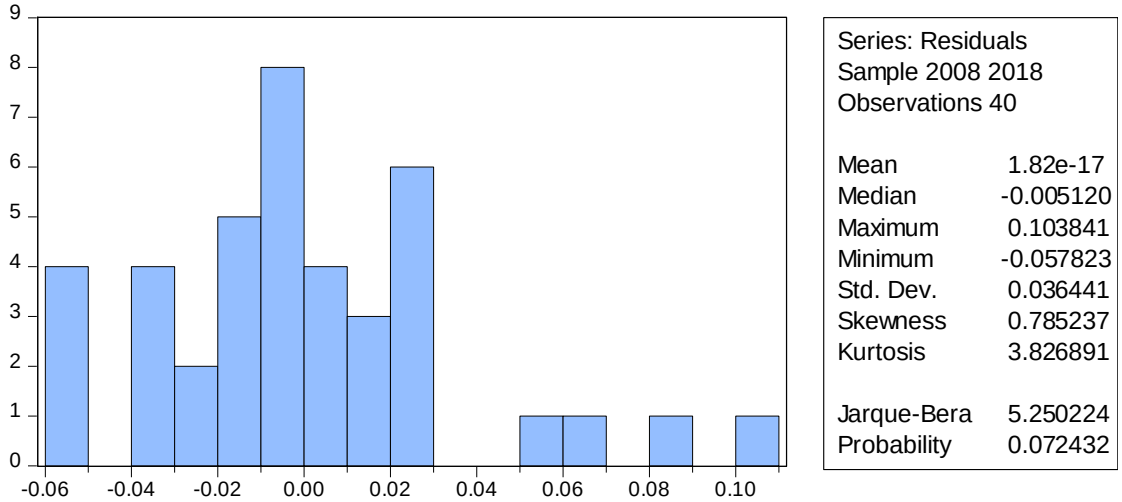


المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الشكل رقم (13) أنّ هناك تباعداً بين القيم الفعلية والقيم المقدرة للنموذج.

وفي النهاية يوضح الشكل الآتي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (14) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج أثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في نسبة السيولة:



المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركوا–بيرا 0.07 وهي أكبر من 0.05 ما يعني وجود توزيع طبيعي للبواقي.

- **المحور الخامس: أثر المتغيرات المالية وحجم التوظيف في كفاية رأس المال:**

يوضح الجدول الآتي نتائج أثر المتغيرات المالية وحجم التوظيف في كفاية رأس المال المصارف الإسلامية:

الجدول رقم (22) : نموذج PANEL ARDL لأثر متغيرات القطاع المالي وحجم التوظيف في كفاية رأس مال المصارف:

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.4564	-0.758097	0.036602	-0.027748	**DN**
0.0051	3.109808	0.789961	2.456626	**LOG(FINANCING)**
Short Run Equation				
0.5573	-2.364923	0.347845	-0.822626	**COINTEQ01**
0.0197	2.516050	0.026597	0.066920	**D(DN)**
0.0419	-2.160859	2.257064	-4.877196	**DLOG(FINANCING)**
0.6766	-0.422718	0.370702	-0.156702	**DFC**
0.0372	-2.217294	2.600298	-5.765627	**C**
1.392240	**S.D. dependent var**		0.175500	**Mean dependent var**
2.783625	**Akaike info criterion**		0.961648	**S.E. of regression**
3.675720	**Schwarz criterion**		20.34486	**Sum squared resid**
3.114457	**Hannan-Quinn criter.**		-39.23975	**Log likelihood**

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-1

يتضح من خلال الجدول السابق عدم وجود علاقة قصيرة حيث كانت القيمة الاحتمالية -0.82 إلا أنّها غير معنوية وبالتالي لا داعي لدراسة العلاقة على المدى طويل الأجل.

ثالثاً : أثر متغيّرات القطاع الخارجي على مؤشرات الأداء المصرفيّ الإسلاميّ الماليزي

يتناول هذا الجزء ما يلي :

1- نماذج الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة:

يمكن توضيح نماذج الدراسة من خلال الآتي:

$$Aq=\alpha+\beta1*BP+\beta2*FINANCING+\beta3*DFC+e$$

$$CAR=\alpha+\beta1*BP+\beta2*FINANCING+\beta3*DFC+e$$

$$ROA=\alpha+\beta1*BP+\beta2*FINANCING+\beta3*DFC+e$$

$$LIQ=\alpha+\beta1*BP+\beta2*FINANCING+\beta3*DFC+e$$

$$EFF=\alpha+\beta1*BP+\beta2*FINANCING+\beta3*DFC+e$$

حيث أنّ:

Aq: جودة الأصول مقاسةً بنسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية.

Car: نسبة كفاية رأس المال حسب معيار بازل 2.

Roa: معدل العائد على الموجودات وتمّ حسابه من خلال صافي الأرباح بعد الضريبة إلى إجمالي الموجودات.

Liq: نسبة السيولة المعبر عنها بالموجودات السائلة إلى الموجودات.

eff:كفاءة الإدارة مقاسة بنسبة التكاليف إلى الأصول.

BP: نسبة ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

FINANCING: حجم التمويلات المقدمة[12].

DFC: متغير معبر عن الأزمة المالية العالمية.

[12] تم حساب اللوغاريتم لتخفيف حدة التباين في الأرقام

E:الخطأ المعياري

وسيستخدم الباحث نماذج بانل (4 وحدات مقطعية أي بنوك والفترة من 2008-2018) وهو ما يوفر 44 مشاهدة. كما تمّ استخدام الاختبارات التالية:

- اختبار استقرار السلاسل الزمنية.
- اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية.
- تقدير نموذج PANEL ARDL.
- اختبار WALDللكشف عن العلاقة طويلة الأجل.
- اختبار الفرق بين المقدرة والقيم الفعلية.
- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

2- اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

الجدول رقم (23) : نتائج اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية:

المتغير	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	نتيجة الاستقرار
جودة الأصول	28.03	0.0005	الفرق الأول
نسبة كفاية رأس المال	36.90	0.0000	الفرق الأول
كفاءة الإدارة	25.65	0.0000	المستوى
السيولة	15.81	0.0441	المستوى
معدل العائد على الموجودات	29.65	0.0002	الفرق الأول
نسبة التوظيف	26.62	0.0082	الفرق الأول
نسبة ميزان المدفوعات إلى الناتج	20.26	0.0061	المستوى

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج تحليل البيانات في EVIEWS10

يتضح من خلال الجدول السابق اختلاف درجة الاستقرار للسلاسل الزمنية.

3- تقدير نموذج PANEL ARDL:

- **المحور الأول: أثر القطاع الخارجي التوظيف في جودة الأصول:**

الجدول رقم (24) : أثر القطاع الخارجي وحجم التوظيف في جودة الأصول لمصارف العينة:

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.0001	-5.467991	0.002545	-0.013914	**BP**
0.0022	-3.743270	0.172900	-0.647210	**LOG(FINANCING)**
Short Run Equation				
0.0334	-2.358604	0.240546	-0.567352	**COINTEQ01**
0.5180	-0.663165	0.007663	-0.005082	**D(BP)**
0.0083	3.069367	0.538146	-1.651769	**DLOG(FINANCING)**
0.1001	-1.760487	0.185960	-0.327380	**DFC**
0.0749	1.924110	2.831846	5.448785	**C**
1.161264	**S.D. dependent var**		0.137000	**Mean dependent var**
0.833549	**Akaike info criterion**		1.890217	**S.E. of regression**
1.801255	**Schwarz criterion**		50.02087	**Sum squared resid**
1.171305	**Hannan-Quinn criter.**		6.996111	**Log likelihood**

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الجدول رقم (24) أنّ:

1. هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.57 أي أنّ 57% من الأخطاء تصحح كل سنة.
2. هناك أثر سلبي معنوي لحجم التوظيف في جودة الأصول على المدى قصير وطويل الأجل، فزيادة بنسبة 1% على المدى طويل الأجل في حجم التوظيف سيؤدي إلى انخفاض نسبة التعثر الائتماني بمقدار 0.65% نتيجة حرص المصارف الإسلامية على تقديم التسهيلات الائتمانية بعد دراسة جيدة لملف المقترض وهذا ما يقلل معه نسبة التعثر وبالتالي انخفاض نسبة التعثر المصرفي.
3. هناك أثر سلبي معنوي لنسبة ميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي على المدى طويل الأجل فزيادة بنسبة 1% في نسبة ميزان المدفوعات من الناتج سيؤدي إلى انخفاض نسبة التعثر بمقدار 0.01% فارتفاع هذه النسبة يعني تحسن الوضع

الاقتصادي وهذا يدفع المصارف الإسلامية إلى تقديم التسهيلات الائتمانية بعد دراسة جيدة لملف المقترض وهذا ما يقلل معه الديون المتعثرة وبالتالي انخفاض نسبة التعثر المصرفي.

4. لا يوجد أثر معنوي للأزمة المالية العالمية في مؤشر جودة الأصول.

كما يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات الاقتصاد الخارجي في جودة الأصول للمصارف الإسلامية الماليزية:

الجدول رقم (25) : نتائج اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات القطاع الخارجي في جودة الأصول للمصارف الإسلامية الماليزية:

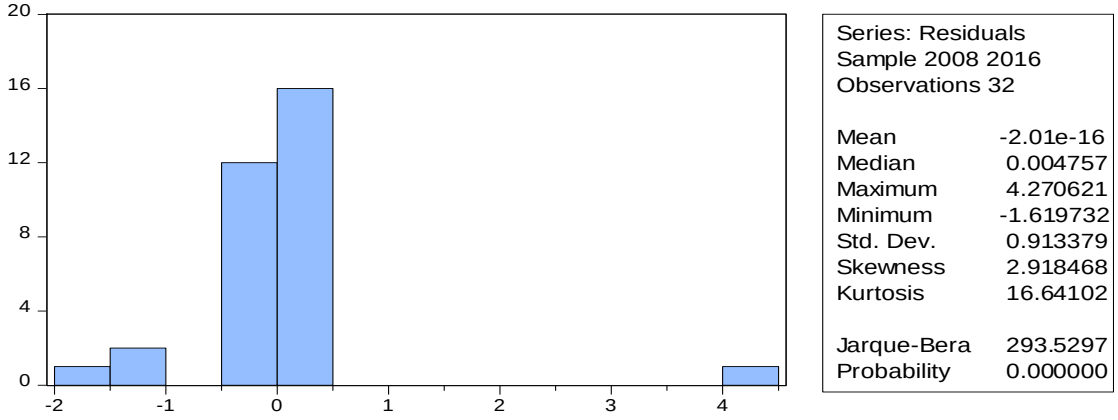
Probability	Df	Value	Test Statistic
0.0000	(3, 17)	22.2456	F-statistic
0.0000	3	33.4421	Chi-square

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F و CHI-SQUARE البالغتان على التوالي 0.0000، 0.0000 هما أقل من 0.05 ما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

وفي النهاية يوضح الشكل الآتي اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (15) : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج أثر متغير القطاع الخارجي في جودة الأصول:



المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركوا-بيرا 0 وهي أقل من 0.05 ما يعني عدم وجود توزيع طبيعي للبواقي ما يعني وجود عوامل أخرى مؤثرة في جودة الأصول.

- **المحور الثاني: أثر المتغيرات الخارجية وحجم التوظيف في الربحية:**

الجدول رقم (26) : أثر المتغيرات المالية وحجم التوظيف في الربحية لمصارف العينة:

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.0000	-6.566132	0.000129	-0.000845	**BP**
0.0000	-8.383617	0.007933	-0.066505	**LOG(FINANCING)**
Short Run Equation				
0.3441	-0.979145	0.455293	-0.445797	**COINTEQ01**
0.3310	1.007065	0.000448	0.000451	**D(BP)**
0.4134	-0.843078	0.010056	-0.008478	**DLOG(FINANCING)**
0.1965	-1.356298	0.001789	-0.002426	**DFC**
0.3396	0.988599	0.265684	0.262655	**C**
0.008599	**S.D. dependent var**		0.000942	**Mean dependent var**
-8.804310	**Akaike info criterion**		0.010650	**S.E. of regression**
-7.836604	**Schwarz criterion**		0.001588	**Sum squared resid**
-8.466554	**Hannan-Quinn criter.**		180.4776	**Log likelihood**

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الجدول رقم /26/ أنّه ليس هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.45 إلا أنّ غير معنوي. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنّ تأثير القطاع الخارجي يكون في القطاع الحقيقي. وبدوره يأثر القطاع الحقيقي على مؤشرات مصرفية.

- **المحور الثالث: أثر المتغيرات الخارجية وحجم التوظيف في الكفاءة:**

الجدول رقم (27) : أثر المتغيرات الخارجية وحجم التوظيف في الكفاءة لمصارف العينة:

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.1856	1.366444	0.001592	0.001254	**BP**
0.1402	-1.530338	0.020881	-0.001456	**LOG(FINANCING)**
Short Run Equation				
0.1141	-1.074793	0.214178	-0.230197	**COINTEQ01**
0.3610	-0.932947	0.000248	-0.000232	**D(DN)**
0.5190	-0.655460	0.007890	-0.005172	**DLOG(FINANCING)**
0.3286	-0.999021	0.007749	-0.007741	**DFC**
0.3041	1.052289	0.034554	0.036361	**C**
0.013392	**S.D. dependent var**		0.001729	**Mean dependent var**

-7.152697	**Akaike info criterion**	0.011093	**S.E. of regression**
-6.260602	**Schwarz criterion**	0.002707	**Sum squared resid**
-6.821865	**Hannan-Quinn criter.**	179.3593	**Log likelihood**

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الجدول رقم (27) أنّه ليس هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.23 إلا أنّ غير معنوي. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنّ تأثير القطاع الخارجي يكون في القطاع الحقيقي. وبدوره يأثر القطاع الحقيقي على مؤشرات مصرفية

- **المحور الرابع: أثر المتغيرات الخارجية وحجم التوظيف في السيولة:**

يوضح الجدول الآتي نتائج أثر متغيرات الخارجية وحجم التوظيف في سيولة المصارف الإسلامية:

الجدول رقم (28) : نموذج PANEL ARDL لأثر متغيرات الخارجية وحجم التوظيف في سيولة المصارف:

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.7227	-0.359379	0.002911	-0.001046	**BP**
0.5084	0.672360	0.057385	0.038584	**LOG(FINANCING)**
Short Run Equation				
0.1275	-1.583640	0.337188	-0.533984	**COINTEQ01**
0.4658	-0.742297	0.001597	-0.001186	**D(BP)**
0.5551	-0.599365	0.131726	-0.078952	**DLOG(FINANCING)**
0.6774	0.421671	0.013112	0.005529	**DFC**
0.1797	-1.385863	0.074890	-0.103788	**C**
0.067173	**S.D. dependent var**		-0.010390	**Mean dependent var**
-2.280034	**Akaike info criterion**		0.056001	**S.E. of regression**
-1.387939	**Schwarz criterion**		0.068995	**Sum squared resid**
-1.949202	**Hannan-Quinn criter.**		72.16075	**Log likelihood**

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الجدول رقم (28) أنّه ليس هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.53 إلا أنّ غير معنوي. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنّ تأثير القطاع الخارجي يكون في القطاع الحقيقي. وبدوره يأثر القطاع الحقيقي على مؤشرات مصرفية.

- **المحور الخامس: أثر المتغيرات الخارجية وحجم التوظيف في كفاية رأس المال:**

يوضح الجدول الآتي نتائج أثر المتغيرات القطاع الخارجي وحجم التوظيف في كفاية رأس المال المصارف الإسلامية:

الجدول رقم (29) : نموذج PANEL ARDL لأثر المتغيرات الخارجية وحجم التوظيف في كفاية رأس مال المصارف:

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.0000	-8.226957	0.027919	-0.229692	**BP**
0.8418	-0.202013	0.937272	-0.189341	**LOG(FINANCING)**
Short Run Equation				
0.0004	-4.207052	0.206724	0.869700	**COINTEQ01**
0.0000	7.061274	0.022982	0.162281	**D(BP)**
0.5772	-0.565838	2.075989	-1.174673	**DLOG(FINANCING)**
0.5322	-0.634604	0.703317	-0.446328	**DFC**
0.0003	4.278782	2.832198	12.11836	**C**
1.392240	**S.D. dependent var**		0.175500	**Mean dependent var**
2.734512	**Akaike info criterion**		0.977370	**S.E. of regression**
3.626607	**Schwarz criterion**		21.01554	**Sum squared resid**
3.065344	**Hannan-Quinn criter.**		-38.15927	**Log likelihood**

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الجدول السابق أنّه لا يوجد علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات حيث كان معامل تصحيح الخطأ موجباً.

رابعاً : أثر متغيّرات القطاع النقديّ على مؤشرات الأداء المصرفيّ الإسلاميّ الماليزي

يتناول هذا الجزء ما يلي :

1- نماذج الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة:

يمكن توضيح نماذج الدراسة من خلال الآتي:

$$Aq=\alpha+\beta1*MG+\beta2*EXCH+\beta3*FINANCING+\beta4*DFC+e$$

$$Car=\alpha+\beta1*MG+\beta2*EXCH+\beta3*FINANCING+\beta4*DFC+e$$

$$Roa=\alpha+\beta1*MG+\beta2*EXCH+\beta3*FINANCING+\beta4*DFC+e$$

$$Eff=\alpha+\beta1*MG+\beta2*EXCH+\beta3*FINANCING+\beta4*DFC+e$$

$$liq=\alpha+\beta1*MG+\beta2*EXCH+\beta3*FINANCING+\beta4*DFC+e$$

حيث أنّ:

Aq: جودة الأصول مقاسةً بنسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية.

Car: نسبة كفاية رأس المال حسب معيار بازل 2.

Roa: معدل العائد على الموجودات وتمّ حسابه من خلال صافي الأرباح بعد الضريبة إلى إجمالي الموجودات.

Liq: نسبة السيولة المعبر عنها بالموجودات السائلة إلى الموجودات.

eff:كفاءة الإدارة مقاسة بنسبة التكاليف إلى الأصول.

MG: معدل النمو للعرض النقدي.

EXCH: سعر الصرف.

FINANCING: حجم التمويلات المقدمة[13].

DFC: متغير معبر عن الأزمة المالية العالمية.

E:الخطأ المعياري

وسيستخدم الباحث نماذج بانل (4 وحدات مقطعية أي بنوك والفترة من 2008-2018) وهو ما يوفر 44 مشاهدة. كما تمّ استخدام الاختبارات التالية:

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية.
2. اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية.
3. تقدير نموذج PANEL ARDL.
4. اختبار WALDللكشف عن العلاقة طويلة الأجل.
5. اختبار الفرق بين المقدرة والقيم الفعلية.
6. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

2- اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

الجدول رقم (30) : نتائج اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية:

المتغير	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	نتيجة الاستقرار
جودة الأصول	28.03	0.0005	الفرق الأول
نسبة كفاية رأس المال	36.90	0.0000	الفرق الأول
كفاءة الإدارة	25.65	0.0000	المستوى
السيولة	15.81	0.0441	المستوى
معدل العائد على الموجودات	29.65	0.0002	الفرق الأول
نسبة التوظيف	26.62	0.0082	الفرق الأول
سعر الصرف	22.5	0.0002	الفرق الأول
معدل نمو العرض النقدي	26.28	0.0010	المستوى

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج تحليل البيانات في EVIEWS10

[13] تم حساب اللوغاريتم لتخفيف حدة التباين في الأرقام

يتضح من خلال الجدول السابق اختلاف درجة الاستقرار للسلاسل الزمنية.

3- تقدير نموذج PANEL ARDL:

يقسم هذا المبحث إلى المحاور الآتية:

- **المحور الأول: أثر المتغيرات النقدية وحجم التوظيف في جودة الأصول:**

الجدول رقم (31) : أثر المتغيرات النقدية وحجم التوظيف في جودة الأصول لمصارف العينة:

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.0022	-3.605385	0.015792	-0.056936	MG
0.0043	-3.294137	0.102537	0.337772	EXCH
0.0486	1.474677	0.118473	0.174710	LOG(FINANCING)
Short Run Equation				
0.0125	-2.794082	0.232277	-0.649001	COINTEQ01
0.0074	3.040629	0.015584	0.047385	D(MG)
0.5952	-0.541451	0.600911	-0.325364	D(EXCH)
0.2709	1.138057	1.003255	1.141761	DLOG(FINANCING)
0.5192	-0.658244	0.413419	-0.272131	DFC
0.0882	1.808721	1.268472	2.294312	C
1.161264	S.D. dependent var		0.137000	Mean dependent var
0.815024	Akaike info criterion		1.262510	S.E. of regression
1.909868	Schwarz criterion		27.09683	Sum squared resid
1.221045	Hannan-Quinn criter.		9.069475	Log likelihood

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الجدول رقم (31) أنّ:

1. هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.65 أي أنّ 65% من الأخطاء تصحح كل سنة.
2. هناك أثر سلبي للعرض النقدي في جودة الأصول على المدى طويل الأجل فزيادة بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض نسبة التعثر بمقدار 0.06%. ويعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى أنّ ارتفاع العرض النقدي ملاءم مع نمو الناتج المحلي الإجمالي.
3. على المدى طويل الأجل هناك أثر إيجابي معنوي لسعر الصرف في جودة الأصول، فزيادة بنسبة 1% في سعر الصرف سيؤدي إلى زيادة نسبة التعثر بمقدار 0.34%،

فارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انعكاسها سلبياً على المصرف.

4. هناك أثر معنوي إيجابي لزيادة التمويل في نسبة التعثر فزيادة بنسبة 1% في حجم التمويل سيؤدي إلى زيادة بمقدار 0.17% في نسبة التعثر، ويدّل هذا الأمر على سوء التوظيف لدى مصارف العينة.
5. ليس هناك أثر معنوي سلبي للأزمة المالية العالمية في جودة الأصول.

وعليه يمكن كتابة النموذج بالشكل التالي:

AQ=-0.06*MG+0.34*EXCH+0.17*LOG(FINANCING)-0.65*COINTEQ01+0.05*D(MG)-0.32*D(EXCH)+1.14*D(LOG(FINANCING)-0.27*DFC+2.29

كما يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في جودة الأصول للمصارف الإسلامية الماليزية:

الجدول رقم (32) : نتائج اختبار WALD لنموذج أثر متغيرات السياسة النقدية في جودة الأصول للمصارف الإسلامية الماليزية:

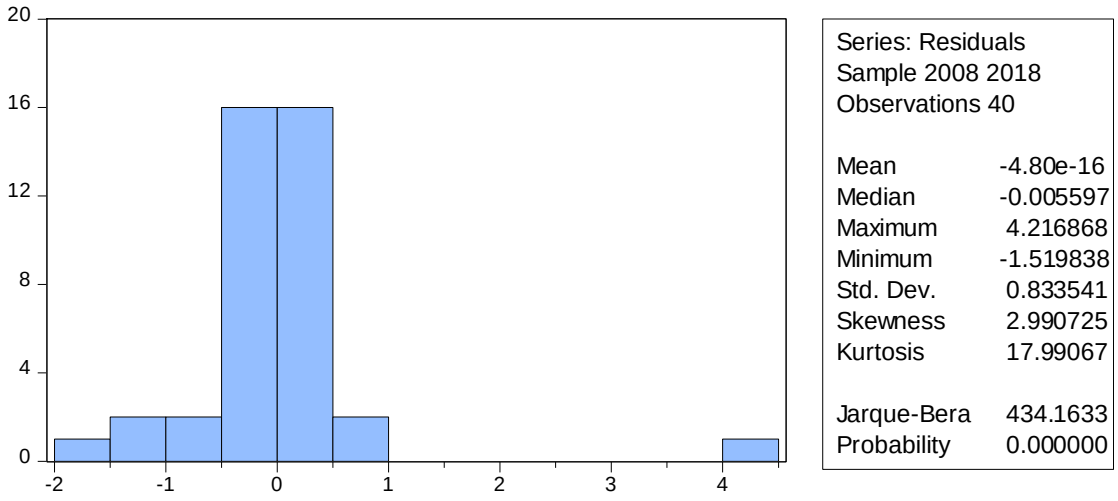
Probability	df	Value	Test Statistic
0.0000	(3, 17)	33.32451	F-statistic
0.0000	3	41.54125	Chi-square

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F و CHI-SQUARE البالغتان على التوالي 0، 0 هما أقل من 0.05 ما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

وفي النهاية يوضح الشكل الآتي اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (16) : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج أثر متغيرات السياسة النقدية في جودة الأصول:



المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركوا–بيرا 0 وهي أقل من 0.05 ما يعني عدم وجود توزيع طبيعي للبواقي ما يعني وجود عوامل أخرى مؤثرة في جودة الأصول.

- **<u>المحور الثاني: أثر المتغيرات السياسة النقدية وحجم التوظيف في الربحية:</u>**

الجدول رقم (33) : أثر المتغيرات للسياسة النقدية وحجم التوظيف في الربحية لمصارف العينة:

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.0840	1.835703	4.97E-05	9.13E-05	**MG**
0.0000	-41.70306	0.000157	-0.006553	**EXCH**
0.0000	24.17799	0.000374	0.009033	**LOG(FINANCING)**
Short Run Equation				
0.1481	-1.515018	0.305730	-0.463187	**COINTEQ01**
0.3033	-1.061610	0.000878	-0.000932	**D(MG)**
0.6069	-0.524213	0.008980	-0.004708	**D(EXCH)**
0.9744	-0.032561	0.007145	-0.000233	**DLOG(FINANCING)**
0.5156	-0.663922	0.009144	-0.006071	**DFC**
0.1813	-1.393801	0.015929	-0.022202	**C**
0.008599	**S.D. dependent var**		0.000942	**Mean dependent var**
-9.337841	**Akaike info criterion**		0.004463	**S.E. of regression**
-8.242998	**Schwarz criterion**		0.000339	**Sum squared resid**

-8.931820	**Hannan-Quinn criter.**	232.4325	**Log likelihood**

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الجدول رقم (33) أنّه ليس هناك علاقة قصيرة الأجل حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.46 إلا أنّه غير معنوي عند مستوى دلالة 5%.

- **المحور الثالث: أثر المتغيرات النقدية وحجم التوظيف في الكفاءة:**

الجدول رقم (34) : أثر المتغيرات النقدية وحجم التوظيف في الكفاءة لمصارف العينة:

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.0063	3.114139	0.000690	0.002147	**MG**
0.0598	2.017125	0.004259	0.008591	**EXCH**
0.2491	-1.193287	0.011850	-0.014140	**LOG(FINANCING)**
Short Run Equation				
0.0139	-2.743658	0.102965	-0.282501	**COINTEQ01**
0.2894	-1.093639	0.001159	-0.001268	**D(MG)**
0.3181	-1.028622	0.012317	-0.012669	**D(EXCH)**
0.4551	0.764449	0.003296	0.002520	**DLOG(FINANCING)**
0.4014	-0.860587	0.015911	-0.013692	**DFC**
0.0259	2.441570	0.012008	0.029319	**C**
0.013392	**S.D. dependent var**		0.001729	**Mean dependent var**
-7.878411	**Akaike info criterion**		0.005801	**S.E. of regression**
-6.783567	**Schwarz criterion**		0.000572	**Sum squared resid**
-7.472390	**Hannan-Quinn criter.**		200.3250	**Log likelihood**

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الجدول رقم (34) أنّ:

1. هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.28 أي أنّ 28% من الأخطاء تصحح كل سنة.
2. على المدى الطويل الأجل ارتفاع نمو العرض النقدي بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الكفاءة بمقدار 0.002 فارتفاع العرض النقدي سيولد حالة من زيادة النشاط الاقتصادي وارتفاع الأسعار وبالتالي زيادة نسبة الكفاءة.

3. على المدى طويل الأجل ارتفاع سعر الصرف بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الكفاءة بمقدار 0.009% فارتفاع سعر الصرف سيرفع من معدلات التضخم وبالتالي ارتفاع التكاليف وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة التكاليف.
4. لا يوجد أثر معنوي للأزمة المالية العالمية في معدل العائد على الموجودات. وكل هذه العلاقات تشير إلى أنّ الكفاءة هو متعلق فقط بسياسة البنك التوظيفية.

وعليه يمكن كتابة النموذج بالشكل التالي:

EFF=0.002*MG+0.008*EXCH-0.01*LOG(FINANCING)-0.28*COINTEQ01-0.001*D(MG)-0.01*D(EXCH)+0.0002*D(LOG(FINANCING)-0.01*DFC+0.03

كما يوضح الجدول التالي نتائج اختبار WALD:

الجدول رقم (35) : نتائج اختبار WALD لنموذج أثر المتغيرات النقدية وحجم التوظيف في الكفاءة لمصارف العينة:

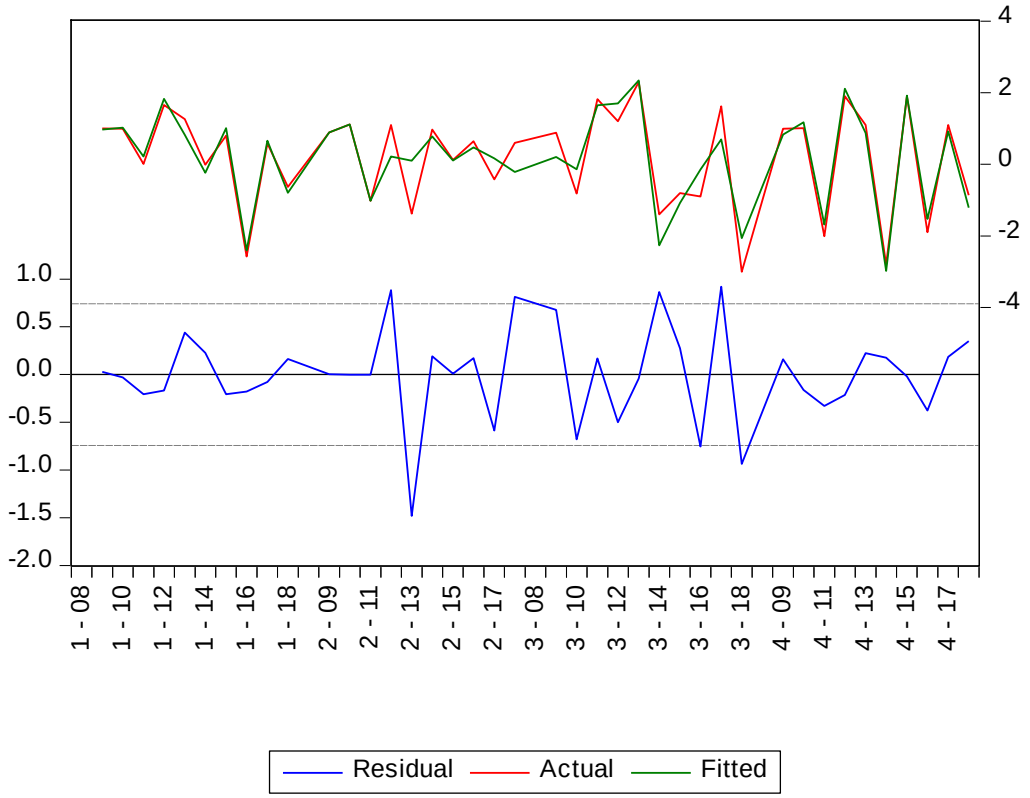
Probability	Df	Value	Test Statistic
0.0000	(3, 13)	1.73E+12	F-statistic
0.0000	3	5.19E+12	Chi-square

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F و CHI-SQUARE البالغتان على التوالي 0.0000، 0.0000 هما أقل من 0.05 ما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

كما يوضح الشكل الآتي الفرق بين القيم المقدرة والقيم الفعلية:

الشكل رقم (17) : الفرق بين القيم المقدرة والفعلية لنموذج أثر بعض متغيرات السياسة النقدية وحجم التوظيف في الكفاءة:

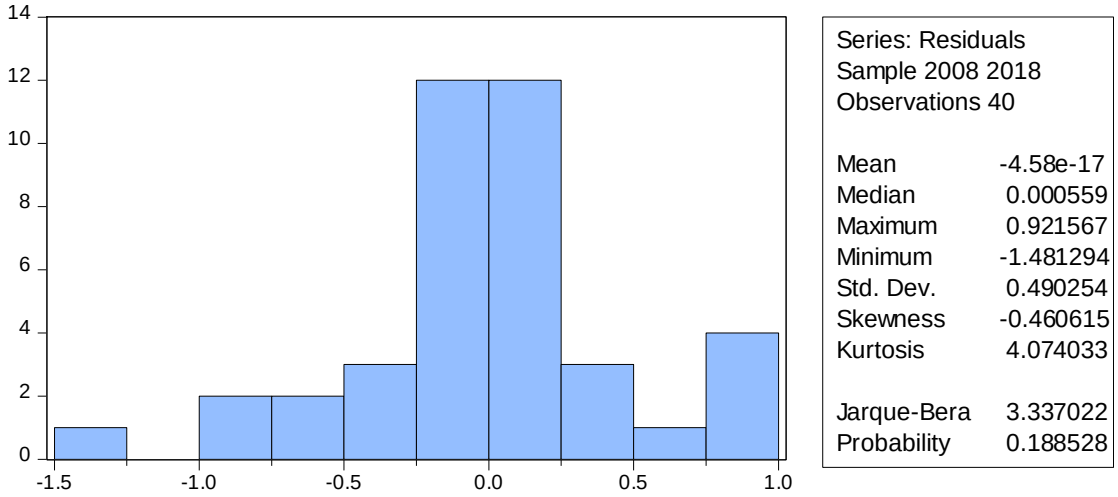


المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

يتضح من خلال الشكل رقم (17) أنّ هناك تقارباً بين القيم الفعلية والقيم المقدرة للنموذج.

كما يوضح الشكل الآتي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي في الكفاءة:

الشكل رقم (18) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتوظيف في الكفاءة:



المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS-10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركوا-بيرا 0.18 وهي أكبر من 0.05 ما يعني وجود توزيع طبيعي للبواقي ما يعني وجود عوامل أخرى مؤثرة في الكفاءة.

- **المحور الرابع : أثر المتغيرات الاقتصادية النّقديّة وحجم التوظيف في كفاية رأس المال:**

يوضح الجدول الآتي نتائج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي وحجم التوظيف في كفاية رأس المال المصارف الإسلامية:

الجدول رقم (36): نموذج PANEL ARDL لأثر المتغيرات النقدية وحجم التوظيف في كفاية رأس مال المصارف:

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.0000	-14.02865	0.024902	-0.124578	**MG**
0.0000	-12.72288	0.153820	-1.245714	**EXCH**
0.0001	5.015285	0.541972	3.764512	**LOG(FINANCING)**
Short Run Equation				
0.5124	-2.887381	0.396119	-0.954221	**COINTEQ01**
0.1771	1.408189	0.091169	0.128383	**D(MG)**
0.1204	1.635005	0.781909	1.278425	**D(EXCH)**
0.1126	-1.673227	2.026342	-3.390530	**DLOG(FINANCING)**

0.3234	−1.016954	0.740948	−0.753510	**DFC**
0.5035	−0.683432	0.973260	−0.665157	**C**
1.392240	**S.D. dependent var**		0.175500	**Mean dependent var**
2.046823	**Akaike info criterion**		0.742555	**S.E. of regression**
3.141667	**Schwarz criterion**		9.373606	**Sum squared resid**
2.452844	**Hannan−Quinn criter.**		−18.03012	**Log likelihood**

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS−10

يتضح من خلال الجدول رقم /36/ أنّه ليس هناك علاقة قصيرة الأجل حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ −0.95 إلا أنّه غير معنوي عند مستوى دلالة 5%.

- **<u>المحور الخامس: أثر المتغيرات الاقتصادية النّقديّة وحجم التوظيف في كفاية رأس المال:</u>**

يوضح الجدول الآتي نتائج أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي وحجم التوظيف في كفاية رأس المال المصارف الإسلامية:

الجدول رقم (37) : نموذج PANEL ARDL لأثر المتغيرات النقدية وحجم التوظيف في كفاية رأس مال المصارف:

Prob.*	t−Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.0000	−14.02865	0.024902	−0.349344	**MG**
0.0000	−12.72288	0.153820	−1.957038	**EXCH**
0.0001	5.015285	0.541972	2.718145	**LOG(FINANCING)**
Short Run Equation				
0.1702	−2.887381	0.396119	−1.143747	**COINTEQ01**
0.1771	1.408189	0.091169	0.128383	**D(MG)**
0.1204	1.635005	0.781909	1.278425	**D(EXCH)**
0.1126	−1.673227	2.026342	−3.390530	**DLOG(FINANCING)**
0.3234	−1.016954	0.740948	−0.753510	**DFC**
0.5035	−0.683432	0.973260	−0.665157	**C**
1.392240	**S.D. dependent var**		0.175500	**Mean dependent var**
2.046823	**Akaike info criterion**		0.742555	**S.E. of regression**
3.141667	**Schwarz criterion**		9.373606	**Sum squared resid**
2.452844	**Hannan−Quinn criter.**		−18.03012	**Log likelihood**

المصدر: نتائج تحليل البيانات في EVIEWS−10

يتضح من خلال الجدول رقم (37) أنّه ليس هناك علاقة قصيرة الأجل حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ –1.14 إلا أنّه غير معنوي عند مستوى دلالة 5%.

المبحث الثاني:

تقدير العلاقة بين المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة و المؤشرات المصرفيّة في سوريّة

تمهيد :

لقد سنّت معظم الدول التي تشكل المصارف الإسلامية جزءاً من بنيتها المصرفية تشريعات و وضعت تعليمات خاصة بعمل المصارف الإسلامية إلا أن هذه التشريعات الناظمة للمصارف الإسلامية مستمدة بطبيعة الحال من المعايير المطبقة على المصارف التقليدية دون مراعاة للفروق الجوهرية بينهما ويعدّ المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بإنشاء المصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية من أفضل المراسيم و القوانين التي نظمت عمل المصارف الإسلامية لأنه وضع معايير خاصة تلائم طبيعة العمل المصرفي الإسلاميّ و تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

ويمكن رصد أهم النقاط التي وردت في المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 :

- عرّف المشرع السوري المصرف الإسلامي بأنه المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه التزاماً بممارسة الأعمال المصرفية على غير أساس الفائدة أخذاً و عطاءً سواء في مجال قبول الودائع و تقديم الخدمات المصرفية أو في مجال التمويل و الاستثمار[14].
- حدد المرسوم أهداف المصرف الإسلامي بتقديم الخدمات المصرفية و ممارسة أعمال التمويل و الاستثمار و تطوير وسائل جذب المدخرات بالشكل الذي لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية [15].

[14] المادة 1،المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية و الصادر بتاريخ 4-5-2005.
[15] المادة 6،المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية و الصادر بتاريخ 4-5-2005.

- أجـاز المشـرع السـوري للمصـرف الإسـلامي جـواز تملـك الأمـوال المنقولـة و غيـر المنقولــة و بيعهــا و اســتثمارها و تأجيرهــا و اســتئجارها بمــا فــي ذلــك استصــلاح الأراضي المملوكة و المستأجرة[16] .
- أجـاز المشـرع السـوري للمصـرف الإسـلامي القيـام بتأسـيس الشـركات و الإسـهام في مشاريع تحت التأسيس في مجالات تتفق و أحكام الشريعة الإسلامية[17].
- فـوّض المشـرع السـوري مجلـس النقـد و التسـليف بوضـع الضـوابط الناظمـة لعمـل المصـارف الإسـلامية بمـا فـي ذلـك القواعـد و الأحكـام الخاصـة بالسـيولة و كفايـة رأس المال و قواعد حساب المخصصات[18].
- تضــمن المرســوم وجــوب قيــام إدارة المصــرف الإســلامي بــإعلام المســاهمين و المودعين دورياً بالمخاطر المرتبطة باستثمارات المصرف[19].
- سـمح المشـرع السـوري للمصـارف الإسـلامية بالمشـاركة فـي نظـام المقاصـة و التسـويات الـذي يـديره المصـرف المركـزي وذلـك وفقـاً لقواعـد لا تتعـارض مـع أحكـام الشريعة الإسلامية[20].
- أعفـى المشـرع السـوري كافـة العقـود التـي يبرمهـا المصـرف الإسـلامي فـي معـرض العمليـات و تقـديم الخـدمات المصـرفية الإسـلامية مـن ضـريبة الأربـاح و ضـريبة رسم الطابع[21].

ومـن الجـدير بالـذكر أن رأس المـال المصـرح بـه للمصـرف الإسـلامي تحـدد فـي المرسـوم التشـريعي رقـم (35) لعـام 2005 بمـا لا يقـل عـن خمسـة مليـارات ليـرة سـورية موزعـة علـى أسـهم اسـمية لا تقـل القيمـة الاسـمية للسـهم الواحـد منهـا عـن خمسـمائة ليـرة سـورية كمـا حـدد رأس المـال المـدفوع عنـد التأسـيس علـى أن لا يقـل عـن 50% مـن رأس المـال المصـرح[22] وتـم تعـديل ذلـك فـي القـانون رقـم (3) لعـام 2010 إذ قـام المشـرع السـوري بتحديـد رأس

[16] المادة 9،المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية و الصادر بتاريخ 4-5-2005.
[17] المادة 9،المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية و الصادر بتاريخ 4-5-2005.
[18] المادة 11،المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية و الصادر بتاريخ 4-5-2005.
[19] المادة 13،المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية و الصادر بتاريخ 4-5-2005.
[20] المادة 15،المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية و الصادر بتاريخ 4-5-2005.
[21] المادة 18،المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية و الصادر بتاريخ 4-5-2005.
[22] المادة 4،المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية و الصادر بتاريخ 4-5-2005.

المال المصرح به للمصرف الإسلامي على أن لا يقل عن 15 مليار ليرة سورية موزعة على أسهم اسمية لا تقل القيمة الاسمية للسهم الواحد منها عن خمسمائة ليرة سورية[23].

كما تخضع المصارف الإسلامية بحسب المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 لأحكام القوانين و الأنظمة المعمول بها في الجمهورية العربية السورية و لقواعد الأعراف المصرفية السائدة[24].

❖ واقع القطاع المصرفيّ الإسلاميّ في سورية :

يتطلب تشجيع الاستثمار بشكلٍ أساسي تفعيل أدواته وعلى رأسها القطاع المصرفي و المالي لتيسير الوصول إلى التمويل المتوسط و الطويل الأجل بهدف القيام بالمشاريع الإنتاجية و الخدمية على حدٍّ سواء.

من هنا تأتي الوظيفة الأساسية للمصارف في كونها توفر مصادر تمويلية محلية تكون أقل كلفة و أكثر سهولة من مصادر التمويل الأجنبية البديلة ، وذلك بهدف تحقيق معدلات نمو عالية من خلال تفعيل الاستثمارات .

وتجدر الإشارة إلى أن 34% من كبرى الشركات في سورية كانت تحجم عن تقديم طلبات القروض للمصارف التقليدية لأسباب دينية إضافة إلى أن نسبة (10 %–15%) من الودائع في المصارف السورية يتم إيداعها بدون فوائد ، فضلاً عن وجود كتلة نقدية متداولة خارج المصارف تقدر بـ 330 مليار ل.س ، وذلك بحسب المسح التفصيلي لـ 650 شركة من كبرى الشركات السورية ، والذي قام به مصرف الاستثمار الأوربي في دراسة تقدم بها الى وزارة المالية بناءً على طلبها في عام 2006[25].

ومن هنا استشعرت شرائح كبيرة من المجتمع السوري الحاجة إلى وجود بديل حقيقي للمصارف التقليدية يرقى إلى تطلعاتها فجاء المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الذي شكل نواةً صلبةً لإنشاء المصارف الإسلامية في سورية تلبية لحاجات تلك

[23] المادة 4،القانون رقم (3) لعام 2010 الصادر بتاريخ 4-1-2010.
[24] المادة 19،المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية و الصادر بتاريخ 4-5-2005.
[25] قبلان ، حسين علي ،**دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2008،ص143.

الشـرائح المتعطشـة إلـى التعامـل مـع المصـارف الإسـلامية لأسـباب عديـدة يعـد العامـل الديني من أبرزها.

وبنـاءً علـى هـذا المرسـوم فقـد بلـغ عـدد المصـارف الإسـلامية التـي تـم ترخيصـها فـي سـورية ثلاثة مصارف هي :

- بنك سورية الدوليّ الإسلاميّ.
- بنك الشام الإسلاميّ.
- بنك البركة الإسلاميّ.

❖ بنك سورية الدولي الإسلامي :

برؤيـة مصـرفية ومالية إسـلامية متطـورة، وفـي إطـار شـراكة اسـتراتيجية بـين القطـاعين الخـاص فـي كـل مـن الجمهوريـة العربيـة السـورية وعـدد مـن رجـال الأعمـال و الفعاليـات الاقتصـادية فـي عـدّة دول عربيـة، حيـث قامـت لجنـة المؤسسـين بعقـد لقـاءات وإجـراء اتصـالات تسـويقية، وتنظـيم ورش عمـل مكثفـة لدراسـة السـوق، ومراجعـة دراسـة الجـدوى الاقتصـادية التـي أكـدت جـدوى تأسـيس هـذه المؤسسـة المصـرفية الإسـلامية علـى الأرض العربيـة السـورية، ، وقـد باركـت الجهـات المعنيـة بالشـأن الاقتصـادي هـذا التوجـه الاسـتراتيجي نحـو سـورية لإخـراج فكـرة تأسـيس البنـك إلـى حيـز الوجـود. تأسـس بنـك سـورية الـدولي الإسـلامي علـى شـكل شـركة مسـاهمة سـورية مغفلـة برأسـمال قـدره خمسـة مليـارات ليـرة سـورية، وتـم الحصـول علـى التـرخيص فـي أيلـول عـام 2006 ليشـكل حـدثاً تاريخيـاً هامـاً فـي تـاريخ إنشـاء المصـارف الإسـلامية فـي سـورية، وبدايـة لانطلاقـة خيـرّة لبنـك سـورية الـدولي الإسـلامي بموجـب قـرار التـرخيص الصـادر عـن السـيد رئـيس مجلـس الـوزراء فـي الجمهوريـة العربيـة السـورية رقـم 67/م بتـاريخ 2006/9/7 إيـذاناً بانطلاقـة العمـل المصـرفي الإسـلامي فـي سـورية، وليمـارس البنـك أعمالـه المصـرفية، وفـق أحكـام المرسـوم التشـريعي رقـم 35 لعـام 2005، الـذي فـتح البـاب أمـام إنشـاء وتأسـيس بنـوك إسلامية في سورية[26].

[26] الموقع الرسمي لبنك سورية الدولي الإسلامي : https://www.siib.sy/

الجدول رقم (38): تطور إجمالي الموجودات و حقوق الملكية في بنك سورية الدولي الإسلامي

السنة	إجمالي الموجودات (الأصول)	إجمالي حقوق الملكية
2011	63,321,816,693	8,858,628,961
2012	88,041,750,671	9,478,326,324
2013	92,089,000,348	9,584,358,645
2014	91,331,861,386	9,367,698,601
2015	131,186,846,839	15,207,904,903
2016	201,288,860,006	26,762,127,244
2017	289,075,626,334	25,172,850,248
2018	366,177,633,981	27,527,496,565

المصدر: البيانات المالية السنوية لبنك سورية الدولي الإسلامي خلال سنوات الدراسة

نلاحظ من الجدول رقم (38) أن إجمالي الموجودات في العام 2011 كان 63,321,816,693 ل.س وأن الموجودات كانت تزداد بشكل تدريجي سنوياً ومن الملاحظ أن الموجودات في بنك سورية الدولي الإسلامي قد ازدادت بشكل كبير خصوصاً في عاميّ 2015 و 2016 حيث بلغت نسبة الزيادة في عام 2015 و 2016 على التوالي 107.17% و 217.88% باعتبار عام 2011 سنة أساس .

ويعود ارتفاع حجم الموجودات خلال عاميّ 2015 و 2016 إلى الزيادة في معظم أصول بنك سورية الدولي الإسلامي و خصوصاً زيادة حسابات الاستثمار و الإيداعات لدى مؤسسات مصرفية حيث بلغت نسبة الزيادة في حسابات الاستثمار المودعة خلال عاميّ 2015 و 2016 على التوالي 169.72% و456.20% باعتبار عام 2011 سنة أساس.

كما نلاحظ من الجدول رقم (38) تذبذب حقوق الملكية لبنك سورية الدولي الإسلامي في الأعوام 2011 و 2012 و 2013 و 2014 و ارتفاع حقوق الملكية في عاميّ 2015 و 2016 وذلك بسبب وجود خسائر متراكمة خلال الأعوام المذكورة تم تخفيضها من حقوق الملكية ، بالإضافة الى عدم قيام إدارة البنك بحساب الاحتياطيات (الاحتياطي القانوني و الاحتياطي الخاص) خلال الأعوام 2012 و

2013 و 2014 نظـراً لعـدم وجـود ربـح صـافي بعـد اسـتبعاد أثـر فروقـات القطـع غيـر المحققة.

❖ بنك الشام الإسلامي :

بنـك الشـام الإسـلامي هـو أول مصـرف إسـلامي فـي سـورية ، والـذي تـم تأسيسـه وفقـاً للمرسـوم التشـريعي رقـم 35 للعـام 2005 ، وقـد باشـر أعمالـه بتـاريخ 27\8\2007 برأسـمال قـدره 5 مليـار ليـرة سـورية موزعـة علـى 5 مليـون سـهم قيمـة السـهم الواحـد الـف ليرة سورية[27].

يمـارس بنـك الشـام الإسـلامي الخـدمات المصـرفية و الأنشـطة التمويليـة و الاسـتثمارية وفقـاً للقـوانين الناظمـة وفـي ضـوء أحكـام الشـريعة الإسـلامية مـن خـلال مركـزه الرئيسـي و فروعه التي أصبح عددها 7 فروع.

الجدول رقم (39): تطور إجمالي الموجودات و حقوق الملكية في بنك الشام الإسلامي

السنة	إجمالي الموجودات (الأصول)	إجمالي حقوق الملكية
2011	13,047,426,360	4,844,925,401
2012	26,109,153,661	5,200,424,837
2013	56,935,160,783	7,560,553,330
2014	68,799,861,439	9,842,542,339
2015	100,516,688,700	15,328,125,678
2016	186,983,445,128	24,155,080,516
2017	135,617,226,497	23,501,104,023
2018	156,709,037,671	24,853,725,817

المصدر: البيانات المالية السنوية لبنك الشام الإسلامى خلال سنوات الدراسة

نلاحـظ مـن الجـدول رقـم (39) تزايـد إجمـالي الموجـودات بشـكل تـدريجي فـي بنـك الشـام الإسـلامي خـلال الأعـوام 2011 و 2012 و 2013 و 2014 إلا أن هـذا التزايـد فـي قيمـة الموجـودات يبقـى ضـئيلاً قياسـاً إلـى ارتفاعهـا فـي عـاميّ 2015 و 2016 حيـث

[27] الموقع الرسمي لبنك الشام الإسلامي : https://www.chambank.sy

ازدادت بشكل كبير نسبياً و السبب في ذلك هو تحسن واقع السوق المصرفية في سورية قياساً إلى الفترة السابقة حيث ازدادت أرصدة الأنشطة التمويلية و الموجودات قيد الاستثمار لدى بنك الشام الإسلاميّ في عاميّ 2015 و 2016 بنسبة 447.30% و 355.97% على التوالي باعتبار عام 2011 سنة أساس.

نلاحظ من الجدول رقم (39) ارتفاع حقوق الملكية في عاميّ 2015 و 2016 مقارنةً بالأعوام السابقة ويعود ذلك إلى تحقيق البنك لأرباح صافية(أرباح صافية قبل الضريبة) خلال 2015 و 2016 قياساً للأعوام السابقة و تقدر زيادتها بنسبة 170.06% و 334.52% على التوالي ، و قيام الإدارة بتشكيل احتياطي قانوني و احتياطي خاص ممّا أدى إلى ارتفاع إجمالي حقوق الملكية خلال عاميّ 2015 و 2016 .

❖ **بنك البركة الإسلامي :**

بصدور المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية، انطلق العمل في عدة مسارات حيث قامت مجموعة البركة المصرفية (وهي شركة مساهمة عامة بحرينية) المعروفة بمركزها الريادي في مجال الصيرفة الإسلامية بتكليف المكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية اللازمة لتأسيس مصرف إسلامي في سورية ، وتم التقدم بطلب إلى مصرف سورية المركزي ولدى الحصول على الموافقة أبدت مؤسسات مالية وشخصيات اقتصادية خليجية رغبتها بالمشاركة بتأسيس المصرف وتم التقدم إلى مصرف سورية المركزي بتاريخ 2008/11/04 بطلب ضم المؤسسين الجدد إلى لائحة المؤسسين وتعديل قرار الترخيص والنظام الأساسي للمصرف ، وتم الاكتتاب خلال عام 2009 ابتدأً من تاريخ 2009/10/4 و استمر حتى 2009/11/4 محققاً نجاحاً باهراً حيث تجاوزت نسبة التغطية أكثر من أربعة أمثال المبلغ المطلوب مما يؤكد الثقة التي وضعها المساهمون في تأسيس بنك البركة مع انتهاء مرحلة الاكتتاب، بدأ البنك بالتحضير للإطلاق

التجريبـي للبنـك وتأسـيس كامـل العمليـات ليكـون تـاريخ 2010/6/14 بدايـة العمـل فـي السوق السورية[28].

الجدول رقم (40): تطور إجمالي الموجودات و حقوق الملكية في بنك البركة الإسلامي

السنة	إجمالي الموجودات (الأصول)	إجمالي حقوق الملكية
2011	23,047,927,355	3,310,536,398
2012	42,350,352,481	5,064,396,514
2013	60,873,929,447	7,709,329,136
2014	90,369,440,226	10,598,897,334
2015	164,467,974,931	17,969,799,899
2016	247,081,745,080	28,470,015,015
2017	328,872,527,436	28,025,059,666
2018	396,365,273,596	31,946,424,767

المصدر: البيانات المالية السنوية لبنك البركة الإسلامي خلال سنوات الدراسة

نلاحـظ مـن الجـدول رقـم (40) التطـور التـدريجي لإجمـالي الموجـودات فـي بنـك البركـة الإسـلاميّ بـين عـاميّ 2011–2014 ، وازديـاد إجمـالي الموجـودات بشـكل ملحـوظ خـلال عـاميّ 2015 و 2016 ، ويعـود ذلـك بشـكل أساسـي كمـا يبـين الشـكل رقـم (55) إلـى ارتفـاع نسـبة النقـد و الأرصـدة المودعـة لـدى مصـرف سـورية المركـزي خـلال عـامي 2015 و 2016 بنسـبة 143.75% و 194.60% علـى التـوالي باعتبـار عـام 2014 سـنة أسـاس نتيجـة ارتفـاع ودائـع العمـلاء خـلال العـامين المـذكورين ، بالإضـافة إلـى ارتفـاع أرصـدة حسـابات الاسـتثمار لبنـك البركـة الإسـلامي لـدى المؤسسـات المصـرفية الأخـرى خـلال عـاميّ 2015 و 2016 وذلـك بنسـبة 52.39% و 162.81% علـى التوالي باعتبار عام 2014 سنة أساس.

ويبـين الجـدول رقـم (40) أن هنـاك زيـادة تدريجيـة فـي حقـوق الملكيـة لبنـك البركـة الإسـلامي خـلال سـنوات الدراسـة وارتفـاع حقـوق الملكيـة بشـكل ملحـوظ خـلال عـاميّ 2015 و 2016 و يعـود السـبب فـي ذلـك الـى ارتفـاع الأربـاح الصـافية المحققـة خـلال

[28] الموقع الرسمي لبنك البركة الإسلامي : https://www.albaraka.com.sy/

عـاميّ 2015 و 2016 كمـا يوضـح الشـكل(56) حيـث ازدادت بنسـبة 199.37% و 354.30% علـى التـوالي باعتبـار عـام 2014 سـنة الأسـاس و قيـام إدارة البنـك برفـع نسـب الاحتياطيـات (القـانوني و الخـاص) كمـا يوضـح الشـكل (57) ممـا أدى بالنتيجـة الى زيادة إجمالي حقوق الملكية خلال عاميّ 2015 و 2016 .

يبـين التحليـل السـابق لإجمـالي الموجـودات (الأصـول) و حقـوق الملكيـة للمصـارف الإسـلامية العاملـة فـي سـورية بـين عـاميّ (2011-2016) المبنـيّ علـى واقـع بياناتهـا الماليـة السـنوية أن هـذه المصـارف قـد مـرت بفتـراتٍ ماليـة حرجـة وخاصـةً خـلال الأعـوام(2011-2012-2013) بسـبب أن هـذه المصـارف جـزء مـن القطـاع المصـرفي فـي سـورية الـذي تـأثر بـدوره بشـكلٍ كبيـرٍ بالأزمـة السـورية الراهنـة وكـان عـام 2014 نقطـة البدايـة لإنتعـاش المصـارف الإسـلامية لتشـهد عملياتهـا المصـرفية تحسـناً ملحوظـاً خاصـةً في عاميّ 2015 و 2016 انعكس بشكلٍ فعلي على البيانات المالية السنوية لها .

1- نماذج الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة:

يمكن توضيح نماذج الدراسة من خلال الآتي:

$$Aq=\alpha+\beta1*CPI+\beta2*RGDP+\beta3*LTD+\beta4*DFC+e$$

$$Car=\alpha+\beta1*CPI+\beta2*RGDP+\beta3*LTD+\beta4*DFC+e$$

$$Roa=\alpha+\beta1*CPI+\beta2*RGDP+\beta3*FINANCING+\beta4*DFC+e$$

$$Eff=\alpha+\beta1*CPI+\beta2*RGDP+\beta3*FINANCING+\beta4*DFC+e$$

$$liq=\alpha+\beta1*CPI+\beta2*RGDP+\beta3*FINANCING+\beta4*DFC+e$$

حيث أنّ:

Aq: جودة الأصول مقاسةً بنسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية.

Car: نسبة كفاية رأس المال حسب معيار بازل 2.

Roa: معدل العائد على الموجودات وتمّ حسابه من خلال صافي الأرباح بعد الضريبة إلى إجمالي الموجودات.

Liq: نسبة السيولة المعبر عنها بالموجودات السائلة إلى الموجودات.

eff:كفاءة الإدارة مقاسة بنسبة التكاليف إلى الأصول.

CPI: مؤشر أسعار المستهلك

RGDP: الناتج المحلي الإجمالي وقد تمّ أخذه باللوغاريتم لتخفيف حجم التباين.

LTD: نسبة التوظيف.

E:الخطأ المعياري

وسيستخدم الباحث نماذج بانل (3 وحدات مقطعية أي بنوك والفترة من 2011-2018 بشكل ربعي) وهو ما يوفر 78 مشاهدة. كما تمّ استخدام الاختبارات التالية:

1. اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية.
2. تقدير نموذج التأثيرات الثابتة.
3. اختبار WALDللكشف عن العلاقة طويلة الأجل.
4. اختبار الفرق بين المقدرة والقيم الفعلية.
5. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

2- تقدير نماذج بانل:

وتتضمن كلاً من:

- **التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:**

يتضمن هذا الجزء الوصف الإحصائي لكل من:

- نسبة الكفاءة.
- نسبة السيولة.
- المخاطر الائتمانية.
- معدل العائد على حقوق الملكية.
- اللوغاريتم الطبيعي لمؤشر أسعار المستهلك.
- اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

يوضح الجدول التالي الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (41): الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

RGDP	AQ	CPI	CAR	LTD	EFF	ROE	
912845.50	36.69%	440.60	29.85%	104.46%	1.17%	1.53%	**Mean**
735073.	34.38%	373.70	28.00%	70.40%	0.90%	0.73%	**Median**
1567196	83.44%	799.07	76.00%	497.20%	4.59%	6.05%	**Maximum**
673235.00	3.20%	103.77	0.00%	24.90%	0.14%	-1.8%	**Minimum**
318186.40	23.95%	261.59	14.17%	86.27%	0.94%	1.78%	**Std. Dev.**
2.66	1.66	1.48	3.85	8.16	6.69	2.70	**Kurtosis**
21.09	7.62	9.70	4.47	182.14	109.06	8.92	**Jarque-Bera**
0.00	0.02	0.01	0.11	0.00	0.00	0.01	**Probability**

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

يتضح من خلال الجدول السابق:

- ❖ بلغ متوسط نسبة الكفاءة لكافة المصارف لكافة الأعوام 1.17% وبانحراف معياري قدره 0.94% كما يتضح أن بيانات المتغير لا تخضع للتوزيع الطبيعي نظراً لكون القيمة الاحتمالية لإحصائية المقابلة لاختبار Jarque-Bera تساوي الصفر وهي أقل من 0.05.
- ❖ بلغ متوسط نسبة القروض غير العاملة ما يقارب 36.69% ويأتي ذلك نتيجة تداعيات الأزمة من خلال ارتفاع سعر الصرف، وتراجع الإنتاج مّما أدى إلى تعثر في التسهيلات الممنوحة وارتفاعها المضطرد، وبلغ الانحراف المعياري ما يقارب 23.95%، كما بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera 0.01 وهي أقل من 0.05 وبالتالي فإن بيانات المتغير لا تتبع التوزيع الطبيعي.
- ❖ بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية 1.53%، كما بلغ الانحراف المعياري ما يقارب 1.78%، ويأتي الارتفاع في معدل العائد على حقوق الملكية كون معظم الأرباح ناجمة عن تقييم القطع الأجنبي بسعر صرف مرتفع. كما بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera 0.01 وهي أقل من 0.05، ما يعني عدم خضوع بيانات المتغير للتوزيع الطبيعي.
- ❖ بلغ متوسط نسبة السيولة ما يقارب 125% ويأتي هذا الارتفاع الواضح في نسبة السيولة نتيجة تراجع نشاط المصارف السورية حيث زادت الموجودات المتداولة مقابل انخفاض أو تغير بسيط في الودائع المصرفية كنتيجة للأزمة الحالية، إضافةً إلى تراجع الودائع كما بلغ الانحراف المعياري 94%. ولا تخضع بيانات المتغير للتوزيع الطبيعي، إذ بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera 0.00 وهي أكبر من 0.05.
- ❖ بلغ متوسط مؤشر أسعار المستهلك ما يقارب 441 وبانحراف معياري قدره 262، كما أنه لا يوجد توزيع طبيعي للمتغير إذ كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera 0.003 وهي أصغر من 0.05.

- **<u>اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية:</u>**

يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية للعائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم (42): نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية للعائد على حقوق الملكية

Test	Statistic	Prob.
Breusch-Pagan LM	64.39736	0.0000
Pesaran scaled LM	25.06537	0.0000
Bias-corrected scaled LM	25.01698	0.0000
Pesaran CD	7.913377	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لكافة الاختبارات أقل من 0.05 ما يعني وجود ارتباط بين الوحدات المقطعية، ويمكن القول أنّ هناك ترابطاً فيما يتعلق بالربحية بين المصارف، ويعود ذلك إلى أنّ ارتفاع ربحية مصرف إسلامي ما سيدفع المصارف الأخرى للعمل على تحقيق ربحية تتجاوز ربحية هذا المصرف. فارتفاع ربحية مصرف إسلامي يكون ناجماً عن توسع في النشاط التسليفي والائتماني وهذا ما يقلل من حصة المصارف الأخرى. ما يعني تعلق ربحية المصارف الإسلامية ببعضها البعض.

كما يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لنسبة السيولة:

الجدول رقم (43): نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لنسبة السيولة

Test	Prob.
Breusch-Pagan LM	0.0000
Pesaran scaled LM	0.0000
Bias-corrected scaled LM	0.0000
Pesaran CD	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لكافة الاختبارات أقل من 0.05 ما يعني وجود ارتباط بين الوحدات المقطعية، ويمكن القول أنّ هناك ترابطاً فيما يتعلق بالسيولة بين المصارف، ويعود ذلك إلى وجود حسابات مصرفية مشتركة بين المصارف الإسلامية فانخفاض حساب في مصرف ما هو زيادة في الآخر وهذا ما ينعكس على نسبة السيولة.

ويوضح الشكل رقم (44) نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لنسبة الكفاءة:

الجدول رقم (44): نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لنسبة الكفاءة

Test	Statistic	Prob.
Breusch-Pagan LM	40.48441	0.0000
Pesaran scaled LM	15.30294	0.0000
Bias-corrected scaled LM	15.25456	0.0000
Pesaran CD	5.644278	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لكافة الاختبارات أقل من 0.05 ما يعني وجود ارتباط بين الوحدات المقطعية، ويمكن القول أنّ هناك ترابطاً فيما يتعلق بكفاءة الإدارة بين المصارف، ويعود ذلك إلى تشابه نظام التكاليف في المصارف الإسلامية السورية.

كما يوضح الجدول رقم (45) نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لكفاية رأس المال:

الجدول رقم (45): نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لكفاية رأس المال

Test	Statistic	Prob.
Breusch-Pagan LM	32.02181	0.0000
Pesaran scaled LM	11.84810	0.0000
Bias-corrected scaled LM	11.79972	0.0000
Pesaran CD	3.145404	0.0017

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لكافة الاختبارات أقل من 0.05 ما يعني وجود ارتباط بين الوحدات المقطعية، ويمكن القول أنّ هناك ترابطاً فيما يتعلق بكفاية رأس المال بين المصارف، ويعود ذلك إلى وجود حسابات مصرفية مشتركة بين المصارف الإسلامية تتأثر فيها الكفاية وعلى نحو خاص بنود الاحتياطيات.

ويوضح الجدول الآتي نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لنسبة جودة الأصول:

الجدول رقم (46): نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لنسبة جودة الأصول

Test	Statistic	Prob.
Breusch-Pagan LM	22.97180	0.0000
Pesaran scaled LM	8.153453	0.0000
Bias-corrected scaled LM	8.105066	0.0000

Pesaran CD	4.304740	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لكافة الاختبارات أقل من 0.05 ما يعني وجود ارتباط بين الوحدات المقطعية، ويمكن القول أنّ هناك ترابطاً فيما يتعلق بنسبة تعثر العملاء في المصارف الإسلامية، وذلك للدور السلبي الذي تلعبه مخاطر الارتباط بين المخاطر.

- **معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:**

يوضح الجدول رقم (47) نتائج معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (47): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

	AQ	CAR	CPI	LIQ	LTD	ME	ROE	RGDP
AQ	1	−0.04	0.00	0.35	−0.23	−0.12	−0.13	−0.21
CAR	−0.04	1	−0.29	−0.003	−0.007	−0.081	0.09	0.20
CPI	0.00	−0.29	1	0.42	−0.51	−0.02	0.03	−0.81
LIQ	0.35	−0.003	0.42	1	−0.85	−0.14	−0.02	−0.61
LTD	−0.23	−0.007	−0.51	−0.85	1	0.02	−0.06	0.73
ME	−0.12	−0.081	−0.02	−0.14	0.02	1	−0.04	−0.01
ROE	−0.13	0.09	0.03	−0.02	−0.06	−0.04	1	−0.12
RGDP	−0.21	0.20	−0.81	−0.61	0.73	−0.01	−0.12	1

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

يتضح من خلال الجدول السابق أنّه لا يوجد مشكلة ارتباط خطي بين متغيرات الدراسة.

3- تقدير النماذج:

وتمّ تقدير النماذج وفق المحاور التالية:

- **المحور الأوّل : تقدير محددات الربحية**

تناول هذا الجزء محددات الربحية في المصارف الإسلامية السورية خلال الفترة 2011-2018 على نحو ربعي حيث تمثل المتغير التابع بالعائد على حقوق الملكية في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من:

1. القيم السابقة للعائد على حقوق الملكية.
2. مؤشر أسعار المستهلك.
3. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
4. نسبة التوظيف (التسهيلات إلى الودائع).

ويوضح الجدول رقم (48) تقدير النموذج سابق الذكر وفق نموذج بانل المجمع:

الجدول رقم (48): نموذج بانل المجمع لمحددات الربحية:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROE(-1)	0.621785	0.162504	3.826264	0.0008
LOGCPI	-0.002428	0.008981	-0.270375	0.7892
LOGRGDP	0.001574	0.004731	0.332779	0.7422
LTD	-0.004611	0.007277	-0.633566	0.5324
LTD(-1)	0.004191	0.008203	0.510915	0.6141
R-squared	0.440572	Mean dependent var		0.022184
Adjusted R-squared	0.300715	S.D. dependent var		0.019189
S.E. of regression	0.016047	Akaike info criterion		-5.230968
Sum squared resid	0.006180	Schwarz criterion		-4.907165
Log likelihood	88.08001	Hannan-Quinn criter.		-5.125417
Durbin-Watson stat	1.953991			

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ وفق تقدير محددات الربحية باستخدام النموذج المجمع فقد توصل إلى الآتي:

1. يوجد أثر معنوي للقيم السابقة للعائد على حقوق الملكية.
2. لا يوجد أثر معنوي لباقي المتغيرات المستقلة في العائد على حقوق الملكية.
3. بلغت القوة التفسيرية للنموذج 44% أي أنّ 44% من التغيرات في معدل العائد على حقوق الملكية ناجم عن التغير في المتغيرات المستقلة.
4. لا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي حيث كانت قيمة المعامل الخاص بدورين واتسون 1.95 وهي قريبة من 2.

كما يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار wald لتقدير النموذج محددات الربحية وق نموذج بانل المجمع:

الجدول رقم (49) : نتائج اختبار wald لنموذج بانل المجمع لمحددات الربحية

Test Statistic	Value	Probability
F-statistic	7.12	0
Chi-square	4.12	0

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ قيمة اختبار wald 7.12 ومعنوية عند 0.05.

ويوضح الجدول رقم (50) نتائج تقدير النموذج باستخدام نموذج انحدار الثابت:

الجدول رقم (50) : **نتائج نموذج الانحدار الثابت لمحددات الربحية:**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.683025	1.009492	2.657797	0.0141
ROE(-1)	0.571501	0.154937	3.688610	0.0012
LOGCPI	-0.071848	0.028194	-2.548323	0.0180
LOGRGDP	0.163595	0.061768	-2.648539	0.0144
LTD	0.008139	0.004547	-1.789773	0.0867
LTD(-1)	0.008338	0.005048	1.651905	0.1121
	Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)				
	Weighted Statistics			
R-squared	0.533255	Mean dependent var		1.720139
Adjusted R-squared	0.391202	S.D. dependent var		1.487923
S.E. of regression	1.160959	Sum squared resid		31.00000
F-statistic	3.753921	Durbin-Watson stat		2.083335
Prob(F-statistic)	0.007428			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.533255	Mean dependent var		0.022184
Sum squared resid	0.005156	Durbin-Watson stat		2.083335

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ:

1. يوجد تأثير إيجابي معنوي للقيم السابقة للعائد على حقوق الملكية في العائد الحالي فزيادة بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.57%، فتحقيق ربحية مرتفعة للمصارف الإسلامية سيدفع المصارف نحو تحقيق مزيد من الأرباح فيظهر هذا الأثر الإيجابي.

2. هناك أثر سلبي لمؤشر أسعار المستهلك في العائد على حقوق الملكية فزيادة بنسبة 1% في مؤشر أسعار المستهلك سيؤدي لانخفاض معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار – 0.07%، فارتفاع مؤشر أسعار المستهلك سيخفض من كتلة الأموال الموجهة نحو الادخار في المصارف الإسلامية وبالتالي انعكاسها سلباً على التسهيلات وتراجع الإيرادات المتولدة من هذه الاستثمارات.
3. هناك أثر إيجابي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العائد على حقوق الملكية فتحسن الناتج سيحسن من الطلب على التسهيلات الائتمانية وبالتالي ارتفاع أرباح المصارف الإسلامية. فزيادة بنسبة 1% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيؤدي إلى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.16%.
4. هناك أثر إيجابي معنوي لنسبة التوظيف في الربحية فزيادة بنسبة 1% في نسبة التوظيف سيؤدي إلى ارتفاع الربحية بنسبة 0.08%.
5. بلغت القوة التفسيرية للنموذج 53% وهي أفضل من النموذج السابق (محددات الربحية باستخدام نموذج الانحدار المجمع) البالغة 44%.

كما يوضح الجدول رقم (51) نتائج اختبار wald لنموذج محددات الربحية وفق نموذج التأثيرات الثابتة:

الجدول رقم (51) : نتائج اختبار wald لنموذج محددات الربحية وفق نموذج التأثيرات الثابتة:

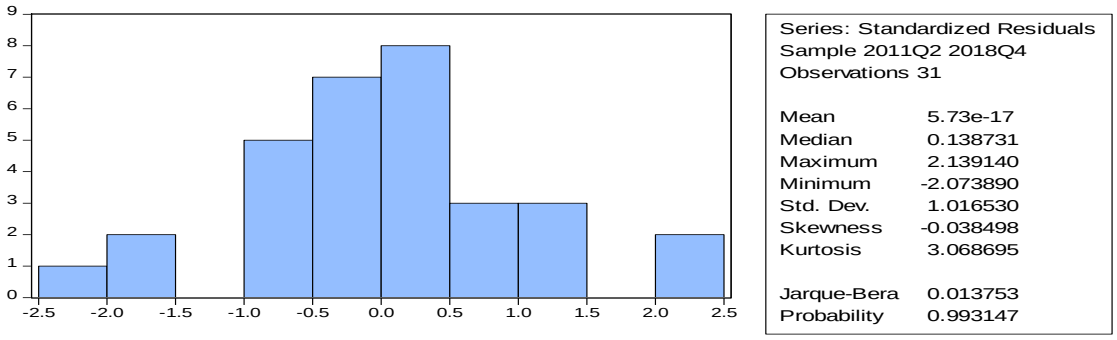
Test Statistic	Value	Probability
F-statistic	17.72502	0.0000
Chi-square	141.8001	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ قيمة الاختبار F البالغة 17.73 لنموذج التأثيرات الثابتة أفضل من قيمة الاختبار للنموذج المجمع.

ويوضح الشكل رقم (58) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار الثابت لمحددات الربحية:

الشكل رقم (19) : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار الثابت لمحددات الربحية:



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو–بيرا البالغة 0.99 أكبر من 0.05 ما يعني وجود توزيع طبيعي للبواقي.

- **المحور الثاني: تقدير محددات السيولة:**

تناول هذا الجزء محددات السيولة في المصارف الإسلامية السورية خلال الفترة 2011–2018 على نحو ربعي حيث تمثل المتغير التابع بنسبة السيولة في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من:

1. القيم السابقة لنسبة السيولة.
2. مؤشر أسعار المستهلك.
3. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ويوضح الجدول الآتي نتائج تقدير النموذج باستخدام نموذج انحدار الثابت:

الجدول رقم (52) : نتائج نموذج الانحدار الثابت لمحددات السيولة:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIQ(-1)	-0.069655	0.175916	-0.395957	0.6961
LIQ(-2)	0.461130	0.181718	2.537616	0.0192
LOGCPI	-0.142011	0.137775	-1.030743	0.3144
LOGRGDP	12.02894	6.152076	1.955266	0.0640
LOGRGDP(-1)	-21.02924	10.41275	-2.019567	0.0564
LOGRGDP(-2)	9.616350	4.675040	2.056956	0.0523
LTD	-0.272002	0.091032	-2.987978	0.0070
C	-6.788212	6.811124	-0.996636	0.3303

	Effects Specification		
Cross-section fixed (dummy variables)			
R-squared	0.781485	**Mean dependent var**	0.622403
Adjusted R-squared	0.698242	**S.D. dependent var**	0.153605
S.E. of regression	0.084379	**Akaike info criterion**	-1.863667
Sum squared resid	0.149517	**Schwarz criterion**	-1.443308
Log likelihood	36.95500	**Hannan-Quinn criter.**	-1.729190
F-statistic	9.387932	**Durbin-Watson stat**	1.783962
Prob(F-statistic)	0.000019		

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ:

- يوجد تأثير إيجابي معنوي للقيم السابقة لنسبة السيولة في القيم الحالية للنسبة فزيادة بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.46%، فتحقيق قدرة مرتفعة على الوفاء بالالتزامات سيدفع المصارف نحو تحقيق مزيد من هذه القدرة فيظهر هذا الأثر الإيجابي.
- هناك أثر سلبي لمؤشر أسعار المستهلك في نسبة السيولة فزيادة بنسبة 1% في مؤشر أسعار المستهلك سيؤدي لانخفاض نسبة السيولة بمقدار 0.14%، فارتفاع مؤشر أسعار المستهلك سيزيد من كتلة الأموال المودعة في المصارف الإسلامية وبالتالي انعكاسها سلباً على نسبة السيولة.
- هناك أثر إيجابي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نسبة السيولة فتحسن الناتج سيحسن من إدارة السيولة بشكل أفضل.
- هناك أثر سلبي معنوي لنسبة التوظيف في السيولة فزيادة بنسبة 1% في نسبة التوظيف سيؤدي إلى انخفاض الأموال المخصصة لمواجهة الالتزامات وبالتالي انخفاض نسبة السيولة.
- بلغت القوة التفسيرية للنموذج 78% وهي أفضل من النموذج السابق (محددات الربحية باستخدام نموذج الانحدار المجمع) البالغة 62%.

كما يوضح الجدول رقم (53) نتائج اختبار wald لنموذج محددات الربحية وفق نموذج التأثيرات الثابتة:

الجدول رقم (53) : نتائج اختبار wald لنموذج محددات السيولة وفق نموذج التأثيرات الثابتة:

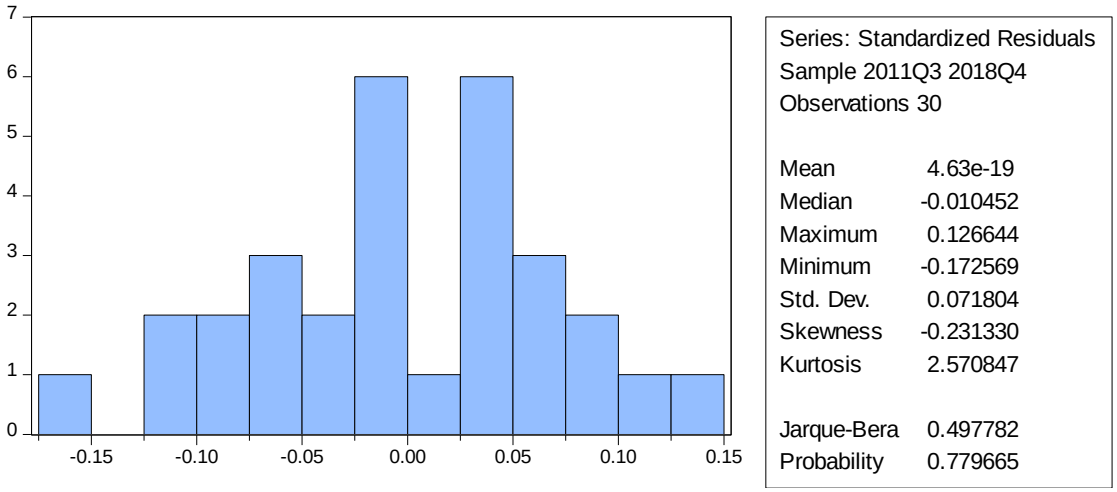
Test Statistic	Value	Probability
F-statistic	9.387932	0.0000
Chi-square	75.10346	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ قيمة الاختبار F البالغة 9.38 لنموذج التأثيرات الثابتة أفضل من قيمة الاختبار للنموذج المجمع البالغ 6.32.

ويوضح الشكل الآتي اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار الثابت لمحددات السيولة:

الشكل رقم (20) : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار الثابت لمحددات السيولة :



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو-بيرا البالغة 0.78 أكبر من 0.05 ما يعني وجود توزيع طبيعي للبواقي.

- **<u>المحور الثالث: تقدير محددات كفاية رأس المال</u>**

تناول هذا الجزء محددات نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية السورية خلال الفترة 2011-2018 على نحو ربعي حيث تمثل المتغير التابع بالعائد على حقوق الملكية في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من:

1. القيم السابقة لنسبة كفاية رأس المال.
2. مؤشر أسعار المستهلك.
3. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
4. نسبة التوظيف (التسهيلات إلى الودائع).

ويوضح الجدول رقم (54) نتائج تقدير النموذج باستخدام نموذج انحدار الثابت:

الجدول رقم (54) : نتائج نموذج الانحدار الثابت لمحددات كفاية رأس المال:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CAR(-1)	0.160876	0.170185	0.945303	0.3543
CAR(-2)	-0.300637	0.173336	-1.734418	0.0962
LOGCPI	-0.266702	0.151692	-1.758175	0.0920
LOGRGDP	0.013665	0.302642	0.045153	0.9644
LTD	-0.125428	0.042649	-2.940902	0.0073
C	2.000009	5.013158	0.398952	0.6936
	Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.681288	Mean dependent var		0.401333
Adjusted R-squared	0.598146	S.D. dependent var		0.131063
S.E. of regression	0.083083	Akaike info criterion		-1.936983
Sum squared resid	0.158765	Schwarz criterion		-1.610037
Log likelihood	36.05474	Hannan-Quinn criter.		-1.832390
F-statistic	8.194257	Durbin-Watson stat		2.080400
Prob(F-statistic)	0.000082			

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ:

1. يوجد تأثير سلبي معنوي للقيم السابقة لنسبة كفاية رأس المال في القيم الحالية لنسبة كفاية رأس المال فزيادة بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض كفاية رأس المال بمقدار 0.30%، وهذا ما يدل على تراجع كفاية رأس المال.
2. هناك أثر سلبي لمؤشر أسعار المستهلك في نسبة كفاية رأس المال فزيادة بنسبة 1% في مؤشر أسعار المستهلك سيؤدي لانخفاض نسبة كفاية رأس المال بمقدار 0.26%، فارتفاع مؤشر أسعار المستهلك سيزيد من المخاطر الائتمانية وبالتالي انخفاض كفاية رأس المال.

3. هناك أثر إيجابي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كفاية رأس المال فتحسن الناتج سيحسن من الطلب على التسهيلات الائتمانية وبالتالي ارتفاع أرباح المصارف الإسلامية وتحسن كفاية رأس المال. فزيادة بنسبة 1% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيؤدي إلى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.16%.

- بلغت القوة التفسيرية للنموذج 68%.

كما يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار wald لنموذج محددات كفاية رأس المال وفق نموذج التأثيرات الثابتة:

الجدول رقم (55) : نتائج اختبار wald لنموذج محددات الكفاية وفق نموذج التأثيرات الثابتة:

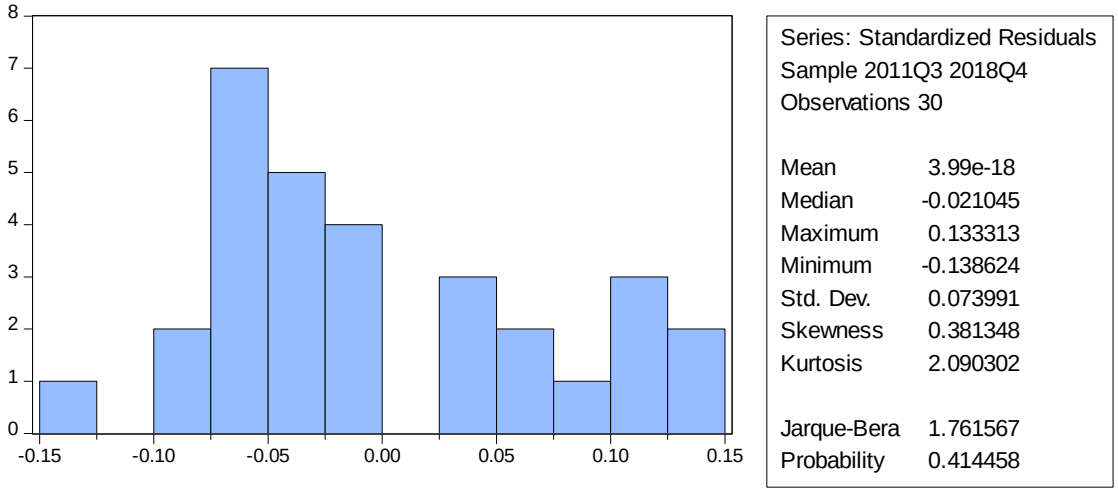
Test Statistic	Value	Probability
F-statistic	107.0251	0.0000
Chi-square	749.1758	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ قيمة الاختبار F البالغة 107.02 وهي معنوي عند مستوى دلالة 5%. ما يعني أنّ النموذج معنوي ككل.

ويوضح الشكل الآتي اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار الثابت لمحددات كفاية رأس المال:

الشكل رقم (21) : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار الثابت لمحددات كفاية رأس المال:



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو-بيرا البالغة 0.41 أكبر من 0.05 ما يعني وجود توزيع طبيعي للبواقي.

- **المحور الرابع: تقدير محددات جودة الأصول**

تناول هذا الجزء محددات جودة الأصول في المصارف الإسلامية السورية خلال الفترة 2011-2018 على نحو ربعي حيث تمثل المتغير التابع بجودة الأصول في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من:

1. القيم السابقة لجودة الأصول.
2. مؤشر أسعار المستهلك.
3. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

يوضح الجدول رقم (56) نتائج تقدير النموذج باستخدام نموذج انحدار الثابت:

الجدول رقم (56) : نتائج نموذج الانحدار الثابت لمحددات جودة الأصول:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AQ(-1)	0.116544	0.178180	0.654078	0.5198
AQ(-2)	0.616927	0.159508	3.867696	0.0008
LOGCPI	0.120918	0.128700	0.939536	0.3577
LOGRGDP	9.419652	2.452700	3.840524	0.0009
LOGRGDP(-1)	-16.24951	4.189723	-3.878421	0.0008
LOGRGDP(-2)	7.734786	1.824418	4.239591	0.0003
LTD	-0.106619	0.040456	-2.635444	0.0151
C	-12.90631	4.247943	-3.038251	0.0060
	Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)				
	Weighted Statistics			
R-squared	0.923977	Mean dependent var		4.692937
Adjusted R-squared	0.899788	S.D. dependent var		3.688828
S.E. of regression	1.167748	Sum squared resid		30.00000
F-statistic	38.19789	Durbin-Watson stat		2.322404
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ:

1. يوجد تأثير إيجابي معنوي للقيم السابقة لجودة الأصول في القيم الحالية لجودة الأصول فزيادة بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية بمقدار 0.62%، ما يدّل على الاتجاه التصاعدي لنسبة التعثر الائتماني.
2. هناك أثر إيجابي لمؤشر أسعار المستهلك في العائد على حقوق الملكية فزيادة بنسبة 1% في مؤشر أسعار المستهلك سيؤدي لارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.12%، فارتفاع مؤشر أسعار المستهلك سيزيد من التعثر في المصارف الإسلامية وبالتالي انعكاسها سلباً على التسهيلات وتراجع الإيرادات المتولدة من هذه الاستثمارات.
3. هناك أثر سلبي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نسبة التعثر فتحسن الناتج سيحسن من الطلب على التسهيلات الائتمانية ويتخفض معها نسبة التعثر. فزيادة بنسبة 1% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيؤدي إلى انخفاض التعثر بمقدار 0.12%.
4. هناك أثر إيجابي معنوي لنسبة التوظيف في الربحية فزيادة بنسبة 1% في نسبة التوظيف سيؤدي إلى انخفاض نسبة التعثر بنسبة 0.10%.
5. بلغت القوة التفسيرية للنموذج 92%.

كما يوضح الجدول رقم (57) نتائج اختبار wald لنموذج محددات جودة الأصول وفق نموذج التأثيرات الثابتة:

الجدول رقم (57) : نتائج اختبار wald لنموذج محددات جودة الأصول وفق نموذج التأثيرات الثابتة:

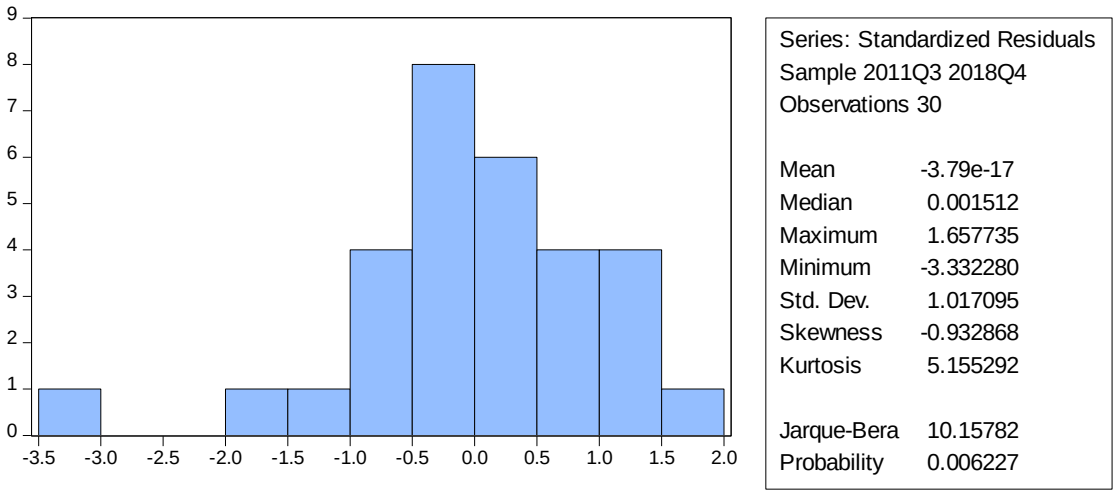
Test Statistic	Value	Probability
F-statistic	19.22502	0.0000
Chi-square	141.8001	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ قيمة الاختبار F البالغة 19.23 لنموذج التأثيرات الثابتة أفضل من قيمة الاختبار للنموذج المجمع.

ويوضح الشكل الآتي اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار الثابت لمحددات الربحية:

الشكل رقم (22) : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار الثابت لمحددات جودة الأصول :



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو–بيرا البالغة 0.006 أصغر من 0.05 ما يعني عدم وجود توزيع طبيعي للبواقي.

- **المحور الخامس: تقدير محددات الكفاءة:**

تناول هذا الجزء محددات كفاءة الإدارة في المصارف الإسلامية السورية خلال الفترة 2011–2018 على نحو ربعي حيث تمثل المتغير التابع بنسبة التكاليف إلى الأصول في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من:

1. القيم السابقة لكفاءة الإدارة.
2. مؤشر أسعار المستهلك.
3. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
4. نسبة التوظيف (التسهيلات إلى الودائع).

يوضح الجدول رقم (58) نتائج تقدير النموذج باستخدام نموذج انحدار الثابت:

الجدول رقم (58) : نتائج نموذج الانحدار الثابت لمحددات كفاءة الإدارة:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ME(-1)	0.051107	2.84E-13	1.80E+11	0.0000
LOGCPI	-0.014659	4.04E-13	-3.63E+10	0.0000
LOGCPI(-1)	0.008008	1.35E-13	5.93E+10	0.0000
LOGRGDP	0.006303	5.95E-13	1.06E+10	0.0000

LTD	−0.005199	8.92E−15	−5.83E+11	0.0000
C	−0.023067	9.80E−12	−2.35E+09	0.0000
	Effects Specification			
Cross−section fixed (dummy variables)				
R−squared	0.297571	**Mean dependent var**		0.015432
Adjusted R−squared	0.083789	**S.D. dependent var**		0.010941
S.E. of regression	0.010473	**Akaike info criterion**		−6.062426
Sum squared resid	0.002523	**Schwarz criterion**		−5.692365
Log likelihood	101.9676	**Hannan−Quinn criter.**		−5.941795
F−statistic	1.391935	**Durbin−Watson stat**		2.037895
Prob(F−statistic)	0.255909			

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ:

- يوجد تأثير إيجابي معنوي للقيم السابقة لنسبة الكفاءة في القيم الحالية لنسبة الكفاءة فزيادة بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة نسبة الكفاءة بمقدار 0.05%، فتحقيق كفاءة مرتفعة للمصارف الإسلامية سيدفع المصارف نحو تحقيق مزيد من الكفاءة فيظهر هذا الأثر الإيجابي.
- هناك أثر سلبي لمؤشر أسعار المستهلك في العائد على حقوق الملكية فزيادة بنسبة 1% في مؤشر أسعار المستهلك سيؤدي لانخفاض نسبة الكفاءة بمقدار −0.01%، فارتفاع مؤشر أسعار المستهلك سيخفض من الأصول (التسهيلات الائتمانية) وارتفاع التكاليف وبالتالي انعكاسها سلباً على نسبة كفاءة الإدارة.
- هناك أثر إيجابي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العائد على حقوق الملكية فتحسن الناتج سيحسن من الطلب على التسهيلات الائتمانية وبالتالي ارتفاع الكفاءة. فزيادة بنسبة 1% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيؤدي إلى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.006%.
- هناك أثر إيجابي معنوي لجودة الأصول في الكفاءة فزيادة بنسبة 1% في نسبة التوظيف سيؤدي إلى انخفاض الكفاءة بنسبة 0.07%.
- بلغت القوة التفسيرية للنموذج 53% وهي أفضل من النموذج السابق (محددات الربحية باستخدام نموذج الانحدار المجمع) البالغة 44%.

كما يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار wald لنموذج محددات كفاءة الإدارة وفق نموذج التأثيرات الثابتة:

الجدول رقم (59) : نتائج اختبار wald لنموذج محددات كفاءة الإدارة وفق نموذج التأثيرات الثابتة:

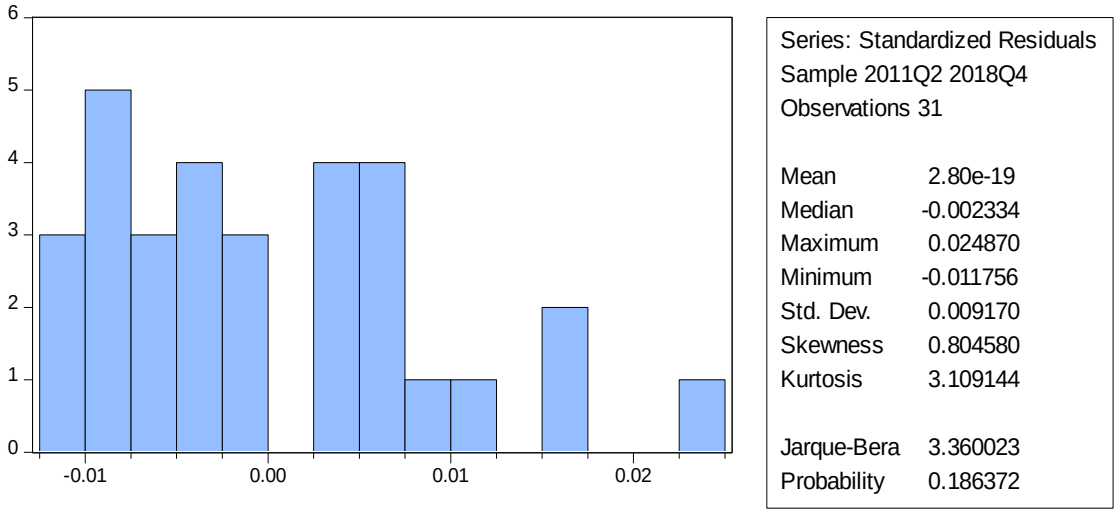
Test Statistic	Value	Probability
F-statistic	21.72502	0.0000
Chi-square	127.8001	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ قيمة الاختبار F البالغة 21.73 ما يعني أنّ النموذج معنوي ككل.

ويوضح الشكل الآتي اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار الثابت لمحددات كفاءة الإدارة:

الشكل رقم (23) : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار الثابت لمحددات كفاءة الإدارة :



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج eviews10

بما أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو-بيرا البالغة 0.19 أكبر من 0.05 ما يعني وجود توزيع طبيعي للبواقي.

خاتمة الفصل :

قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين أساسيّن يحتوي كلّ منهما على النماذج القياسيّة المعبرة عن طبيعة العلاقة بين المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة و المؤشرات المصرفيّة وذلك في بلدين مختلفين هما ماليزيا و سوريّة كالتالي :

ففي المبحث الأوّل من هذا الفصل قمنا بتقسيم الاقتصاد في ماليزيا الى أربع قطاعات هي القطّاع الحقيقيّ و الماليّ و الخارجيّ و النّقديّ و استخرجنا من كل قطّاع عدد من المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة.

فقد اخترنا معدل النّمو و معدل التّضخم للدلالة على القطّاع الحقيقيّ ، و نسبة الدّين الى النّاتج المحلّيّ الإجماليّ لتعبر عن القطّاع الماليّ ، و نسبة (الفائض أو العجز) من ميزان المدفوعات الى النّاتج المحلّيّ الإجماليّ لتعبر عن القطّاع الخارجيّ و متغيّري معدل نمو العرض النّقديّ و سعر الصرف للدلالة عن القطّاع النّقديّ.

أمّا المؤشرات المصرفيّة فقد وقع اختيارنا على مؤشرات (Camels) التي تحتوي على خمس مؤشرات و هي : مؤشر جودة الأصول و الربحيّة و السّيولة و كفاية رأس المال و كفاءة الإدارة ، وكل مؤشر من هذه المؤشرات يحسب بأكثر من طريقة ، و بعد استخدام الأساليب القياسية المناسبة للتعامل مع البيانات المعبرة عن المتغيّرات المختلفة تمّ الوصول الى عدد من النتائج الإحصائيّة على المدى القصير و الطويل .

أمّا في المبحث الثاني من هذا الفصل فقد تناولنا طبيعة العلاقة بين المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة في القطّاع الحقيقيّ و بين المؤشرات المصرفيّة (مؤشرات Camels) على عيّنة من المصارف الإسلاميّة في سوريّة ، حيث تمّ التركيز على متغيرين ممثلين للقطّاع الحقيقيّ و هما : النّاتج المحلّيّ الإجماليّ و مؤشر أسعار المستهلك ، وباستخدام الأساليب القياسيّة المناسبة تمّ الوصول الى عدد من النتائج العمليّة المعبرة عن طبيعة العلاقة بين متغيّرات الدّراسة.

النتائج و التوصيات

نتائج اختبار الفرضيات

❖ النتائج العمليّة لاختبار فرضيات الدراسة (ماليزيا) :

أ – فرضية القطاع الحقيقي :

- هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر جودة الأصول على المدى الطويل وهذا الأثر إيجابي.
- هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين معدل التضخم و مؤشر جودة الأصول على المدى الطويل وهذا الأثر إيجابي.
- هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين متغير الأزمة المالية العالمية و مؤشر جودة الأصول على المدى القصير وهذا الأثر إيجابي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي و بين مؤشر الربحية .
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل التضخم و بين مؤشر الربحية .
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغير الأزمة المالية العالمية و مؤشر الربحية .
- هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر كفاءة الإدارة على المدى الطويل وهذا الأثر سلبي.
- هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين معدل التضخم و مؤشر كفاءة الإدارة على المدى الطويل وهذا الأثر سلبي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغير الأزمة المالية العالمية و مؤشر كفاءة الإدارة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي و بين مؤشر السيولة .
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل التضخم و بين مؤشر السيولة .
- هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر كفاية رأس المال على المدى الطويل وهذا الأثر إيجابي.
- هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين معدل التضخم و مؤشر كفاية رأس المال على المدى الطويل وهذا الأثر سلبي.

ب – فرضية القطاع المالي :

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) و بين مؤشر جودة الأصول .
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) و بين مؤشر الربحية .
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) و بين مؤشر كفاءة الإدارة .
- هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) و مؤشر السيولة على المدى الطويل وهذا الأثر سلبي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) و بين مؤشر كفاية رأس المال .

ج – فرضية القطاع الخارجي :

- هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين (نسبة الفائض/العجز في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي) و بين مؤشر جودة الأصول على المدى الطويل وهذا الأثر سلبي .
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين (نسبة الفائض/العجز في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي) و بين مؤشر الربحية .
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين (نسبة الفائض/العجز في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي) و بين مؤشر كفاءة الإدارة .
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين (نسبة الفائض/العجز في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي) و بين مؤشر السيولة .
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين (نسبة الفائض/العجز في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي) و بين مؤشر كفاية رأس المال .

د – فرضية القطاع النقدي :

- هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين نمو العرض النقدي و بين مؤشر جودة الأصول على المدى الطويل وهذا الأثر سلبي .
- هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين سعر الصرف و بين مؤشر جودة الأصول على المدى الطويل وهذا الأثر إيجابي .
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات القطاع النقدي (نمو العرض النقدي و سعر الصرف) و بين مؤشر الربحية .
- هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين نمو العرض النقدي و بين مؤشر كفاءة الإدارة على المدى الطويل وهذا الأثر إيجابي.
- هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين سعر الصرف و بين مؤشر كفاءة الإدارة على المدى الطويل وهذا الأثر إيجابي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات القطاع النقدي (نمو العرض النقدي و سعر الصرف) و بين مؤشر السيولة .
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات القطاع النقدي (نمو العرض النقدي و سعر الصرف) و بين مؤشر كفاية رأس المال .

❖ النتائج العمليّة لاختبار فرضيات الدراسة (سوريّة) :

◊ هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائيّة بين مؤشر أسعار المستهلك و العائد على حقوق الملكيّة (مؤشر الربحية) في المصارف الإسلامية العاملة في سوريّة وهذا الأثر سلبيّ.

◊ هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائيّة بين الناتج المحلي الإجمالي و العائد على حقوق الملكيّة (مؤشر الربحية) في المصارف الإسلاميّة العاملة في سوريّة وهذا الأثر إيجابي .

◊ هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائيّة بين مؤشر أسعار المستهلك و مؤشر السّيولة في المصارف الإسلاميّة العاملة في سوريّة وهذا الأثر سلبيّ.

◊ هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائيّة بين النّاتج المحلّيّ الإجماليّ ومؤشر السّيولة في المصارف الإسلاميّة العاملة في سوريّة وهذا الأثر إيجابيّ .

- ◊ هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائيّة بين مؤشر أسعار المستهلك و مؤشر كفاية رأس المال في المصارف الإسلاميّة العاملة في سوريّة وهذا الأثر سلبيّ.
- ◊ هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائيّة بين النّاتج المحلّيّ الإجماليّ و مؤشر كفاية رأس المال في المصارف الإسلاميّة العاملة في سوريّة وهذا الأثر إيجابيّ .
- ◊ هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائيّة بين مؤشر أسعار المستهلك و مؤشر جودة الأصول في المصارف الإسلاميّة العاملة في سوريّة وهذا الأثر إيجابيّ .
- ◊ هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائيّة بين النّاتج المحلّيّ الإجماليّ و مؤشر جودة الأصول في المصارف الإسلاميّة العاملة في سوريّة وهذا الأثر سلبيّ.
- ◊ هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائيّة بين مؤشر أسعار المستهلك و مؤشر كفاءة الإدارة في المصارف الإسلاميّة العاملة في سوريّة وهذا الأثر سلبيّ.
- ◊ هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائيّة بين الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر كفاءة الإدارة في المصارف الإسلاميّة العاملة في سوريّة وهذا الأثر إيجابيّ .

النـــتـائج

❖ بالنسبة للقطاع المصرفيّ الإسلاميّ في ماليزيا

أ- القطاع الحقيقي :

- لا يوجد أثر معنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في جودة الأصول على المدى قصير الأجل كون انعكاس مكونات الناتج يكون على المدى الطويل والذي أظهر وجود أثر إيجابي فزيادة بنسبة 1% في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيؤدي إلى زيادة نسبة التعثر بمقدار 0.25% ويمكن أن يعزى ذلك من وجهة نظر الباحث أنّه عند نمو الناتج المحلي الإجمالي ستزيد التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف الإسلامية إلا أنّ توجهها نحو مجالات توظيف غير ملائمة سيؤدي إلى ارتفاع نسبة التعثر (انخفاض جودة الأصول).

- هناك أثر إيجابي لمعدل التضخم في جودة الأصول (نسبة التعثر) وذلك على المدى القصير و الطويل الأجل ، ويعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى أنّ ارتفاع معدلات التضخم بشكل طفيف على المدى القصير سيزيد من ربحية عملاء المصارف وبالتالي ارتفاع إمكانية القدرة على السداد، إلا أنّ الارتفاع الكبير في معدل التضخم على المدى الطويل الأجل سيؤثر بشكل سلبي على القطاعات الاقتصادية وتنخفض قدرة العملاء على السداد وبالتالي ارتفاع نسبة التعثر وكلما زاد معدل التضخم بمقدار 1% سيؤدي إلى زيادة نسبة التعثر بمقدار 0.40%.
- هناك أثر إيجابي معنوي للأزمة المالية العالمية في جودة الأصول ، ويعزى هذا الأمر إلى أنّ حدوث الأزمة المالية العالمية سيؤدي إلى انهيار اقتصادي و مالي وبالتالي ارتفاع نسبة التعثر المصرفي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات القطاع الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم) و بين مؤشر الربحية مما يشير من وجهة نظر الباحث إلى أن مؤشر الربحية مؤشر يتعلق بسياسة البنك في التمويل و التوظيف و الاستثمار .
- هناك أثر سلبي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مؤشر كفاءة الإدارة على المدى الطويل الأجل ، و السبب في ذلك من وجهة نظر الباحث أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي سيحفز المصارف على تحسين وضعها وإدارتها الداخلية من بينها تقليل المصاريف و النفقات التشغيلية وهذا ما يترتب عليه انخفاض مؤشر كفاءة الإدارة.
- هناك أثر سلبي لمعدل التضخم في مؤشر كفاءة الإدارة على المدى الطويل الأجل ، و السبب في ذلك من وجهة نظر الباحث أن ارتفاع معدلات التضخم في الأجل الطويل سيحفز المصارف على تحسين وضعها وإدارتها الداخلية من بينها تقليل المصاريف و النفقات التشغيلية وهذا ما يترتب عليه انخفاض مؤشر كفاءة الإدارة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات القطاع الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم) و بين مؤشر السيولة ، و السبب في ذلك يعود إلى أن حدوث الأزمة المالية العالمية قد انعكس على مؤشر السيولة بالشكل الذي دفع كل مصرف إلى انتهاج سياسة خاصة فيما يتعلق بالسيولة بالإضافة إلى عدم استقرار المتغيرات على المدى الطويل نتيجة اختلاف سياسات التوظيف لكل مصرف.

- لا يوجد أثر معنوي للناتج المحلي الإجمالي في مؤشر كفاية رأس المال على المدى قصير الأجل ما يدّل على أنّ التأثير لا يحدث مباشرةً ، في حين أنّه على المدى طويل الأجل هناك أثر إيجابي عند مستوى دلالة 10% فارتفاع بنسبة 1% في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيؤدي إلى زيادة كفاية رأس المال بمقدار 0.38%، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنّ ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي سيزيد من منح التسهيلات الائتمانية وبالتالي الطلب من المصارف رفع حجم رأس المال وبالتالي انعكاسها على مؤشر كفاية رأس المال.
- هناك أثر إيجابي لمعدل التضخم على المدى قصير الأجل، في حين يتحول إلى أثر سلبي على المدى طويل الأجل، فنمو بنسبة 1% في معدل التضخم سيؤدي إلى زيادة مؤشر كفاية رأس المال بمقدار 0.42%، في حين أنّه على المدى طويل الأجل زيادة بنسبة 1% في معدل التضخم سيؤدي إلى انخفاض مؤشر كفاية رأس المال بمقدار 0.84%، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنّه على المدى قصير الأجل ارتفاع معدل التضخم سيرفع من حجم التسهيلات الائتمانية وبالتالي ضرورة رفع رأس المال والارتفاع في مؤشر كفاية رأس المال، إلا أنّه على المدى الطويل يؤدي إلى ارتفاع مخاطر السوق وبالتالي انخفاض مؤشر كفاية رأس المال.

ب – القطاع المالي :

- إن عدم وجود علاقة بين (نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي) و بين بعض المؤشرات المصرفية في المصارف الإسلامية بماليزيا يعود من وجهة نظر الباحث إلى أن إدارة الديون العامة من واجبات الحكومة و السياسة المالية ، بينما مؤشرات جودة الأصول و الربحية و كفاءة الإدارة ترتبط بشكل وثيق بسياسة البنك الداخلية و تختلف بين مصرف و آخر.
- هناك أثر معنوي سلبي ذو دلالة إحصائية على المدى الطويل بين (نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي) و بين مؤشر السيولة ، ويُعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى أن الديون العامة الماليزية تُعرف بأنها ديون مستدامة مالياً ، أي أن الحكومة تستخدمها على المدى الطويل وهي في ذات الوقت قادرة على تحمل أعباء هذه القروض

، وفي سبيل ذلك تلجأ الحكومة للقطاع المصرفي للاقتراض و سد الديون مما يؤثر سلبياً على مؤشر السيولة في المصارف الإسلامية بشكل مباشر عن طريق استثمار المصارف الإسلاميّة بالصكوك العامّة أو بشكل غير مباشر عن طريق قيام القطاع المصرفي الإسلامي بسد جزء كبير من حاجات الاقتصاد في التمويل بعد ظهور أثر المزاحمة في الديون بين الحكومة و القطاع الخاص بالنسبة للمصارف التقليدية الماليزية .

- إن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين (نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي) و بين مؤشر كفاية رأس المال يعود إلى أن تحديد الحد الأدنى لمؤشر الكفاية و متابعة التزام المصارف به هو من واجبات المصرف المركزي الماليزي.

ج- القطاع الخارجي :

- هناك أثر سلبي معنوي لنسبة الفائض (العجز) لميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي وبين مؤشر جودة الأصول على المدى طويل الأجل فزيادة بنسبة 1% في نسبة ميزان المدفوعات من الناتج سيؤدي إلى انخفاض نسبة التعثر بمقدار 0.01% فانخفاض هذه النسبة يعني تحسن الوضع الاقتصادي وهذا يدفع المصارف الإسلامية إلى تقديم التسهيلات الائتمانية بعد دراسة جيدة لملف المقترض وهذا ما يقلل معه الديون المتعثرة وبالتالي انخفاض نسبة التعثر المصرفي.
- إنّ عدم وجود علاقة بين (نسبة الفائض (العجز) لميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي) و بين بعض المؤشرات المصرفية يعود إلى أنّ هذه المؤشرات (الربحية و كفاءة الإدارة و السيولة) ترتبط بسياسة البنك في التشغيل و التمويل و الاستثمار، بالإضافة إلى أنّ تأثير القطاع الخارجي يكون في القطاع الحقيقي و النقدي وبدوره تؤثر القطاعات الحقيقية و النقدية على المؤشرات المصرفية.
- إنّ عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين (نسبة الفائض (العجز) لميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي) و بين مؤشر كفاية رأس المال يعود إلى أنّ تحديد الحد الأدنى لمؤشر الكفاية و متابعة التزام المصارف به هو من واجبات المصرف المركزي الماليزي.

د- القطاع النقدي :

- هناك أثر سلبي للعرض النقدي في جودة الأصول على المدى طويل الأجل فزيادة بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض نسبة التعثر بمقدار 0.06% ، ويعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى أنّ ارتفاع العرض النقدي يتلاءم مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى أن جزء من العرض النقدي لا يدخل إلى النظام المصرفي ، وفي ظروف استقرار الاقتصاد تحاول المصارف الإسلامية تقليل المخاطر الائتمانية و تقليص نسبة التعثر المصرفي (مؤشر جودة الأصول).
- على المدى طويل الأجل هناك أثر إيجابي معنوي لسعر الصرف في جودة الأصول، فزيادة بنسبة 1% في سعر الصرف سيؤدي إلى زيادة نسبة التعثر بمقدار 0.34%، فارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انعكاسها سلبياً على المصرف.
- على المدى الطويل الأجل ارتفاع نمو العرض النقدي بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الكفاءة بمقدار 0.002 فارتفاع العرض النقدي سيولد حالة من زيادة النشاط الاقتصادي وارتفاع الأسعار وبالتالي زيادة نسبة الكفاءة.
- على المدى طويل الأجل ارتفاع سعر الصرف بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الكفاءة بمقدار 0.009% فارتفاع سعر الصرف سيرفع من معدلات التضخم وبالتالي ارتفاع التكاليف وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة التكاليف و المصارف التشغيلية للبنك.
- يعود السبب في عدم وجود علاقة بين متغيرات القطاع النقدي (نمو العرض النقدي و سعر الصرف) و بين مؤشري الربحية و السيولة في المصارف الإسلامية إلى أن هذا المؤشرات في المصارف الإسلامية يخضع بشكل أساسي إلى سياسة المصرف التوظيفية في الموازنة بين السيولة و الربحية.
- إن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات القطاع النقدي (نمو العرض النقدي و سعر الصرف) و بين مؤشر كفاية رأس المال يعود إلى قيام المصرف المركزي الماليزي بتحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال و مراقبة هذا المؤشر باستمرار.

❖ **بالنسبة للقطاع المصرفيّ الإسلاميّ في سوريّة :**

- ◊ هناك ارتباط بين الوحدات المقطعيّة لعيّنة الدراسة فيما يخصّ مؤشر جودة الأصول ومن وجهة نظر الباحث فإنّ هناك أثراً للمخاطر المنتظمة على القطّاع المصرفيّ الإسلاميّ تؤدي إلى ارتفاع نسبة التعثر لدى كافّة المصارف الإسلاميّة العاملة في سوريّة.
- ◊ هناك ارتباط بين الوحدات المقطعيّة لعيّنة الدراسة بالنسبة لمؤشر كفاية رأس المال وبالمعنى الاقتصاديّ فإنّ هناك ارتباطاً بين كفاية رأس المال لبنك إسلاميّ ما بكفاية رأس المال في بنك إسلاميّ آخر ويُعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى أنّ قرار رفع رأس المال قد تمّ تطبيقه على المصارف الإسلاميّة لهذا جاء هذا الارتباط بين الوحدات المقطعيّة.
- ◊ هناك ارتباط بين الوحدات المقطعيّة لعيّنة الدراسة بالنسبة لمؤشر كفاءة الإدارة وبالمعنى الاقتصاديّ فإنّ هناك ارتباطاً بين كفاءة الإدارة لبنك ما بكفاءة بنك آخر ويُعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى أنّ ارتفاع مؤشر كفاءة الإدارة في مصرفٍ إسلاميّ معيّن سيدفع المصارف الإسلاميّة الأخرى إلى تحسين مؤشراتها في الكفاءة الادارية لضمان بقاءها في السوق.
- ◊ هناك ارتباط بين الوحدات المقطعيّة لعيّنة الدراسة بالنسبة لمؤشر السّيولة وهذا معناه أنّ هناك ارتباطاً بين مؤشرات السّيولة للمصارف الإسلاميّة عيّنة الدراسة ، ويُعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى أنّ هناك ترابطاً في الحسابات بين المصارف الإسلاميّة فعند ارتفاع بند الإيداعات في بنك ما يعني انخفاض قيمة الأصول في البنك المقابل.
- ◊ هناك ارتباط بين الوحدات المقطعيّة لعيّنة الدراسة بالنسبة لمؤشر الربحيّة ويعود ذلك إلى أنّ ارتفاع مؤشرات الربحيّة لمصرفٍ إسلاميّ ما سيدفع المصارف الإسلاميّة الأخرى للعمل على تحقيق ربحيّة تواكب ربحيّة هذا المصرف ، وبمعنى آخر فإنّ ارتفاع ربحيّة مصرف إسلاميّ يكون ناجماً عن توسع في النشاط التسليفيّ والائتمانيّ وهذا ما يقلّل من الحصّة السّوقيّة للمصارف الإسلاميّة الأخرى الأمر الذي يعني تعلّق ربحية المصارف الإسلامية ببعضها البعض.
- ◊ هناك أثر سلبي لمؤشر أسعار المستهلك في مؤشر الربحيّة فارتفاع مؤشر أسعار المستهلك سيخفض من كتلة الأموال الموجّهة نحو الادخار في المصارف الإسلاميّة

وبالتالي انعكاسها سلباً على التّسهيلات الائتمانيّة المباشرة وتراجع الإيرادات المتولدة من هذه الاستثمارات.

- ◊ هناك أثر إيجابي للنّاتج المحلّيّ الإجماليّ في مؤشر الربحيّة للمصارف الإسلاميّة العاملة في سوريّة فتحسن النّاتج سيحسن من الطلب على التّسهيلات الائتمانيّة وبالتالي ارتفاع أرباح المصارف الإسلاميّة وانتعاش مؤشرات الربحيّة فيها.
- ◊ هناك أثر سلبي لمؤشر أسعار المستهلك في مؤشر السيولة للمصارف الإسلامية العاملة في سوريّة، فارتفاع مؤشر أسعار المستهلك سيقلص من كتلة الأموال المودعة في المصارف الإسلامية وبالتالي انعكاسها سلباً على مؤشرات السيولة.
- ◊ هناك أثر إيجابي للناتج المحلي الإجمالي في مؤشر السيولة للمصارف الإسلاميّة فتحسن الناتج سيرفع من وتيرة العمليات المصرفية بشكل ملحوظ و يمكّن المصارف الإسلاميّة من إدارة مؤشرات السيولة بشكل أفضل .
- ◊ هناك أثر سلبي لمؤشر أسعار المستهلك في مؤشر كفاية رأس المال للمصارف الإسلاميّة العاملة في سوريّة، فارتفاع مؤشر أسعار المستهلك سيزيد من المخاطر الائتمانيّة وبالتالي انخفاض كفاية رأس المال.
- ◊ هناك أثر إيجابي للناتج المحلّيّ الإجماليّ في مؤشر كفاية رأس المال فتحسن النّاتج سيحسن من الطلب على التّسهيلات الائتمانيّة وبالتالي ارتفاع أرباح المصارف الإسلاميّة وتحسن كفاية رأس المال.
- ◊ هناك أثر إيجابي لمؤشر أسعار المستهلك في مؤشر جودة الأصول ، فارتفاع مؤشر أسعار المستهلك سيعمل على تراجع الأعمال و الفعاليّات الاقتصاديّة مما سيزيد من التّسهيلات الائتمانيّة غير العاملة في المصارف الإسلاميّة فترتفع مؤشرات جودة الأصول.
- ◊ هناك أثر سلبي للنّاتج المحلّيّ الإجماليّ في مؤشر جودة الأصول ، فتحسن النّاتج سيرفع من الطلب على التّسهيلات الائتمانيّة فتنخفض بذلك نسبة التعثر و التّسهيلات الائتمانيّة غير العاملة بسبب انتعاش الأعمال و الأنشطة الاقتصاديّة مما يخفض مؤشرات جودة الأصول.

- ◊ هناك أثر سلبي لمؤشر أسعار المستهلك في مؤشر كفاءة الإدارة، فارتفاع مؤشر أسعار المستهلك سيخفض من الأصول (التسهيلات الائتمانية) مما يؤدي إلى تقلص التكاليف و النفقات وبالتالي انخفاض مؤشر كفاءة الإدارة.
- ◊ هناك أثر إيجابي للنّاتج المحلّيّ الإجماليّ في مؤشر كفاءة الإدارة فتحسن النّاتج سيرفع من وتيرة الطلب على التّسهيلات الائتمانيّة وبالتالي ارتفاع تكاليف المصارف الإسلاميّة مما يؤدي إلى ارتفاع مؤشر كفاءة الإدارة.

التوصيات

أ- توصيات إلى المصارف الإسلاميّة في ماليزيا :

1. يوصي الباحث المصارف الإسلامية في ماليزيا بالحيطة و الحذر عند منح التسهيلات الائتمانية في أوقات الأزمات الاقتصادية و الفترة التي تليها وبوضع ضوابط يراعى فيها طبيعة التمويل المقدم و دراسة ملف العميل و التقيد بمحددات تتفق مع أهداف المصرف الإسلامي وذلك لتجنب ارتفاع نسبة التعثر المصرفيّ .
2. إن متغيرات القطاع الحقيقي حيادية تجاه مؤشر الربحية في المصارف الإسلامية ، لذلك يوصي الباحث المصارف الإسلامية بانتهاج سياسة في التمويل و الاستثمار تقوم على الموازنة بين الربحية و السيولة حيث أن مؤشر الربحية يتعلق بسياسة البنك التوظيفية.
3. يوصي الباحث المصارف الإسلامية بتحسين وضعها و إدارتها الداخلية وذلك بتقليل و ضغط النفقات التشغيلية ما أمكن و خصوصاً في أوقات التضخم و ارتفاع الأسعار.
4. إن متغيرات القطاع الحقيقي حيادية تجاه مؤشر السيولة في المصارف الإسلامية ، لذلك يوصي الباحث المصارف الإسلامية بانتهاج سياسة في التمويل و الاستثمار تقوم على الموازنة بين الربحية و السيولة حيث أن مؤشر السيولة يتعلق بأولويات و سياسة البنك التوظيفية.
5. إن الديون العامة تؤثر على السيولة المصرفية في المصارف الإسلامية بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر لذلك يوصي الباحث المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا بإيجاد نوع من التوازن بين الاحتفاظ بالسيولة و تحقيق الربحية من خلال الاستثمار بالديون العامة ، حيث أن الاستثمار بالديون الحكومية بشكل مفرط رغبة بتعظيم الربحية سيؤثر على مؤشرات السيولة المصرفية بالشكل الذي يهدد النظام المصرفي ككل بالوقوع في أزمات مصرفية.

ب- توصيات إلى صنّاع السّياسة الاقتصاديّة في ماليزيا :

1. يوصي الباحث القائمين على السياسة النقدية في ماليزيا بزيادة الاهتمام بعملية منح الائتمان و خاصة بعد الخروج من نفق الأزمات الاقتصادية من خلال وضع ضوابط و لوائح و آليات تمنع التوسع غير المدروس في الائتمان المصرفي بالشكل الذي يحد من زيادة نسبة التعثر المصرفيّ.
2. يوصي الباحث القائمين على السياسة النقدية بمراقبة بنود المصاريف و النفقات التشغيلية في المصارف و تفعيل لجان داخلية في المصارف نفسها لهذا الأمر عند ارتفاع الأسعار .
3. إن مؤشري السيولة و الربحية في المصارف الإسلاميّة حياديين تجاه المتغيرات الحقيقية فهما يتعلقان بسياسة البنك التوظيفية لكن في أوقات الأزمات و ما بعدها قد تنجرف بعض المصارف وراء تحقيق بعض الأرباح دون الأخذ بعين الاعتبار حاجتها للسيولة و هنا يأتي دور المصرفي المركزي في مراقبة مؤشرات السيولة المصرفية و توجيه المصارف نحو الموازنة بينها و بين الربحية خوفاً من الوقوع في أزمة سيولة تجرف القطاع المصرفي نحو هاوية الأزمات.
4. يوصي الباحث القائمين على السياسة النقدية بمراقبة مؤشر كفاية رأس المال و الطلب من المصارف تطبيق بعض الإجراءات منها رفع رأس المال لتعزيز هذا المؤشر و خاصة في أوقات الرواج و الازدهار التي تأتي عادة بعد الأزمات الاقتصادية حيث تقوم المصارف بزيادة منح التسهيلات الائتمانية و ترتفع مخاطر السوق.
5. يوصي الباحث القائمين على السياسة المالية في ماليزيا بعدم الاعتماد بشكل مفرط على القطاع المصرفي في تمويل الديون العامة و إيجاد مصادر تمويل بديلة لأن هذا يؤثر على مؤشرات السيولة المصرفية للقطاعين المصرفيين الإسلاميّ و التّقليديّ.
6. يوصي الباحث القائمين على السياسة الاقتصادية بانتهاج سياسة تقوم على دعم القطاع الخارجي بالشكل الذي يحقق فيه فائض و ليس عجز من خلال تشجيع الصناعات المحلية و دعمها اقتصادياً و تشريعياً لأن تأثير القطاع الخارجي يظهر جلياً على القطاع الحقيقي الذي يؤثر بدوره على المؤشرات المصرفية .

7. يوصي الباحث القائمين على السياسة النقدية بالاهتمام بنمو العرض النقدي من خلال التحكم فيه بالشكل الذي يتلاءم مع نمو الناتج المحلي الإجمالي خشية من حدوث ضغوط تضخمية تؤثر سلبياً على الاقتصاد و على المؤشرات المصرفية.

ج- توصيات إلى القطاع المصرفيّ الإسلاميّ في سوريّة :

1. يوصي الباحث المصارف الإسلاميّة عند ارتفاع معدلات التّضخم بالاستثمار بالأدوات و الأصول الماليّة الإسلاميّة كالصكوك وذلك لرفع و تحسين مؤشرات السّيولة و الربحيّة للتعويض عن انخفاض الادخارات الموجهة إلى القطاع المصرفيّ و العمل على تنويع مصادر الربحيّة من خلال تنويع المنتجات المصرفيّة الإسلاميّة ففي ماليزيا تتنوع المنتجات في حين ترتكز بشكل كبير في المصارف الإسلاميّة بسوريّة على المرابحة.
2. يوصي الباحث المصارف الإسلاميّة عند ارتفاع معدلات النّمو للنّاتج المحلّيّ الإجماليّ بالاستفادة من تحسن الأعمال و الأنشطة الاقتصاديّة و تفعيل صيغ التّمويل الإسلاميّة على أكمل وجه لدعم مؤشرات الربحيّة و السّيولة فيها .
3. كما يوصي الباحث السّلطات النّقديّة عند ارتفاع معدلات التّضخم بالقيام بمراقبة مؤشرات المصارف الإسلاميّة و خاصّة مؤشرات كفاية رأس المال و مؤشرات جودة الأصول ومعالجة الخلل إن وقع تنظيمياً و تشريعياً بما يناسب طبيعة عمل المصارف الإسلاميّة.
4. يوصي الباحث المصارف الإسلاميّة في أوقات التّضخم و ارتفاع الأسعار بعدم التّوسع في تمويل الأعمال و الأنشطة و الفعاليّات الاقتصاديّة إلا بعد دراسة متأنيّة لملفات العملاء وتقييم الجدارة الائتمانيّة خشية من ارتفاع نسب التسهيلات الائتمانية غير العاملة .
5. يوصي الباحث المصارف الإسلاميّة باتباع أنظمة فعّالة في إدارة التكاليف لضبط المصارف و النفقات التشغيليّة و خاصّة عند ارتفاع المستوى العام للأسعار بالشكل الذي يساهم برفع سويّة مؤشرات كفاءة الإدارة .
6. يوصي الباحث صناع القرار الاقتصاديّ و السّلطات النّقديّة في الجمهورية العربيّة السّورية بالاهتمام بالقطّاع المصرفيّ الإسلاميّ بوصفه ركيزة اقتصاديّة هامّة يجب الحفاظ عليها و أحد مقوّمات إعادة الإعمار التي يعوّل عليها في المرحلة المقبلة وتوفير

كافة التّسهيلات التنظيميّة و التشريعيّة و المصرفيّة لهذا القطاع و مراعاة خصوصيته في التّمويل و الاستثمار.

7. في ضوء التّخمة من السّيولة التي تعاني منها المصارف الإسلاميّة السوريّة فلا بدّ من العمل على تعزيز قوانين التّصكيك بما يساعد في إنشاء سوق مالي إسلامي يضمن توظيف السّيولة في تمويل المشاريع في مرحلة إعادة الإعمار.

المـــراجـــع و المـــلاحـــق

المراجع باللغة العربية :

1- الكتب :

- ابراهيمي، عبد الحميد، العدالة الاجتماعية و التنمية في الاقتصاد الإسلاميّ، كتاب مطبوع ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، لبنان،1997 .
- الأمين ، فكري كباشي ، مفهوم المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، منشورات المشكاة الإسلامية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 2016 .
- بركات ، مسعود فلاح ، العرض النقدي و المصارف الإسلامية ، كتاب مطبوع ، دار النوراني للتوزيع و النشر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2014 .
- البستاني ، حسام الدين ، مشكلات الاقتصاد في الدول النامية ، كتاب مطبوع ، منشورات دار الحلبي ، لبنان ، بيروت ، ط1 ، 2014.
- بشير ، فريد ، الأمين ، عبد الوهاب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، كتاب مطبوع ، مكتبة المتنبئ للنشر و التوزيع ، الدمام ، ط3، 2011.
- بشير ، محمد عمر ، النظام الجبائي في العصر الحديث ، كتاب مطبوع ، دار الشمس للطباعة و النشر ، الزرقاء ، الأردن ، ط1 ، 2017.
- بلاهي ، محمد علي ، الرقابة على المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق في ظل التجربة الأردنية ، كتاب مطبوع ، دار العدي للنشر و التوزيع ، عمّان ، الاردن ، ط1 ، 2015.
- بيطاري ، عبد اللطيف حسان ، ديناميكية النقود في الاقتصاد ، كتاب مطبوع ، دار المرواني للطباعة ، بغداد ، العراق ، ط1 ، 2017.
- جامع ، احمد ، النظرية الاقتصادية و التحليل الاقتصادي ، كتاب مطبوع ، منشورات دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2008.
- جبر ، هشام ، إدارة المصارف ، كتاب مطبوع ، منشورات الشركة العربية المتحدة ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2008.
- جردان ، صلاح ، ماهية الناتج المحلي الإجمالي و الحقيقي ، كتاب مطبوع ، دار محمد الفاتح ، لبنان ، بيروت ، ط1 ، 2016.

- جسرين ، محمد علي ، فعالية الاقتصاد القومي آفاق و حلول ، كتاب مطبوع ، دار لقمان الحكيم ، لبنان ، بيروت ، ط1 ، 2015.
- حبوبات ، صطيف محمد ، التحليل في الاقتصاد المحلي و الدولي و التشابك الجغرافي ، كتاب طبوع ، دار العلمين ، الاردن ، عمان ، ط1 ، 2015.
- الحجار ، بسام ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، كتاب مطبوع ، منشورات دار المنهل اللبناني ، بيروت ، لبنان ، ط1، 2009.
- حسن، محمود، الاقتصاد الإسلاميّ بين الماضي و الحاضر، كتاب مطبوع ، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- حسين ، غازي ، التضخم المالي ، كتاب مطبوع ، منشورات مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2000.
- الحسيني ، فلاح ، و آخرون ، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر ، كتاب مطبوع ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2000.
- حصاونة ، أحمد سليمان ، المصارف الإسلامية ، كتاب مطبوع ، منشورات عالم الكتب الحديثة ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2008.
- خصاونة ، محمد ، المالية العامة النظرية و التطبيق ، كتاب مطبوع ، دار المناهج للنشر ، الاردن ، عمان ، ط1 ، 2014.
- خضير ، حسن ، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية ، كتاب مطبوع ، منشورات مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، الامارات ، دبي ، ط1 ، 2001.
- الدهراوي ، كمال الدين ، المصارف الإسلامية مدخل معاصر ، كتاب مطبوع ، منشورات المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2011.
- ذو الفقار ، زياد شافع ، الديون العامة و الهيكلة الاقتصادية ، كتاب مطبوع ، دار العلماء للطباعة و التوزيع ، الموصل ، العراق ، ط1 ، 2018.
- الرزان ، مناف حسين ، مشكلات الحسابات القومية في الدول النامية و المتقدمة ، كتاب مطبوع ، الدار العليا للنشر ، لبنان ، بيروت ، ط1 ، 2014.
- سراج الدين ، سعيد كافي ، واقع الأداء الحكومي و النمو الاقتصادي ، كتاب مطبوع ، دار الحمراء للتوزيع ، الشارقة ، الامارات العربية المتحدة ، ط1 ، 2014.

- سرمدي ، بديع محمود ، الإيرادات و القطاع المصرفي ، كتاب مطبوع ، دار الذهب للتوزيع ، الاسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2016.
- سفر ، أحمد ، المصارف الإسلامية إدارة المخاطر و العلاقة مع المصارف المركزية و التقليدية ، كتاب مطبوع ، منشورات اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2005 .
- سلوزي ، صادق محمد ، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية ، كتاب مطبوع ، منشورات دار السياوزي العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2008.
- الشايجي ، وليد خالد ، أساسيات الاقتصاد و علم التحليل الجزئي و الكلي ، كتاب مطبوع ، دار النفائس ، الاردن ، عمان ، 2005.
- شبيب ، دريد كامل ، مقدمة في المصارف الإسلامية ، كتاب مطبوع ، منشورات دار المسيرة ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2007.
- شحاذة ، موسى عبد العزيز ، تجربة المصرف الإسلامي الأردني ، كتاب مطبوع ، منشورات دار الأرقم ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2015.
- الشمري ، صادق راشد ، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية ، كتاب مطبوع ، منشورات دار العزة ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2006.
- شمس الدين، عبد الأمير، التحديات التي تواجه العمل المصرفيّ الإسلاميّ، كتاب مطبوع ، المؤسّسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،بيروت،لبنان،2001.
- الشهري ، مناف خليل ، تقييم الأداء المالي للمصارف ، كتاب مطبوع ، دار تبوك للنشر و التوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 2017.
- الشواربي ، عبد الحميد ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، كتاب مطبوع ، منشورات دار الإعلام ، دمياط ، مصر ، ط1 ، 2011.
- صارم ، محمد مناف ، الأداء المالي للمصارف الإسلامية و علاقته بالتنمية ، كتاب مطبوع ،دار الوجيه للطباعة و النشر ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2013.
- صالح ، محمد ، و عبد السلام ، عبد الفتاح ، المؤسسات المالية و البورصة و البنوك التجارية ، كتاب مطبوع ، منشورات دار الكرامة ، القاهرة ، مصر ، 2016 ، ط1.

- الطراونة، منصور، اقتصاديات النقود و البنوك، كتاب مطبوع ، دار وائل ،عمان،الأردن،2012.
- طلفاح، أحمد ، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي ، كتاب مطبوع ، منشورات المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ط1 ، 2005.
- عبادة ، ابراهيم عبد الحليم ، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية ، كتاب مطبوع ، منشورات دار النفائس للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2008.
- عبد الرحيم ، عاطف جابر ، أساسيات التمويل الإسلامي ، كتاب مطبوع ، منشورات الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2008.
- عبد الفتاح ، احمد ، العلاقة بين المصارف الإسلامية و البنوك المركزية ، كتاب مطبوع ، منشورات دار التنوير و الفكر ، الاسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2017.
- العجلوني ، محمد محمود ، البنوك الإسلامية أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية ، كتاب مطبوع ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن .، ط2 ، 2010.
- عريات ، حربي محمد ، مبادئ الاقتصاد و التحليل الكلي ، كتاب مطبوع ، دار وائل للنشر ، الاردن ، عمان ، ط1 ، 2006.
- عزيز ، مصطفى ، النقود و البنوك ، كتاب مطبوع ، مطبعة دار المعارف للنشر ، بغداد ، العراق ، ط1 ، 2018.
- عودة، رياض، مقدمة في الاقتصاد الإسلاميّ، كتاب مطبوع ، منشورات دار التعارف،بيروت،لبنان،2005.
- العيساوي ، عبد الكريم جابر ، التمويل الدولي مدخل حديث ، كتاب مطبوع ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الاردن ، عمان ، ط1 ، 2002.
- العيسى ، حسان ، قضايا معاصرة في المال و الاقتصاد ، كتاب مطبوع ، منشورات دار الأدهم ، بيروت ، لبنان ، 2013.
- العيسى ، علي محمد ، أهمية الإنفاق العام تجاه الفعاليات الاقتصادية ، كتاب مطبوع ، دار الهجرة للطباعة ، الإحساء ، المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 2015.
- الغالبي، عبدالحسين جميل، السياسات النقدية في البنوك المركزية ، كتاب مطبوع ، دار المريخ للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، ط 1، 2015.

- الغندور، حافظ كامل ، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر ما بعد الحداثة)، كتاب مطبوع ، منشورات اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان ، 2003.
- الفرحات ، صلاح تقي الدين ، كيف تؤثر الديون العامة على الواقع الاقتصادي ، كتاب مطبوع ، دار الصديق للطباعة ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2015.
- فرحان ، حسن شابت ، مبادئ الاقتصاد الإسلامي ، كتاب مطبوع ، منشورات دار البحيرة ، القاهرة ، مصر ،ط1 ، 2010.
- فؤاد ، صالح علي ، أهمية و فعالية الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات النامية ، كتاب مطبوع ، دار العلم ، الاردن عمان ، ط2 ،2014.
- قباجة ، أحمد ، الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية ، منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ، 2012.
- قرياقس ، مفيد هادي ، المصارف الإسلامية ، منشورات دار الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2012.
- الكراسنة ، إبراهيم ، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، كتاب مطبوع ، منشورات معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، الامارات ، ط2 ، 2010.
- كنعان ، علي ، إدارة المصارف و السياسات المصرفية ، كتاب غير مطبوع ، دمشق ، 2015.
- كنعان ، علي ، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية ، كتاب مطبوع ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2012.
- مامندي ، غازي ، إدارة البنوك ، كتاب مطبوع ، منشورات مطبعة حجي هاشم ، أربيل ، العراق ، ط1 ، 2012.
- مجيد ، ضياء ، البنوك الإسلامية ، كتاب مطبوع ، منشورات مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2012.
- مزنان ، فهد محمود ، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية ، كتاب مطبوع ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2009.

- المصري ، رفيق يونس ، بحوث في المصارف الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي ، كتاب مطبوع ، منشورات دار المكتبي ، دمشق ، سوريا ، ط1 ، 2001.
- مفتاح ، صالح ، النقود و السياسة النقدية ، كتاب مطبوع ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2005.
- النسور ، عبدالله أحمد ، المصارف الإسلامية و التطور الاقتصادي ، كتاب مطبوع ، دار الهجاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2016.
- هندي ، منير ابراهيم ، الإدارة الماليّة مدخل معاصر ، كتاب مطبوع ، منشورات المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ، ط6 ، 2004.
- الهيتي ، احمد حسين ، اقتصاديات النقود والمصارف ، كتاب مطبوع ، منشورات دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، الموصل ، العراق ، 2005.
- الوزني ، خالد ، الرفاعي ، أحمد ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق ، كتاب مطبوع ، دار وائل للنشر ، ط7 ، عمان ، الاردن ، 2005.
- الوكيل ، نشأت ، التوازن النقدي و معدل الصرف دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود و سعر الصرف ، كتاب مطبوع ، منشورات شركة فاس للطباعة ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2006.

2- الرسائل و المقالات العلميّة :

- ابراهيم ، بلقلة ، آليات تنويع و تنمية الصادرات و أثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2009.
- أبو المصطفى ، محمد مصطفى ، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية ، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غرزة ، 2009.
- أحمد ، نهاد عبد الكريم ، و حسين ، خالد حسين ، الاطار المفاهيمي للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية والترتيبات المؤسسية له مع إشارة خاصة للعراق ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ، العدد 16 ، المجلد 8 ، 2016.

- آدم ، هارون محمود ، وإبراهيم ، حسن عباس ، أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في السودان بالفترة 2008– 2013 ، أطروحة دكتوراه ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ، 2015 .
- إسماعيل، عوض فاضل ، نظرية الإنفاق الحكومي دراسة في الجوانب الاقتصادية و القانونية ، منشورات جامعة النهرين ، بغداد ، العراق ، 2002.
- الإمام ، صلاح الدين محمد ، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة الماليّة للمصارف العراقية الخاصة بحث تطبيقي على عينة من المصارف العراقية الخاصة ، منشورات مجلة المنصور ، العدد 13 ، المجلد 2 ، جامعة المنصور ، العراق ، 2010.
- بدراوي ، شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر، 2015.
- بشناق ، زاهر صبحي ، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات الماليّة دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ،غزة ، فلسطين ، 2011.
- البصري ، عبد الرضا شفيق ، و عبد الرضا ، صبا عبد الهادي ، مصفوفة CAMELS في تقويم أداء المصارف ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات الماليّة والمحاسبية ، العدد 14 ، المجلد 4 ، جامعة بغداد ، العراق ، 2009.
- البطران ، أحمد .، العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة 1980–2010، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر، غزة(فلسطين)، 2013.
- بلتاشي، زليخة، التنمية الاقتصاديّة في المنهج الإسلاميّ، اطروحة دكتوراة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم و التسيير الاقتصاديّ،الجزائر،2007.
- بورقبة ، شوقي ، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية ، منشورات مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، العدد 11 ، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009.

- ثويني ، فلاح الحسن ، طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية بعد عام 2003 ، منشورات مجلة المدى ، بغداد ، العراق ، 2010.
- الجيلاني ، عبد الرحمن علي ، أنظمة أسعار الصرف و علاقتها بالتعويم ، منشورات مجلة التنظيم و العمل ، المجلد 4 ، العدد 63 ، العراق ، 2015 .
- الحامدي ، مريم حسن محمد ، تجارة ليبيا الخارجية مع دول الاتحاد الأوربي ، بحث مستل من رسالة ماجستير ، أكاديمية الدراسات العليا ، كلية العلوم الادارية و المالية ، جامعة طرابلس ، ليبيا ، 2009.
- حطاب، كمال توفيق، رؤية إسلامية نحو التنمية، بحث علمي محكم،منشورات مجلة دراسات علوم الشريعة و القانون ،المجلد33 ، العدد 2،الاردن ،2006.
- الحمدي ، عقيل عبد محمد ، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات – الاقتصاد الأمريكي حالة دراسية ، منشورات مجلة العلوم الاقتصادية ، العراق ، العدد 27 ، المجلد 7 ، 2011.
- خزام ، محمد علي نايف ، أبعاد و اتجاهات التجارة الخارجية العربية البينية للمدة 1990 – 2009 ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 100 ، المجلد 32 ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق ، 2011.
- الخزرجي ، ثريا ، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي و تحديات الحاضر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 23 ، 2010.
- داروسي ، مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2006.
- الدليمي ، محمد عبد المجيد ، أثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول شرق آسيا للمدة 1996 –2010، مجلة الاقتصاد و التنمية ، العدد 34 ، المجلد 12 ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق ، 2014.
- الدهلكي ، أحمد جواد ، تأثير تصنيف (Camels) في القيمة السوقية للسهم العادي بحث تحليلي في عينة من المصارف العراقية ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ، العدد 30 ، المجلد 11 ، العراق ، 2018.

- الدوسكي ، احمد سعدون ، و الوائلي ، سمير فخري ، أثر السياستين المالية و النقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد 23 ، المجلد 7 ، تكريت ، العراق ، 2011.
- رحيم ، عباس فاضل ، أهمية نظام CAMELS في تقييم المصارف في العراق دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 39 ، جامعة بغداد ، العراق ، 2014.
- رمضاني ، وفاء ، و ريمي ، عقبة ، أثر تغيرات العرض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 2 ، المجلد 12 ، 2019.
- رمضاني ، وفاء ، و ريمي ، عقبة ، أثر تغيرات العرض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 2 ، المجلد 12 ، 2019.
- الزعابي ، تهاني محمود محمد ، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في اطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي و البنك الإسلامي الفلسطيني في قطاع غزة ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2008.
- الشبيبي ، احمد صدام عبد الصاحب ، واقع و اتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 43 ، 2008.
- شكارة ، موفق عباس باقر ، تقويم أداء المصارف بموجب معايير CAMELS ، مجلة الدراسات المحاسبية و الماليّة ، المعهد العالي للدراسات الماليّة والمحاسبية، العدد 18 ، المجلد 3 ، جامعة بغداد ، العراق ، 2012.
- الشمري ، ابتهال احمد ، تحليل التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل الدين الحكومي العراق أنموذجاً ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، العدد 58 ، المجلد 14 ، العراق ، 2018.

- الشوربجي ،مجدي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر، 2011.
- الطائي ، سجى فتحي ، و الهادي ، شيماء وليد ، قياس مستويات ربحية المصارف الإسلامية و تحليلها في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة تحليلية لمجموعة البركة المصرفية 2004 – 2010 ، منشورات مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية ، العدد 28 ، المجلد 9 ، جامعة تكريت ، العراق ، 2013.
- الطائي ، سجى فتحي محمد ، و محمد ، ليلى عبد الكريم ، التنبؤ بالأزمات المصرفيّة باستخدام معيار الـ CAMELS دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف التجارية الأردنية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العدد 27 ، المجلد 9 ، 2013.
- عبد الرحمن ، وحيد ، و عبد المجيد ، عبد العزيز ، تقييم الاستدامة المالية في المملكة السعودية ، مجلة بحوث الاقتصاديات العربية ، العدد 74 ، 2016.
- عبد اللطيف ، مصطفى ، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع ، منشورات مجلة الباحث ، العدد6 ، المجلد 1 ، الجزائر ، 2008.
- عبد الوهاب ،عبد المنعم أحمد ، دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي ، منشورات مجلة المصرفيّ ، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء ، العدد 75 ، المجلد 16 ، السودان ، 2015.
- عبد محمد ، سعد ، العلاقة بين البنك المركزي و المصارف الإسلامية ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، العراق ، العدد 40 ، 2014.
- عبدالله ، خالد أمين ، نظام تصنيف البنوك المركزية للبنوك الخاضعة لرقابتها المحلية والأجنبية ، منشورات مجلة الدراسات الماليّة والمصرفيّة ، الأكاديمية العربية للعلوم الماليّة والمصرفيّة، العدد 3 ، المجلد 19 ، عمان ، الاردن ، 2011.

- العتيبي ، محمد بشير ، تداعيات أسعار الصرف على الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1970–2015 ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، السعودية ، 2018 .
- عزام ، عبدالله محمود ، بعض جوانب علاقة البنوك المركزية ، منشورات مجلة البنوك في الاردن ، العدد 56 ، المجلد 19 ، الاردن ، 2017.
- علي ، احمد البريهي ، سلوك سعر الصرف الحقيقي و شروط التوازن و أهداف سياسة الاقتصاد الكلي ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 12 ، العدد 41 ، الأنبار ، العراق ، 2006 .
- عمار ، جعفري ، إشكالية اختيار نظام سعر الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خضير – بسكرة ، الجزائر ، 2013 .
- العيطاني ، سلطان محمد ، الفروقات العملية بين القطاع المصرفي الإسلامي و التقليدي ، منشورات مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود ، العدد 71 ، المجلد 26 ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2018.
- الغالبي ، عبد الحسين جليل ، و الجبوري ، احمد حسن ، استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية ، العراق ، 2008.
- قباجة ، أحمد ، الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية ، منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ، 2012.
- قبلان ، حسين علي ،دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2008.
- القريشي ، سرى رفيق عبد الرزاق ، أثر تبني نظام التقييم المصرفيّ الأمريكي CAMELS في الرقابة على السياسة الائتمانية المصرفيّة ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2013.
- القضاة ، حنان أحمد ، و آخرون ، أثر المتغيرات الخارجية والداخلية على الأداء المالي للمصارف الإسلاميّة والمصارف التجارية في الأردن " دراسة مقارنة " ، أطروحة

دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، قسم الاقتصاد و المصارف الإسلامية ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، الأردن ، 2017 .

- كاظم ، جواد رافع ، الإدارة الماليّة في الشركات المساهمة دراسة حالة القطاع المصرفيّ ، مجلة جامعة الأنبار ، العدد 28 ، المجلد 7 ، جامعة الأنبار ، العراق ، 2014.
- كروش ، صلاح الدين ، البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2016.
- الكواز ، احمد ، التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي ، منشورات سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 73 ، الكويت ، 2008.
- الكونباكي، زيد ياسين، إصدار النقود في الاقتصاد، رسالة ماجستير منشورة، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2017.
- لايقة ، رولا كاسر، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم الماليّة للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار ، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007.
- محمد ، عمرو هشام ، و حسين ، عماد حسن ، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العدد 55 ، 2016.
- محمد ، نازك نصر ، أثر الأدوات النقدية الإسلامية على متغيرات الاقتصاد الكلي : دراسة للتجربة السودانية في الفترة من 1998–2014 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ،2018.
- المدهون ، حسن ، إشكالية العلاقة بين البطالة و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، الجزائر ، 2016.
- المزروعي ، حسين مزيد ، المحددات الواقعية لعلاقة السلطات النقدية مع التمويل الإسلامي ، منشورات مجلة العالمية للتمويل الإسلامي ، العدد 13 ، المجلد 3 ، عجمان ، الامارات العربية المتحدة ، 2015.
- مناف ، محمد عبد الرحمن ، البنوك المركزية و المصارف الإسلامية ، منشورات مجلة جامعة النيلين ، العدد 61 ، المجلد 21 ، الخرطوم ، السودان ، 2018.

- منصور ، صفاء عامر علي ، أبعاد و محددات السلطة النقدية و القطاع المصرفي الإسلامي ، مجلة الاسكندرية للعلوم الاقتصادية ، العدد 89 ، المجلد 32 ، الاسكندرية ، مصر ، 2017.
- الموسوي ، أمير ، وأخرون ، استخدام أنموذج (Camels) كأداة لقياس السلامة المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2017 ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، العدد 58 ، المجلد 14 ، بغداد ، العراق ، 2020.
- الموسوي ، حيدر يونس كاظم ، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2009.
- نجم الدين ، عدنان ، و آخرون ، التضخم الاقتصادي و تحليل العلاقة السببية بين التضخم و عرض النقد في العراق للمدة 1985–2008 ، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد ، العدد 33، 2012.
- النسور ، احمد وليد ، الربحية في المصارف الإسلامية دراسة حالة ، منشورات جامعة الزرقاء ، العدد 41 ، المجلد 17 ، الزرقاء ، الاردن ، 2016.
- هاشم ، صدام ، تأثير الاقتراض الخارجي لسد عجز الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق ، مجلة الدراسات المالية ، المجلد 12 ، العدد 40 ، 2017.
- الهياجنة، صالح سليمان ، و شواقفة ، وليد محمد ، أثر المتغيرات الخارجية والداخلية على الأداء المالي للمصارف الإسلاميّة والمصارف التجارية في الأردن دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد و الإدارة ، جامعة الزرقاء ، الأردن ، 2019 .
- الورد ، ابراهيم ، تحليل العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و نمو الأسواق المالية للمدة 1980–2004 ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 12 ، العدد 41، 2006.

References :

1- Books and scientific articles :

- Ferhi, R. Chkoundali, (2015). Credit Risk and Efficiency: Comparative Study between Islamic and Conventional Banks during the Current Crises. Journal of Behavioral Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport, 3(1), P 54.
- Kontonikas, and J.P. Montagnoli (2013): "International Evidence on the New Keynesian Phillips Curve Using Aggregate and Disaggregate Data," Journal of Money, Credit and Banking, 45, p 413.
- A.Cipollini, B. Fattouh, B.(2009), "Fiscal Readjustments in the United States: A Nonlinear Time-Series Analysis", Economic Inquiry 47, p 43.
- A.J. Paligorova, 2015. Bank loans for private and public firms in a liquidity crunch. Journal of Financial Stability 18, p 19.
- A.M. Ferreira, 2016. Bank Ratings and Lending Supply: Evidence from Sovereign Downgrades. Review of Financial Studies 29, p 122.
- A.Orphanides, 2002. Monetary policy rules and the great inflation. American Economic Review 92, P 116.
- A.U. Constantini (2004), Monetary , Fiscal Policy and Economic Growth: The Case of the Italian Regions, The Review of Regional Studies, vol 34, no 1, P 32.
- Alain Pirotte, économétrie des données de panel théorie et applications, paris, année 2011, E8483, P 09.
- Aleem, Abdul (2006). A critical note on theory of profits. Asian African Journal of Economics and Econometrics, 6(1), P 7.
- Ali, A. M. (2019). Analysis of the Determinants of Capital Adequacy Ratio: The Case of Full-Fledged Islamic Banks in the Gulf Cooperation Council (GCC). European Journal of Islamic Finance, (14)., 1-15.
- Al-Qudah, A. M., & Jaradat, M. A. (2014). The impact of macroeconomic variables and banks characteristics on Jordanian Islamic banks profitability: Empirical evidence. International Business Research, 6(10), 153.

- Andaya, B. W., & Andaya, L. Y. (2016). A history of Malaysia. Macmillan International Higher Education .p 28.
- Ang, J. B. (2015). Economic development, pollutant emissions and energy consumption in Malaysia. Journal of Policy Modeling, 30(2), p 274.
- Antonopoulos, R. (1999). A classical approach to GDP determination with an application for the case of Greece. Review of Radical Political Economics, 31(3), P 54.
- Ascari, G., and A.M. Sbordone (2014): "The Macroeconomics of Trend Inflation , Journal of Economic Literature, 52 (3), p 685.
- Carola, 2017. Fed speak on main street: Central bank communication and household expectations, Journal of Macroeconomics 52(16), P 416.
- Laurens , G. de la Piedra , 1998, Coordination of Monetary and Fiscal Policies , IMF , WP/98/25 , P 8.
- Laurens , G. de la Piedra , 1998, Coordination of Monetary and Fiscal Policies , IMF , WP/98/25 , P 21 .
- Naceur ,M. Goaied, (2001). The determinants of banks' performance. Applied Financial Economics, Vol.11, P 321.
- B. V. Garretsen, N.Gobbin, (2003). Monetary and Fiscal Policy Transmission in the Euro-Area: Evidence from A Structural VAR Analysis. Journal of Economics and Business, Vol 55, P 635.
- B.C.Daniel, (2013), "Pushing the Limit? Fiscal Policy in the European Monetary Union", Journal of Economic Dynamics and Control 37, P 118.
- B.Shanmugam, O.Weeli, 2003. The endogenous money hypothesis: empirical evidence from Malaysia (1985–2000). J. Post-Keynesian Econ. 25 (4), P 326.
- B.V.Aarle, H. Garretsen, (2003). Monetary and Fiscal Policy Transmission in the Euro-Area: Evidence from A Structural VAR Analysis. Journal of Economics and Business, Vol 55, P 611.
- B.Z. Olivier, 2013. Measuring Inflation Expectations, Annual Review of Economics 5(11), P 28.
- Ball, L. (2010): "The Performance of Alternative Monetary Regimes," The Handbook of Monetary Economics, Vol. 3, Chapter 23, p 213.

- Barro, Robert, David Gordon, (1983), "A Positive Theory of Monetary Policy in a Natural Rate Model," Journal of Political Economy vol.91, no.4, p594.
- Baumol, J. W. (2007). Macroeconomics of unbalanced growth: The anatomy of urban crisis The American Economy Review, 57(3), P416.
- Bomfim, A., N. and G. D. Rudebusch (2000): "Opportunistic and Deliberate Disinflation under Imperfect Credibility," Journal of Money, Credit, and Banking 32 (4),p 705.
- Boumediene Khadîdja, le parc automobile en Algérie, école nationale supérieure de statistique et d'économie appliquée, kolea(Alger), 2017, P 40.
- Brito, R., and B. Bystedt (2010): "Inflation Targeting in Emerging Economies: Panel Evidence," Journal of Development Economics, 91 (2), p 204.
- Bullock, P. (2003). Categories of labour power for capital. Bulletin of the Conference of Socialist Economists, 2, P 91.
- Binder, A.Rodrigue, 2018. Household Informedness and Long-Run Inflation Expectations: Experimental Evidence. Southern Economic Journal, P 576 .
- Garcimartin, P. Garcia P. 2011. "On the Role of Relative Prices and Capital Flows in Balance-of-Payments Constrained Growth: The Experiences of Portugal and Spain in the Euro Area". Journal of Post-Keynesian Economics, vol. 33, P 301.
- C. Tze-Haw.(2011). U.S. Real Exchange Rate Behavior : Evidence From Lin Ear and Non- Linear Endogenous Break Tests: University of sains , Malaysia, p 412.
- C.A.Ibarra, R.A. Blecker, 2016. "Structural change, the real exchange rate and the balance of payments in Mexico, 1960-2012", Cambridge Journal of Economics, Volume 40, Issue 2, P 517.
- C.S.Weber, 2018. Central Bank Transparency and exchange rate Volatility – New Evidence. International Economics and Economic Policy 15:1, P 45.
- Cai, J., & Leung, P. (2004). Linkage measures: A revisit and a suggested alternative. Economic Systems Research, 16(1), P 82.
- Calvo, G. A. (1983): "Staggered Prices in a Utility-Maximizing Framework," Journal of Monetary Economics, 12, p 386.

- Cesaratto, S. (2010). Endogenous growth theory twenty years on: A critical assessment. Bulletin of Political Economy, 4(1), P 25 .
- Cheah, B. K. (2013). Malaysia: The making of a nation (Vol. 1). Institute of Southeast Asian Studies.
- Chen, Jie, and Xiaoying Sun,2010, Analysis on the Rationality of GDP Data Revision Based on Deflated Index, Statistics and Decision, p10.
- Cheng, S. (2015). The impact of money supply on the real estate market in China. Journal of Shanxi University of Finance and Economics, 23(2), p 52 .
- Clacher I, Ricquebourg DE, Hodgson A , (2013), The value relevance of direct cash flows under international financial reporting standards, article , Abacus 49(3):P 367 .
- Clarida, R., J. Gali, and M. Gertler (1999): "The Science of Monetary Policy: A New Keynesian Perspective," Journal of Economic Literature, 37 (4), p 313 .
- Clifton, J. (2005). Competition and the evolution of the capitalist mode of production, Cambridge Journal of Economics, 1, P141.
- Cogley, T., G. E. Primiceri, and T. J. Sargent (2010): "Inflation-Gap Persistence in the US," American Economic Journal: Macroeconomics, 2 (1), p 57.
- Crouch, H. A. (1996). Government and society in Malaysia. Cornell University Press.p 183.
- D.Chappell, K. Matthews, 2001. Monetary Disequilibrium, Endogenous Money, Stability and the Determinacy of Inflation. Economic Notes by Bank Monte dei Paschi di Siena, vol. 30 (No. 1), P 146.
- D.F. Dincer et al , 2011 , A Performance Evaluation of the Turkish Banking Sector after the Global Crisis via CAMELS Ratios , Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, vol. 2, no. 2, P 233.
- Damodar N.Gujarati, Basic Econometrics, fourth edition, The McGraw-Hill companies, 2004, P 638.
- Dong, Sen, and Xuegong Zheng,2011, Study on Quarterly GDP Calculation Methods of Some Major Countries, Statistical Research, p(117.(

- E.C.Obioma, U.M. Ozughalu, (2010). An Examination of the Relationship between Government Revenue and Government Expenditure in Nigeria: Cointegration and Causality Approach. Central Bank of Nigeria Economic and Financial Review, 48(2), P 38.
- E.L.Munir ,2011, "An Analytical Framework to Examine Changes in Performance Measurement Systems within the Banking Sector", Australasian Accounting Business and Finance Journal, Volume 5, Issue 1, University of Wollongong, Australia, P 103.
- Egidi, M., & Gilibert, G. (1999). The objective theory of prices. Political Economy: Studies in the Surplus Approach, 5(1), P66.
- El-Ansary, O., El-Masry, A. A., & Yousry, Z. (2019). Determinants of Capital Adequacy Ratio (CAR) in MENA Region: Islamic vs. Conventional Banks. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 9(2), 287-313.
- F.Besnik, (2013). Assessing Monetary and Fiscal Policy Interaction in a Small Open Economy: the Case Republic of Macedonia. Tradition Studies Review, Vol 20 (1), P 95.
- Fakhrunnas, F. (2019). The Effect of Macroeconomic and Bank-Specific Variables to Risk-Taking of Islamic Bank in Indonesia. International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF), 1(2), 165-186.
- Foley, D. (2002). The value of money, the value of labor power and the transformation problem Review of Radical Political Economics, 14(2), P 45.
- G.H.Teck , 2000 , Using The Camel Framework In Assessing Bank Performance In Malaysia , Pakistan Journal of Commerce and Social Science 4, no. 1 , p 43.
- G.N. Reis, (2005). Monetary policy for inattentive economies. Journal of Monetary Economics, Vol 52(4), P 709.
- Gomez, E. T. (Ed.). (2004). State of Malaysia (Vol. 1). Routledge. P 128.
- Gonçalves, C. E. S., and A. Carvalho (2009): "Inflation Targeting Matters: Evidence from OECD Economies‟ Sacrifice Ratios," Journal of Money, Credit and Banking, 41 (1(, p 235.

- Goodhart, C., & Hofmann, B. (2008). Housing prices, money, credit, and the macroeconomy. Oxford Review of Economic Policy, 24(1), p 192.
- Greiber, C., & Setzer, R. (2007). Money and Housing–Evidence for the Euro Area and the US. Social Science Electronic Publishing, 40(2), p 179.
- Guo, F., & Huang, Y. S. (2010). Does "hot money" real estate and stock markets? International Review of Economics and Finance, 19, p 461.
- Guru, B. K., Vaithilingam, S., Ismail, N., & Prasad, R. (2001). banking in Malaysia: A note on evolution of services and consumer reactions. In Electronic banking (pp. 135-147.(
- H. Bennett , N. Loayza, 2002, "Policy Biases When the Monetary and Fiscal Authorities Have Different Objectives", Central Bank of Chile , Santiago , W/P No. 66, P 9 .
- H. J. Blommestein , E. C. Tbunbolm , 1997 , " Institutional And Operational Arrangements For Coordination Monetary , Fiscal , And Public Debt Management In OECD Countries " in " Coordinating Public Debt And Monetary Management " , IMF , P 62.
- H.Alexandre, K. Bouaiss, Refait-Alexandre, C., 2014. Banking Relationships and Syndicated Loans during the 2008 Financial Crisis. Journal of Financial Services Research 46, p 41.
- H.C. Combs ,2005, Role of central Bank in economic development , Tanzanian Economic Review,p 38.
- H.Goshit, G.J.Landi, (2014). Monetary and Fiscal Policy Interactions and Limitations: The Need for Policy Coordination for Macroeconomic Outcomes in Nigeria. Lwati: A Journal of Contemporary Research, Vol 11 , P 14.
- H.Sen, A. Kaya, (2015). The relative effectiveness of Monetary and Fiscal Policies on growth: what does long-run SVAR model tell us? Munich MPRA Paper Series:65903 , P 423 .
- Hadhek, Z., Frifita, M., & Hamida, A. (2018). The determinants of Cost Efficiency of Islamic Banks using SFA Approach. International Research Journal of Finance and Economics, 168, 33-47.

- Hetzel, R. L. (1998): "Arthur Burns and Inflation," Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly, 84, p 27.
- Hezri, A. A., & Nordin Hasan, M. (2006, February). Towards sustainable development? The evolution of Malaysia. In Natural Resources Forum (Vol. 30, No. 1, pp. 37-50). Oxford, UK: Blackwell Publishing Ltd.
- Ireland, P. N. (2007): "Changes in the Federal Reserves‟ Inflation Target: Causes and Consequences," Journal of Money, Credit, and Banking, 39 (8), p 104.
- J. J. Welfens , 2005, European Monetary Union and Exchange Rate Dynamics New Approaches and Application to the Euro , University of Potsdam, European Institute for International , 3rd edition , p 142.
- J. Townend , 1997, " United Kingdom : Coordination Between Public Debt Management And Monetary Policy " in " Coordinating Public Debt And Monetary Management " , IMF , P 308-209.
- J.Gal . (2011): "The return of the wage Phillips curve," Journal of the European Economic Association, 9, P 101.
- J.Robins, M.F.Wiersema, 1995 , "A Resource Based Approach to multibusiness Firry Empirical Analysis of Portfolio Interrelationship and corporate Financial Performance , Strategic Management Journal" vol. 16, No.4, P 285.
- J.S. McCombie, 2010. "Is Pakistan's Growth Rate Balance-of-Payments Constrained? Policies and Implications for Development and Growth". Oxford Development Studies, Volume 38, Issue 4, P 492.
- J.U. Paul , 2010 , Management of Banking and Financial Services , Second Edition , Dorling Kindersley , India , P. 64.
- K.D.Miller , P.Bromiley, 1990, "Strategic Risk and performance an analysis of Alternative Risk measures" Academy Management Journal, Vol. 33, No. 4, 1990, P 761.
- K.Garcimartin, L.Rivas, L. 2016. "Business cycles in a balance-of-payments constrained growth framework". Journal of Economic Modeling, Vol. 57, P 125.
- Kassim, S. H., Majid, M. S. A., & Yusof, R. M. (2019). Impact of monetary policy shocks on the conventional and Islamic banks in a

dual banking system: Evidence from Malaysia. Journal of Economic Cooperation and Development, 30(1), 41-58.

- Kosuke, A., J. P., & G. V. (2004). Housing prices, Consumption, and Monetary Policy: A Financial Accelerator Approach. Ssrn Electronic Journal , 13(4), p 418.
- L. Gottesman, 2006. The informational efficiency of the equity market as compared to the syndicated bank loan market. Journal of Financial Services Research 30, p 11.
- L.Berlin, M. Mester, 1999. Deposits and relationship lending. Review of Financial Studies 12, P 212.
- L.Y. Sturzenegger , 2001, Exchange Rate Regime and Economic Performance , IMF Staff , Paper, 47, P 65.
- Lastrapes, W. D. (2002). The Real Price of Housing and Money Supply Shocks: Time Series Evidence and Theoretical Simulations. Journal of Housing Economics, 11, p 47.
- Leeper, E. M. (1991) "Monetary and Fiscal Policies," Journal of Monetary Economics, 27 (1), p 131.
- Li, Y., & Yang, Y. (2005). The Effect of Interest Rate and Money Supply on Investment. Journal of Xi'an Institute of Finance and Economics, 18(5), p 49.
- Liod B. Thomas , 2006 , Money , Banking and Financial Market , South- Western , U.S.A, P.235.
- Liu, T., & Huang, M. (2016). Land supply and money growth. International Review of Economics and Finance, 42, p 335.
- M. Allen , 2007, the UK debt management office –borrowing on behalf of government , National Audit Office , London , P 5.
- M. D. Pascual (2005). Empirical exchange rate models of the nineties': Are any fit to survive? Journal of International Money and Finance, 24(7), P 1162.
- M. M. Ahmed,2008, External debts growth and peace in the sudan (some serious challenges facing the country)in the post-conflict Era.MI.SR2008.Journal of Banking and Finance .P2-.3.
- M. N. Hanif ,M. Farooq, 2003 , Monetary and Fiscal Policy Coordination , MPRA , No. 10307 , P 3.
- M. Psillaki, I.E. Tsolas and D. Margaritis (2010) "Evaluation of Credit Risk Based on Firm Performance", European Journal of Operational Research" 201(3) , p 876.

- M.A.Gomez (2008), Fiscal Policy, Congestion and Endogenous Growth, Journal of Public Economic Theory, 10 (4), P 49.
- M.Bashir, (1999), Inflation and profitability measures in Islamic banks: The case of two Sudanese banks, Islamic Economic Studies, 6(2), p 21.
- M.Bitar, A. Tarazi, (2019). Creditor rights and bank capital decisions: Conventional vs. Islamic banking. Journal of Corporate Finance, 55, P 101.
- M.Dungey, R.Fry. (2009). The identification of fiscal and monetary policy in a structural VAR. Economic Modelling, Vol 26(6), P 123.
- M.H.Ibrahim, S.A. Rizvi (2018). Bank lending, deposits and risk-taking in times of crisis: A panel analysis of Islamic and conventional banks. Emerging Markets Review, 35, P 34.
- M.O.Odedokun, (1997) Relative Effects of Public versus Private Investment Spending on Economic Efficiency and Growth in Developing Countries, Applied Economics 29, P 925.
- Mariolis, T. (2004). Pure joint production and international trade: A note. Cambridge Journal of Economics, 28(3), P 453.
- McLeod, R. H. (2008): "Survey of Recent Development," Bulletin of Indonesian Economic Studies, 44 (2), p 190 .
- Meerman, J. (1979). Public expenditure in Malaysia: Who benefits and why (No. 10113, p. 1). The World Bank.p 119.
- Meeker, W. Q., & Escobar, L. A. (2014). Statistical methods for reliability data. John Wiley & Sons.
- N.G.Ling, 2008 , Real Exchange Rate and Trade Balance Relationship: An Empirical Study on Malaysia, International Journal of Business and Management, Vol. 3, No. 8, p 131 .
- Neumann, M. J. M., and J. von Hagen (2002): "Does Inflation Targeting Matter? " Federal Reserve Bank of St. Louis Review, 84 (4), p 136.
- Norma .Md. Saad , (2018), Macro Economic in South East Asian Countries, International Islamic University of Malaysia Press, Kuala Lumpur , p:52.
- O.E.Falade, B.A.Folorunso, (2015). Fiscal and Monetary Policy Instruments and Economic Growth Sustainability in Nigeria. American Journal of Economics, Vol 5(6), P 589.

- P. M. Mendez , 1997, " Spain : Monetary Control And Government Debt Management During Financial Sector Liberalization " in " Coordinating Public Debt And Monetary Management " , IMF , P 348.
- P.Aldama,J. Creel, (2018), "Fiscal Policy in the US: Sustainable After All?" Economic Modelling, Journal of Banking and Finance 28, p 238.
- P.Conway, (1998). Macroeconomic variability in New Zealand: An SVAR study. New Zealand Economic Papers, Vol 32(2), P 169.
- R. Cooper, L. How, 2004 , Relationship between Macroeconomic Variables and Stock Market Indices ،Journal Pengurusan, p 105.
- R.A. Araujo, 2012. "New Insights from a Structural Economic Dynamic Approach to Balance of Payments Constrained Growth" in Models of balance of payments constrained growth: History, Theory and Empirical Evidence, Review of Economic Studies, p 234.
- R.E.Lucas, (1988) On the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary Economics 22 (1), P 11.
- R.Flood, 1984, Collapsing exchange rate regimes: Some linear examples, Journal of International Economics 17, P 9.
- R.G.Eccles, 1991 , "Performance Measurement Manifesto", Hurra Business review, Vol. 69, No.1, P 131.
- S. Gurusamy , 2009 , Financial Services and System , Second Edition , Mc Graw- Hill, New Delhi , P. 16.
- S. Haron, (1996), Inflation and other external determinants of the profitability of Islamic banks, Islamic Economic Studies, 4(1), P 61.
- S. Nelson, G. Topa, 2016. "The Price Is Right: Updating Inflation Expectations in a Randomized Price Information Experiment," Review of Economics and Statistics 98(3), P 523.
- S.Collignon (2013), Austerity versus Growth: Monetary Policy and Debt Sustainability, Social Europe Journal, 30 (5), P 124.
- S.O. Hagan (2008), Monetary Policy, Private Investment and Economic Growth: the Case of Ghana, Studies in Economics and Finance, vol 25, no 2, P 345.

- S.T. Reiter ,2003, "Coordination of economic activity: An example" in " Markets, Games, and Organizations " , springer , Heidelberg , P 139.
- Saleh, A. S., & Ndubisi, N. O. (2006). An evaluation of Financial development in Malaysia. International review of business research papers, 2(1), 1-14.
- Siddiquee, N. A. (2016). Public management reform in Malaysia. International Journal of Public Sector Management.p 110.
- Siebert Calvin D. (1998) "A Comparison of Alternative Theories of Corporate Investment Behavior," American Economic Review, P 689.
- Smets, F., and R. Wouters (2007): "Shocks and Frictions in US Business Cycles: A Bayesian DSGE Approach," American Economic Review, 97 (3), p 412.
- Stockwell, A. J. (Ed.). (2004). Malaysia (Vol. 8). The Stationery Office.p78.
- Stockwell, A. J. (Ed.). (2004). Malaysia (Vol. 8). The Stationery Office.p316.
- Sundararajan & others , 1994, The Coordination of Domestic Public Debt and Monetary Management in Economies in Transition--Issues and Lessons from Experience , IMF , P 25.
- T.Bharath, S.Dahiya, Saunders, A., Srinivasan, A., 2011. Lending relationships and loan contract terms. Review of Financial Studies 24, P 416.
- T.Coric, S.Hrvoje, (2015). Monetary and fiscal policy mix in a small open. Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 28-1, P 414.
- V. Cruijsen, C. Demertzis, 2007. The impact of central bank transparency on exchange rate expectations. European Journal of Political Economy 23:1, P 156.
- Vega, M., and D. Winkelreid (2005): "Inflation Targeting and Inflation Behavior: A Successful Story," International Journal of Central Banking, 1 (3), p 161.
- W.F.Glueck, L.R. Jauch , 1988, "Strategic Management and Business Policy", fifth ed., Me Graw – Hill Book Company, P 123.
- Wan . Y. Alfattani, (2009) ,work paper , Malaysian experiences on the development and economics, Seventh International Conference

on Economics, Center of Islamic Economics Research, King Abdulaziz University, Jeddah, KSA, p: 406.

- Willard, L. B. (2012): "Does Inflation Targeting Matter? A Reassessment," Applied Economics, 44 (17), p 174 .
- William H.Greene, econometric analysis, fifth edition, New York University, 2002, P 284.
- X. Shivakumar, 2015. Contractibility and Transparency of Financial Statement Information Prepared Under IFRS: Evidence from Debt Contracts Around IFRS Adoption. Journal of Accounting Research 53, P 142.
- Y.Jeon, 2009. "Balance-of-payments constrained growth: the case of China, 1979-2002", International Review of Applied Economics, Volume 23, Issue 2, P 139.
- Y.T. Wheelen, M. Hanger , (2013) "The Effect of Liquidity Risk on the Performance of Commercial Banks", "International Research Journal of Applied and Basic Sciences" 4 (6), p 71.
- Y.Taylor (2002). A century of current account dynamics. Journal of International Money and Finance, 21, P 740.
- Z.A. Durnecker (2003), Monetary Policy and Economic Growth, Journal of Economic Surveys, vol 17, no 3, P 83 .
- Zain, Z. M., Anas, Y., Hassan, F. H., Lehar, H., & Shamsuddin, S. (2019, May). Challenges, opportunities and performance of banking industry: A Malaysian perspective. In 2019 International Conference on Innovation Management and Technology Research (pp. 722-726.(
- Zhang, J. P., & Liu, X. G. (2016). Structural Price Increase: Money Supply, CPI and Property Price. Economic Review, 6, p 65.
- Zulkhibri, M. (2019). The impact of monetary policy on Islamic bank financing: bank-level evidence from Malaysia. Journal of Economics, Finance and Administrative Science., Vol. 23 Issue: 46, pp.306-322.

2- Reports and scientific conferences :

- Annual Report issued by the Malaysian Development Corporation, The Renaissance of Malaysia, Half a Century of Development, 2010.

- Annual Report issued by the Malaysian Development Corporation, The Renaissance of Malaysia, Half a Century of Development, 2012.
- Asian Development Bank, (2011), Key Indicators of Developing Asian and Pacific Countries, New York , Oxford University Press, USA. P 46.
- Bank Negara Malaysia, (1995), Bank Negara Malaysia Annual Report, Kuala Lumpur, Malaysia.
- IMF , De Facto Classification of Exchange Rate Regimes and Monetary Policy Frameworks 2008 , published on internet.
- IMF , Staffan Croma , separating public debt management from monetary policy ,2004 , published on internet.
- International Bank for Reconstruction , 2009 , Analyzing Banking Risk , Third Edition , World Bank , Washington ,P 371.

المواقع الالكترونية :

- قاعدة البيانات العالمية للبنوك الإسلامية ، http://www.wdibf.com/ .
- الموقع الرسمي لبنك سورية الدولي الإسلامي : https://www.siib.sy/
- الموقع الرسمي لبنك الشام الإسلامي : https://www.chambank.sy
- الموقع الرسمي لبنك البركة الإسلامي : https://www.albaraka.com.sy/
- الموقع الرسمي الخاص بالاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية : https://www.isdb.org/
- الموقع الرسمي لوزارة المالية الماليزيّة : https://www.mof.gov.my
- الموقع الرسمي للبنك الدولي : https://www.albankaldawli.org
- الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي : https://www.imf.org
- الموقع الرسمي للبنك المركزي الماليزي : https://www.bnm.gov.my/
- قاعدة البيانات (The Global Economy) : https://www.theglobaleconomy.com/
- قاعدة البيانات (Index Mundi) : https://www.indexmundi.com/
- قاعدة بيانات (Bursa Malaysia) : https://www.bursamalaysia.com/

المراسيم و القوانين و الاتفاقيات :

- معاهدة ماسترخت الموقعة (Maastricht–sáttmálinn 1992) و المتفق عليها بتاريخ 1992.
- المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية و الصادر بتاريخ 4–5–2005.
- القانون رقم (3) لعام 2010 الصادر بتاريخ 4–1–2010.
- اتفاقية التأسيس ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية .

الملحق رقم 1:

بيانات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الماليزي:

تطور التضخم INF خلال الفترة (2008-2018):

السنوات	معدل التضخم %
2008	4.473
2009	1.019
2010	2.119
2011	2.964
2012	1.248
2013	3.223
2014	2.663
2015	2.683
2016	1.742
2017	3.51
2018	0.165

تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GRGDP خلال الفترة (2008-2018):

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %
2008	0.33
2009	1.061
2010	0.954
2011	1.16
2012	0.021
2013	1.335
2014	0.514

2015	0.321
2016	0.874
2017	0.049
2018	0.695

تطور نمو العرض النقدي MG خلال الفترة (2008-2018):

السنوات	معدل نمو العرض النقدي%
2008	11.904
2009	9.169
2010	6.762
2011	14.325
2012	8.956
2013	7.35
2014	7.25
2015	2.974
2016	3.198
2017	4.907
2018	9.103

تطور سعر الصرف الحقيقي التوازني EXCH خلال الفترة (2008-2018):

السنوات	سعر الصرف
2008	11.904
2009	9.169
2010	6.762
2011	14.325

2012	8.956
2013	7.35
2014	7.25
2015	2.974
2016	3.198
2017	4.907
2018	9.103

تطور نسبة قيمة ميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي BP خلال الفترة (2008-2018):

السنوات	نسبة قيمة ميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي%
2008	1.975
2009	0.357
2010	7.241
2011	0.074
2012	2.554
2013	-6.777
2014	-8.876
2015	0.809
2016	-0.663
2017	5.246
2018	1.519

تطور نسبة الداخلي والخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية DN خلال الفترة (2008-2018):

السنوات	**نسبة الداخلي والخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %**
2008	46.229
2009	55.957
2010	55.116
2011	56.782
2012	62.6
2013	65.691
2014	63.277
2015	64.544
2016	67.652
2017	68.225
2018	62.339

الملحق رقم 2:

بيانات المصارف الماليزية عينة الدراسة:

البنك	السنة	نسبة السيولة	جودة الأصول	كفاءة الإدارة	نسبة كفاية رأس المال	حجم التمويلات	معدل العائد على الموجودات
البنك العام برهاد	2008	0.223206	2.4	0.023058	8.12	4010	0.000738
	2009	0.209346	2.25	0.024649	9.12	4050	0.000856
	2010	0.196003	1.85	0.022946	10.11	4120	0.001036
	2011	0.227907	1.9	0.026303	10.12	4240	0.001604
	2012	0.212527	1.74	0.024618	11.78	4290	0.001894
	2013	0.067358	1.17	0.024722	13.04	4785	0.000444
	2014	0.049374	0.66	0.021455	13.03	4775	0.000688
	2015	0.017362	0.46	0.021736	13.83	4984	0.00164
	2016	0.014284	0.59	0.02095	11.25	6002	0.002619
	2017	0.069711	0.39	0.020706	11.83	5679	0.000805
	2018	0.069946	0.45	0.020984	11.2	5620	0.001032
HSBC	2008	0.054721	2.25	0.019742	10.12	4123	0.006223
	2009	0.059917	2.01	0.019215	11.01	4621	0.006818
	2010	0.083955	2.12	0.01819	12.12	6821	0.007183
	2011	0.086221	1.98	0.015892	11.1	7361	0.007185
	2012	0.135847	1.65	0.017043	12.2	8483	0.01095
	2013	0.212373	2.24	0.014625	10.82	9175	0.009887
	2014	0.040899	2.26	0.014467	11.79	10508	0.008668
	2015	0.244972	2.21	0.012532	11.91	11968	0.006292
	2016	0.144776	1.98	0.01411	12.55	11743	0.004969
	2017	0.082471	1.94	0.013389	12.13	13384	0.004838

0.00801	14137	12.73	0.012236	2.01	0.137795	2018	
-0.03441	9224	9.22	-0.08076	3.25	0.189893	2008	بنك الراجحي
-0.03103	9285	10.1	-0.07089	6.81	0.223417	2009	
-0.02709	10743	9.28	-0.0486	7.68	0.218685	2010	
-0.04207	10126	11.1	-0.04068	8.1	0.246308	2011	
0.006925	8970	12.3	0.033528	8.23	0.216885	2012	
0.009946	6009	14.6	0.039573	6.25	0.148238	2013	
0.008499	6703	13.2	0.032468	7.22	0.145817	2014	
-0.00328	7002	12.4	0.011249	6.88	0.146044	2015	
-0.00269	6491	11.5	0.011024	12.5	0.216952	2016	
0.000875	5597	13.12	0.024721	12.2	0.046926	2017	
0.001829	5592	10.12	0.026358	12.26	0.014524	2018	
0.009042	3220	12.11	0.050181	2.3	0.418174	2008	بنك المال الكويتي
0.009507	3551	13.1	0.047537	1.1	0.401901	2009	
0.008734	3477	14.11	0.039301	1.01	0.339884	2010	
0.008643	3485	12.1	0.035531	1.11	0.360115	2011	
0.007885	3524	14	0.028004	1.14	0.345296	2012	
0.007757	3728	15.1	0.024448	1.13	0.263282	2013	
0.009516	3294	12.3	0.021843	1.25	0.289792	2014	
0.011152	2854	14.2	0.020884	1.24	0.253447	2015	
0.012404	3296	12.3	0.020109	1.28	0.240556	2016	
0.005719	2851	13.4	0.019923	0.99	0.239808	2017	
0.008411	3500	12.54	0.021793	0.96	0.248136	2018	

الملحق رقم 3:

أثر مؤشرات القطاع الحقيقي في مؤشرات الأداء:

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع الحقيقي وحجم التوظيف في جودة الأصول:

Dependent Variable: D(ROA)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GRGDP,INF LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
GRGDP	0.244910	0.093615	2.616146	0.0181
INF	0.404682	0.053684	7.538288	0.0000
LOG(FINANCING)	0.452385	0.091327	4.953446	0.0001
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.53589	0.211464	-2.53422	0.0214
D(GRGDP)	0.081144	0.122547	0.662143	0.5168
D(INF)	-0.20679	0.071896	-2.87635	0.0105
DLOG(FINANCING)	1.757746	0.542721	3.238767	0.0048
DFC	0.163064	0.058871	-2.76985	0.0131
C	-1.30005	1.190774	-1.09177	0.2902
Mean dependent var	0.137000	S.D. dependent var		1.16126
S.E. of regression	1.229973	Akaike info criterion		0.87458
Sum squared resid	25.71819	Schwarz criterion		1.96942
Log likelihood	7.759149	Hannan–Quinn criter.		1.28060

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع الحقيقي وحجم التوظيف في الربحية:

Dependent Variable: D(ROA)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GRGDP,INF LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
GRGDP	0.001149	0.001841	0.624375	0.6407
INF	-0.00123	0.001078	-1.149456	0.2663
LOG(FINANCING)	-0.00626	0.002199	-2.848007	0.0111
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.48400	0.128716	-3.760301	0.0016
D(GRGDP)	-0.00417	0.004514	-0.923836	0.3685
D(INF)	-0.00132	0.001080	-1.223078	0.2380
DLOG(FINANCING)	-0.01868	0.025975	-0.719193	0.4818
DFC	0.000688	0.003969	0.173395	0.8644
C	0.027920	0.009869	2.829235	0.0116
Mean dependent var	0.000942	S.D. dependent var		0.00859
S.E. of regression	0.006026	Akaike info criterion		-8.0830
Sum squared resid	0.000617	Schwarz criterion		-6.9881
Log likelihood	204.8269	Hannan–Quinn criter.		-7.6770

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع الحقيقي وحجم التوظيف في كفاءة الإدارة:

Dependent Variable: D(EFF)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GRGDP,INF LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
GRGDP	-0.00132	1.26E-09	-1051480.	0.0000
INF	-0.00117	5.57E-10	-2111167.	0.0000
LOG(FINANCING)	0.009750	9.29E-09	1049165.	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.459618	0.331241	-1.387563	0.0086
D(GRGDP)	-0.00452	0.006065	-0.745136	0.4694
D(INF)	-0.00099	0.001052	-0.940362	0.3642
DLOG(FINANCING)	-0.04541	0.026773	-1.696283	0.1136
DFC	-0.00027	0.002609	-0.103373	0.9192
C	-0.03144	0.012760	-2.464203	0.0284
Mean dependent var	0.000942	S.D. dependent var		0.00859
S.E. of regression	0.006026	Akaike info criterion		-8.0830
Sum squared resid	0.000617	Schwarz criterion		-6.9881
Log likelihood	204.8269	Hannan–Quinn criter.		-7.6770

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع الحقيقي وحجم التوظيف في السيولة:

Dependent Variable: D(LIQ)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GRGDP,INF LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
GRGDP	0.003017	0.005918	0.509796	0.6167
INF	0.012761	0.002113	6.039263	0.0000
LOG(FINANCING)	0.093794	0.008042	11.66353	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	0.715265	1.382567	0.517346	0.6116
D(GRGDP)	0.063847	0.064822	0.984956	0.3385
D(INF)	-0.01072	0.004061	-2.640645	0.0172
DLOG(FINANCING)	0.399254	0.446521	0.894144	0.3837
DFC	-0.09279	0.094243	-0.984648	0.3386
C	0.494674	0.993578	0.497872	0.6250
Mean dependent var	-0.01039	S.D. dependent var		0.06717
S.E. of regression	0.047339	Akaike info criterion		-2.8861
Sum squared resid	0.038097	Schwarz criterion		-1.7912
Log likelihood	90.49468	Hannan–Quinn criter.		-2.4801

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع الحقيقي وحجم التوظيف في كفاية رأس المال:

Dependent Variable: D(CAR)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GRGDP,INF LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
GRGDP	0.377760	0.185651	2.034778	0.0578
INF	-0.84011	0.092893	-9.043944	0.0000
LOG(FINANCING)	1.939964	0.206970	9.373171	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.85048	0.339861	-2.502459	0.0228
D(GRGDP)	-0.22339	0.379578	-0.588523	0.5639
D(INF)	0.419764	0.082305	5.100118	0.0001
DLOG(FINANCING)	-7.64304	1.340710	-5.700743	0.0000
DFC	0.285253	0.509636	0.559718	0.5830
C	-1.85451	0.877206	-2.114118	0.0496
Mean dependent var	0.175500	S.D. dependent var		1.39224
S.E. of regression	0.912966	Akaike info criterion		2.14453
Sum squared resid	14.16962	Schwarz criterion		3.23937
Log likelihood	-20.1797	Hannan–Quinn criter.		2.55055

أثر مؤشرات القطاع الحقيقي في مؤشرات الأداء:

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع الحقيقي وحجم التوظيف في جودة الأصول:

Dependent Variable: D(ROA)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GRGDP,INF LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
GRGDP	0.244910	0.093615	2.616146	0.0181
INF	0.404682	0.053684	7.538288	0.0000
LOG(FINANCING)	0.452385	0.091327	4.953446	0.0001
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.53589	0.211464	-2.53422	0.0214
D(GRGDP)	0.081144	0.122547	0.662143	0.5168
D(INF)	-0.20679	0.071896	-2.87635	0.0105
DLOG(FINANCING)	1.757746	0.542721	3.238767	0.0048
DFC	0.163064	0.058871	-2.76985	0.0131
C	-1.30005	1.190774	-1.09177	0.2902
Mean dependent var	0.137000	S.D. dependent var		1.16126
S.E. of regression	1.229973	Akaike info criterion		0.87458
Sum squared resid	25.71819	Schwarz criterion		1.96942
Log likelihood	7.759149	Hannan–Quinn criter.		1.28060

الملحق الرابع

أثر مؤشرات القطاع المالي وحجم التوظيف في جودة الأصول

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع المالي وحجم التوظيف في جودة الأصول:

Dependent Variable: D(AQ)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): DN, LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
DN	0.003027	0.008540	0.354466	0.7264
LOG(FINANCING)	-0.07809	0.282161	-0.276789	0.7845
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.571331	0.239024	-2.390269	0.0258
D(DN)	0.057873	0.056284	1.028239	0.3150
DLOG(FINANCING)	1.674309	1.764360	0.948961	0.3529
DFC	-0.13850	0.184234	-0.751809	0.4601
C	1.555717	0.515027	3.020652	0.0063
Mean dependent var	0.137000	S.D. dependent var		1.16126
S.E. of regression	1.120111	Akaike info criterion		1.12290
Sum squared resid	27.60229	Schwarz criterion		2.01500
Log likelihood	-2.70393	Hannan-Quinn criter.		1.45373

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع المالي وحجم التوظيف في الربحية :

Dependent Variable: D(ROA)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): DN, LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
DN	0.002693	0.001390	1.937380	0.1656
LOG(FINANCING)	-0.01588	0.023465	-0.676812	0.5056
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.23277	0.299913	-0.776135	0.0459
D(DN)	-0.00018	0.000152	-1.216505	0.2367
DLOG(FINANCING)	0.004119	0.002406	1.711992	0.1010
DFC	0.000282	0.001314	0.214362	0.8322
C	-0.00815	0.010112	-0.806459	0.4286
Mean dependent var	0.000942	S.D. dependent var		0.00859
S.E. of regression	0.006889	Akaike info criterion		-7.5055
Sum squared resid	0.001044	Schwarz criterion		-6.6134
Log likelihood	187.1219	Hannan–Quinn criter.		-7.1747

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع المالي وحجم التوظيف في الكفاءة:

Dependent Variable: D(EFF)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): DN, LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
DN	0.012761	0.002113	6.039263	0.0000
LOG(FINANCING)	0.093794	0.008042	11.66353	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	0.002175	0.001592	1.366444	0.1856
D(DN)	-0.03195	0.020881	-1.530338	0.1402
DLOG(FINANCING)	0.002175	0.001592	1.366444	0.1856
DFC	-0.03195	0.020881	-1.530338	0.1402
C	0.002175	0.001592	1.366444	0.1856
Mean dependent var	0.001729	S.D. dependent var		0.01339
S.E. of regression	0.011093	Akaike info criterion		-7.1526
Sum squared resid	0.002707	Schwarz criterion		-6.2606
Log likelihood	179.3593	Hannan–Quinn criter.		-6.8218

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع المالي وحجم التوظيف في السيولة:

Dependent Variable: D(LIQ)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): DN, LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
DN	-0.00824	0.000797	-10.33817	0.0000
LOG(FINANCING)	-0.19252	0.033826	5.691507	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.95903	0.254423	-3.769453	0.0011
D(DN)	-0.00876	0.001822	4.808843	0.0001
DLOG(FINANCING)	-0.11868	0.118425	-1.002216	0.3271
DFC	-0.03314	0.022540	-1.470352	0.1556
C	-0.91718	0.224893	-4.078305	0.0005
Mean dependent var	-0.01039	S.D. dependent var		0.0671
S.E. of regression	0.048518	Akaike info criterion		−2.945
Sum squared resid	0.051789	Schwarz criterion		−2.053
Log likelihood	86.79884	Hannan–Quinn criter.		−2.614

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع المالي وحجم التوظيف في الكفاءة:

Dependent Variable: D(CAR)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): DN, LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
DN	-0.02774	0.036602	-0.758097	0.4564
LOG(FINANCING)	2.456626	0.789961	3.109808	0.0051
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.82262	0.347845	-2.364923	0.5573
D(DN)	0.066920	0.026597	2.516050	0.0197
DLOG(FINANCING)	-4.87719	2.257064	-2.160859	0.0419
DFC	-0.15670	0.370702	-0.422718	0.6766
C	-5.76562	2.600298	-2.217294	0.0372
Mean dependent var	0.175500	S.D. dependent var		1.39224
S.E. of regression	0.961648	Akaike info criterion		2.78362
Sum squared resid	20.34486	Schwarz criterion		3.67572
Log likelihood	-39.2397	Hannan–Quinn criter.		3.11445

الملحق الخامس:

أثر القطاع الخارجي على مؤشرات أداء المصارف الإسلامية الماليزية

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع الخارجي وحجم التوظيف في جودة الأصول:

Dependent Variable: D(AQ)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): BP, LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
BP	-0.01391	0.002545	-5.467991	0.0001
LOG(FINANCING)	-0.64721	0.172900	-3.743270	0.0022
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.56735	0.240546	-2.358604	0.0334
D(BP)	-0.00508	0.007663	-0.663165	0.5180
DLOG(FINANCING)	-1.65176	0.538146	3.069367	0.0083
DFC	-0.32738	0.185960	-1.760487	0.1001
C	5.448785	2.831846	1.924110	0.0749
Mean dependent var	0.137000	S.D. dependent var		1.16126
S.E. of regression	1.890217	Akaike info criterion		0.83354
Sum squared resid	50.02087	Schwarz criterion		1.80125
Log likelihood	6.996111	Hannan-Quinn criter.		1.17130

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع الخارجي وحجم التوظيف في الربحية :

Dependent Variable: D(ROA)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): BP, LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
BP	-0.00084	0.000129	-6.566132	0.0000
LOG(FINANCING)	-0.06650	0.007933	-8.383617	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.44579	0.455293	-0.979145	0.3441
D(BP)	0.000451	0.000448	1.007065	0.3310
DLOG(FINANCING)	-0.00847	0.010056	-0.843078	0.4134
DFC	-0.00242	0.001789	-1.356298	0.1965
C	0.262655	0.265684	0.988599	0.3396
Mean dependent var	0.000942	S.D. dependent var		0.00859
S.E. of regression	0.010650	Akaike info criterion		-8.8043
Sum squared resid	0.001588	Schwarz criterion		-7.8366
Log likelihood	180.4776	Hannan–Quinn criter.		-8.4665

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع الخارجي وحجم التوظيف في الكفاءة:

Dependent Variable: D(EFF)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): BP, LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
BP	0.001254	0.001592	1.366444	0.1856
LOG(FINANCING)	-0.00145	0.020881	-1.530338	0.1402
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.23019	0.214178	-1.074793	0.1141
D(BP)	-0.00023	0.000248	-0.932947	0.3610
DLOG(FINANCING)	-0.00517	0.007890	-0.655460	0.5190
DFC	-0.00774	0.007749	-0.999021	0.3286
C	0.036361	0.034554	1.052289	0.3041
Mean dependent var	-0.01039	S.D. dependent var		0.067173
S.E. of regression	0.056001	Akaike info criterion		-2.2800
Sum squared resid	0.068995	Schwarz criterion		-1.3879
Log likelihood	72.16075	Hannan–Quinn criter.		-1.9492

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع الخارجي وحجم التوظيف في كفاية رأس المال:

Dependent Variable: D(CAR)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): BP, LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
BP	-0.22969	0.027919	-8.226957	0.0000
LOG(FINANCING)	-0.18934	0.937272	-0.202013	0.8418
Short Run Equation				
COINTEQ01	0.869700	0.206724	-4.207052	0.0004
D(BP)	0.162281	0.022982	7.061274	0.0000
DLOG(FINANCING)	-1.17467	2.075989	-0.565838	0.5772
DFC	-0.44632	0.703317	-0.634604	0.5322
C	12.11836	2.832198	4.278782	0.0003
Mean dependent var	0.175500	S.D. dependent var		1.39224
S.E. of regression	0.977370	Akaike info criterion		2.73451
Sum squared resid	21.01554	Schwarz criterion		3.62660
Log likelihood	-38.1592	Hannan–Quinn criter.		3.06534

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع الخارجي وحجم التوظيف في السيولة:

Dependent Variable: D(LIQ)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): BP, LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
BP	-0.001046	0.002911	-0.359379	0.7227
LOG(FINANCING)	0.038584	0.057385	0.672360	0.5084
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.53398	0.337188	-1.583640	0.1275
D(BP)	-0.00118	0.001597	-0.742297	0.4658
DLOG(FINANCING)	-0.07895	0.131726	-0.599365	0.5551
DFC	0.005529	0.013112	0.421671	0.6774
C	-0.10378	0.074890	-1.385863	0.1797
Mean dependent var	-0.01039	S.D. dependent var		0.06717
S.E. of regression	0.056001	Akaike info criterion		-2.2800
Sum squared resid	0.068995	Schwarz criterion		-1.3879
Log likelihood	72.16075	Hannan–Quinn criter.		-1.9492

الملحق السادس

أثر القطاع النقدي على مؤشرات أداء المصارف الإسلامية الماليزية

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع النقدي وحجم التوظيف في جودة الأصول:

Dependent Variable: D(AQ)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): MG,EXCH LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
MG	-0.05693	0.015792	-3.605385	0.0022
EXCH	0.337772	0.102537	-3.294137	0.0043
LOG(FINANCING)	0.174710	0.118473	1.474677	0.0486
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.64900	0.232277	-2.794082	0.0125
D(MG)	0.047385	0.015584	3.040629	0.0074
D(EXCH)	-0.32536	0.600911	-0.541451	0.5952
DLOG(FINANCING)	1.141761	1.003255	1.138057	0.2709
DFC	-0.27213	0.413419	-0.658244	0.5192
C	2.294312	1.268472	1.808721	0.0882
Mean dependent var	0.137000	S.D. dependent var		1.16126
S.E. of regression	1.262510	Akaike info criterion		0.81502
Sum squared resid	27.09683	Schwarz criterion		1.90986
Log likelihood	9.069475	Hannan–Quinn criter.		1.22104

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع النقدي وحجم التوظيف في الربحية :

Dependent Variable: D(ROA)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): MG, EXCH, LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
MG	9.13E-05	4.97E-05	1.835703	0.0840
EXCH	-0.00655	0.000157	-41.70306	0.0000
LOG(FINANCING)	0.009033	0.000374	24.17799	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.46318	0.305730	-1.515018	0.1481
D(MG)	-0.00093	0.000878	-1.061610	0.3033
D(EXCH)	-0.00470	0.008980	-0.524213	0.6069
DLOG(FINANCING)	-0.00023	0.007145	-0.032561	0.9744
DFC	-0.00607	0.009144	-0.663922	0.5156
C	-0.02220	0.015929	-1.393801	0.1813
Mean dependent var	0.000942	S.D. dependent var		0.00859
S.E. of regression	0.004463	Akaike info criterion		-9.3378
Sum squared resid	0.000339	Schwarz criterion		-8.2429
Log likelihood	232.4325	Hannan–Quinn criter.		-8.9318

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع النقدي وحجم التوظيف في الكفاءة:

Dependent Variable: D(EFF)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): MG, EXCH, LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
MG	9.13E-05	4.97E-05	1.835703	0.0840
EXCH	-0.00655	0.000157	-41.70306	0.0000
LOG(FINANCING)	0.009033	0.000374	24.17799	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.46318	0.305730	-1.515018	0.1481
D(MG)	-0.00093	0.000878	-1.061610	0.3033
D(EXCH)	-0.00470	0.008980	-0.524213	0.6069
DLOG(FINANCING)	-0.00023	0.007145	-0.032561	0.9744
DFC	-0.00607	0.009144	-0.663922	0.5156
C	-0.02220	0.015929	-1.393801	0.1813
Mean dependent var	0.000942	S.D. dependent var		0.00859
S.E. of regression	0.004463	Akaike info criterion		-9.3378
Sum squared resid	0.000339	Schwarz criterion		-8.2429
Log likelihood	232.4325	Hannan–Quinn criter.		-8.9318

النموذج التفصيلي لأثر مؤشرات القطاع النقدي وحجم التوظيف في الكفاية:

Dependent Variable: D(EFF)				
Method: ARDL				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 40				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): MG, EXCH, LOG(FINANCING)				
Fixed regressors: DFC C				
Number of models evalulated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
MG	0.00214	0.000690	3.114139	0.0063
EXCH	0.00859	0.004259	2.017125	0.0598
LOG(FINANCING)	−0.0141	0.011850	−1.193287	0.2491
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.28250	0.102965	-2.743658	0.0139
D(MG)	-0.00126	0.001159	-1.093639	0.2894
	-0.01266	0.012317	-1.028622	0.3181
DLOG(FINANCING)	0.002520	0.003296	0.764449	0.4551
DFC	-0.01369	0.015911	-0.860587	0.4014
C	0.029319	0.012008	2.441570	0.0259
Mean dependent var	0.001729	S.D. dependent var		0.01339
S.E. of regression	0.005801	Akaike info criterion		-7.8784
Sum squared resid	0.000572	Schwarz criterion		-6.7835
Log likelihood	200.3250	Hannan−Quinn criter.		-7.4723

الملحق السابع

المتغيّرات الاقتصاديّة الخاصّة بسوريّة

مؤشر أسعار المستهلك CPI خلال الفترة (2011–2018 ربعياً):

الفترة	قيمة المؤشر
آذار-11	105.0333
حزيران-11	103.7667
أيلول-11	105.3333
كانون الأول-11	111.0667
آذار-12	129.2667
حزيران-12	137.0667
أيلول-12	147.1667
كانون الأول-12	166.7667
آذار-13	191.2
حزيران-13	229.9667
أيلول-13	309.3333
كانون الأول-13	327.6667
آذار-14	309.9
حزيران-14	311.1667
أيلول-14	325.3333
كانون الأول-14	350.2333
آذار-15	397.1667
حزيران-15	433.7667
أيلول-15	455.3667
كانون الأول-15	509.0333
آذار-16	578.9333
حزيران-16	633.1667
أيلول-16	692.7333
كانون الأول-16	746.9667
آذار-17	788.9333
حزيران-17	788.8333
أيلول-17	775.6333
كانون الأول-17	777.7667
آذار-18	791.3667
حزيران-18	789.0333
أيلول-18	781.1
كانون الأول-18	799.0667

تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP خلال الفترة (2011-2018 ربعياً):

الفترة	قيمة المؤشر
آذار-11	1,534,283
حزيران-11	1,562,355
أيلول-11	1,567,196
كانون الأول-11	1,537,191
آذار-12	1,465,347
حزيران-12	1,363,168
أيلول-12	1,246,780
كانون الأول-12	1,132,310
آذار-13	1,033,047
حزيران-13	950,928
أيلول-13	885,050
كانون الأول-13	834,511
آذار-14	797,994
حزيران-14	772,521
أيلول-14	754,695
كانون الأول-14	741,123
آذار-15	729,023
حزيران-15	718,070
أيلول-15	708,551
كانون الأول-15	700,752
آذار-16	694,816
حزيران-16	690,304
أيلول-16	686,631
كانون الأول-16	683,211
آذار-17	679,661
حزيران-17	676,400
أيلول-17	674,051
كانون الاول-17	673,235
آذار-18	674,380
حزيران-18	677,140
أيلول-18	680,977
كانون الأول-18	685,353

بيانات الدراسة لمؤشرات أداء المصارف الإسلامية السورية:

البنك	الفترة	نسبة التوظيف	نسبة كفاية رأس المال	جودة الأصول	نسبة السيولة	كفاءة الإدارة	العائد على حقوق الملكية
بنك سورية الدولي الإسلامي	آذار-11	3.776	0.4	0.0527	0.2567	0.0196	0.005
	حزيران-11	4.972	0.67	0.0622	0.1975	0.0055	0.011
	أيلول-11	3.876	0.4	0.0766	0.2466	0.0133	0.0184
	كانون الأول-11	2.89	0.45	0.0821	0.2385	0.0233	0.0293
	آذار-12	1.618	0.6	0.1767	0.4203	0.0386	0.0296
	حزيران-12	1.146	0.76	0.1567	0.504	0.0119	0.019
	أيلول-12	1.565	0.62	0.2195	0.4788	0.0195	0.0067
	كانون الأول-12	0.722	0.41	0.2253	0.6148	0.029	0.0133
	آذار-13	0.818	0.43	0.332	0.6901	0.0415	0.0108
	حزيران-13	0.577	0.48	0.2055	0.8597	0.0029	0.0485
	أيلول-13	0.379	0.39	0.3849	0.5998	0.0179	0.0605
	كانون الأول-13	0.301	0.51	0.3755	0.8582	0.0211	0.0415
	آذار-14	0.256	0.54	0.4576	0.4862	0.0262	0.005
	حزيران-14	0.279	0.35	0.4304	0.8132	0.0029	0.0145
	أيلول-14	0.279	0.34	0.3361	0.7583	0.0045	0.0227
	كانون الأول-14	0.342	0.55	0.3804	0.8198	0.0088	0.0306
	آذار-15	0.412	0.43	0.2359	0.661	0.0198	0.0178
	حزيران-15	0.365	0.41	0.2308	0.6748	0.0058	0.0417
	أيلول-15	0.546	0.38	0.0996	0.5737	0.0086	0.0416
	كانون الأول-15	0.76	0.47	0.0814	0.5519	0.016	0.0546
	آذار-16	0.535	0.35	0.0981	0.5425	0.0195	0.0374
	حزيران-16	0.334	0.43	0.0864	0.7212	0.0028	0.0386
	أيلول-16	0.301	0.29	0.072	0.6746	0.005	0.0423
	كانون الأول-16	0.249	0.42	0.0721	0.8028	0.0094	0.0455
	آذار-17	0.259	0.37	0.0533	0.7232	0.0109	0.003
	حزيران-17	0.342	0.23	0.0547	0.7054	0.0032	0.0062
	أيلول-17	0.497	0.23	0.0558	0.6401	0.0104	0.0055
	كانون الأول-17	0.6	0.23	0.0478	0.6795	0.0239	-0.0188
	آذار-18	0.671	0.22	0.0474	0.5813	0.0385	0.002
	حزيران-18	0.647	0.25	0.0387	0.5781	0.0068	0.0013

	أيلول-18	0.625	0.24	0.0405	0.5656	0.0131	0.0021
	كانون الأول-18	0.696	0.26	0.032	0.6081	0.0178	0.0055
بنك البركة	آذار-11	2.403	0.21	0.0526	0.4185	0.0095	0.0029
	حزيران-11	2.659	0.33	0.0819	0.404	0.0036	0.0073
	أيلول-11	2.89	0.4	0.0818	0.3282	0.0071	0.011
	كانون الأول-11	2.34	0.46	0.0861	0.4794	0.0103	0.0138
	آذار-12	1.465	0.36	0.1381	0.6926	0.0078	0.0072
	حزيران-12	1.034	0.36	0.1347	0.722	0.0023	0.0071
	أيلول-12	0.609	0.42	0.195	0.6633	0.0064	0.006
	كانون الأول-12	0.605	0.41	0.2196	0.6781	0.0091	0.0068
	آذار-13	0.711	0.56	0.2656	0.6703	0.0168	0.0041
	حزيران-13	0.456	0.26	0.3565	0.7225	0.0014	0.0197
	أيلول-13	0.463	0.32	0.5167	0.7108	0.0036	0.0208
	كانون الأول-13	0.723	0.27	0.5183	0.6429	0.0085	0.0021
	آذار-14	1.019	0.36	0.535	0.6922	0.0134	-0.0025
	حزيران-14	0.85	0.34	0.5959	0.6754	0.0044	-0.009
	أيلول-14	0.728	0.28	0.6551	0.6948	0.0073	-0.0114
	كانون الأول-14	1.083	0.28	0.4885	0.6035	0.0136	-0.0023
	آذار-15	1.208	0.26	0.4336	0.641	0.0459	0.0112
	حزيران-15	1.421	0.22	0.3472	0.5525	0.0043	0.0271
	أيلول-15	1.36	0.14	0.3357	0.5276	0.0059	0.0394
	كانون الأول-15	1.404	0.24	0.3179	0.5189	0.0105	0.0446
	آذار-16	1.344	0.28	0.3404	0.637	0.0141	0.0306
	حزيران-16	0.967	0.19	0.3111	0.5633	0.0043	0.0319
	أيلول-16	0.68	0.16	0.3608	0.657	0.0083	0.0388
	كانون الأول-16	0.697	0.41	0.3594	0.7143	0.014	0.0574
	آذار-17	0.476	0.25	0.3877	0.8344	0.0017	0.0048
	حزيران-17	0.552	0.2	0.2702	0.7039	0.0042	0.0041
	أيلول-17	0.665	0.17	0.219	0.6358	0.0073	0.0082
	كانون الأول-17	0.59	0.2	0.2335	0.7091	0.0123	-0.006
	آذار-18	0.59	0.2	0.2335	0.7091	0.0188	-0.006
	حزيران-18	0.66	0.25	0.2157	0.74	0.0189	0.0054
	أيلول-18	0.561	0.23	0.2284	0.7579	0.0074	0.0065
	كانون الأول-18	1.111	0.16	0.1095	0.6011	0.009	0.0065

بنك الشام	آذار-11	2.403	0.21	0.4185	0.4185	0.0095	0.0029
	حزيران-11	2.659	0.33	0.404	0.404	0.0036	0.0073
	أيلول-11	2.89	0.4	0.3282	0.3282	0.0071	0.011
	كانون الأول-11	2.34	0.46	0.4794	0.4794	0.0103	0.0138
	آذار-12	1.465	0.36	0.6926	0.6926	0.0078	0.0072
	حزيران-12	1.034	0.36	0.722	0.722	0.0023	0.0071
	أيلول-12	0.609	0.42	0.6633	0.6633	0.0064	0.006
	كانون الأول-12	0.605	0.41	0.6781	0.6781	0.0091	0.0068
	آذار-13	0.711	0.56	0.6703	0.6703	0.0168	0.0041
	حزيران-13	0.456	0.26	0.7225	0.7225	0.0014	0.0197
	أيلول-13	0.463	0.32	0.7108	0.7108	0.0036	0.0208
	كانون الأول-13	0.723	0.27	0.6429	0.6429	0.0085	0.0021
	آذار-14	1.019	0.36	0.6922	0.6922	0.0134	-0.0025
	حزيران-14	0.85	0.34	0.6754	0.6754	0.0044	-0.009
	أيلول-14	0.728	0.28	0.6948	0.6948	0.0073	-0.0114
	كانون الأول-14	1.083	0.28	0.6035	0.6035	0.0136	-0.0023
	آذار-15	1.208	0.26	0.641	0.641	0.0459	0.0112
	حزيران-15	1.421	0.22	0.5525	0.5525	0.0043	0.0271
	أيلول-15	1.36	0.14	0.5276	0.5276	0.0059	0.0394
	كانون الأول-15	1.404	0.24	0.5189	0.5189	0.0105	0.0446
	آذار-16	1.344	0.28	0.637	0.637	0.0141	0.0306
	حزيران-16	0.967	0.19	0.5633	0.5633	0.0043	0.0319
	أيلول-16	0.68	0.16	0.657	0.657	0.0083	0.0388
	كانون الأول-16	0.697	0.41	0.7143	0.7143	0.014	0.0574
	آذار-17	0.476	0.25	0.8344	0.8344	0.0017	0.0048
	حزيران-17	0.552	0.2	0.7039	0.7039	0.0042	0.0041
	أيلول-17	0.665	0.17	0.6358	0.6358	0.0073	0.0082
	كانون الأول-17	0.59	0.2	0.7091	0.7091	0.0123	-0.006
	آذار-18	0.59	0.2	0.7091	0.7091	0.0188	-0.006
	حزيران-18	0.66	0.25	0.74	0.74	0.0189	0.0054
	أيلول-18	0.561	0.23	0.7579	0.7579	0.0074	0.0065
	كانون الأول-18	1.111	0.16	0.6011	0.6011	0.009	0.0065

الملحق الثامن

أثر مؤشرات الاقتصاد ونسبة التوظيف في أداء المصارف الإسلامية السورية

أثر المؤشرات الاقتصادية ونسبة التوظيف في الربحية:

Dependent Variable: ROE
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Date: 02/19/21 Time: 09:01
Sample (adjusted): 2011Q2 2018Q4
Periods included: 31
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 31
Linear estimation after one-step weighting matrix
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.683025	1.009492	2.657797	0.0141
ROE(-1)	0.571501	0.154937	3.688610	0.0012
LOGCPI	-0.071848	0.028194	-2.548323	0.0180
LOGRGDP	-0.163595	0.061768	-2.648539	0.0144
AQ	-0.040602	0.074460	-0.545290	0.5908
AQ(-1)	-0.057185	0.068017	-0.840745	0.4091
LTD	-0.008139	0.004547	-1.789773	0.0867
LTD(-1)	0.008338	0.005048	1.651905	0.1121

Effects Specification
Cross-section fixed (dummy variables)

Weighted Statistics			
R-squared	0.533255	Mean dependent var	1.720139
Adjusted R-squared	0.391202	S.D. dependent var	1.487923
S.E. of regression	1.160959	Sum squared resid	31.00000
F-statistic	3.753921	Durbin-Watson stat	2.083335
Prob(F-statistic)	0.007428		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.533255	Mean dependent var	0.022184
Sum squared resid	0.005156	Durbin-Watson stat	2.083335

أثر المؤشرات الاقتصادية ونسبة التوظيف في السيولة:

Dependent Variable: LIQ
Method: Panel Least Squares
Date: 02/19/21 Time: 09:16
Sample (adjusted): 2011Q3 2018Q4
Periods included: 30
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIQ(-1)	-0.069655	0.175916	-0.395957	0.6961
LIQ(-2)	0.461130	0.181718	2.537616	0.0192
LOGCPI	-0.142011	0.137775	-1.030743	0.3144
LOGRGDP	12.02894	6.152076	1.955266	0.0640
LOGRGDP(-1)	-21.02924	10.41275	-2.019567	0.0564
LOGRGDP(-2)	9.616350	4.675040	2.056956	0.0523
LTD	-0.272002	0.091032	-2.987978	0.0070
AQ	-0.682843	0.371871	-1.836238	0.0805
C	-6.788212	6.811124	-0.996636	0.3303

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.781485	Mean dependent var	0.622403
Adjusted R-squared	0.698242	S.D. dependent var	0.153605
S.E. of regression	0.084379	Akaike info criterion	-1.863667
Sum squared resid	0.149517	Schwarz criterion	-1.443308
Log likelihood	36.95500	Hannan-Quinn criter.	-1.729190
F-statistic	9.387932	Durbin-Watson stat	1.783962
Prob(F-statistic)	0.000019		

أثر المؤشرات الاقتصادية ونسبة التوظيف في كفاية رأس المال:

Dependent Variable: CAR
Method: Panel Least Squares
Date: 02/19/21 Time: 09:17
Sample (adjusted): 2011Q3 2018Q4
Periods included: 30
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CAR(-1)	0.160876	0.170185	0.945303	0.3543
CAR(-2)	-0.300637	0.173336	-1.734418	0.0962
LOGCPI	-0.266702	0.151692	-1.758175	0.0920
LOGRGDP	0.013665	0.302642	0.045153	0.9644
LTD	-0.125428	0.042649	-2.940902	0.0073
AQ	-0.257301	0.254115	-1.012537	0.3218

C	2.000009	5.013158	0.398952	0.6936

Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)			
R-squared	0.681288	Mean dependent var	0.401333
Adjusted R-squared	0.598146	S.D. dependent var	0.131063
S.E. of regression	0.083083	Akaike info criterion	-1.936983
Sum squared resid	0.158765	Schwarz criterion	-1.610037
Log likelihood	36.05474	Hannan-Quinn criter.	-1.832390
F-statistic	8.194257	Durbin-Watson stat	2.080400
Prob(F-statistic)	0.000082		

أثر مؤشر الاقتصاد الكلي ونسبة التوظيف في جودة الأصول

Dependent Variable: AQ
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Date: 02/19/21 Time: 09:18
Sample (adjusted): 2011Q3 2018Q4
Periods included: 30
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 30
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AQ(-1)	0.116544	0.178180	0.654078	0.5198
AQ(-2)	0.616927	0.159508	3.867696	0.0008
LOGCPI	0.120918	0.128700	0.939536	0.3577
LOGRGDP	9.419652	2.452700	3.840524	0.0009
LOGRGDP(-1)	-16.24951	4.189723	-3.878421	0.0008
LOGRGDP(-2)	7.734786	1.824418	4.239591	0.0003
LTD	-0.106619	0.040456	-2.635444	0.0151
C	-12.90631	4.247943	-3.038251	0.0060

Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)			
Weighted Statistics			
R-squared	0.923977	Mean dependent var	4.692937
Adjusted R-squared	0.899788	S.D. dependent var	3.688828
S.E. of regression	1.167748	Sum squared resid	30.00000
F-statistic	38.19789	Durbin-Watson stat	2.322404
Prob(F-statistic)	0.000000		
Unweighted Statistics			
R-squared	0.923977	Mean dependent var	0.172860
Sum squared resid	0.040702	Durbin-Watson stat	2.322404

أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي ونسبة التوظيف في كفاءة الإدارة:

Dependent Variable: ME
Method: Panel Least Squares
Date: 02/19/21 Time: 09:19
Sample (adjusted): 2011Q2 2018Q4
Periods included: 31
Cross-sections included: 1
Total panel (balanced) observations: 31
White period standard errors & covariance (d.f. corrected)
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ME(-1)	0.051107	2.84E-13	1.80E+11	0.0000
LOGCPI	-0.014659	4.04E-13	-3.63E+10	0.0000
LOGCPI(-1)	0.008008	1.35E-13	5.93E+10	0.0000
LOGRGDP	0.006303	5.95E-13	1.06E+10	0.0000
LTD	-0.005199	8.92E-15	-5.83E+11	0.0000
AQ	0.055045	3.41E-14	1.62E+12	0.0000
AQ(-1)	-0.077883	3.97E-13	-1.96E+11	0.0000
C	-0.023067	9.80E-12	-2.35E+09	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.297571	Mean dependent var	0.015432
Adjusted R-squared	0.083789	S.D. dependent var	0.010941
S.E. of regression	0.010473	Akaike info criterion	-6.062426
Sum squared resid	0.002523	Schwarz criterion	-5.692365
Log likelihood	101.9676	Hannan-Quinn criter.	-5.941795
F-statistic	1.391935	Durbin-Watson stat	2.037895
Prob(F-statistic)	0.255909		